

تاريخ هذه النشرة هو 19 ابريل 2016



لقد تمت صياغة نشرة الإدراج هذه باللغة العربية

النسخة الإنجليزية من هذه النشرة هي مجرد ترجمة غير رسمية لم يتم مراجعتها أو تدقيقها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لا تتحمل الهيئة مسؤولية عن هذه النشرة أو عن أي ترجمة لها ولا تقدم أي ضمانات مدى دقة وشمولية المعلومات المشمولة فيها كما ترفض أي مسؤولية عن أي خسارة كيفما نشأت إذا كانت متعلقة بالمعلومات الواردة في هذه النشرة أو بالإعتماد عليها.

نشرة الإدراج بنك قطر الأول

شركة ذات مسؤولية محدودة مؤسسة في مركز قطر للمال بموجب قوانين وأنظمة مركز قطر للمال
ادراج 200,000,000 سهم عادي مدفوع بالكامل بقيمة إسمية قدرها 10.00 ريال قطري لكل منها
وتمثل كامل رأس المال المصدر والمدفوع لبنك قطر الأول ذ.م.م.



مستشار الإدراج
الريان للاستثمار ذ.م.م.



المستشار القانوني المحلي
سلطان العبدالله و مشاركوه

المستشار القانوني الدولي
بيلزيري وينثورب شو وبيتمان إل.إل.بي.



المقيم المستقل
ديلويت و توش



المدقق الخارجي
كي بي إم جي ذ.م.م.

لا تتحمل هيئة قطر للأسواق المالية أي مسؤولية عن صحة وشمولية وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة وتعلن الهيئة صراحة عدم مسؤوليتها عن أي خسارة قد تلحق بأي شخص يتخذ قراراته بناء على كل أو بعض البيانات أو المعلومات الواردة في هذه النشرة.

نحن أعضاء مجلس الإدارة لبنك قطر الاول وكبار المدراء التنفيذيين الذين ترد اسمائنا وتوافقينا أدناه نتحمل المسؤولية بالإنفراد أو بالتضامن عن كافة المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة. ونعلن أننا قد بذلنا العناية للتأكد من أن البيانات والمعلومات التي تحتوي عليها النشرة مطابقة للحقيقة ولا تغفل أي معلومات من شأنها أن تقلل من أهمية وشمول ولغاية المعلومات.

السيد/ عبدالله بن فهد بن غراب المري
رئيس مجلس الادارة

السيد/ إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة
عضو مجلس

السيد/ إبراهيم محمد الجميع
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ أنور جواد بو خمسين
عضو مجلس

السيد/ أحمد بن عبدالله المري
عضو مجلس

السيد/ علي بن محمد العبيدلي
عضو مجلس

الشيخ/ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني
عضو مجلس

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضو مجلس

السيد/ خالد عبدالله خوري
عضو مجلس

السيد/ جاسم محمد الكعبي
عضو مجلس

السيد/ مصباح سيف مصباح المطيري
عضو مجلس

السيد/ زياد خليل مكاوي
رئيس التنفيذي

سيقوم بنك قطر الأول ("بنك قطر الأول" أو "البنك") بإدراج 200,000,000 سهم عادي ("الأسهم" ومفردتها "سهم") بقيمة اسمية تبلغ 10.0 ريال قطري "للسهم" على "بورصة قطر" (وتعرف بعملية "الإدراج") وتمثل "الأسهم" كافة الأسهم الصادرة في "البنك" ولن يكون هناك طرح عام لأي "أسهم" فيما يتعلق "بالإدراج".

"البنك" مرخص من قبل "هيئة مركز قطر للمال" ومصرح له من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" تحت التصريح الصادر عنها بتاريخ 4 سبتمبر 2008 (والذي تم تمديده في 30 يونيو 2010). "البنك" مؤسس ومسجل كشركة محدودة المسؤولية في "مركز قطر للمال" تحت رقم التسجيل 00091 وله رأس مال مصرح به يبلغ 2,500,000,000 ريال قطري ورأس مال مصدر ومدفوع بالكامل يبلغ 2,000,000,000 ريال قطري مقسم إلى 200,000,000 "سهم" قيمتها الإسمية 10.0 ريال قطري لكل "سهم".

قبل الإدراج لم يتم تداول "الأسهم" بشكل عام، كجزء من "الإدراج" سيقوم "البنك" بتقديم طلب إلى "هيئة قطر للأسواق المالية" لإدراج "الأسهم" على "بورصة قطر". "من المتوقع أن يبدأ تداول "الأسهم" على "بورصة قطر في الأسبوع الأخير من إبريل 2016

حامي "الأسهم" لن يتأثر حقهم في الحصول على توزيعات الأرباح بسبب "الإدراج" وسوف يكون لهم الحق في أي توزيعات أرباح تعلن عنها كما لو كان "الإدراج" لم يكن. الرجاء مراجعة (سياسة توزيع الأرباح).

إن هذا "الإدراج" خاضع لأحكام النظام الأساسي "للبنك" ("النظام الأساسي") وقد تم إعداده بالتوافق مع متطلبات "هيئة قطر للأسواق المالية" و "بورصة قطر" و "مركز قطر للمال".

هذه "النشرة" صالحة فقط لغاية ستة أشهر من تاريخ الموافقة عليها.

للحصول على معلومات حول المخاطر التي يجب على المستثمرين في "الأسهم" أخذها بعين الاعتبار، يرجى الرجوع إلى تحليل المخاطر الوارد في قسم (عوامل المخاطرة)

جدول المحتويات

1	بيان المسؤولية.....
9	الملخص.....
17	عوامل المخاطرة.....
37	أسهم الإدراج.....
39	الرسملة.....
41	سياسة توزيع الأرباح.....
42	أعمال البنك.....
60	نظرة عامة على القطاع.....
71	تقرير مدقق الحسابات و البيانات المالية الموحدة.....
220	تقرير مناقشات الإدارة وتحليلاتها.....
256	الإدارة والحوكمة المؤسسية.....
273	معاملات الأطراف ذات الصلة.....
275	اقتصاد قطر.....
281	بورصة قطر.....
283	الضرائب.....
285	التعهدات الصادرة من البنك.....
286	تقرير المستشار القانوني.....
287	بيانات ومعلومات عامة.....
296	مسرد تفسير المصطلحات والتعاريف.....

بيان المسؤولية

إن البيانات الواردة في "نشرة الإدراج" هذه قد أُعدت ويتم تقديمها وفق الشروط والمتطلبات الواردة في دليل قواعد نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ نوفمبر 2010 وتعديلاته.

كما أن "نشرة الإدراج" لا تتضمن أي بيانات مضللة كما لم يتم حذف أي معلومات مادية من شأنها أن تؤثر على أي قرارات "للمستثمرين" المحتملين المستقبليين بشأن استثمارهم في الأسهم.

تم إعداد "نشرة الإدراج" من قبل "بنك قطر الأول" بصفته شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست بمقتضى قوانين "مركز قطر للمال"، كما أن "بنك قطر الأول" مفوض ومنظم من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" كما أنه مرخص من قبل "هيئة مركز قطر للمال"، ولا يحتاج "بنك قطر الأول" إلى أي تراخيص أو تفويضات أخرى في دولة قطر.

تم تأسيس "البنك" حسب الأصول بصفته شركة ذات مسؤولية محدودة في دولة قطر لدى "مركز قطر للمال" بموجب الرخصة رقم (00091) الصادرة من قبل "هيئة مركز قطر للمال" بتاريخ 4 سبتمبر 2008، ويبلغ رأس مال المصرح به 2,500,000,000 ريال قطري ورأس المال المصدر والمدفوع بالكامل 2,000,000,000 ريال قطري مقسم إلى 200,000,000 "سهم" قيمتها الإسمية 10.0 ريال قطري لكل "سهم".

من المهم التأكيد على أن "الإدراج" المزمع بموجب "نشرة الإدراج" هذه لن يتضمن طرحاً عاماً "للأسهم"، بناءً على ذلك فقد تم إعداد "نشرة الإدراج" هذه فقط لأغراض تقديم طلب إلى "هيئة قطر للأسواق المالية" لإدراج "الأسهم" في "بورصة قطر". أي "شخص" يتسلم نسخة من "نشرة الإدراج" هذه يؤكد على أنه/أنها يتفهم/تتفهم الغرض المزمع من "نشرة الإدراج" هذه، وبغض النظر عن ما سلف، فإنه يتعين على أي "شخص" تكون "نشرة الإدراج" هذه في حوزته وهو مستثمر مستقبلي محتمل أن يراجعها بعناية وأن يراجع أي إفصاح قائم من قبل "البنك" وذلك قبل اتخاذه لأي قرار بشأن الاستثمار يتعلق "بالأسهم"، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق الوارد سرداً في هذا المستند في ضوء اعتبارات استثماراته الخاصة.

تم تقديم طلب إلى "هيئة قطر للأسواق المالية" و"بورصة قطر" لقبول إدراج جميع "الأسهم" وتداولها في "بورصة قطر"، من المتوقع أن يصبح الإدراج نافذاً وأن تبدأ التداولات للتسوية العادية في "الأسهم" في الأسبوع الأخير من أبريل 2016

قبل "الإدراج" تم تداول "أسهم البنك" خارج البورصة.

يتم نشر وتوزيع "نشرة الإدراج" هذه فقط داخل دولة قطر، ولا يتم توزيع أو نشر "نشرة الإدراج" هذه أو أي إعلانات أي مواد طرح أخرى في أي اختصاص قضائي آخر باستثناء دولة قطر. يتعين على الأشخاص الذين ستقع "نشرة الإدراج" هذه في حوزتهم أن يكونوا على علم بتلك القيود وأن يلتزموا بها.

إن جميع استثمارات أسهم رأس المال تنطوي على مخاطر سوقية تتباين بدرجات متفاوتة، كما أن قيمة أي ورقة مالية يمكن أن تتراجع أو أن ترتفع استناداً إلى ظروف السوق وأحواله. كما أن الاستثمار في "الأسهم" قد ينطوي على مخاطر كبيرة، ويتعين على "المستثمرين" قراءة تحليل المخاطر الوارد في "قسم عوامل المخاطرة" في "نشرة الإدراج" هذه. بناءً على ذلك، لا يتعين على "المستثمر" القيام باستثمار أي أموال في "الأسهم" ما لم يكن قادراً على تحمل أي خسارة ناجمة عن استثماره.

إذا تم نشر وتوزيع "نشرة الإدراج" هذه في بعض الاختصاصات القضائية، فإن ذلك قد يخضع لقيود بحكم القانون أو قد يتطلب الحصول على موافقات مسبقة من جهات تنظيمية. وعلى أية حال لا يجوز نشر أو توزيع "نشرة الإدراج" هذه في أي اختصاص قضائي حيث يكون هذا النشر، أو من المحتمل أن يكون، غير قانوني. إن "نشرة الإدراج" هذه لا تشكل عرضاً لبيع أو دعوة من جانب "المساهمين" في "بنك قطر الأول" أو نيابة عنهم مباشرة قبيل "الإدراج" (ويشار إليهم بعبارة "مساهمو ما قبل الإدراج") أو من جانب "بنك قطر الأول" لشراء أي من "الأسهم". يطلب "مساهمو ما قبل الإدراج" و"بنك قطر الأول" وكذلك "الريان للاستثمار" (بصفته "مستشار الإدراج") من "الأشخاص" الذين تؤول "نشرة الإدراج" هذه في حوزتهم أن يكونوا على علم بجميع تلك القيود وأن يلتزموا بها، ولن يتحمل "مساهمو ما قبل الإدراج" أو "بنك قطر الأول" أو "مستشار الإدراج" أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأي من تلك القيود المفروضة على بيع "الأسهم".

البحرين

يتعهد "البنك" ويضمن أنه لم يقم ولن يقوم بتوجيه أي دعوة في أو من داخل البحرين" وأنه لن يقوم بتسويق أو طرح الأوراق المالية الخاصة "بالبنك" على أي مستثمر محتمل في "البحرين". لم يتم إيداع "نشرة الإدراج" هذه أو أي مستندات أخرى ذات صلة أو تسجيلها لدى أو اعتمادها من قبل "مصرف البحرين المركزي" أو أي هيئة في مملكة البحرين. لن يتحمل "مصرف البحرين المركزي" أو "بورصة البحرين" أي مسؤولية بشأن دقة البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند، ولن يقع على عاتق أي منهما أي التزام تجاه أي شخص عن أي خسارة أو ضرر تنجم عن الاستناد إلى أي بيانات أو معلومات وردت بهذا المستند.

الكويت

هذا المستند ليس للتداول العام بين الجمهور في "الكويت"، كما أن أي شيء ورد في هذا المستند لن يشكل ولم يكن الغرض من وراءه أن يشكل ولن يعتبر أنه يشكل أو سيشكل أي طرح أو بيع لأوراق مالية في "الكويت" أو تسويق الأوراق المالية أو محاولة لمزاولة أعمال بصفة مصرف أو بنك أو شركة استثمارية أو خلاف في "الكويت" باستثناء ما يتماشى مع أي قوانين سارية في "الكويت" تنظم عملية إصدار وطرح وبيع الأوراق المالية. لم يتم ترخيص الأوراق المالية موضع هذا المستند للطرح في "الكويت" من قبل "هيئة أسواق المال الكويتية" أو "بنك الكويت المركزي" أو أي وكالة حكومية كويتية أخرى ذات صلة، وبناءً على ذلك فإن طرح الحقوق في الأوراق المالية في الكويت على أساس أي طرح خاص أو طرح عام يخضع لقيود وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح التنفيذية له (وتعديلاتها). لن يتم إجراء أي طرح عام أو خاص للحقوق في الأوراق المالية داخل "الكويت"، ولن يتم إبرام أي اتفاقية تتعلق ببيع الحقوق في الأوراق المالية في "الكويت"، ولن يتم اللجوء لأي أنشطة تسويق أو استجداء أو إغراء لطرح أو تسويق أي حقوق في أوراق مالية داخل "الكويت".

السعودية

إن "نشرة الإدراج" هذه لا تشكل عرضاً على "أشخاص" في "السعودية" ولا يجوز نشرها في "السعودية" باستثناء على "الأشخاص" المصرح لهم ذلك بموجب "لائحة طرح الأوراق المالية" الصادرة من قبل "هيئة السوق المالية".

لا تقدم "هيئة السوق المالية" في "السعودية" أي تعهدات بشأن دقة أو اكتمال محتوى هذا المستند، كما أنها تتبرأ صراحةً من أي التزام مهما كان عن أي خسارة تنشأ عن "نشرة الإدراج" هذه أو أي جزء منها أو يتم تكبدها نتيجة الاستناد إليها، ويتعين على "المستثمرين" المحتملين الراغبين في شراء "الأسهم" المدرجة على "بورصة قطر" إجراء التفصي الواجب والحريص الخاص بهم حول دقة البيانات المتعلقة بالأوراق المالية.

دولة الإمارات العربية المتحدة (خارج مركز دبي المالي العالمي)

لم يتم اعتماد "نشرة الإدراج" هذه ولم تتجه النية لاعتماده من قبل "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" أو "وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات" أو "هيئة الأوراق المالية والسلع" في الإمارات أو أي سلطة أو جهة أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة ("دولة إ.ع.م."), بما فيها "المناطق الحرة"، ولم يحصل "بنك قطر الأول" أو "مستشار الإدراج" على أي تفويض أو ترخيص من "مصرف الإمارات المركزي" أو أي سلطة أخرى في دولة إ.ع.م. أو أي من "المناطق الحرة" لبيع أو تسويق الأوراق المالية فيها. لا تشكل "نشرة الإدراج" هذه طرْحاً عاماً للأوراق المالية في دولة إ.ع.م. بموجب أحكام "قانون الشركات التجارية" لدولة الإمارات (القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015) وتعديلاته، أو خلافه. إن البيانات الواردة في "نشرة الإدراج" هذه ليس الغرض منها أن تؤدي إلى بيع أي أوراق مالية أو إبرام أي اتفاقية من أي نوع داخل حدود دولة إ.ع.م. بما في ذلك أي "منطقة حرة" تأسست في دولة إ.ع.م.

مركز دبي المالي العالمي

إن "نشرة الإدراج" هذه لا تشكل وليس هناك نية لأن تشكل ترويجاً مالياً أو عرضاً أو طرْحاً أو بيعاً أو تسليماً لأي أسهم أو أوراق مالية في "مركز دبي المالي العالمي" أو داخله أو منه ما لم يكن هذا الطرح "طرْحاً معفياً" لأغراض "آلية قواعد الأسواق" في "كتيب القواعد الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية" الصادر من قبل "سلطة دبي للخدمات المالية". "الأشخاص" في "مركز دبي المالي العالمي" الذين تؤول "نشرة الإدراج" هذه أو أي "أسهم" إلى حوزتهم يجب أن يتقفوا أنفسهم بشأن طبيعة "الأسهم" بصفتها أوراق مالية خاضعة لقيود كما يتعين عليهم الالتزام بالقيود المفروضة داخل أي اختصاص قضائي على نشر "نشرة الإدراج" هذه و"الأسهم". لن تتحمل "سلطة دبي للخدمات المالية" أي مسؤولية عن مراجعة أي مستندات أو التحقق منها فيما يتعلق بأي "أسهم" كما أنها لم تقم باعتماد "نشرة الإدراج" هذه أو اتخاذ خطوات للتحقق من البيانات الواردة فيها، ولن يقع عليها أي التزام بشأن "نشرة الإدراج" هذه. لم يتم اعتماد أو ترخيص "نشرة الإدراج" هذه أو "الأسهم" من قبل "سلطة دبي للخدمات المالية".

عُمان

لا تشكل "نشرة الإدراج" هذه عرضاً عاماً للاستثمار أو طرْحاً عاماً للأوراق المالية في عُمان، وفق المقرر بمقتضى أحكام "قانون الشركات التجارية لعُمان" (المرسوم السلطاني رقم: 1974/4)، "القانون المصرفي لعُمان" (المرسوم السلطاني رقم: 2000/114) أو "قانون سوق رأس المال في عُمان" (المرسوم السلطاني رقم: 1998/80) و"اللوائح التنفيذية لقانون سوق رأس المال" (القرار الوزاري رقم 2009/1)، كما أن "نشرة الإدراج" هذه لا تشكل عرضاً لبيع أو استجداء أي عرض لشراء أوراق مالية غير عُمانية داخل سلطنة عُمان.

إضافةً إلى ذلك، فليس الغرض من "نشرة الإدراج" هذه أن تؤدي إلى إبرام أي عقود داخل حدود عُمان أو بمقتضى قوانينها.

تخضع "نشرة الإدراج" هذه للتنظيم من قبل "هيئة قطر للأسواق المالية" كما أنها صدرت بموجب قوانين دولة قطر، ولن تتحمل "الهيئة العامة لسوق المال في عُمان" أو "البنك المركزي العماني" أي مسؤولية عن دقة البيانات أو المعلومات الواردة في هذا المستند، كما أنه لن يقع على عاتق أي منها أي التزام تجاه أي شخص عن أي خسارة أو ضرر ينجم عن الاستناد إلى أي بيان أو معلومة وردت في هذا المستند.

الولايات المتحدة الأمريكية

إن "الأسهم" المدرجة بموجب "نشرة الإدراج" هذه لم ولن يتم تسجيلها بموجب أحكام "قانون الأوراق المالية" أو قانون الأوراق المالية الصادر من أي ولاية أو إقليم تابع للولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه لا يجوز طرح هذه "الأسهم" أو بيعها داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى أو على حساب أو لمصلحة أي شخص أمريكي (وفق التعريف الوارد في اللوائح الصادرة بموجب قانون الأوراق المالية) باستثناء ما يتم وفق إعفاء من شروط التسجيل الواردة في قانون الأوراق المالية وقوانين الأوراق المالية المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية.

المملكة المتحدة

لا يجوز تمرير "نشرة الإدراج" هذه أو أي مستند آخر صدر متعلقاً "بالإصدار" إلى أي شخص في المملكة المتحدة. يتعين الالتزام بجميع الأحكام السارية من "قانون الخدمات والأسواق المالية لسنة 2000" وتعديلاته وذلك بشأن أي أمر يتم القيام به فيما يتعلق "بالأسهم" داخل المملكة المتحدة أو منها أو فيما يخصها خلاف ذلك.

لم ولن يتم تفويض أي "شخص" لتقديم أي بيانات أو إبداء أي تعهدات بخلاف تلك المعلومات والتعهدات الواردة في "نشرة الإدراج" هذه فيما يتعلق "بالإدراج"، وفي حال تقديمها أو إبدائها، فيجب عدم الاستناد إلى تلك المعلومات أو التعهدات على أنها مجازة من قبل "مساهمي ما قبل الإدراج" أو "بنك قطر الأول" أو أي من ممثلهم القانونيين أو مستشاريهم المحاسبين أو من قبل "مستشار الإدراج". يتعين على كل مستثمر محتمل أن يقوم بإجراء تقييمه الخاص لعملية "الإدراج" وأن يحصل على مشورة من مستشاره المالي المستقل والخاص. إن استلام "نشرة الإدراج" هذه تحت أي ظروف لا يشكل توصية بشراء "الأسهم" عند "الإدراج" كما أنه لا يوجي بأي شكل ضمني بأنه لم يطرأ أي تغيير على شئون "بنك قطر الأول" منذ تاريخها أو أن البيانات الواردة في "نشرة الإدراج" هذه صحيحة في أي وقت يعقب تاريخها. ومع ذلك فإن محتوى "نشرة الإدراج" هذه قد يظل خاضعاً للتغيير حتى استكمال عملية "الإدراج"، وإذا تطلب الأمر فإن هذا التغيير قد يتم من خلال تعديل "نشرة الإدراج" هذه. يقوم "مستشار الإدراج" مقام "بنك قطر الأول" و"مساهمي ما قبل الإدراج" فيما يتعلق بالمسائل الوارد وصفها في "نشرة الإدراج" هذه، إلا أنه لا يتصرف نيابة عن أي "شخص" آخر ولن يكون مسئولاً تجاه أي شخص آخر عن توفير أي نوع من الحماية المقررة لعملاء "مستشار الإدراج" أو تقديم مشورة إلى أي شخص آخر فيما يتعلق بالمسائل الوارد ذكرها في "نشرة الإدراج" هذه.

مصطلحات واصطلاحات ذات تعاريف محددة

ما لم يقتض النص خلافًا لذلك، فإن المصطلحات "قطر" و"الدولة" تشير إلى "دولة قطر"؛ كما أن المصطلح "الحكومة" يشير إلى "حكومة دولة قطر"، والمصطلحات "بنك قطر الأول" و"البنك" تشير إلى "بنك قطر الأول"، ومصطلح

"المجموعة" يشير إلى بنك قطر الأول و"شركاته التابعة" و مصطلح "شركات تابعة" يشير إلى الشركات الأربعة المتضمنة في البيانات المالية الموحدة "للبنك"، ومصطلح "مجلس التعاون" يشير إلى "مجلس التعاون الخليجي" وأعضاؤه هم "البحرين"، "الكويت"، "عُمان"، "قطر"، "السعودية" و"دولة الإمارات العربية المتحدة". وكما ورد في "نشرة الإدراج" هذه فإن "الريال القطري" و"الريال" والاختصار "ر.ق." جميعها تعني العملة الرسمية لدولة قطر، كما أن مصطلحات "دولار أمريكي" أو "الدولار" أو الاختصار الرمز (\$) فإنها تعني العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية. يوجد مسرد للمصطلحات المختارة المستخدمة في "نشرة الإدراج" في نهايتها.

تنفيذ الأحكام القضائية

بوجه عام، ولكونها مسألة تتعلق بالقانون القطري، فإن المحاكم القطرية ستقوم بتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية وفقاً للشروط التالية: (أ) الحكم القضائي الأجنبي بات حكماً نهائياً صدر من محكمة مختصة وصاحبة اختصاص؛ (ب) الطرف الواجب تنفيذ الحكم القضائي الأجنبي ضده قد تم تبليغه حسب الأصول وتم تمثيله حسب الأصول في الإجراءات القضائية لدى المحكمة الأجنبية؛ (ج) الحكم القضائي الأجنبي لا يتعارض مع النظام العام أو الآداب والأخلاقيات العامة "قطر"؛ (د) المسألة موضوع الحكم القضائي الأجنبي لم تنل "حجية الأمر المقضي" في "قطر"؛ (هـ) الموضوع لم يتحفظ عليه للعرض على الاختصاص الحصري لمحاكم قطر ويوجد مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ الأحكام بين قطر والاختصاص الأجنبي المعني.

لقد أبرمت "قطر" اتفاقية تحكم مبدأ المعاملة بالمثل لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية مع الدول الأعضاء في "مجلس التعاون الخليجي"، والأحكام القضائية الصادرة في محاكم أي دولة من الدول أعضاء "مجلس التعاون الخليجي" ستكون واجبة النفاذ في محاكم أي دولة أخرى عضو بالمجلس، شريطة استيفاء شروط التنفيذ الواردة في الاتفاقية المذكورة.

لا تتمتع "الحكومة" أو أي كيان تابع "للحكومة" بأي حصانة ضد أي دعوى قضائية لدى المحكمة المدنية لدولة قطر بشأن أنشطتها التجارية، وعلى أي حال، ووفقاً لأحكام قانون أملاك الدولة رقم 10 لسنة 1987 ("قانون أملاك الدولة") فإن "الدولة" تتمتع بحصانة من الحجز والتنفيذ من قبل المحكمة المدنية ما لم تتنازل "الحكومة" عن ذلك بشأن أملاكها العامة والخاصة المستثمرة في الأنشطة المالية أو التجارية أو الصناعية أو تلك المودعة في البنوك. إن "البنك" لن يتمتع بأي حصانة كهذه بشأن أصوله بموجب أحكام "قانون أملاك الدولة".

البيانات المالية

ما لم ترد الإشارة هنا خلافاً لذلك، فإن البيانات المالية الواردة في "نشرة الإدراج" هذه قد أُشتقت مما يلي:

- (أ) "البيانات المالية" عن السنوات المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013، 2014 و 2015؛ وكذلك
- (ب) بيانات الإدارة الخاصة "بالبنك".

تم إعداد "البيانات المالية" وفقاً "لمعايير المحاسبة المالية" الصادرة عن "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل "مجلس الرقابة الشرعية" "للبنك". وفقاً لمتطلبات "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، بالنسبة للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة "معايير المحاسبة المالية" فإن "البنك" يهتدي "بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" الصادرة عن "مجلس معايير المحاسبة الدولي".

أعدت "البيانات المالية" وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء تقييم الاستثمارات في الشركات والاستثمارات العقارية التي يتم احتساب كل منها بموجب القيمة العادلة.

أي اختلافات في الجداول المدرجة في "نشرة الإدراج" هذه بين المبالغ المسرودة والمبالغ الإجمالية لها تعزى إلى تسويات تقريب الأرقام.

يتم عرض القوائم المالية الموحدة بالريال القطري (ر.ق.) لكونه عملة تقارير "البنك" وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري ما لم يتم ذكر خلاف ذلك. كل كيان تابع "للمجموعة" يحدد العملة الرئيسية الخاصة به، كما تقاس البنود المدرجة في القوائم المالية لكل كيان باستخدام العملة الرئيسية. قبل العام 2015، عرض البنك البيانات المالية الموحدة المدققة التاريخية باستخدام "الدولار الأمريكي".

تم ربط "الريال القطري" "بالدولار الأمريكي" منذ العام 1980 بسعر الصرف الثابت البالغ 3.64 ريال قطري لكل 1 دولار أمريكي. وبالتالي فقد تم احتساب المعاملات ذات المبالغ بالدولار الأمريكي إلى الريال القطري على أساس سعر الصرف هذا لجميع الفترات في "نشرة الإدراج" هذه أينما يكون وثيق الصلة، وعلى أي حال، يرجى مراعاة أن تلك الأسعار قد تتباين عن الأسعار الفعلية المستخدمة في عرض بعض بنود القوائم المالية الموحدة التاريخية الخاصة "بالبنك" والبيانات المالية المشتقة من بعض القوائم المالية التاريخية التي تظهر في "نشرة الإدراج" هذه.

لا يتم تقديم أي تعهد بأن أي عملة محددة مشار إليها في "نشرة الإدراج" هذه يمكن أن يكون قد تم تحويلها إلى الدولار الأمريكي (\$)، الريال القطري (ر.ق.)، الجنية الإسترليني (£) أو الدرهم الإماراتي (د.إ.) حسب الأحوال بأي سعر يعينه على الإطلاق.

ملحوظة بشأن فروق معينة بين "معايير المحاسبة المالية" و"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية": تتضمن "نشرة الإدراج" "البيانات المالية" وكذلك معلومات مالية أخرى (بما في ذلك مناقشة وتحليل المركز المالي "للبنك" وكذلك نتائج العمليات) التي تم إعدادها وعرضها وفقاً "لمعايير المحاسبة المالية". تختلف "معايير المحاسبة المالية" عن "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" بصورة جوهرية، "نشرة الإدراج" هذه لا تتضمن أي توفيق مع "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" بشأن أي بيانات مالية وردت فيها أو أي بيانات مالية تم إعدادها وعرضها وفق "معايير المحاسبة المالية". علاوة على ذلك، فإن "نشرة الإدراج" هذه لا تتضمن أي بيان سرد للفروق بين "معايير المحاسبة المالية" و"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ولم تتم أي محاولة لتحديد أو حصر تلك الفروق والتي قد تكون مطبقة على "بنك قطر الأول" أو "البيانات المالية" له أو أي معلومات مالية أخرى. من الممكن أيضاً أن أي توفيق أو أي تحليل كمي أو نوعي آخر قد يُظهر بعض الفوارق المادية بين البيانات المالية الواردة في "نشرة الإدراج" هذه وبيانات مالية أخرى تم إعدادها بموجب "معايير المحاسبة المالية" و"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ولهذا يتعين عليكم الحصول على مشورة من مستشاريكم المحاسبين التابعين لكم بغية توفير فهم كامل لتلك الفروق وكيف أن تلك الفروق قد تؤثر على البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الواردة في "نشرة الإدراج" هذه.

معلومات حول السوق والمجال المصرفي

تتضمن "نشرة الإدراج" هذه بيانات سوقية على أساس تاريخي وكذلك توقعات بشأن المجال المصرفي والتي تم الحصول عليها من منشورات تتعلق بالمجال، بحوث سوقية، ومعلومات متاحة في المجال العام أو غيرها من المصادر التي تعتبر

بشكل عام أنها موثوق بها. تم التحقق من تلك المعلومات بصورة مستقلة بالرغم من أن "البنك" و"مستشار الإدراج" لديهما اعتقاد معقول بأن البيانات والمعلومات الواردة في "نشرة الإدراج" تحظى بالثقة، ولا يتم تقديم أي تعهد بشأن دقة أو كفاية أو اكتمال تلك البيانات.

التوقعات المستقبلية

تتضمن "نشرة الإدراج" هذه توقعات مستقبلية تخضع لعوامل المخاطر والغموض والشك بما في ذلك بيانات تتعلق باعتقادات وتوقعات الإدارة في "بنك قطر الأول". جميع البيانات، بخلاف البيانات ذات الطابع التاريخي أو الواقع الفعلي الحالي، وتعتبر هذه توقعات مستقبلية. إن التوقعات المستقبلية تعبر عن التوقعات والتقدير الحالية لإدارة "بنك قطر الأول" فيما يتعلق بمركز ونتائج عمليات ومخططات وأهداف والأداء المستقبلي وكذلك بأعمال "البنك" إضافة إلى توقعاتهم فيما يتعلق بالظروف والأحوال الخارجية التي تمس "بنك قطر الأول" وقطاعاته وعملياته وأدائه المستقبلي كل على حدة. يمكن "للمستثمرين" المحتملين تحديد بيانات التوقعات المستقبلية من خلال حقيقة أنها لا تتعلق بشكل صارم وواضح بوقائع جارية أو تاريخية سابقة، وقد تتضمن عبارات مثل "يتوقع"، "يقدر"، "يعتقد"، "يظن"، "يعتزم"، "ينوي"، "محتمل" أو غيرها من الكلمات أو العبارات المماثلة التي تعني فيما يتعلق بأي نقاش التوقيت أو الطابع المستقبلي للعمليات أو للأداء المالي أو للوقائع الأخرى.

تستند التوقعات المستقبلية إلى افتراضات وضعتها إدارة "بنك قطر الأول" في ضوء خبراتها في المجالات المصرفية التي يزاول فيها "البنك" عملياته، إضافة إلى بصيرتها وفهمها للتوجهات التاريخية السابقة والظروف الحالية والتطورات المستقبلية المتوقعة وغيرها من العوامل التي تعتقد إدارة "بنك قطر الأول" أنها ملائمة في ظل الظروف المعنية. ومع قيام "المستثمرين" المحتملين بقراءة "نشرة الإدراج" هذه وتمحيصها، يتعين عليهم أن يتفهموا أن هذه البيانات لا تعتبر بمثابة ضمانات لنتائج مستقبلية أو لأداء مستقبلي، فهي تنطوي على مخاطر، وأمور غير واضحة (بعضها يقع خارج نطاق إرادة وسيطرة إدارة "بنك قطر الأول") وكذلك تنطوي على افتراضات. على الرغم من أن إدارة "بنك قطر الأول" تعتقد أن تلك التوقعات المستقبلية تستند إلى افتراضات سليمة ومعقولة، فإنه يتعين على "المستثمرين" المحتملين أن يكونوا على دراية بأن العديد من العوامل قد يؤثر على المركز المالي الفعلي ل"بنك قطر الأول" أو أدائه المالي وقد يؤدي إلى أن تختلف النتائج الفعلية بصورة جوهرية عن بيانات التوقعات المستقبلية هذه، وتشمل تلك العوامل، من بين أشياء أخرى، تلك التي تم مناقشتها تحت عنوان "عوامل المخاطرة" الوارد في "نشرة الإدراج" هذه.

ونظراً للعوامل المذكورة، فإن إدارة "بنك قطر الأول" تحذر بأنه لا يتعين على "المستثمرين" المحتملين الاعتماد بصورة كلية على بيانات التوقعات المستقبلية، علاوة على ذلك، فإن أي توقعات مستقبلية تتحدث فقط عن التاريخ التي وردت فيه، وقد تنشأ مخاطر جديدة أو عوامل غموض جديدة من حين لآخر، وبالتالي فإنه من المستحيل التنبؤ بتلك الأحداث أو بكيفية احتمال تأثيرها على "بنك قطر الأول" وأعماله. باستثناء ما تقتضيه قواعد ولوائح "مركز قطر للمال" ("لوائح مركز قطر للمال") أو قواعد "هيئة قطر للأسواق المالية" أو قواعد "بورصة قطر"، فإن إدارة "بنك قطر الأول" لا تتحمل أي التزام لتحديث أو مراجعة التوقعات المستقبلية الواردة في "نشرة الإدراج" هذه بعد تاريخها وليس لديها أي نية للقيام بذلك.

أسس التقييم

إن تحديد قيمة أي شركة يعتمد على عدة عوامل و يخضع لها بما في ذلك طريقة التقييم المختارة و خطة العمل و الإعتبارات والتوقعات المالية والمقارنة مع الشركات المشابهة وكذلك خبرة الطاقم الإداري (على سبيل المثال).

من أجل غايات تقييم شركات الخدمات المالية فإنه يتم استخدام "أساس الدخل" أو "أساس السوق" كأسس تقييم كما هي معرفة أدناه:

- أساس الدخل: إن "طريقة خصم التدفقات النقدية" تعتمد على أن قيمة "البنك" هي نتيجة التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً فيما يخص التوقيت والمخاطر المتعلقة بتلك التدفقات النقدية. وقد تم أخذ "نسبة كفاية رأس المال" بعين الاعتبار.
- أساس السوق: أن "طريقة مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة السوقية" تعتمد على تحديد قيمة "البنك" بناءً على مضاعفات معينة من القيمة السوقية لتداول الشركات المشابهة في السوق فيما يتعلق بقيمة البنك الدفترية.

تم اعتماد عدة مصادر لتحديد قيمة "البنك" وبالتحديد تم الاعتماد على المعلومات المزودة من قبل "البنك" و مصادر عامة تغطي معلومات السوق والمعلومات الخاصة بمجال البنوك، وكذلك تم الاعتماد على إعتبارات مالية معينة. لقد قامت إدارة البنك بتوفير معلومات مالية وتوضيحات وإرشادات حول الأداء التاريخي وخطة العمل مع الإعتبارات والتوقعات المالية وكذلك معايير خاصة بمجال البنوك. إن خطة عمل "البنك" كان قد تم إعدادها وتوفيرها بشكل منفصل، وكانت الإعتبارات الأساسية التي تم وضع خطة العمل على أساسها معتمدة على آراء الإدارة. أما المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية التاريخية "للبنك" وخطط العمل التاريخية فقد تم تحليلها لفهم توجهات أداء البنك التاريخي والمستقبلي بالإضافة للقيم بمقارنات تحليلية مع البنوك الأخرى وقد تم التوصل إلى قيمة "البنك" بعد تقييم المعلومات المالية الخاصة "بالبنك" والاعتماد على عدة أسس تقييم.

لقد تم إعتبار ان "المستثمرين" في "البنك" سوف يقومون بتحليلهم الخاص وتحديد قيمة "البنك" وأنه سيتوجب عليهم الاخذ بعين الإعتبار أن أسعار التداول اليومي "للأسهم" بعد ان يتم "الإدراج" قد تكون اعلى او اقل قيمة من "سعر التداول الاسترشادي" وقد تكون إنعكاساً لقيمة "البنك" او قد لا تكون كذلك. ليس هناك أي ضمانة بأن التداول سيفتح أو يستمر أو يغلق على هذا السعر. ولا تتحمل "هيئة قطر للأسواق المالية" أو بورصة قطر" أي مسؤولية تجاه أي طرف يعتمد على سعر التداول الاسترشادي في اتخاذ أي قرار استثماري في "الأسهم". يجب قراءة و فهم محتويات هذه "النشرة" بشكل كامل من قبل "المستثمرين" قبل إتخاذ أي قرار بالإستثمار في "البنك" بما في ذلك قسم "عوامل المخاطرة" وقسم "رأس المال" من هذه "النشرة".

الملخص

تقدم البيانات التالية نظرة عامة على بعض البنود المختارة ولا تشكل ملخصاً شاملاً "لنشرة الإدراج"، وبالتالي فإنه يتعين قراءة هذا الجزء على أنه بمثابة مقدمة للبيانات الأكثر تفصيلاً الوارد عرضها في "نشرة الإدراج" هذه. أي قرار بشأن الاستثمار في "الأسهم" يجب أن يستند في المقام الأول إلى النظر إلى "نشرة الإدراج" هذه بكاملها بما في ذلك البيانات الوارد تحليلها في بند "عوامل المخاطرة" الوارد أدناه، وليس إلى البيانات الموجزة الواردة هنا بمعزل عن "نشرة الإدراج" بكاملها.

1. نظرة عامة

لقد تأسس "بنك قطر الأول ذ.م.م." (يشار إليه "البنك" أو "بنك قطر الأول") والمعروف سابقاً بإسم "بنك قطر الأول للاستثمار" وتم تسجيله في "مركز قطر للمال" بموجب الرخصة رقم: 00091 ، كما حصل "البنك" على ترخيص من "هيئة مركز قطر للمال" كما حصل على تفويض وتصريح من "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بتاريخ 4 سبتمبر 2008 .

وقد كان "البنك" من أوائل البنوك المستقلة التي تتوافق عملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية في "قطر" ويتم ترخيصها في "مركز قطر للمال".

يزاول "بنك قطر الأول" عملياته من مبنى "مقره الرئيسي" في شارع سحيم بن حمد، في قلب منطقة الأعمال والشركات التجارية الرائدة في مدينة الدوحة. و يضم "المقر الرئيسي" أيضاً قاعة ضيافة خاصة مخصصة لعملاء البنك الخاص لديه.

تضم أنشطة "البنك" الرئيسية "الاستثمارات البديلة"، "البنك الخاص"، "الخدمات البنكية للشركات والمؤسسات" وكذلك "خدمات ومنتجات الخزنة وإدارة الإستثمار".

يبلغ رأس مال "البنك" المصدر والمدفوع بالكامل 2,000,000,000 ريال قطري، كما بتاريخ هذه "النشرة"، ويتمتع "بنك قطر الأول" بهيكل ملكية متين يتألف من نخبة من المستثمرين الذين يتجاوز عددهم 1,500 مستثمراً من دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والذين يتوزعون على قطاعات استثمارية متنوعة، بما فيهم شخصيات بارزة ومؤسسات مرموقة.

وقد كان تركيز "البنك" ابتداءً على استثمار رأسماله في صفقات استحواذ وشراء استثمارية إضافة إلى الاستثمارات المشتركة مع المؤسسات الأخرى في قطاعات الأسهم الخاصة والعقارات. ومنذ بداية أعمال "بنك قطر الأول" في العام 2009 نجح "البنك" في ترسيخ مكانته عبر سجل حافل من الإنجازات البارزة وذلك من خلال العديد من الصفقات الاستثمارية الناجحة في قطاعات مختلفة وعبر مواقع جغرافية وبهذا حقق "البنك" عوائد كبيرة "لمساهمي".

على مر السنوات، تطور "بنك قطر الأول" من مصرف يركز على الاستثمارات الداخلية إلى بنك يركز على العملاء محور عملياته. ففي العام 2010، قام "بنك قطر الأول" بتوسيع أنشطته المرخصة لتشمل جميع الخدمات المصرفية الشاملة، وعزز من هذه المبادرة الرؤية الإستراتيجية الرامية إلى تعظيم القيمة المحققة للمساهمين من خلال غزو قطاعات النمو وطرح أرقى الخدمات المصرفية وأفضل الفرص الاستثمارية وفق

مبادئ الشريعة الإسلامية والشروط التي وضعتها "هيئة الرقابة الشرعية" لصالح نخبة مختارة من العملاء، وكان الهدف ليس فقط تنوع مصادر الدخل ولكن أيضاً تعزيز انفاق رأس المال وزيادة العائدات.

وتتواءم الإستراتيجية الجديدة " للبنك " مع توقعات النمو بالنسبة للخدمات المالية حيث تُصنف "دولة قطر" من بين أفضل 15 دولة في العالم من حيث معدل ثراء العائلات بما يتجاوز 1 مليون دولار أميركي وهو ما يناسب عتبة الاستهداف التي وضعها "البنك" بالنسبة للأفراد الأثرياء ذوي صافي الأرصدة المالية الضخمة ("الأفراد الأثرياء"). علاوة على ذلك، فإن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تمثل أكبر نسب من الأصول المالية الإسلامية، والتي تقدر حالياً بقيمة تتراوح من 1.7 تريليون إلى 2.1 تريليون دولار أميركي أو حوالي 1%¹ من السوق المالي العالمي، ومن المتوقع أن تنمو لتبلغ 3.4 تريليون دولار أميركي بنهاية العام 2018.

لقد رسخ "بنك قطر الأول" مكانة مرموقة ليحتل موقعاً بارزاً في صدارة قطاع الخدمات المالية المدعوم من قبل "حكومة دولة قطر" ناهيك عن حرص "الحكومة" على تعزيز موقع الدولة مركزاً مالياً عالمياً. إضافة إلى ذلك، فإن التوقعات الإجمالية للنظام المصرفي في "دولة قطر" حافظت على ثباتها منذ العام 2010 وفق آخر تحديث أصدرته مؤسسة "موديز" في شهر يوليو من العام 2015 وهو ما يؤكد التوقعات بأن الإنفاق الحكومي المرتفع سيواصل الحفاظ على مستوياته رغم آثار التراجع الكبير لأسعار النفط في السنوات الأخيرة.

2. عوامل المخاطرة

يرى "بنك قطر الأول" أن عوامل المخاطرة يمكن أن تؤثر سلباً وجوهرياً على أعمال "البنك" وموقفه المالي وكذلك عملياته؛ وبالتالي قد يؤثر ذلك سلباً على قيمة "الأسهم". معظم هذه العوامل هي عبارة عن احتمالات قد تحدث وقد لا تحدث، علماً أن "بنك قطر الأول" ليس في وضع للتعبير عن وجهة نظر حول احتمالية حدوث أي من هذه الاحتمالات، ويمكن بشكل موسع تصنيف عوامل المخاطرة على النحو التالي:

- عوامل مخاطرة تتعلق بأعمال "بنك قطر الأول".
- عوامل مخاطرة تتعلق باستيفاء الشروط القانونية والتنظيمية.
- عوامل مخاطرة تتعلق بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- عوامل مخاطرة تتعلق "بالأسهم".

للمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على قسم "عوامل المخاطرة" في "نشرة الإدراج" هذه.

3. أعمال البنك

يزاول "بنك قطر الأول" عملياته من خلال أربعة مسارات عمل رئيسية تنقسم إلى شقين، هما: (1) الإستثمارات البديلة؛ وكذلك (2) الأعمال البنكية الخاصة والتي يتم دعمها بالعديد من وظائف الدعم لضمان تنفيذ عمليات مسارات العمل المذكورة بكل كفاءة واقتدار. علاوة على ذلك، فإن "البنك" أربع شركات تابعة، والتي تضم "صندوق إستثمار أسواق المال" والتي تقع تحت شق الأعمال البنكية الخاصة والثلاثة الأخرى ("اسناد" و"الوسيط" و"فيوتشر كارد") والتي تقع ضمن نظام الإستثمارات البديلة.

¹ المصدر: مقال حجم السوق الإسلامي الصادر في 27 ديسمبر 2014 والمنشور على www.islamicfinance.com

3-1

نظرة عامة على الاستثمارات البديلة:

يتكون شق الاستثمارات البديلة من عمليات استثمار في الأسهم الخاصة مع التركيز على الاستحواذ على حصص أغلبية أو حصص ذات أهمية في الشركات الرائدة التي تحظى بإدارة حصيفة وتتمتع بأصول قوية لها مكانتها في السوق والأهم وجود إمكانية كبيرة أمامها لتحقيق النمو. ويقدر الأفق الاستثماري الاعتيادي بثلاث إلى خمس سنوات حيث يستهدف "البنك" فرصاً استثمارية في قطاعات مؤهلة للنمو مثل الرعاية الصحية، الطاقة، القطاع الاستهلاكي، التمويل، العقارات، والبنية الأساسية في أسواق تتسم بالتنوع الجغرافي بما فيها دولة قطر، المملكة المتحدة، تركيا، دول مجلس التعاون الخليجي إضافةً إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكما بتاريخ 31 ديسمبر، كان لدى "بنك قطر الأول" إجمالي 13 استثماراً في الأسهم الخاصة تقدر قيمتها بنحو 1,408.9 مليون ريال قطري بالإضافة إلى الإستثمارات في ثلاث "شركات تابعة".

3-2

نظرة عامة على أعمال البنك الخاص :

في أواخر العام 2013، شرع "بنك قطر الأول" في مزاولة نشاط الأعمال البنكية الخاصة وخدمات الشركات من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية جديدة توفر بموجبها:

- أعمال بنكية خاصة وإدارة الثروات؛
- أعمال بنكية للشركات والمؤسسات؛ وكذلك
- عمليات الخزنة وإدارة الاستثمارات.

ويستهدف "بنك قطر الأول" الأفراد الأثرياء" عبر مجموعة مختلفة ومنوعة من الخدمات والتي تبدأ بالحسابات النقدية التقليدية، مروراً ببطاقات الائتمان، وصولاً إلى الودائع المصرفية وانتهاءً بالصناديق الاستثمارية الخاصة والمعدلة على أعلى المستويات. كما يقدم "بنك قطر الأول" أيضاً خدمات وحلول مصرفية مصممة حسب رغبات العملاء والتي هي متوائمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى خدمات الاستشارات المالية والوساطة ومنتجات تحويلات العملة والخزنة. كما يقوم "البنك" أيضاً بتوفير خدمات التخطيط وإدارة الثروات، الاستشارات الفنية، صفقات شراء القوارب واليخوت والطائرات، الصفقات العقارية، إضافة إلى خدمات الاستشارات القانونية والضريبية، الصناديق الاستثمارية وخدمات الهيكل الأساسية لعملائه. ولمواكبة الاحتياجات المختلفة في ظل نمو عملاء "بنك قطر الأول" لخدمات الشركات، فإن "البنك" يطرح أيضاً مجموعة متنوعة من خدمات التمويل والتمويل التجاري وحلول لمواجهة الالتزامات وهي جميعها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك مسائل الوكالة، المراجعة، الإجارة، الاستصناع، وغيرها من هياكل التمويل والاستثمار. ولتعزيز سجله الحافل في مجال الاستثمارات البديلة، فإن "بنك قطر الأول" يعتزم طرح فرص للاستثمارات المشتركة في الأسهم الخاصة ليستفيد منها عملائه.

يُسجل الدخل الإجمالي "للبنك" و"الشركات الفرعية" التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بمصطلح "المجموعة") صافياً من الدخل المستحق الدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة مثل المودعين لدى "البنك" والذي بلغ 336.5 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 بالمقارنة مع 439.5 مليون ريال قطري للسنة المالية 2014. أما الاستثمارات البديلة، والتي كانت مساهماً رئيسياً بأكثر من 90٪ من الدخل الإجمالي المتولد على مدى السنوات الثلاث الماضية، في حين بلغ صافي الربح العائد لمساهمي "البنك" 66.0 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 بالمقارنة مع 158.4 مليون ريال قطري "للسنة المالية" 2014.

حققت الأصول الإجمالية نمواً على مدى السنوات الثلاث الماضية (نمو سنوي مركب خلال 3 سنوات بنسبة 38.7٪) لتصل قيمتها إلى 5,859.8 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015، وتعزز هذا النمو بشكل رئيسي بفضل إستراتيجية "البنك" الجديدة التي تركز على تعزيز الخدمات المصرفية الخاصة لتشمل الودائع، وتقديم التسهيلات التمويلية والاستثمار في حقوق الملكية الخاصة، ونجح "بنك قطر الأول" في استقطاب أحجام كبيرة من الودائع لترتفع قيمتها من 306.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013 إلى 3,000.0 مليون ريال قطري، في السنة المالية 2015 وهو ما وفر مصدراً كبيراً لتوفير التمويل اللازم للأصول التمويلية، وبعد تمام تمويل الأصول التمويلية، تم تخصيص السيولة النقدية الزائدة في استثمارات الصكوك وعمليات توظيف الودائع فيما بين البنوك. كما أعلنت "المجموعة" أيضاً أن إجمالي رأس المال التنظيمي بلغ 2,085.4 مليون ريال قطري ونسبة كفاية رأس المال 21.6٪ في السنة المالية 2015، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية البالغ 10.5٪ وبما يشير إلى وجود إمكانية هائلة للمزيد من النمو في الميزانية العمومية ووضع رأسمالي قوي

يوضح الجدول التالي ملخص النسب المالية الرئيسية:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	المبلغ (مليون ريال قطري)
2015	2014	2013	
336.5	439.5	* 641.2	الدخل الإجمالي من العمليات المستمرة
9.7	0.4	-	صافي الربح من العمليات المتوقفة
66.0	158.4	140.7	صافي الربح **
5,859.8	4,667.5	3,049.5	الأصول الإجمالية
3,759.8	2,456.4	836.5	إجمالي المطلوبات
2,046.1	2,159.2	2,162.4	إجمالي حقوق المساهمين **
54.0	51.9	50.6	حصة غير مسيطرة
538.8	-	-	مجموعة أصول مستبعدة محتفظ بها للبيع
357.7	-	-	مجموعة مطلوبات مستبعدة محتفظ بها للبيع
9,670.5	9,067.6	5,901.2	الأصول المرجحة بالمخاطر
75.5	-	-	إجمالي أصول تمويل متعثرة
2,085.4	2,176.7	2,179.2	إجمالي رأس المال التنظيمي (الفئة 1)

صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاطات التشغيل	(269.3)	(1,412.0)	(370.4)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاطات الاستثمار	(21.5)	(29.3)	(55.4)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاطات التمويل	630.9	1,518.1	1,129.6

المصدر: "البيانات المالية" الموحدة المدققة "للمجموعة"

* تشمل مساهمة في الإيرادات من "شركتين تابعتين" ("الوسيط" و"اسناد") بمبلغ 204.4 مليون ريال قطري. وقد تم استبعاد المساهمة في الإيرادات من هاتين "الشركتين التابعتين" في السنوات اللاحقة بسبب إعادة التصنيف.

** ينسب إلى حاملي حقوق الملكية في البنك.

يوضح الجدول التالي النسب المالية الرئيسية:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	النسب الرئيسية
2015	2014	2013	
71.1	71.8	73.8	هامش صافي الربح
772.9	751.9	758.6	نسبة التكلفة إلى الدخل
71.3	74.1	75.4	العائد على متوسط الأصول
73.1	77.3	77.3	العائد على متوسط حقوق المساهمين
735.7	747.0	772.3	الرفع المالي (الفئة 1 لراس المال/الأصول المعدلة)
721.6	724.0	736.9	نسبة كفاية رأس المال
736.0	745.2	798.7	أصول التمويل/الودائع
7165.0	7194.3	7193.5	الأصول المرجحة بالمخاطر/الأصول الإجمالية
76.8	-	-	القروض المتعثرة/أصول التمويل الإجمالية
0.33	0.79	0.82	ربحية السهم
10.2	10.8	10.8	القيمة الدفترية للسهم ²
-	0.80	0.79	توزيعات الأرباح للسهم الواحد***

المصدر: "البيانات المالية" الموحدة المدققة "للمجموعة"

*** بناءً على الأرباح الموافق عليها والموزعة في السنة المالية التالية.

ولمزيد من التفاصيل حول ملخص المعلومات المالية والنسب المالية الرئيسية، يرجى الاطلاع على قسم "تقرير مناقشات الإدارة وتحليلاتها" كما وردت في "نشرة الإدراج" هذه.

5. نقاط القوة التنافسية

يتمتع "بنك قطر الأول" بالعديد من النقاط التي تعزز قدرته التنافسية الواضحة والتي لا تسهم فقط في ترسيخ مكانته في القطاع المصرفي والاستثماري فحسب، بل التي تبشر أيضاً بمعدلات نمو مستقبلية لا يستهان بها، وفيما يلي أبرز نقاط القوة التنافسية التي يتمتع بها "البنك":

- مكانة رائدة تؤهله من اقتناص فرص النمو المحتملة من الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- نمط أعمال متين يستهدف النمو والربحية والتنوع.

² إجمالي الحقوق للمساهمين مقسوماً على عدد الأسهم

- خطط إستراتيجية واضحة ترمي إلى توفير خبرات فريدة لعملاء الأعمال البنكية الخاصة.
- أدوات رقابة صارمة وسياسات امتثال واستيفاء محكمة إضافةً إلى حوكمة سليمة.
- فريق إداري ديناميكي ذو خبرة عالية.
- ملاءة مالية عالية وسيولة نقدية كبيرة بموجب رأس مال كبير وهيكل ملكية متين.

6. الإستراتيجية

إستراتيجية الأعمال والعمليات التي وضعها "بنك قطر الأول" تتلخص فيما يلي:

- بناء سجل حافل من الإنجازات على صعيد عمليات الاستثمارات البديلة وتعزيز الخبرة الداخلية "البنك" لصالح عملائه ومساهمييه (الخدمات البنكية الخاصة والخدمات البنكية للشركات، إدارة ثروات الأفراد) وذلك من خلال طرح مجموعة متنوعة من خيارات الاستثمار وصناديق استثمارية تستهدف قطاعات النمو إضافة إلى توفير فرص الاستثمارات المشتركة.
- مواصلة تنويع محفظة الاستثمارات البديلة التي يطرحها "البنك" والتركيز على القطاعات الآمنة بما فيها الرعاية الصحية، التعليم، إضافةً إلى غزو أسواق جديدة في مناطق جغرافية مختلفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- تأسيس كيان قانوني مستقل بعملياته وأنشطته (كيو إف بي كابيتال) للقيام مقام المستشار الدائم لعمليات المحافظ الاستثمارية الحالية والمستقبلية "البنك".
- توفير مجموعة متنوعة من منتجات الأعمال البنكية للشركات والحلول الاستثمارية كي يتبوأ "البنك" مكانة متميزة على صعيد الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو ما يسمى "خدمات النخبة".
- طرح حلول مالية وتمويلية مخصصة وفق احتياجات العملاء من الأفراد والشركات ولاسيما "الأفراد الأثرياء" في "دولة قطر" ودول مجلس التعاون الخليجي وعلى نطاق أوسع ليشمل المنطقة بأسرها في قطاعات وتطبيقات مهمة تغفلها البنوك الإقليمية.
- تحسين طرح منتجات الخزنة وتوفير فرص استثمارية سانحة لعملاء "البنك" في مختلف فئات الأصول بما في ذلك الدخل الثابت والأسهم العامة إضافةً إلى توفير حلول إدارة المخاطر.
- مواصلة الاستثمار في رأس المال البشري لدى "البنك" للحفاظ على قيمة مضافة لعملائه ومساهمييه وتوطيد العلاقة معهم من خلال تخصيص فرق متفرغة ومديري ثروات متخصصين.

■ تعزيز التعاون بين مختلف وظائف العمليات من خلال خلق فرص بيع مشتركة لتحسين الخبرة المصرفية للعملاء مع "البنك" على نطاق عام وتحقيق عائدات مجزية للمساهمين ولحملة الأسهم.

7. الإدارة والحوكمة

إن الجهة الرئيسية المسؤولة عن عملية صنع القرار لدى "بنك قطر الأول" هي "مجلس الإدارة" فهو المسئول عن توجيهات الإستراتيجية العامة "للبنك" إضافةً إلى مهام الإشراف والرقابة وذلك من خلال المتابعة والمراجعة واعتماد السياسات والأهداف الإستراتيجية.

يتألف "مجلس الإدارة" حالياً من أحد عشر (11) "عضواً"، ويضم ممثلين للمساهمين إضافةً إلى رجال أعمال بارزين من ذوي الخبرة والكفاءة في "دولة قطر". يتم انتخاب أو تعيين أعضاء "مجلس الإدارة" لشغل المنصب لفترة ثلاث سنوات بعد أن يخضع لشروط تأهيل شخصية صارمة وفق لوائح "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". تصدر قرارات "مجلس الإدارة" بموجب أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين للاجتماع (سواء بصفة شخصية أو عن طريق نائب)، وفي حالة تعادل الأصوات، يكون "الرئيس مجلس الإدارة" صوتاً حاسماً.

يشغل منصب "رئيس مجلس الإدارة" السيد/ عبد الله بن فهد غراب المري، الذي هو أيضاً أحد مؤسسي "بنك قطر الأول" ويشغل منصب "رئيس مجلس الإدارة" منذ تأسيس "البنك". كما أن السيد/ المري أحد مستشاري الديوان الأميري في "دولة قطر"، كما يشغل في الوقت نفسه منصب عضو مجلس إدارة في "إنجاز قطر".

قام "بنك قطر الأول" بتشكيل "مجلس الرقابة الشرعية" ليقوم بتقديم المشورة إلى "مجلس الإدارة" و"اللجان" حول جميع الأمور المتعلقة باستيفاء أحكام الشريعة الإسلامية والتوافق مع مبادئها.

وبالإضافة إلى ذلك يقوم "كبار المدراء التنفيذيين" بمتابعة شئون الإدارة اليومية "للبنك قطر الأول".

أسهم الإدراج

8.

يتقدم "بنك قطر الأول" بطلبه لإدراج "الأسهم" في "بورصة قطر" علماً بأنه لن يقوم في وقت "الإدراج" بطرح "الأسهم" للاكتتاب أو بعرض أي أسهم جديدة للبيع.

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل 2,000,000,000 ر.ق مقسماً إلى 200,000,000 سهماً وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها 10.00 ر.ق. وهذه الأسهم قابلة للتحويل والتنازل والتداول دون قيد، ولا توجد أية قيود نقل ملكية مصاحبة لتلك "الأسهم".

وعقب "إدراج الأسهم" مباشرةً سيقوم "مساهمو ما قبل الإدراج" بحيازة "أسهمهم" بنفس نسب المساهمة التي كانت قائمة لكل منهم قبيل "الإدراج".

يحدد "النظام الأساسي" الحد الأقصى لنسبة المساهمة لكل شريك مساهم بواقع (25%) من "أسهم البنك" وفي الوقت الراهن فإن المساهمين الرئيسيين موزعين على دول مجلس التعاون الخليجي وهم من الشخصيات البارزة من ذوي الأرصدة المالية الضخمة، وصناديق حكومية إضافة إلى بعض المؤسسات الخاصة.

لا تتضمن عملية "إدراج الأسهم" أي زيادة في رأس المال أو بيع "للأسهم".

عوامل المخاطرة

يرى "بنك قطر الأول" أن العوامل التالية يمكن أن تؤثر سلباً وجوهرياً على الأعمال والموقف المالي وعمليات البنك؛ وبالتالي قد يؤثر ذلك سلباً على قيمة "الأسهم". معظم هذه العوامل هي عبارة عن احتمالات قد تحدث وقد لا تحدث، علماً أن "بنك قطر الأول" ليس في موقع للتعبير عن وجهة نظر حول احتمالية حدوث أي من هذه الاحتمالات، وحيث أن الترتيب الواردة فيه هذه المخاطر يعكس الأولوية التي يضعها مجلس إدارة "بنك قطر الأول" بشأن هذه المخاطر، ولكن لا يعكس بالضرورة احتمالية حدوثها أو نطاق ومدى تأثيرها المحتمل على "بنك قطر الأول".

إضافةً لذلك، فيما يلي عرض تفصيلي حول العوامل الجوهرية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة "بالأسهم".

يعتقد "بنك قطر الأول" أن العوامل المذكورة أدناه تمثل المخاطر الأساسية المتولدة عن الاستثمار في "الأسهم". لذلك، يتعين على المستثمرين المحتملين أيضاً الإطلاع جيداً على المعلومات التفصيلية المذكورة في هذه "النشرة" وتحديد وجهات نظرهم قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار. كما يتعين على المستثمرين المحتملين أيضاً استشارة مستشاريهم الماليين والقانونيين حول المخاطر المرتبطة بأي استثمار في "الأسهم" ومدى ملائمة الاستثمار في "الأسهم" في ضوء ظروفهم الراهنة وذلك من دون الاعتماد على "بنك قطر الأول" أو المسائل التي تم الإفصاح عنها في هذه "النشرة". لذلك، يُنصح "المستثمرون" بإجراء استقصاءات - وطبعاً سيعتبر "بنك قطر الأول" أنهم قاموا بتلك الاستقصاءات - فيما يتعلق بتلك العوامل قبل اتخاذ أي قرارات استثمار تتعلق "بالأسهم".

إن هناك بعض المخاطر الإضافية وحالات عدم التأكد غير معروفة حالياً بالنسبة لـ "بنك قطر الأول" أو لمجلس إدارته، أو يعتبرها "بنك قطر الأول" حالياً مخاطر غير جوهرية، قد يكون من شأنها أن تؤثر جوهرياً وسلبياً على الأعمال والموقف المالي والعمليات الخاصة بـ "البنك" وبالتالي تؤثر على قيمة "الأسهم".

1. عوامل المخاطر المرتبطة بأعمال "بنك قطر الأول"

1.1 المخاطر المرتبطة باستثمارات حقوق الملكية الخاصة

منذ تأسيسه قام "بنك قطر الأول" باستثمار رأسماله في نطاق واسع من فئات الأصول، وهذه الاستثمارات تحمل مخاطر ولذلك لا توجد هناك من ضمانات لربحية هذه الاستثمارات. إضافةً لذلك، إن التقييم العادل للاستثمار الذي يقوم به "بنك قطر الأول" قد يتأثر بالعديد من نماذج التقييم الداخلية والخارجية المطبقة. ولذلك فإن الاستثمارات وحساسية المدخلات الرئيسية المستخدمة في تلك النماذج قد ينتج عنها تأثير إيجابي أو سلبي على ميزانية "بنك قطر الأول"؛ وفي نهاية المطاف من شأن ذلك أن يؤثر على ربحية البنك في أي سنة مالية محددة. أيضاً، قد لا تكون هذه الاستثمارات سائلة وبالتالي تتأثر قدرة "بنك قطر الأول" على تسهيل أو الخروج من هذه الاستثمارات بسبب ظروف وأحوال السوق وظروف استثمارات محددة، إضافةً إلى أشياء أخرى. علماً أن الخروج المبكر من الاستثمارات تبعاً لظروف السوق أو حاجة "البنك" للسيولة من شأنه أن يؤثر على قدرة "بنك قطر الأول" على تحقيق الأرباح أو العائدات التي توقعها وقت الدخول في

تلك الاستثمارات. وفي حال لم يتمكن "بنك قطر الأول" من بيع أو الخروج من أي استثمار بأسلوب صحيح وبالوقت المناسب أو وفقاً لإستراتيجيته المتعلقة بالخروج من الاستثمارات، فإن من شأن ذلك أن يترك أثراً سلبياً وعكسياً على أعمال أو الموقف المالي أو عمليات "بنك قطر الأول".

قام "بنك قطر الأول" أيضاً باستثمارات في شركات تعمل داخل وخارج "دولة قطر" في عدد من القطاعات التجارية المختلفة. ولكن لا يوجد أي ضمان أن تلك الشركات التي قام "بنك قطر الأول" بوضع استثمارات إستراتيجية فيها لن تقرر القيام بأي شيء أو الدخول في أي تعاملات لا تحقق أفضل مصلحة "لبنك قطر الأول" والتي بالنهاية قد يكون لها تأثير سلبي عكسي على أعمال وعمليات "بنك قطر الأول" وموقفه المالي.

1.2 المخاطر المرتبطة بالنتائج المالية التاريخية والتشغيلية الموحدة "لبنك قطر الأول" كمؤشرات للأداء في المستقبل

قد لا يكون الأداء التشغيلي والمالي التاريخي الموحد "لبنك قطر الأول" ذي دلالة بالنسبة للأداء التشغيلي والمالي المستقبلي "لبنك قطر الأول". ولا يوجد هناك أي تأكيد لاستمرارية أرباح "بنك قطر الأول" في الفترات المستقبلية.

1.3 المخاطر المرتبطة بتنفيذ إستراتيجية أعمال جديدة

قام "بنك قطر الأول" مؤخراً بتغيير إستراتيجيته وذلك من التركيز على استثمار رأسماله في استثمارات بديلة إلى التركيز على العملاء من خلال تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية إلى "الأفراد الأثرياء" و الشركات والمؤسسات. جدير بالذكر أن البنك ليس لديه خبرة سابقة في إدارة النشاطات البنكية التجارية والبنك الخاص حيث أن خطة العمل هذا قد تم تطبيقها حديثاً. إضافةً لذلك، يتوقف نجاح النشاطات البنكية التجارية والبنك الخاص على عدد من العوامل الخارجة عن إرادة "بنك قطر الأول" بما في ذلك تقلبات وأحوال السوق، وأسعار الربح والسياسات الحكومية وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على سوق الودائع والتمويل. ولا يوجد أي ضمان بأن "بنك قطر الأول" سيتمكن من تحقيق أهداف النمو بالنسبة لمحفظة التمويل أو بالنسبة لقاعدة الأصول المتنوعة أو حتى أن إستراتيجية "بنك قطر الأول" الجديدة ستزيد أرباح "بنك قطر الأول". إن تنفيذ هذه الإستراتيجية قد تكون له تعقيدات كلفة لاحقة من شأنها أن تؤثر سلباً على أرباح "البنك".

إن النشاطات البنكية التجارية والبنك الخاص عُرضة إلى عدد من عوامل المخاطر التي قد لم تكن موجودة عندما كان "بنك قطر الأول" مجرد بنك استثماري يستثمر أمواله الخاصة تحت خطة العمل القديمة، وهذا بدوره قد يؤثر على أرباح "بنك قطر الأول" أو على قدرة "بنك قطر الأول" في إدارة تلك المخاطر. إذا لم يكن "بنك قطر الأول" قادراً على إدارة النشاطات التجارية البنكية والبنك الخاص بنجاح أو المخاطر المرتبطة بذلك، أو إذا لم تكن النشاطات البنكية التجارية والبنك الخاص مربحة قد يؤثر ذلك تأثيراً جوهرياً سلبياً على أعمال "بنك قطر الأول" وعملياته وموقفه المالي.

المخاطر المرتبطة بالمستوى العالي للمنافسة

يواجه "بنك قطر الأول" مستويات عالية من المنافسة في قطاع الأعمال البنكية في "دولة قطر" بالنسبة لجميع المنتجات والخدمات حيث يواجه "بنك قطر الأول" منافسة من بنوك إسلامية أخرى في "دولة قطر"، ولكن إدارة "بنك قطر الأول" أيضاً تعتبر أن هناك بنوك محلية ودولية أخرى في قطر كمنافسين في عدد من خطوط الأعمال المختلفة. في تاريخ 31 ديسمبر 2014 بلغ العدد الإجمالي للبنوك 18 بنكاً وثلاث شركات تمويل وشركتين استثماريتين مسجلتين لدى مصرف قطر المركزي إضافةً إلى 57 مؤسسة مالية مرخصة من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" ومعتمدة من قبل "مركز قطر للمال" وهناك العديد من البنوك الدولية التي سوف تبدأ أعمالها من خلال "مركز قطر للمال" وهذا من شأنه أن يسمح لهم بمنافسة "بنك قطر الأول". هذا إضافة إلى ترافق المنافسة مع مستويات منخفضة من السيولة في السوق تمثل تحدياً بالنسبة "لبنك قطر الأول" في جذب الودائع بأسعار ربح تنافسية وهذا بدوره يزيد من كلفة استقطاب الأموال. إن هذه الطبيعة التنافسية في السوق القطرية والفتش المحتمل "لبنك قطر الأول" في الاستمرار في المنافسة بصورة ناجحة كلها عوامل من شأنها أن تؤثر سلباً على أعمال "بنك قطر الأول" وعملياته وموقفه المالي.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة "بنك قطر الأول" على الوفاء بالتزاماته بما في ذلك التزامات التمويل عند استحقاقها وكذلك التزامات السداد بما في ذلك الودائع. علماً أن هذه المخاطر هي موجودة أصلاً في العمليات البنكية ويمكن أن يرتفع مستواها وتصبح أكثر خطورة بعدد من عوامل محددة بما في ذلك الاعتماد الكلي على مصدر محدد للتمويل والتغيرات في تصنيفات الائتمان أو الظاهرة المنتشرة في السوق مثل تغيرات السوق والكوارث الرئيسية الكبيرة. علماً أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من انخفاض بالسيولة والتمويل بأجل بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

هذا إضافةً إلى المخاطر المتعلقة بالقرائن والتي ازدادت بين البنوك بدرجة كبيرة، وهذا أدى إلى حدوث انخفاض في مصادر تقليدية محددة للسيولة مثل أسواق الدين وبيع الأصول واسترداد الاستثمارات. علماً أن دخول "بنك قطر الأول" إلى هذه المصادر التقليدية الخاصة بالسيولة قد يكون مقيداً أو متوفراً بكلفة أعلى.

إن حالة عدم الوضوح أو التقلب والتغير في الحقوق الرأسمالية وأسواق الدين المالية قد تحد من قدرة "بنك قطر الأول" على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة باستحقاقات زمنية أطول وذلك من دون زيادة كلفة ذلك التمويل. أيضاً، تحد من قدرة "البنك" على تنمية أصوله التمويلية. علماً أن توفر تمويل إضافي قد يحتاجه "البنك" سوف تعتمد على عوامل مختلفة مثل (أ) ظروف وأحوال السوق (ب) الائتمان بصورة عامة وكذلك بالنسبة للخدمات المالية تحديداً و (ج) الوضع المالي والقدرة الائتمانية "لبنك قطر الأول".

تاريخياً لم يعتمد "بنك قطر الأول" على ودائع الشركات لتلبية احتياجاته التمويلية. وضمن إستراتيجية "بنك قطر الأول" الجديدة، بدأ البنك عملياته في استلام ودائع "الأفراد الأثرياء"

والشركات والمؤسسات والجهات الحكومية. علماً أن هذه الودائع تخضع للتقلبات بسبب العوامل المحددة التي هي خارج إرادة "بنك قطر الأول" وذلك مثل أي فقدان ثقة محتملة وضغوط المنافسة والتي من شأنها أن تؤدي إلى خروج كبير في الودائع خلال فترة زمنية قصيرة.

جدير بالذكر أن "بنك قطر الأول" يتمتع برأس مال جيد ويستخدم رأسماله لتمويل استثماراته الرئيسية حتى الآن. وحيث أن "بنك قطر الأول" ينفذ إستراتيجيته في نقل "بنك قطر الأول" من بنك استثمار إلى بنك يقدم خدمات كاملة فإن هذه التغييرات تتطلب استثمار ضخيم وقد يحتاج "بنك قطر الأول" إلى مصادر أخرى من التمويل لتلبية المتطلبات التمويلية الحالية والمستقبلية. ولا يمكن التأكيد حالياً أن "بنك قطر الأول" سيتمكن من الحصول على تمويل إضافي بموجب شروط منطقية تجارياً كلما دعت الضرورة أو على الإطلاق. فإذا لم يكن "بنك قطر الأول" قادراً على الحصول على تمويل بديل، فإن تنفيذ "بنك قطر الأول" لإستراتيجيته قد يتأثر تأثراً سلبياً.

مخاطر الائتمان

1.6

إن مخاطر الائتمان ترتبط بأن يتحمل "البنك" خسارة في أصوله أو أرباحه المرتبطة بالأصول التي تحقق الربح بسبب أن أحد زبائنه أو عملائه أو قرائنه فشل في القيام بالتزاماته التعاقدية (وأن أي ضمانات لتلك الالتزامات غير كافية).

إن مخاطر الائتمان التي تنشأ عن تغييرات عكسية وسلبية في جودة الائتمان والاسترداد للأصول التمويلية والضمانات والمبالغ المستحقة من العملاء والقرائن هي مخاطر موجودة على نطاق واسع من أعمال "بنك قطر الأول" وخاصةً في أعمال التمويل والاستثمار. وقد تزداد مخاطر الائتمان نتيجة للتدهور العام في الظروف والأحوال المحلية والعالمية الاقتصادية أو بسبب مخاطر تنظيمية داخل النظام المالي وكل من هذه المخاطر من شأنه أن يؤثر على قدرة الاسترداد وقيمة أصول "بنك قطر الأول" ويتطلب مزيداً من مخصصات "المجموعة" لمواجهة تضائل الأصول التمويلية والضمانات وغيرها من أشكال التعرض الائتماني للمخاطر. إضافةً لذلك، يقوم "بنك قطر الأول" وبصورة مستمرة بتغيير طبيعة استثماراته استناداً إلى المناخ الاقتصادي وظروف الأسواق المالية مما يؤدي إلى التقلبات في تعرض البنك للمخاطر المرتبطة بتلك الاستثمارات.

إضافةً لذلك، فإن تركيز مخاطر الائتمان ينشأ عندما يشترك أطراف متعددون في نشاطات متشابهة أو نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما تكون لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية والتي تتأثر بصورة مشابهة بالتغيرات في الشروط والأحوال المالية والسياسية والاقتصادية الخ. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء "بنك قطر الأول" نحو التطورات التي تؤثر على صناعة محددة أو موقع جغرافي محدد. يرجى مراجعة مخاطر التركيز المذكورة في "عوامل المخاطر - المخاطر المرتبطة بالتركيز الجغرافي" محفظة التمويل والودائع.

لا يقوم "بنك قطر الأول" بتحديد احتياطات عامة لتغطية الخسائر المستقبلية للديون المشكوك في إمكانية تحصيلها والاستثمارات المتعثرة. وليس "البنك" مطالباً بذلك بموجب أنظمة "هيئة

تنظيم مركز قطر للمال". تتم إدارة محفظة "بنك قطر الأول" والتعرض الائتماني وفقاً لسياسية الائتمان ذات الصلة ووفقاً لتصنيفات التمويل للعملاء التي تحددها "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". علماً أن هامش السماح لدى "بنك قطر الأول" فيما يتعلق بالخسائر بخصوص التمويل يستند إلى - من بين أشياء أخرى - تحليله لمعدلات التأخير الحالية والتاريخية وإدارة التمويل و تقييم الأصول الأساسية وكذلك إلى فرضيات إدارية كثيرة. ومع ذلك قد تعطي هذه التحليلات والفرضيات توقعات غير دقيقة حول الأداء الائتماني في البيئة الاقتصادية الحالية والتي بدورها يكون لها تأثير سلبي قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

إن عجز "بنك قطر الأول" عن المحافظة على جودة الائتمان لأصول التمويل من خلال سياسات فعالة في إدارة المخاطر مع المحافظة على النمو في محفظة التمويل قد يؤدي إلى زيادة خسائر التمويل وإلى زيادة مستويات عدم الوفاء بالالتزامات وأيضاً زيادة مستويات الشطب والإلغاء. وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي وعكسي على أعمال "بنك قطر الأول" وموقفه المالي ونتائج عملياته.

عندما يقرر "بنك قطر الأول" بخصوص ما إذا كان سيقوم بتمديد الائتمان أو الدخول في معاملات أخرى مع العملاء وقرائنه، قد يعتمد على معلومات مقدمة إليه من قبل أو نيابةً عن العملاء أو القرائن بما في ذلك البيانات المالية وغيرها من المعلومات المالية الأخرى. وقد يعتمد "بنك قطر الأول" أيضاً على معلومات محددة فيما يتعلق بدقة وكفاية وتامة تلك المعلومات وأيضاً على تقارير المدققين المستقلين. وعندما يتم تزويد "بنك قطر الأول" بمعلومات ائتمان غير دقيقة حول شروط وأحوال أطراف التحويل قد يشكل ذلك تضليلاً جوهرياً وبالتالي يكون له تأثير على قدرة "بنك قطر الأول" على إدارة مخاطر الائتمان بصورة فعالة وهذا من شأنه أن يكون له تأثيراً سلبياً على أعمال "المجموعة" ومركزها وأدائها المالي فرص نجاحها المستقبلية.

1.7 المخاطر المرتبطة بضمانات التمويل الإسلامي والسلفيات

55.4% من محفظة تمويل "بنك قطر الأول" كانت مغطاة بالضمانات. 10 عملاء يمثلون كأطراف ما يشكل 73.6% من إجمالي الأصول التمويلية لدى "البنك" منهم عميلان يمثلان 36.7% من إجمالي الأصول التمويلية "للبنك" كما هو في شهر ديسمبر 2015.

قد يواجه "بنك قطر الأول" صعوبات في تحقيق الضمانات أو تنفيذ الضمانات عندما يفشل المدينون بالوفاء بالتزاماتهم، وكذلك الوقت والتكاليف المرتبطة بتنفيذ الضمانات في قطر (أو في أي مكان آخر في دول مجلس التعاون الخليجي حسب مكان الضمان) قد يجعل الأمر غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية بالنسبة "للبنك قطر الأول" في متابعة تلك الإجراءات مما ينعكس سلباً على قدرة البنك على استرداد خسائر التمويل الإسلامي. في حال حاول البنك استرداد أي من تلك الضمانات قد يكون من الصعب عليه إيجاد المشتري و/أو قد يتم بيع الضمان بسعر متدنٍ كثيراً أقل من قيمتها الفعلية أو التقديرية. ولذلك قد لا يكون "بنك قطر الأول" قادراً على تحقيق العائدات المناسبة والكافية من تصرفات وبيع الضمانات لتغطية خسائر التمويل الإسلامي وهذا

بدوره قد يؤثر سلباً وجوهرياً على أعمال "بنك قطر الأول" وموقفه وأدائه المالي وتطلعاته المستقبلية.

إضافةً لذلك، يتم تقييم كافة الضمانات عند وقت التعاقد مع "القرائن". علماً أن "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" لا تطلب تقييماً مرحلياً منتظماً للضمان. لذلك، قد تكون قيمة الضمان مختلفة جوهرياً وقت التصرف بها أو بيعها. فإذا نقصت قيمة الضمان الذي يغطي التمويل الإسلامي وقت التصرف والبيع، قد لا يكون "بنك قطر الأول" قادراً على تحقيق عائدات مناسبة وكافية من التعرف بالضمانات لتغطية خسائر التمويل الإسلامي وهذا بدوره قد يؤثر سلباً وجوهرياً على أعمال "بنك قطر الأول" وموقفه وأدائه المالي وتطلعاته المستقبلية.

مخاطر السوق

1.8

قد تتأثر الأوضاع المالية والنتائج التشغيلية "لبنك قطر الأول" بسبب المخاطر السوقية التي هي خارج سيطرة "بنك قطر الأول" بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تغيير أسعار الريج وقيمة الضمانات وأسعار العملات الأجنبية. علماً أن تقلبات أسعار الريج قد تؤثر سلباً وجوهرياً على أعمال ونتائج عمليات "بنك قطر الأول" وموقفه المالي. وأي زيادة في أسعار الريج من شأنها أن تسبب زيادة في تكاليف التمويل لدى "بنك قطر الأول". وهذه الزيادة بشكل عام من شأنها خفض قيمة الضمانات ذات الأقساط الثابتة في محفظة "بنك قطر الأول". علماً أن تقلبات أسعار الريج قد تؤدي إلى خلق هوة وفجوة إعادة تحديد أسعار بين أصول أسعار الأرباح والالتزامات في "بنك قطر الأول". علماً أن أسعار الريج لها حساسة تجاه عدة عوامل خارجة عن نطاق سيطرة وإرادة "بنك قطر الأول" بما في ذلك سياسات البنوك المركزية مثل بنك قطر المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إضافةً للعوامل السياسية والظروف والأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية. ولهذه الأسباب لا توجد ضمانات بان البنك سيكون قادراً على حماية نفسه من أي تقلبات مستقبلية في سعر الريج والتي قد يكون لها آثار سلبية جوهرياً على مركز البنك المالي وأدائه.

أيضاً قد يتأثر الوضع المالي والنتائج التشغيلية "لبنك قطر الأول" بسبب التغييرات الحاصلة والجارية في القيمة السوقية لمحفظه الأوراق المالية "لبنك قطر الأول". علماً أن دخل "بنك قطر الأول" من عمليات الأوراق المالية يعتمد على عدة عوامل مختلفة خارجة عن إرادة وسيطرة البنك من بين هذه العوامل نشاطات التجارة السوقية الإجمالية ومستويات أسعار الريج وتقلبات أسعار العملات الأجنبية وتقلبات السوق بشكل عام. على الرغم من أن "بنك قطر الأول" لديه عمليات إدارة المخاطر يقوم من خلالها بتقييم ومراجعة ومراقبة خصائص مخاطر السوق الخاصة بعروض الاستثمار ومحفظات الاستثمار بما في ذلك البنية الكلية وحدود الاستثمار، إلا أن تقلبات أسعار السوق قد تبقى تؤثر سلباً في قيمة محفظة الأوراق المالية "لبنك قطر الأول". يرجى الاطلاع على "إدارة المخاطر - مخاطر السوق".

إضافةً لذلك، لقد أدى تقلب السوق وعدم توفر السيولة إلى صعوبة تقييم المخاطر المتعلقة باستثمارات محددة، علماً أن التقييمات في الفترات المستقبلية والتي تعكس ظروف السوق التي كانت سائدة حينئذٍ قد تتعرض لتغيرات جوهرياً وكبيرة في القيم العادلة لتعرض "بنك قطر

الأول". إضافةً لذلك، فإن القيمة التي يحققها "بنك قطر الأول" في نهاية المطاف قد تختلف بصورة جوهرية عن القيمة العادلة الحالية أو التقديرية. وأي من هذه العوامل من شأنه أن يتطلب من "بنك قطر الأول" تحديد خسائر التقييم أو كلفة الشطب، وقد تؤثر سلباً على أعمال "البنك" ووضعه المالي وعملياته والسيولة و/أو فرص نجاحه المستقبلية.

1.9

المخاطر المرتبطة بنظام المقاصة

حالياً البنك ليس جزءاً من نظام المقاصة في بنك قطر المركزي، ويعتمد على بنوك أخرى مرخصة من قبل بنك قطر المركزي في "دولة قطر" في تنفيذ نشاطات المقاصة الخاصة به.

إن البنك معرض لمخاطر قرائنه من البنوك في "دولة قطر"، لأن أي فشل في الأداء لهذه البنوك قد يؤثر على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. إضافةً إلى ذلك، فإن الاعتماد على بنوك أخرى بخصوص نظام المقاصة من شأنه أن يجعل "بنك قطر الأول" عرضةً للمخاطر التشغيلية التي قد تتعرض لها تلك البنوك حيث أن المخاطر التشغيلية والخسائر المرتبطة بها يمكن أن تنتج عن عمليات الاحتيال (سواء الاحتيال الداخلي أو الخارجي)، وكذلك يمكن أن تنتج عن أخطاء الموظفين والفشل في الحصول على التفويض (بما في ذلك مخاطر عدم التزام موظفيهم بإجراءات الالتزام وإجراءات إدارة المخاطر)، والفشل في الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وتنفيذ قواعد الأعمال وكذلك الفشل في أنظمة ومعدات التعامل مع الكوارث الطبيعية أو الفشل في عمل الأنظمة الخارجية. إضافةً لذلك، قد تواجه "بنك قطر الأول" تحديات منافسة أثناء اعتماده على طرف ثالث فيما يتعلق بنظام المقاصة لأن ذلك قد يحد من قدرة "بنك قطر الأول" على تقديم نطاق واسع من المنتجات والخدمات وقدرته على تقديم المنتجات والخدمات بمستوى الخدمة التي يريده "البنك" حيث أنه محدود بمستوى الخدمة لدى البنوك التي تقوم بعمليات المقاصة له. قد يكون من شأن ذلك أن يحد من قدرة "بنك قطر الأول" على الوصول إلى عملاء جدد يقدرّون على تحمل درجة أعلى من المخاطر في النموذج الحالي وقد يؤثر ذلك على قدرة "بنك قطر الأول" في تقديم الخدمات. وقد يؤثر كل هذا سلباً على "البنك" مما قد يكون له تأثير جوهرى على عمليات البنك وتكلفة استقطاب التمويل وعلى أموال المودعين وسيولة البنك.

1.10

مخاطر متعلقة بعدم تطابق الالتزامات بالأصول

يتعرض "بنك قطر الأول" لمخاطرة أن قسماً كبيراً من ودائعه قد يتم سحبها أو عدم تجديدها مما قد يؤدي إلى عدم تطابق في استحقاق موجودات ومطلوبات "بنك قطر الأول". عدم التطابق هذا يمكن أن يزداد إذا كان هناك تأخير في دفعات التمويل وفي جذب ودائع جديدة. يمكن أن يحدث ذلك بسبب ظروف عالمية أو محلية، وكذلك بسبب المنافسة، وانخفاض مستوى الثقة في "بنك قطر الأول"، وأيضاً قد يكون ذلك بسبب التغيرات في الأنظمة والقوانين أو عوامل أخرى، وكثير من هذه الأسباب والعوامل لا تخضع لسيطرة "بنك قطر الأول" ولا يمكن التنبؤ بها. إذا كان لأي من هذه الأحداث أن يحدث، سوف يحتاج "بنك قطر الأول" طلب مصادر التمويل التي قد تكون أكثر تكلفة وذلك لتلبية احتياجاته التمويلية، علماً أنه لا يمكن تقديم أي ضمان بأن "بنك قطر الأول" سوف يكون قادراً على الحصول على تمويل إضافي بموجب شروط معقولة تجارياً. إن عدم قدرة

“بنك قطر الأول” على إعادة التمويل أو استبدال هذه الودائع بتمويل بديل من شأنه أن يؤثر سلباً على سيولة “البنك”، وعلى أعماله ومركزه المالي وأدائه وتطلعاته المستقبلية.

1.11 المخاطر المرتبطة بتركيز التمويل

إن مصدر التمويل الرئيسي “لبنك قطر الأول” هو الودائع الآجلة التي تأتي غالباً من بعض الشركات وبعض العملاء “الأفراد الأثرياء”، علماً أن “بنك قطر الأول” ليس لديه مصادر تمويل متنوعة. إضافةً لذلك، ونظراً لأن الشركات المرخصة من “هيئة تنظيم مركز قطر للمال” ليس لديها القدرة على استخدام نظام المقاصة من بنك قطر المركزي، فإن “بنك قطر الأول” مقيد في قدرته على فتح حسابات جارية. حيث أن الحسابات الجارية تعتبر مصدراً أرخص كلفةً للتمويل وأكثر سهولة. علماً أن بنك قطر المركزي حالياً يحاول توفير طرق للسماح للشركات المرخصة من “هيئة تنظيم مركز قطر للمال” لاستخدام نظام المقاصة ومع ذلك لا توجد أي ضمانات بأن ذلك سوف يحدث ولا أي تأكيد متى سوف يحدث. لذلك، إذا تم سحب كميات كبيرة من الودائع أو إذا انخفض مستوى الودائع الجديدة أدنى من توقعات “بنك قطر الأول”، قد يتعين على “بنك قطر الأول” البحث عن مصادر تمويل من مصادر أخرى والتي قد تكون أكثر كلفةً بالنسبة “لبنك قطر الأول” وهذا بدوره قد يكون له تأثير جوهري على أعمال “البنك” ومركزه وأدائه المالي و/ أو فرص نجاحه المستقبلية.

1.12 المخاطر المرتبطة بالتركيز الجغرافي لمحفظة التمويل والودائع

نظراً لطبيعة بيئة الأعمال في قطر وغيرها من المناطق الأخرى التي يعمل فيها “بنك قطر الأول”، فإن هناك تركيزات في محافظ التمويل الخاصة “بالبنك” والودائع من حيث النقطة الجغرافية وفئات العملاء والعملية.

من الناحية الجغرافية، تتركز محفظة التمويل الموحدة والودائع الموحدة الخاصة “بالبنك” في “قطر”. وعليه، فإن أي تدهور في الأوضاع الاقتصادية العامة في “قطر” أو أي فشل من جانب “البنك” في إدارة المخاطر المتعلقة بالتركيزات الجغرافية قد يكون له تأثير سلبي وهذا التأثير السلبي قد يكون جوهرياً على أعمال “البنك” ومركزه المالي وأدائه وفرص نجاحه في المستقبل. يرجى مراجعة الجزء “عوامل المخاطر – المرتبطة بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

1.13 المخاطر المرتبطة بتركز القطاعات الخاصة

تتركز محفظة التمويل الخاصة “ببنك قطر الأول” في العقارات وقطاع الإنشاءات. وعليه، واستناداً إلى الوضع الاقتصادي للعقارات وقطاعات الإنشاء فإن أي انخفاض أو كساد في هذه القطاعات من شأنه أن يؤثر سلباً وقد يكون جوهرياً على أعمال “البنك” ومركزه وأدائه المالي و/ أو فرص نجاحه المستقبلية.

1.14 المخاطر المرتبطة بتركز العملاء فيما يتعلق بالودائع والتحويل

يشكل عدد محدود من العملاء الشركات جزءاً كبيراً من محفظة الودائع الخاصة “ببنك قطر الأول” حيث أن هناك 10 عملاء يمثلون كأطراف ما يشكل 73.6% من إجمالي الأصول التمويلية

لدى "البنك" وعميلان يمثلان 36.7% من إجمالي الأصول التمويلية "البنك" كما هو في شهر ديسمبر 2015. إضافةً لذلك، تتركز عمليات التمويل في "الأفراد الأثرياء". لذلك فإن أي ضعف جوهري في جودة الائتمان أو أي فشل في أداء الالتزامات من واحد أو أكثر من كبار عملاء التمويل لدى "بنك قطر الأول" من شأنه أن ينتج عنه قيام "بنك قطر الأول" بتخصيص خسارة تمويل إضافية كبيرة الحجم و ينتج عن ذلك انخفاض الدخل الصافي. أيضاً، فإن سحب أو عدم تجديد ودائع من قبل واحد أو أكثر من عملاءه "الأفراد الأثرياء" قد يتطلب من "بنك قطر الأول" الحصول على تمويل بديل من مصادر أخرى والتي بدورها قد لا تكون متوفرة مباشرة أو قد تكون أكثر كلفة. أي من هذه الحالات قد يكون لها تأثير سلبي وهذا التأثير قد يكون جوهرياً على أعمال "البنك" ومركزه وأدائه المالي و/ أو فرص نجاحه المستقبلية.

1.15

المخاطر المرتبطة بالتعرض المحدود للعملاء

تتركز استثمارات ومحفظة التمويل الخاصة "بنك قطر الأول" في عملات الريال القطري والدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والليرة التركية. ولذلك فإن أي تحركات كبيرة في السوق سلبية على عملات "بنك قطر الأول" قد تسبب تقلباً في قيمة هذه الاستثمارات والمحافظ الذي بدوره قد يكون له تأثير سلبي عكسي وربما يكون جوهري على أعمال "المجموعة" ومركزها وأدائها المالي و/ أو فرص نجاحها المستقبلية.

1.16

المخاطر المرتبطة بالديون واستقطاب رأس المال

إن العوامل الرئيسية التي تساهم في جعل البنوك مدينة لحد كبير تشمل الكلفة المنخفضة للتمويل والاعتماد الزائد على التحليل المقدم من قبل هيئات ووكالات التصنيف والفشل في أنظمة إدارة المخاطر في تحديد علاقة المخاطر وتحديد أسعار المنتجات والخدمات استناداً إلى المخاطر ذات الصلة. في حال أصبح "بنك قطر الأول" مديناً أكثر مما ينبغي ، عندئذٍ قد لا يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته أوقات الصعوبات المالية وهذا الفشل قد يكون له تأثير جوهري على أعمال "البنك" ومركزه وأدائه المالي و/ أو فرص نجاحه المستقبلية.

إن أي انخفاض بقيمة الأصول قد يؤدي إلى انخفاض قيمة أصول "البنك" في مواجهة التزاماته مما سيؤثر على موقفه التمويلي ويزيد كلفة التمويل من قرائن "البنك" إضافةً إلى أنه يتسبب في خفض درجات التصنيف وعند ذلك قد يصبح "بنك قطر الأول" غير قادر على الوفاء بالتزاماته وهذا الفشل المحتمل سيكون له تأثير جوهري على أعمال "البنك" ومركزه وأدائه المالي و/ أو فرص نجاحه المستقبلية.

ولكي يكون "البنك" قادراً على تمويل إستراتيجية التنمية لديه والدخول في قطاعات أعمال جديدة، سيتعين على "بنك قطر الأول" توسيع قاعدة عملياته مع إستمراره بالوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال التنظيمية. ولذلك قد يطلب "بنك قطر الأول" الحصول على الدين لتحويل جزء من أعمال الإستثمارات في الشركات الخاصة مع البحث عن تمويل بالجملة لأعماله البنكية لغرض تنويع مصادر التمويل. في حال طلب "بنك قطر الأول" رأسمال إضافي في المستقبل، لا توجد هناك من ضمانات أنه سيتمكن من الحصول على رأسمال بشروط جيدة. إضافةً لذلك، في حال انخفاض

نسبة كفاية رأسمال البنك إلى ما دون المستوى التنظيمي أو المستوى المحدد من قبل "البنك" داخلياً، فإن "البنك" قد يحتاج إلى تعديل سياسات الأعمال الخاصة به بما في ذلك خفض المخاطر والدين في بعض النشاطات. فإذا لم يتمكن "بنك قطر الأول" من المحافظة على نسب رأسمال كافية ومُرضية فإن قيمة الائتمان لديه قد تتأثر وتزداد كلفة التمويل عليه وأي من هذه العوامل قد يكون من شأنه أن يترك تأثير جوهري على أعمال "البنك" ومركزه وأدائه المالي و/ أو فرص نجاحه المستقبلية.

1.17 المخاطر المرتبطة بعدم وجود التصنيف الائتماني

حالياً ليس لدى "بنك قطر الأول" أي تصنيف ائتماني. نتيجة لذلك، قد تكون قدرة "بنك قطر الأول" محدودة في جمع رأس المال من الجمهور والأسواق الخاصة وقد تكون تكلفة التمويل عليه أعلى بكثير من تلك لدى منافسيه وهذا قد يكون له تأثير جوهري على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وقدرته على المنافسة.

1.18 المخاطر المرتبطة بالقرائن

في مقابل الانخفاض في القيود على السيولة والكلفة العالية للتمويل في سوق الإقراض بين البنوك ونظراً للمستوى العالي من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات المالية والذي أصبح شائعاً مؤخراً، فإن "بنك قطر الأول" كغيره من المؤسسات المالية الأخرى يخضع لمخاطر تدهور الملاءة المالية والتجارية لمؤسسة الخدمات المالية الأخرى أو لتدهور سمعتها فيما يتعلق بذلك (ويُشار إليه أيضاً بمخاطر "النظام"). في عالم الخدمات المالية فإن أي إخلال من جانب أي مؤسسة من تلك المؤسسات قد يترتب عليه إلى إخلال من جانب المؤسسات الأخرى. وهذا من شأنه أي يؤدي إلى مشاكل سيولة وخسائر وحالات عدم التزام بالدفع لأن القوة المالية والتجارية للعديد من المؤسسات المالية قد تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً نتيجة لعلاقاتهم الائتمانية والتجارية وعلاقات المقاصة. حتى أن أي انخفاض في قيمة الائتمان لدى أي مؤسسة أو قرين من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل سيولة كبيرة واسعة النطاق وخسائر وحالات عدم التزام من جانب "بنك قطر الأول" أو من جانب مؤسسات أخرى. وهذه المخاطرة من شأنها أن تؤثر تأثيراً سلبياً على الوسطاء الماليين مثل وكالات المقاصة ودور المقاصة والبنوك وشركات الضمانات والصرافة الذين يتعامل معهم "بنك قطر الأول" بصورة يومية. وهذا يكون له تأثير جوهري على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وسيولته وفرص نجاحه المستقبلية.

1.19 المخاطر المرتبطة بالدعم الحكومي ودعم المساهمين

لم ولن يتم تقديم أي ضمان (لا صراحة ولا ضمناً) فيما يتعلق بالالتزامات المالية "لبنك قطر الأول" من جانب الحكومة، ولا من جانب المساهمين في "بنك قطر الأول" أو أي جهة أخرى. ولا توجد أي ضمانات من أن الحكومة ستدعم "بنك قطر الأول" في حال حدوث أي أزمة اقتصادية في المستقبل في القطاع البنكي القطري.

فإذا لم يتلقى "البنك" دعماً مالياً كافياً من الحكومة في حال حدوث أي أزمة مالية مستقبلاً، فلن تكون هناك أي مصادر بديلة للتمويل وهذا سيكون له تأثير جوهري على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

1.20 المخاطر المرتبطة بسمعة "بنك قطر الأول"

تعتبر سمعة "بنك قطر الأول" من حيث القوة والملاءة المالية والنزاهة أمراً رئيسياً وهاماً جداً بالنسبة لقدرته على جذب العملاء والمحافظة على قاعدة عملاء كبيرة وبناء علاقات عمل متينة مع قرائنه في الوجه. إلا أن سمعة "بنك قطر الأول" قد تتضرر في المستقبل بسبب عوامل عديدة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر انخفاض نتائجه المالية والاجراءات القانونية أو سوء تصرف الموظفين مما قد يسبب في إخلال "بنك قطر الأول" بالمتطلبات القانونية المطبقة. علماً أن فقدان الأعمال قد ينتج عن تضرر سمعة "بنك قطر الأول" وهذا سيكون علماً بأن تضرر سمعة "البنك" قد ينتج عنها خسارته لبعض من أعماله مما قد يكون له أثر على مركز "البنك" وأدائه المالي وفرص النجاح المستقبلية.

1.21 المخاطر المرتبطة بالموظفين الرئيسيين

إن نجاح "بنك قطر الأول" ومستقبله يعتمد بدرجة كبيرة على قدرته على توظيف واستقطاب وتحفيز "كبار المدراء التنفيذيين" وغيرهم من الموظفين المهمين. كما يعتمد نجاح "بنك قطر الأول" على جهود ومهارات وسمعة وخبرة "كبار المدراء التنفيذيين" وكذلك على تفاعل خبراتهم ومعارفهم. ولذلك فإن الفشل في توظيف واستقطاب هذه الكفاءات قد يمنع أو يحول دون قيام "بنك قطر الأول" من تنفيذ إستراتيجياته وقد يؤثر ذلك على أرباحه وفرص نجاحه في المستقبل.

1.22 المخاطر المرتبطة بعدم توفر الخبرة في إدارة الشركات المدرجة عموماً

منذ تأسيسه، عمل "بنك قطر الأول" كشركة خاصة وعلى هذا الأساس لم يكن "لكبار المدراء التنفيذيين" أي خبرة في إدارة الشركات المدرجة أسهمها في "بورصة قطر". وبعض "كبار المدراء التنفيذيين" ليس لديهم أي خبرة في المتطلبات اليومية للالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية فيما يخص الشركات العامة المدرجة في قطر. حيث أن الالتزامات والمتطلبات القانونية والتنظيمية المفروضة على الشركات العامة والتي يتم تداول أسهمها في "بورصة قطر" تتطلب معرفة وخبرة كبيرة من جانب "كبار المدراء التنفيذيين" وأي فشل في هذا الخصوص قد يؤدي إلى تطبيق غرامات وتعليق التداول أو إلغاء التداول في "الأسهم" في "بورصة قطر" وهذا قد يكون له تأثير جوهري على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

1.23 المخاطر المرتبطة بالالتزام بمبادئ الشريعة

هذه المخاطر قد تنشأ من عدم التزام "البنك" بالمبادئ والقواعد الشرعية المحددة من "مجلس الرقابة الشرعية". و نتيجة لذلك، قد تترتب تكاليف تتعلق بتنفيذ إجراءات تصحيحية. تأثير مثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى مخاطر على سمعة البنك والتي في المقابل، قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على نتائج وأعمال "بنك قطر الأول".

وعلاوة على ذلك فإن "بنك قطر الأول"، يقدم حالياً مجموعة من منتجات التمويل الإسلامي. وتتم مراجعة واعتماد جميع هذه المنتجات من قبل "مجلس الرقابة الشرعية" لدى "بنك قطر الأول". وفي هذا السياق، يتعين على كل عضو في "مجلس الرقابة الشرعية" لدى "بنك قطر الأول" القيام بعمله وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. ولكن تبقى هناك اختلافات بين المذاهب الفقهية الإسلامية على بعض القواعد المحددة.

إذا ظهرت أي مشاكل في مسألة تتعلق بمدى التوافق مع الشريعة من حيث المنتجات التي يوافق عليها "مجلس الرقابة الشرعية" لدى "بنك قطر الأول"، فإن سمعة "بنك قطر الأول" ستتأثر سلباً وذلك يمكن بدوره أن يكون له تأثير سلبي، قد يكون جوهرياً، على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

1.24 المخاطر التشغيلية

يمكن أن تنتج خسائر المخاطر التشغيلية وما يرتبط بها عن الغش (الداخلي أو الخارجي) والفسل في تطبيق الإجراءات، وأيضاً بسبب أخطاء من قبل الموظفين، وعدم توثيق المعاملات بشكل صحيح وفقاً لمعايير التوثيق لدى "بنك قطر الأول" (أو بسبب الفسل في اتخاذ الاستشارة القانونية المناسبة فيما يتعلق بوثائق غير قياسية، حسب متطلبات السياسات الداخلية لدى "بنك قطر الأول") أو بسبب الفسل في الحصول على ترخيص داخلي أصولاً (بما في ذلك المخاطر التي تنجم عن عدم التزام الموظفين بإجراءات الامتثال وإدارة المخاطر)، وعدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية و القانونية وإدارة قواعد العمل والنظم و أعطال ومشاكل التجهيزات والكوارث الطبيعية أو فشل الأنظمة الخارجية (على سبيل المثال، قرائن "البنك" أو البائعين). إن حدوث مثل هذا الأشياء يمكن أن يكون له تأثير سلبي، وقد يكون جوهرياً، على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

1.25 المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات

يعتمد "بنك قطر الأول" على نظم تكنولوجيا المعلومات لتخليص عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي الوقت المناسب، ولتخزين ومعالجة كافة البيانات التجارية والتشغيلية لديه. إن التحكم الصحيح والعمل بدقة فيما يتعلق بالشؤون المالية "للبنك"، وإدارة المخاطر، وتحليل الائتمان وإعداد التقارير، والمحاسبة، وخدمة العملاء ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى، وشبكات الاتصال بين أقسامه ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، هو أمر حساس وهام للغاية فيما يتعلق بأعمال "البنك" وقدرته و كذلك القدرة على المنافسة بصورة فعالة. إن الأنشطة التجارية لدى "بنك قطر الأول" قد تتعطل جوهرياً إذا كان هناك فشل جزئي أو كامل في أي من أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو شبكات الاتصالات الخاصة "بالبنك". يمكن أن يكون سبب هذا الفشل مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات ممتدة، وكذلك فيروسات الكمبيوتر أو القرصنة أو السرقة. إن عمل نظم تكنولوجيا المعلومات لدى "بنك قطر الأول" يعتمد أيضاً على بيانات دقيقة وموثوق بها، والتي قد تكون عرضة للأخطاء البشرية. لذلك، فإن أي فشل أو تأخير في معالجة بيانات المعاملات لدى البنك يمكن يعرض البنك لمطالبات وغرامات وعقوبات. علماً أن "بنك قطر الأول" قام بتنفيذ واختبار خطط

استمرارية الأعمال المفصلة والعمليات وكذلك إجراءات التعافي من حوادث الكوارث، ولكن – مع ذلك – لا يوجد هناك أي ضمان ويؤكد شمولية أو فعالية هذه الإجراءات بشكل كامل وفعال وإن أي فشل قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال “بنك قطر الأول” ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

1.26 المخاطر المرتبطة بسياسات إدارة المخاطر

لا يوجد أي ضمان بأن إستراتيجيات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي تهدف إلى تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر لدى “بنك قطر الأول” ستكون دائماً ناجحة في كل ظرف وستضمن تحديد كل المخاطر التي قد تواجه “بنك قطر الأول”. إن الفشل في إدارة المخاطر قد يعرض “بنك قطر الأول” لمخاطر غير معروفة أو غير متوقعة. وحتى عندما يتم تحديد المخاطر، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن إدارة المخاطر لدى “بنك قطر الأول” وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية لديه دائماً تحقق السيطرة على نحو كاف وفعال، أو توفر حماية “للبنك” ضد مثل هذه المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وغيرها من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، بعض المخاطر قد لا تكون محددة بدقة من خلال أنظمة إدارة المخاطر لدى البنك. ولذلك فإن أي فشل جوهري في إدارة المخاطر أو في سياسات الرقابة الداخلية أو الإجراءات، أو أي فشل من قبل الموظفين أو إدارة متابعة مثل هذه السياسات أو الإجراءات، قد يعرض “البنك” إلى مخاطر ائتمانية كبيرة، ومخاطر في السيولة، والسوق و مخاطر التشغيل، والتي، قد تكون جوهريّة وبالتالي قد يكون لها تأثير سلبي على أعمال “بنك قطر الأول” ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

1.27 المخاطر المرتبطة بغطاء التأمين

لن يغطي التأمين جميع الأخطار التي قد يتعرض لها “بنك قطر الأول”. في حالة حدوث أي شيء مغطى بالتأمين من قبل “بنك قطر الأول”، هذا التأمين قد لا يعوض “بنك قطر الأول” بشكل كاف ضد الخسائر الفعلية التي لحقت به. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد هناك أي ضمان بأن سياسات التأمين لدى “بنك قطر الأول” ستبقى متاحة بشروط معقولة تجارياً، أيضاً إن بوالص التأمين لدى “بنك قطر الأول” جميعها متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي قد تسبب عدم تلقي “البنك” التغطية الكاملة التي يتم تلقيها بموجب بوليصة تأمين قياسية تغطي نفس المخاطر. كل هذه الأحداث أو الظروف، قد يكون لها أثر سلبي، وربما جوهري، على أعمال “بنك قطر الأول” ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

2. عوامل المخاطر المرتبطة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة

2.1 المخاطر المرتبطة بكون المتطلبات التنظيمية حسب متطلبات “هيئة تنظيم مركز قطر للمال”

أقل صرامة من متطلبات بنك قطر المركزي

يخضع “بنك قطر الأول” لأنظمة “هيئة تنظيم مركز قطر للمال” التي لديها نظام وبيئة مستقلة عن بنك قطر المركزي. يقوم نظام “هيئة تنظيم مركز قطر للمال” على أساس أفضل الممارسات في المجال المالي وأفضل ممارسات الحوكمة. وهذا يعني أن متطلبات “هيئة تنظيم مركز قطر للمال” التنظيمية قد تكون نسبياً أقل صرامةً من تلك المعمول بها لدى “مصرف قطر المركزي”.

تطلب "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" من الشركات المرخصة التي تقوم بنشاطات بنكية المحافظة على كفاية رأسمال (نسبة رأسمال "البنك" إلى حجم المخاطر الخاصة به) بواقع 10.5% مقارنةً بـ 12.5% التي يشترطها بنك قطر المركزي. وهذا يعني أن "بنك قطر الأول" يخضع لنسبة كفاية رأسمال أقل من غيره من البنوك العاملة في السوق.

إضافةً لذلك فإن أنظمة ومتطلبات "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" التنظيمية ليس لديها أي متطلبات فيما يتعلق بالإحتياطيات. إن البنوك القائمة على أساس أنظمة "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بما فيها "بنك قطر الأول" ليس مطلوب منها المحافظة على احتياطي إجباري من النقد كجزء من ودائع العملاء. لا يتعين على "بنك قطر الأول" المحافظة على احتياطي قانوني من الأرباح التي لا يجوز توزيعها كأرباح أسهم. ولا يوجد متطلبات للإحتفاظ بإحتياطي لمواجهة المخاطر بموجب أنظمة "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". علاوة على ذلك، لا توجد من متطلبات على "بنك قطر الأول" للمحافظة على احتياطي بخصوص أي توزيعات يستلمها من "شركاته التابعة" له. لم يقرم "بنك قطر الأول" بتكوين احتياطي إختياري على الرغم من أن الجمعية العمومية غير العادية للبنك قررت بتاريخ 28 مارس 2016 تعديل النظام الأساسي بما يسمح باحتياطي إختياري بواقع 5% إلى 10% من الأرباح الصافية.

لا تشترط "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" إجراء إعادة تقييم منتظمة ودورية للضمانات التي تحصل عليها البنوك التي تنظمها. ومن الأهمية بمكان العلم أن "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" لا تشترط على البنوك التي تنظمها إجراء أي تحفظات في ميزانهم العامة بشكل عام فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية.

لذلك، في حال حصول أي انكماش أو أزمة اقتصادية أو سياسية أو أي أحداث من شأنها التأثير على قيمة أصول "بنك قطر الأول"، وقدرته على استقطاب الودائع فإن ذلك يزيد من تعرض "البنك" للمخاطر ويسبب الخسائر للبنك. وقد لا يكون لدى "بنك قطر الأول" القدرة الكافية لامتصاص تلك الخسائر والتي بدورها قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

2.2 المخاطر المرتبطة بتنفيذ مبادرات تنظيمية جديدة

قد يطلب من "البنك" من وقت لآخر تنفيذ قواعد تنظيمية جديدة والامتثال بمبادرات تنظيمية جديدة (بما في ذلك القواعد "IBANK" و التنفيذ المرحلي و التدريجي لمقررات بازل 3). إن تنفيذ ما سبق قد يؤثر على المركز المالي و أداء "البنك" وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أرباح "بنك قطر الأول".

2.3 المخاطر المتعلقة بدمج الجهات التنظيمية

هناك عدة مناقشات في "قطر" بأن "الحكومة" ستقوم بدمج الجهات التنظيمية في القطاع المالي ("مصرف قطر المركزي" و "هيئة قطر للأسواق المالية" و "هيئة تنظيم مركز قطر للمال") في جهة تنظيمية واحدة. لا تتوفر رؤية واضحة حول كيف وحتى سيتم هذا الدمج أو ما إذا كان "البنك"

سيصبح خاضعاً إلى مجموعة قوانين مختلفة مما سيزيد من تكلفة الإمتثال لها أو تؤثر في سيولته و ربحيته. وقد يكون لكل ذلك تأثير سلبي جوهري على المركز المالي " للبنك " وفرص نجاحه المستقبلية.

2.4 المخاطر المرتبطة بعدم وجود مبدأ إلزامية الأحكام

على الرغم من أن "مركز قطر للمال" لديه نظام محاكم مستقل، إلا أن اختصاص محاكم "مركز قطر للمال" محدود، فعلى سبيل المثال في المعاملة التي يكون فيها طرف من "مركز قطر للمال" وطرف من خارج "مركز قطر للمال" في "دولة قطر"، فإن الاختصاص يكون لدى المحاكم القطرية ما لم يتفق الطرفان على تسوية نزاعهما في محاكم "مركز قطر للمال". لا يوجد مبدأ إلزامية الأحكام السابقة في المحاكم القطرية ولا يتم نشر تقارير قرارات المحاكم القطرية الدنيا. ونتيجة لذلك، فإن أي تجربة ومعرفة مسبقة حول أحكام المحاكم القطرية قد لا تكون أساساً لما يمكن من خلاله التنبؤ بالقرارات التي قد تتخذها المحاكم القطرية في المستقبل ولهذا السبب تبقى نتيجة أي نزاعات قانونية غير مؤكدة. قد يكون لذلك تأثير جوهري على المركز المالي " للبنك " وأدائه وفرص نجاحه المستقبلية.

2.5 مخاطر الامتثال

إن قدرة "بنك قطر الأول" على الامتثال لجميع المتطلبات والتقييدات القانونية والأنظمة المعمول بها لدى "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" تعتمد إلى حد كبير على التزامه بأنظمة وإجراءات الامتثال، ومراجعة الحسابات وإعداد التقارير، وقدرته على استقطاب واستبقاء الموظفين المؤهلين لإدارة ومراقبة هذه النظم والإجراءات. لذلك لا يمكن "بنك قطر الأول" ضمان أن هذه الأنظمة والإجراءات فعالة بشكل كامل. علماً أن "بنك قطر الأول" يخضع لرقابة واسعة النطاق من جانب السلطات التنظيمية، بما في ذلك فحص وتدقيق النشاطات بصورة منتظمة. بالإضافة. في حالة عدم الامتثال المزعوم للوائح، قد يخضع "البنك" للتحقيقات والإجراءات القضائية أو الإدارية التي قد تؤدي إلى تطبيق عقوبات كبيرة أو رفع دعاوى مدنية عن الأضرار. إن أيأ من هذه الإجراءات يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال "بنك قطر الأول"، ومركزه وأدائه المالي. على الرغم مما ورد ههنا. لا ينبغي تفسير أي مما سبق بأن "البنك" ليس لديه القدرة على الإمتثال بالمتطلبات التنظيمية المستقبلية.

3. عوامل المخاطر المرتبطة بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

3.1 عوامل المخاطر المرتبطة "بقطر"

يعتمد اقتصاد "قطر" على النفط والغاز والصناعات المرتبطة بذلك وكذلك على أسعار وكميات هذه السلع. علماً أن أسعار النفط والغاز والمنتجات المرتبطة بها شهدت تقلبات كبيرة حتى وصلت في بداية العام 2016 إلى مستويات قياسية من حيث تدنيها وانخفاضها، ولا يزال دخل الغاز الطبيعي يلعب دوراً محورياً في التخطيط والتطوير الاقتصادي في "دولة قطر". وبالتالي، فإن أي انخفاض حاد في أسعار النفط والغاز من شأنه أن يبطئ عجلة اقتصاد "دولة قطر" وخاصة القطاع البنكي وهذا بدوره سيكون له أثر سلبي على "بنك قطر الأول" وأسعار "الأسهم" في السوق.

بعد زيادة سعر الفائدة على الاقتراض من جانب الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في ديسمبر/كانون الأول عام 2015، قامت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (مثل السعودية والكويت وسلطنة عمان) بزيادة أسعار الفائدة. لم تقم "دولة قطر" برفع سعر الفائدة. إلا أن هناك خطر يتمثل في أن "قطر" قد تزيد أسعار الفائدة والذي قد يكون له تأثير على السيولة في السوق، و زيادة تكلفة التمويل و قد يبطئ دورة عجلة الاقتصاد وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي على أعمال "بنك قطر الأول" و مركزه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

إن المركز والأداء المالي "لبنك قطر الأول" يعتمدان بدرجة معينة على بيئة الأعمال التجارية ، والبيئة القانونية والاقتصادية في "دولة قطر". ومن المتوقع أن يكون نمواً معتدلاً مقارنة مع السنوات القليلة الماضية وهذا بدوره قد يؤثر سلباً على المركز والأداء المالي "لبنك قطر الأول" وفرص نجاحه المستقبلية.

لقد حافظت "دولة قطر" على تصنيف الديون السيادية بدرجة AA من قبل ستاندرد آند بورز وفيتش. إلا أنه و في 4 مارس 2016 وضعت موديز تصنيف درجة Aa2 للسندات والاصدارات الحكومية القطرية "لقطر" تحت المراجعة. وكجزء من هذه المراجعة سوف تقوم موديز بتقييم القوة المالية والاقتصادية "لقطر" وكذلك مدي صحة وديمومة الاجراءات الحكومية في تخفيف وطأة الانخفاض الحاد في اسعار النفط... علماً أنه في حال انخفاض تصنيف الديون السيادية القطرية، ستزيد تكلفة جمع الأموال على "قطر" وهذا قد يؤثر على السيولة في السوق وكذلك قد يسبب مزيداً من تباطؤ النمو الاقتصادي في "قطر" بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي المحتمل. كما أن تخفيض تصنيف الديون السيادية إقد يؤثر سلباً على قيمة الأوراق المالية التي يديرها "بنك قطر الأول" وهذا بدوره له تأثير سلبي على مركز "بنك قطر الأول" المالي وأدائه وفرص نجاحه المستقبلية.

لقد ارتفع معدل التضخم في قطر خلال الفترة 2004-2008 "بمعدل نمو سنوي مركب" بنسبة 12.3%. ومع ذلك في عام 2009، شهدت قطر تباطؤاً في معدل التضخم بنسبة 4.9%، مقارنةً مع معدل التضخم من 15.2% في عام 2008 و 13.6% في عام 2007. إن معدل التضخم المتدني في عام 2009 يعكس انخفاضاً في تكاليف السكن والغذاء حيث استمر ذلك إلى عام 2010 عندما وصلت نسبة التضخم إلى 4.6%. خلال الفترة بين 2011 و 2015 ارتفع التضخم باطراد بمعدل 2.5%. إن ارتفاع معدلات التضخم أو الانكماش يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على مركز "بنك قطر الأول" المالي وأدائه وفرص نجاحه المستقبلية.

المخاطر المرتبطة بدول "مجلس التعاون" ومنطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

يقع عدد من استثمارات "بنك قطر الأول" في "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وفقاً للتقارير، فإن منطقة الشرق الأوسط كانت ولا تزال عُرضةً لعدد من المخاطر السياسية والأمنية.

مع استمرار الاستقرار نسبياً في السوق المحلية في "دولة قطر" بالنسبة "لبنك قطر الأول"، لم تشهد قطر أي حالات اضطراب جوهري أو أي حالة عدم استقرار سياسي ومع ذلك لا يوجد أي ضمان بأن التطورات في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط والمناطق الأخرى التي يحتفظ فيها "بنك قطر الأول" باستثمارات لن تؤثر على "دولة قطر" و/أو "بنك قطر الأول" واستثماراته. إن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات والصراعات الإقليمية وغيرها من التطورات السلبية السائدة حالياً في منطقة الشرق الأوسط، بغض النظر عما إذا كانت تطل قطر مباشرة، يمكن أن تؤثر سلباً على المناخ الاقتصادي في "دولة قطر" وشعور المستثمرين الدوليين تجاه "دولة قطر" ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. إن أيًا من هذه المخاطر يمكن أن يكون له تأثير جوهري وسلي على مركز "بنك قطر الأول" المالي وأدائه وفرص نجاحه المستقبلية.. إن الآثار المحتملة على "بنك قطر الأول" من حيث عدم الاستقرار والمخاطر الأخرى المرتبطة ببلدان معينة في منطقة الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على مدى وجود "بنك قطر الأول" في تلك المناطق، أو التجارة مع قرائنه من تلك البلدان. إن المخاطر التي تؤثر على المنطقة أو على أي جزء منها قد يكون لها تأثير واسع على الاقتصادات الأخرى في المنطقة، وبالتالي قد يؤثر على "دولة قطر" و/أو "بنك قطر الأول".

علاوة على ذلك، لدى "بنك قطر الأول" استثمارات كبيرة في الاقتصادات النفطية بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة و قطر. إن اقتصادات دول "مجلس التعاون" على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً لتنويع الاقتصاد، لا تزال قائمة في الأساس على البترول والغاز والصناعات ذات الصلة. إن التراجع طويل الأمد في الطلب على الهيدروكربون و/أو تراجع الأسعار من المحتمل غالباً أن تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وقد تؤثر سلباً على الشركات التي لدى "بنك قطر الأول" مصلحة فيها وقد تؤدي إلى انخفاض الأرباح والتدفق النقدي وقيمة محفظة الاستثمار لدى "بنك قطر الأول".

إضافةً لذلك، تماماً مثل "دولة قطر"، هناك مخاطر انخفاض تصنيف الديون السيادية لدول "مجلس التعاون" لأسباب مماثلة والتي بالتالي، يكون لها تأثير مماثل على أعمال "بنك قطر الأول" ومركزه المالي مع انخفاض تصنيف الديون السيادية القطرية.

مخاطر فك ربط العملات واعتماد اسعار صرف جديدة ثابتة أو عائمة

سعر الصرف الأساسي ذو الصلة في "بنك قطر الأول" هو الريال القطري إلى الدولار الأمريكي. حيث يرتبط الريال القطري وكذلك غيره من أغلبية عملات دول "مجلس التعاون" بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت. أبقت دول مجلس التعاون الخليجي ربط عملاتها بالدولار الأمريكي بنفس المعدل لمدة 30 عاماً على الأقل. ومع ذلك، لا يوجد أي أي ضمان بأن الربط بالدولار سيستمر، أو المحافظة على السعر الحالي. لذلك، فإن أي فك ارتباط للريال القطري أو العملات الخليجية

الأخرى من الدولار الأمريكي، أو اعتماد أسعار صرف جديدة ثابتة أو عائمة، يمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة و إعادة تقييم الريال القطري نسبة إلى الدولار الأمريكي، والعملات الخليجية الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكي.

إن احتمال قيام بنك قطر المركزي بذلك وتوقيت أي قرار من هذا القبيل هو بالحقيقة خارج إرادة "بنك قطر الأول" ويصعب التنبؤ به.

بينما الريال القطري حالياً مرتبط بالدولار الأمريكي، فإنه ليس مرتبطاً بالعملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، وبالتالي يتقلب بحرية مقابل هذه العملات الأخرى وذلك تمشياً مع أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة. لا يوجد أي ضمان بأن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر في "بنك قطر الأول" و المتعلقة بإدارة تقلبات أسعار العملات، بما في ذلك أي تقلبات الناجمة عن أي فك ارتباط أو إعادة ربط ستثبت نجاحها في جميع الأوقات. إن فك ارتباط أو إعادة ربط الريال القطري أو العملات الخليجية الأخرى إلى الدولار الأمريكي، وكذلك التقلبات مقابل أي عملة أخرى، يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على القيمة النسبية لأصول "بنك قطر الأول"، وكلفة مطلوباتها وأعمال "بنك قطر الأول"، و مركزه وأدائه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

مخاطر مرتبطة بالأسواق الناشئة

3.4

إن الاستثمار في الأوراق المالية التي تشمل الأسواق الناشئة مثل قطر ينطوي عادة على درجة أعلى من المخاطرة من الاستثمار في الأوراق المالية في من الدول المتقدمة. وتشمل هذه الدرجة الأعلى من المخاطرة، على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع التقلبات والسيولة المحدودة والتغيرات في البيئة السياسية. لا يوجد أي ضمان بعدم تعرض سوق الأوراق المالية للأسواق الناشئة بالأحداث الحاصلة في أماكن أخرى، وخاصة في الأسواق الناشئة الأخرى.

. إن "بنك قطر الأول" وبصفته وسيط مالي، فإنه عرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخاصة في الأسواق الناشئة. وتشمل هذه المخاطر احتمال أن قيمة الموجودات بالعملات الأجنبية أو الإلتزامات سوف تتغير بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات وكذلك إمكانية أن يضطر "بنك قطر الأول" إلى تغطية أي عجز طويل أو قصير المدى في العملات الأجنبية بسبب الحركة السلبية في أسعار الصرف. بشكل عام يعمل "بنك قطر الأول" بموجب عقود وخيارات ومقايضات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتتناسب مع عملات موجوداته ومطلوباته. يتم المحافظة على أي تعرض لعملة معينة ضمن الحدود التي وضعتها "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". ومع ذلك، إذا لم تتم حماية "بنك قطر الأول" فإنه سيكون عرضةً للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية كما أنه في بعض الأحيان لن تستطيع أي من نشاطات الحماية تلك في درء جميع المخاطر عن "بنك قطر الأول".

أيضاً من شأن الحركات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأسواق الناشئة أن تؤثر سلباً على الإيرادات و على المركز المالي للمودعين والعملاء لدى "بنك قطر الأول"، وهذا بدوره قد يؤثر على قاعدة ودائع "بنك قطر الأول" و نوعية التعرض لبعض العملاء.

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي و الإنفاق الاستهلاكي في الأسواق الناشئة. ولذلك فإن استمرار الإنكماش الاقتصادي لفترات طويلة في الأسواق الناشئة يمكن أن يؤثر على أرباح "بنك قطر الأول" عن طريق زيادة التكاليف كتلك المتعلقة بالموظفين و قد يؤثر ذلك على عائدات "بنك قطر الأول" من استثماراته. ارتفاع معدلات التضخم أو الانكماش في الأسواق الناشئة يمكن أن يكون له تأثير سلبي على نمو الأعمال التجارية "لبنك قطر الأول" وأرباحه.

لقد قام "البنك" بالاستثمار في أسواق ناشئة مختلفة مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر ولبنان والكويت وكينيا. وتمثل تركيا أكبر تركيز استثماري "لبنك" من الناحية الجغرافية. وتالياً بعض المخاطر المحددة المتعلقة بالسوق التركي:

تركيا

تركيا في قلب نزاع جغرافي مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد التركي والعملة التركية وبالتالي على قيمة استثمارات "البنك" وتوقيت الخروج منها والذي قد يؤثر سلباً على ربحية "البنك" ومركزه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

3.5 مخاطر تتعلق بأسواق أخرى

3.5.1 مخاطر تتعلق بالمملكة المتحدة

لقد قام "البنك" بالعديد من الاستثمارات في المملكة المتحدة. هناك نقاش مستمر في المملكة المتحدة حول إذا ما كانت ستسمر كعضو في الاتحاد الأوروبي أو ستخرج منه. وقد قدم رئيس وزراء المملكة المتحدة مقترحاً بشأن استفتاء يشارك فيه المؤهلون للتصويت في المملكة المتحدة لتحديد ما إذا كان يتوجب على المملكة المتحدة البقاء في الاتحاد الأوروبي أو الخروج منه. من غير الواضح إذا ما كان هناك دعم كافٍ للخروج من الاتحاد الأوروبي داخل المملكة المتحدة ولكن إذا قامت بالخروج منه فإن ذلك سيكون له نتائج تؤثر على البيئة التنظيمية والاقتصادية وبيئة الأعمال في المملكة المتحدة. وقد تشمل تلك النتائج تباطؤ النمو وصعوبة الوصول إلى الموظفين وضعف الجنيه الإنجليزي. إذا قررت المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي وحصلت كل النتائج المذكورة أو بعضها فإن ذلك قد يكون له تأثير سلبي على استثمارات "البنك" في المملكة المتحدة والذي بدوره قد يكون جوهرياً وقد يؤثر على ربحية البنك ومركزه المالي وفرص نجاحه المستقبلية.

4. المخاطر المرتبطة "بالأسهم"

4.1 مخاطر مرتبطة بعدم توفر تاريخ تداول عام مسبق

عند الإدراج - ونظراً لعدم توفر تاريخ تداول عام مسبق "للأسهم" - قد يكون هناك تذبذب في أسعار "الأسهم". وعليه، فإن أي استثمار في "الأسهم" يحمل معه المخاطر المرتبطة بشركة مدرجة حديثاً. لا يوجد هناك أي ضمان لنمو سوق نشط "للأسهم" - وحتى لو نما سوق نشط "للأسهم" - لا يوجد من ضمان يضمن المحافظة على هذا السوق بعد الإدراج. وقد لا يتمكن المساهمون من

بيع "الأسهم" في "بورصة قطر" "بسر التداول الاسترشادي" أو بسر أعلى وذلك نتيجة لعدد من العوامل، بما في ذلك غياب المستثمرين عند "سر التداول الاسترشادي" وتغيرات في النتائج التشغيلية الفعلية أو المتوقعة، وكذلك التغيرات في أو الفشل في تلبية تقديرات محلي الأوراق المالية، وظروف السوق في القطاع المالي، و الإجراءات التنظيمية و الظروف الاقتصادية العامة.

4.2 المخاطر المرتبطة بعدم توفر الضمانات الخاصة بدفعات أرباح "الأسهم"

مع مراعاة النظام الأساسي "لبنك قطر الأول"، وقواعد وأنظمة "مركز قطر للمال"، فإن أي قرار توزيع أرباح على المساهمين و قيمة تلك الأرباح سيكون بمحض إرادة "المجلس". إن مبلغ توزيعات الأرباح (إن وجدت) يختلف من سنة إلى سنة وربما تتأثر بأرباح "بنك قطر الأول"، و توفر الأرباح القابلة للتوزيع والمتطلبات التنظيمية والمصاريف الرأسمالية والسيولة والمتطلبات النقدية الأخرى وحاجات الاحتياطيات، وخطط التنمية.

4.3 المخاطر المرتبطة بمطالبات الدائنين المضمونين

قد يكون لمطالبات دائني "بنك قطر الأول" المضمونين، إن وجدوا، الأولوية فيما يتعلق بالموجودات الضامنة لديونهم، قبل مطالبات المساهمين. في حال أصبح أي دين مستحق الدفع أو في حال قام أي دائن باتخاذ إجراءات قانونية ضد الأصول التي تضمن الدين ذي الصلة، فقد لا تكون أصول "بنك قطر الأول" المتبقية بعد تسديد ذلك الدين المضمون كافية لتسديد كافة المبالغ المستحقة للمستحقين المتبقين

4.4 المخاطر المرتبطة بأعضاء مجلس إدارة "بنك قطر الأول" الذين لديهم تضارب مصالح

إن عدداً من أعضاء مجلس الإدارة الحالي "لبنك قطر الأول" هم أيضاً أعضاء في مجالس إدارات شركات ومؤسسات أخرى بعضها يُسمى بعبارة "الشركات العائلية". ونتيجة لذلك، فإن هؤلاء المدراء مهتمون ليس فقط بنجاح "بنك قطر الأول" وأيضاً بنجاح الشركات والمؤسسات التي هم فيها مدراء وأعضاء. إلا أن "بنك قطر الأول" لديه قواعد صارمة تتعلق بمعاملات الغير والإفصاح عن تضارب المصالح وفقاً للقوانين المطبقة، ولا يوجد ثمة ضمان يضمن عدم انخراط أعضاء المجلس بأي مصلحة في شركات ومؤسسات أخرى على حساب "بنك قطر الأول" ومن شأن ذلك أن يكون له تأثير سلبي على علاقة المساهمين مع مجلس الإدارة وكذلك يؤثر على فرص نجاح "بنك قطر الأول" المستقبلية.

يرجى الاطلاع على قسم "الإدارة والحوكمة" من هذه "النشرة".

أسهم الإدراج

البنك تأسس "بنك قطر الأول" في "مركز قطر للمال" وجرى تسجيله بموجب رقم تسجيل 00091 ، كما جرى ترخيص "البنك" من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بموجب الترخيص المؤرخ في 4 سبتمبر 2008 (الذي تم تمديده في 30 يونيو 2010).

الأسهم يبلغ إجمالي رأس المال المُصدر والمدفوع 2,000,000,000 ريال قطري مقسماً إلى 200,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10.00 ريال قطري لكل سهم. وهذه الأسهم قابلة للتحويل أو التنازل كما أنها قابلة للتداول بلا قيد أو شرط. ولا توجد أية قيود على أي من هذه الأسهم).

الإدراج يتقدم "بنك قطر الأول" بطلب لإدراج جميع أسهمه في "بورصة قطر"، ولن يقدم أي عرض للاكتتاب في أية أسهم جديدة أو شرائها، في وقت تقديم طلب إدراج هذه الأسهم.

هيكل العرض سيتملك "مساهمو ما قبل إدراج الأسهم"، مباشرة عقب إدراجها في "بورصة قطر"، الأسهم بالنسب ذاتها التي امتلكوها قبل إدراج الأسهم.

المقر الرئيسي يقع المقر الرئيسي "للبنك" في مبنى "بنك قطر الأول"، 231 شارع سحيم بن حمد، السد ص.ب 28028، الدوحة، "قطر".

السنة المالية "للبنك" تبدأ السنة المالية "للبنك" في 1 يناير وتنتهي بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام.

مستشار الإدراج "مستشار الإدراج" هو شركة الريان للاستثمار ذ.م.م.

كبار المساهمين الحاليين يُحدد النظام الأساسي للبنك الحدود القصوى المسموح بها لامتلاك الأسهم من قبل أي شخص بنسبة (25%) من الأسهم. ويتوزع كبار المساهمين الحاليين على نطاق واسع في دول "مجلس التعاون" ويشمل هؤلاء المساهمون "الأفراد الأثرياء" والصناديق الحكومية والمؤسسات الخاصة.

استخدام العائدات لن تكون هناك أي زيادة في رأس المال أو عرض بيع أسهم لغير المساهمين كجزء من عملية "الإدراج".

سياسة توزيع الأرباح يجوز "للبنك قطر الأول" الإعلان عن توزيع حصص الأرباح بناء على توصية مجلس إدارته وبموجب موافقة "المساهمين" في اجتماع الجمعية العمومية وذلك وفقاً للنظام الأساسي "للبنك". لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى قسم "سياسة توزيع الأرباح"

من هذه "النشرة".

حقوق التصويت
يحق لحاملي الأسهم حضور اجتماعات المساهمين والتصويت فيها على أساس صوت واحد لكل "سهم" وفقاً للنظام الأساسي "للبنك".

عوامل المخاطر
للتعرف على بعض العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الاستثمار في "السهم"، يرجى الرجوع إلى قسم "عوامل المخاطرة" من هذه "النشرة".

تداول "السهم"
قبل إدراج "السهم"، لم يكن هناك سوق عام "السهم"، حيث كان يجري تداول الأسهم من خلال عمليات تتم خارج السوق. وسيتم التقدم بطلب إدراج "السهم" في "بورصة قطر" ومن المتوقع أن يبدأ تداول هذه الأسهم في "بورصة قطر" في الأسبوع الأخير من إبريل 2016

سعر التداول الاسترشادي
15.0 ريال قطري إن هذا السعر هو فقط لغايات استرشادية وليس هناك أي ضمانات بأن التداول سيُفتتح أو يستمر أو يغلق على هذا السعر. إن هذا السعر يشكل خصماً من قيمة "البنك".

رمز تداول الأسهم في QFBQ
"بورصة قطر"

الرسملة

تأسس "بنك قطر الأول" كشركة ذات مسؤولية محدودة، وتم ترخيصه من جانب هيئة "مركز قطر للمال" والتصريح له بالعمل من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بتاريخ 4 سبتمبر 2008 (علما بأن الترخيص قد تم تمديده في 30 يونيو 2010) بموجب الرخصة رقم 00091 "بمركز قطر للمال" برأس مال مدفوع قيمته 1.5 مليار ريال قطري.

وكما في 31 ديسمبر 2015 بلغ رأس المال المصرح به للبنك 2,500 مليون ريال قطري، كما بلغ الرأس المال المدفوع 2,000 مليون ريال قطري. وفي ذات التاريخ، بلغ إجمالي عدد الأسهم المصدرة 200,000,000 سهم، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 2,046.1 مليون ريال قطري. أما الرسملة الإجمالية للبنك (باستثناء الديون طويلة الأجل المتعلقة "بالبنك" و"الشركات التابعة")، بعد تسوية إجمالي حقوق المساهمين بشأن الحصص غير المسيطرة والأصول غير الملموسة، فقد بلغت 2,085.4 مليون ريال قطري.

31 ديسمبر 2015	مليون ريال قطري
2,000.0	رأس المال المدفوع
(22.2)	احتياطات القيمة العادلة
68.3	الأرباح المحتجزة
2,046.1	إجمالي حقوق المساهمين
54.0	حصة غير مسيطرة
(14.6)	الأصول غير الملموسة
2,085.4	الرسملة الإجمالية (المستوى 1)
21.6%	نسبة كفاية رأس المال

المصدر: البيانات المالية المدققة والموحدة للمجموعة

بتاريخ 24 مارس 2014 قررت "الجمعية العمومية زيادة رأس المال المصرح به "لبنك" من 2,000,000,000 ريال قطري إلى 2,500,000,000 ريال قطري من خلال تفويض "مجلس الإدارة" بإصدار 50,000,000 سهم جديد في "البنك". لم يتم "المجلس" لغاية تاريخ هذه "النشرة بإصدار الأسهم الجديدة وما زال يقوم بدراسة أفضل السبل لتخصيص هذه الأسهم.

لقد تركت هذه الصفحة بيضاء عن قصد

سياسة توزيع الأرباح

يحق لحاملي "الأسهم" استلام الأرباح المعلن عنها فيما يتعلق بالسنوات المالية اللاحقة. ويعتزم "البنك" الإعلان عن حصص الأرباح وتوزيعها سنوياً بهدف تعظيم القيمة "للمساهمين" مع مراعاة متطلبات نسب كفاية رأس المال والنفقات الرأسمالية ومتطلبات التمويل "للبنك". ومع مراعاة النظام "الأساسي" "للبنك" والقوانين المعمول بها، يتخذ أي قرار بشأن دفع حصص الأرباح للمساهمين وقيمة هذه الأرباح وشكلها بناءً على توصية من مجلس الإدارة لإقرارها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين. وقد تختلف قيمة حصص الأرباح من عام لآخر.

وتتوقف قدرة "البنك" على دفع حصص الأرباح على عدد من العوامل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توافر الأرباح القابلة للتوزيع ومتطلبات رأس المال التنظيمية، و احتياجات الاحتياطيات وخطط النفقات الرأسمالية والسيولة والاحتياجات النقدية الأخرى في الفترات المستقبلية (يُشار إليها عموماً بعبارة عوامل التقييد) ولا يوجد ما يضمن دفع "البنك" لحصص الأرباح أو مبلغ تلك الأرباح إن دُفعت، كما لا توجد ترتيبات حالية يجري بموجبها التنازل عن حصص الأرباح المستقبلية أو الموافقة على التنازل عنها سواء أكانت حصصاً نقدية أم عينية.

وبتاريخ 28 مارس 2016، اعتمدت الجمعية العمومية "لبنك قطر الأول" بعض التعديلات على النظام الأساسي "للبنك" بما في ذلك التعديل الذي يسمح لمجلس الإدارة بالتوصية للجمعية العمومية بتخصيص ما لا يقل عن 5% ولا يزيد عن 10% من صافي أرباح "بنك قطر الأول" لتكوين احتياطي اختياري لاستخدامه فيما يتطلبه "البنك" حسب تقدير "المجلس" ووفقاً للمعايير المعتادة في القطاع المالي في قطر.

أعمال البنك

1. نظرة عامة

تأسس "بنك قطر الأول ذ.م.م" الذي كان سابقاً يُعرف باسم "بنك قطر الأول للاستثمار ذ.م.م"، وتم تسجيله في "مركز قطر للمال" بموجب الترخيص رقم 00091. وقد تم ترخيص "البنك" من قبل "هيئة مركز قطر للمال"، وتم اعتماده من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" من خلال اعتماد صادر من "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بتاريخ 4 سبتمبر 2008 وتم تمديده بتاريخ 30 يونيو 2010.

وقد كان "البنك" واحداً من أوائل البنوك المستقلة والمتوافقة أعمالها مع الشريعة الإسلامية التي يتم ترخيصها في "مركز قطر للمال".

يُقدم "بنك قطر الأول" خدماته من مقره الرئيسي حيث يوجد أيضاً منشآت وخدمات مخصصة و حصرية لعملاء الخدمات البنكية الخاصة. يقع مبنى المقر الرئيسي في منطقة تعتبر حياً مزدهراً ونشطاً للمال في مدينة الدوحة. يزيد عدد موظفي "البنك" عن 100 موظف، وله أربعة "شركات تابعة".

يبلغ رأس المصدر والمدفوع بالكامل "للبنك" 2,000,000,000 ريال قطري كما في تاريخ هذه "النشرة". يتمتع "بنك قطر الأول" ببنية مساهمين متينة تتكون من مزيج متنوع من أكثر من 1500 "مساهماً" من قطر ودول "مجلس التعاون"، بما في ذلك أفراداً بارزين ومؤسسات استثمارية رائدة.

وكان التركيز المبدي "للبنك" على استثمار رأسماله من خلال إنشاء صفقات الملكية والمشاركة في الاستثمار مع المؤسسات الأخرى في الشركات الخاصة والعقارات. ومنذ بدء عملياته التجارية في عام 2009، نجح "بنك قطر الأول" في تحقيق سجل حافل من الاستثمارات في العديد من الصفقات الناجحة في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات وتحقيق عوائد مجزية لمساهمييه.

وخلال الأعوام التي مضت، تطور "البنك" من مجرد بنك استثماري فقط إلى بنك يقدم خدمات واسعة النطاق تلبي احتياجات العملاء. في عام 2010، قام "البنك" بتوسيع أنشطته المرخصة لتشمل كافة الخدمات المصرفية. وكان وراء هذه التوسعة تركيز استراتيجي جديد يهدف إلى تعظيم القيمة للمساهمين عن طريق التركيز على قطاعات النمو و تقديم أفضل الخدمات المصرفية وفرص الاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك إلى قاعدة عملاء متميزة. لم يكن الهدف فقط تنويع مصادر الدخل فحسب، بل أيضاً تعزيز توزيع رأس المال و زيادة العوائد.

تم تنفيذ إستراتيجية عمل جديدة في أواخر عام 2013 عندما قام "البنك" بتقديم الخدمات والمنتجات الجديدة، والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا وتطوير هوية الشركة من بنك قطر الأول للاستثمار إلى بنك قطر الأول. ويهدف رفع مستوى التركيز على العملاء، أطلق "البنك" صالة خدمات حديثة (قسم حديث ومتطور) في أواخر عام 2015 في مبناه الرئيسي، حيث يتم في هذا القسم تجربة فريدة من نوعها و حصرية لعملاء القطاع الخاص النخبة لدى "البنك"، وفي نفس الوقت تم إتاحة الفرصة لهؤلاء العملاء للوصول إلى فرص استثمارية إقليمية ودولية جذابة وكذلك خدمات بنكية جذابة.

حالياً، "البنك" مرخص له تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المعتمدة بما في ذلك :

- استلام الودائع
- توفير التسهيلات الائتمانية.
- التعامل في الاستثمارات.
- ترتيب الصفقات في الاستثمارات.
- ترتيب التسهيلات الائتمانية.
- تقديم خدمات الحفظ الأمين.
- ترتيب تقديم خدمات الحفظ الأمين.
- إدارة الاستثمارات.
- تقديم الاستشارات بشأن الاستثمارات.
- تشغيل صناديق الاستثمار الجماعية.

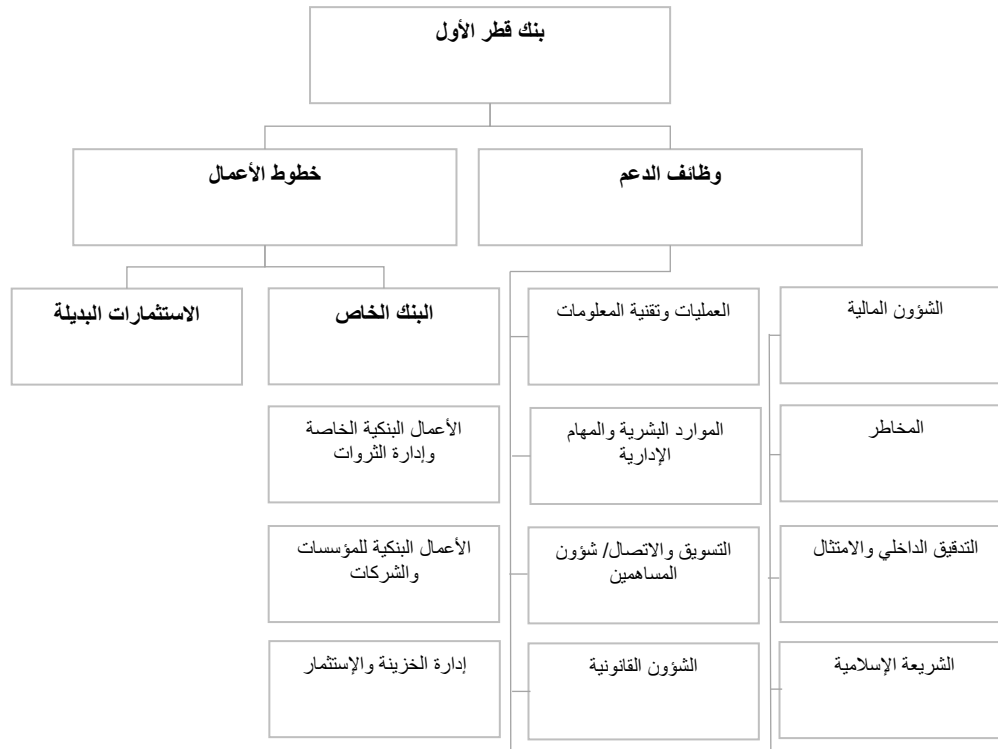
يعمل لدى "البنك" فريق إداري ديناميكي من ذوي الخبرة العالية المتطورة في قيادة "البنك" لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الجديدة إلى جانب دعم قوي من قبل "المساهمين"، حيث نجح "البنك" في جذب حجم كبير من الودائع تتجاوز 3,0000.0 مليون ريال قطري منذ نهاية عام 2015. وتوج ذلك في الميزانية العمومية حيث بلغ إجمالي الأصول التي نمت للسنوات الثلاثة بنسبة نمو سنوي مركبة بلغت 38.7٪ لتصل إلى 5,859.8 مليون ريال قطري كما في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويُعزى هذا النمو في الأصول في الدرجة الأولى إلى زيادة الاستثمار في الشركات الخاصة وزيادة الاستثمارات ذات الدخل الثابت والأصول التمويلية. كما تضاعفت أصول التمويل تقريباً خلال السنوات الثلاث الماضية من 9.9٪ من إجمالي الموجودات في 2013 إلى 18.9٪ في عام 2015، متجاوزةً بذلك 1000.0 مليون ريال قطري كما في 2015.

ترافق نمو أنشطة التمويل مع زيادة في إيرادات التمويل، والتي برزت أيضاً كإيرادات إضافية بنسبة نمو سنوي مركب على ثلاث سنوات بلغت 103.2٪ بمبلغ 56.1 مليون ريال قطري في عام 2015. استفاد "البنك" أيضاً من النمو في دخل الاستثمارات، وإن كان ذلك على مستوى متوسط، واستمر "البنك" في تطوير قطاع الأعمال البنكية الخاصة به. لقد ساهم ذلك في تحقيق أرباح صافية بلغت 66.0 مليون ريال قطري لمصلحة حاملي الأسهم في "البنك" في عام 2015.

2. أعمال وإستراتيجية "بنك قطر الأول"

يعمل "البنك" من خلال خطوط رئيسية منقسمة إلى شقين رئيسيين: الاستثمارات البديلة و البنك الخاص مدعومة من قبل مجموعة من وظائف الدعم المختلفة لضمان التنفيذ السلس لهذه الخطوط التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى "البنك" أربعة "شركات تابعة" عاملة ثلاثة منها ("الوسيط" و "إسناد" و "فيوتشر كارد") ضمن شق الإستثمارات البديلة وتقوم بأعمال غير بنكية تتعلق بخدمات الطعام والتصنيع و "الشركة التابعة" الرابعة (صندوق استثمار الأسواق المالية) تقع ضمن شق الاستثمارات البديلة وتوفر سبيلاً للاستثمارات قصيرة الأجل "للبنك" وعملائه. .

ويوضح الرسم البياني التالي قطاعات الأعمال و مهام الدعم في "بنك قطر الأول":



المصدر: إدارة "بنك قطر الأول"

2.1 الاستثمارات البديلة

2.1.1 نظرة عامة حول الاستثمارات البديلة

تركز الاستثمارات البديلة في الدرجة الأولى على شراء حصص أغلبية أو أقلية، مع تمثيل مجلس إدارة في شركات وأصول لديها إدارة جيدة تتمتع بأوضاع وموقف سوق قوي وإمكانات نمو قوية تتم إدارتها بشكل جيد. ولتحقيق هذا الهدف، يبحث "البنك" عن فرص الاستثمار في قطاعات النمو مثل الرعاية الصحية والطاقة والمواد الاستهلاكية والتمويل والعقارات والصناعة والتأمين في الأسواق المتنوعة جغرافياً. علماً أن الاستثمارات في الشركات الخاصة تتم باستخدام شركات محددة الغرض في مناطق اختصاص مختلفة في جميع أنحاء العالم لأغراض التخطيط الضريبي وحوكمة الشركات.

يدعم شق الاستثمارات البديلة أكثر من 10 خبراء استثمار محترفين. يعمل فريق إدارة "بنك قطر الأول" كشريك مع فريق إدارة كل من الشركات المستثمر فيها لتعزيز القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بما يحقق أقصى قدر من العائدات. للشركات المستثمر فيها و"البنك".

منذ تأسيسه، قام "البنك" بإبرام عدد من الصفقات الناجحة في قطر وتركيا و المملكة المتحدة وإفريقيا و منطقة الشرق الأوسط بقيمة استثمارات الأسهم إجمالية (باستثناء "الشركات التابعة") بلغت 1.408.9

مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015. وتواصل إدارة "البنك" سعيها نحو الفرص الاستثمارية في أسواق أخرى لتنويع التعرض الجغرافي والتعرض لقطاعات معينة.

كما في 31 ديسمبر عام 2015، كان لدى "بنك قطر الأول" (1) إجمالي 13 استثمار في شركات خاصة حيث تنوعت بين تملك غالبية وأقلية: و (2) ثلاث "شركات تابعة" تملك "البنك" فيها مصالح تزيد عن 50% وكان لديه سيطرة كبيرة عليها كما هو موضح أدناه

الاسم	القطاع التجاري	مقر الأعمال الرئيسي	تاريخ الاستثمار	نسبة الملكية
الشركات المستثمر بها				
كامبريدج ميديكال	الرعاية الصحية	الإمارات	مارس 2015	15.6%
شركة الخدمات الغذائية	أغذية ومشروبات	قطر	ديسمبر 2014	49.0%
أمانات القابضة	الرعاية الصحية والتعليم	دول مجلس التعاون الخليجي	سبتمبر 2014	5.0%
ديفيد موريس	تجارة التجزئة	المملكة المتحدة	يناير 2014	50.0%
أفيغو غروب	الرعاية الصحية	الإمارات	ديسمبر 2013	10.5%
إنجليش هوم	تجارة التجزئة	تركيا	نوفمبر 2012	40.0%
لاينستر سكوير	العقارات	المملكة المتحدة	أغسطس 2012	40.5%
لامو أويل أند غاز	الطاقة	كينيا	يوليو 2012	50.0%
وستبورن هاوس	العقارات	المملكة المتحدة	يونيو 2012	38.1%
الرفاعي انترناشيونال	أغذية ومشروبات	لبنان	ديسمبر 2011	35.3%
شركة الكويت للطاقة	الطاقة	الكويت	يونيو 2011	2.2%
ميموريال هيلث كير	الرعاية الصحية	تركيا	أغسطس 2010	20.0%
الجزيرة للتمويل	خدمات مالية	قطر	أغسطس 2009	3.5%
شركات تابعة				
الوسيط	أغذية ومشروبات	الإمارات	يوليو 2012	85.0%
إسناد	أغذية ومشروبات	قطر	يونيو 2012	75.0%
فيوتشر كارد	صناعات	الإمارات	يوليو 2012	71.3%

المصدر: حسابات إدارة "بنك قطر الأول"

*كما في 31 ديسمبر 2015

في عام 2015، بدأ "البنك" مفاوضات مع كيان من غير شركات المجموعة لغرض الاستحواذ على حصة من خلال زيادة رأس المال في اثنتين من "الشركات التابعة". ومع ذلك، هذه الصفقة قد لا تتحقق في عام 2016، كما سيرد تفصيله في بند التطورات الأخيرة في القسم الفرعي من هذا القسم من "النشرة".

أما من حيث تعرض القطاع، فإن محفظة الاستثمارات البديلة لها تركيز في مجال الرعاية الصحية و تجارة التجزئة حيث أن هذه القطاعات لها أسس قوية و متينة. من ناحية السوق الجغرافي فإن الإستثمارات

البديلة تغطي نطاق واسع من الأسواق الناشئة والمتقدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا و أفريقيا مع تركيز أعلى نسبياً في دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا و المملكة المتحدة.

الجدول التالية تسلط الضوء على تفاصيل "الاستثمارات البديلة" حسب القطاعات وحسب المناطق الجغرافية على أساس القيمة الدفترية للاستثمارات اعتباراً من 31 ديسمبر 2015:

نسبة التعرض	الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية	نسبة التعرض	الاستثمارات حسب القطاع
40.0%	تركيا	43.9%	الرعاية الصحية
20.7%	الإمارات	32.9%	تجارة التجزئة
18.4%	المملكة المتحدة	11.3%	مشروبات وأغذية
7.0%	قطر	7.7%	طاقة
6.1%	لبنان	2.3%	عقارات
5.5%	الكويت	1.9%	مالية
2.2%	كينيا		
100.0%	الإجمالي	100%	الإجمالي

المصدر: حسابات إدارة "بنك قطر الأول"

المصدر: حسابات إدارة "بنك قطر الأول"

بالنسبة إلى الشركات الثلاث التابعة والتي هي تحت الإستثمارات البديلة وهي تعمل في قطاع المشروعات والأغذية في دولة الإمارات

بلغت مساهمة قطاع الاستثمارات البديلة أكثر من 90 ٪ من الدخل الإجمالي الموحد "للبنك" على مدى السنوات الثلاث الماضية. علماً أن إيرادات هذا القطاع تأتي من العمليات غير المصرفية من شركاتها التابعة، وتوزيعات الأرباح المستلمة من الشركات المستثمر فيها والمكاسب الرأسمالية المتحققة عند إنجاز استثمارات مختارة. لمزيد من التفاصيل حول الأداء المالي، يرجى الرجوع إلى بند تحليل الإدارة والمناقشة في هذه "النشرة".

خلال السنوات الماضية، نجح "البنك" بالخروج من ستة استثمارات و تحقيق عوائد مُجزية "للمساهمين" على مدى فترة الاستثمار كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاسم	القطاع التجاري	مقر الأعمال الرئيسي	تاريخ الاستثمار	نسبة الملكية وقت الخروج	تاريخ الخروج	نسبة العائدات
مستشفى النور	الرعاية الصحية	الإمارات	أبريل 2010	%17.5	أبريل 2015	%49.0
نوبلز كونسورتيوم	العقارات	الإمارات	مارس 2009	%50.0	يناير 2015	%7.3
كيو كون	الطاقة/ المقاولات	قطر	سبتمبر 2009	%40.0	مارس 2012	%40.0
مبنى المقر الرئيسي – “بنك قطر الأول”	العقارات	قطر	أغسطس 2009	%100.0	ديسمبر 2010	%38.9
ئي.إن.بي.آي	الصناعات	الإمارات	يوليو 2009	%71.3	ديسمبر 2012	%28.0
الوطنية للتكافل	خدمات مالية	الإمارات	مايو 2011	%10.3	سبتمبر 2014	%3.1

المصدر: حسابات الإدارة – “بنك قطر الأول”

إضافةً لذلك، قام “البنك” أيضاً ببيع مريحة قابلة للتحويل في عام 2015 مرتبطة بإحدى شركائه المستثمر فيها. لمزيد من التفاصيل حول استثمارات الشركات الخاصة و”الشركات التابعة” يرجى الرجوع إلى قسم المعلومات العامة من هذه “النشرة”.

2.1.2 إستراتيجية الاستثمارات البديلة

- أهداف إستراتيجية “البنك” بالنسبة لنطاق “الاستثمارات البديلة” هي:
 - البناء على السجل الحافل بالنجاحات من الاستثمارات البديلة وتوسيع نطاق الخبرات الداخلية لمصلحة عملاء الخدمات البنكية الخاصة وللمستثمرين المؤسسيين من خلال تقديم سلسلة من المنصات الاستثمارية وصناديق القطاعات وفرص الاستثمار المشترك.
 - الاستمرار في تنوع محفظة الاستثمارات البديلة الخاصة ب”البنك” والتركيز على قطاعات الرعاية الصحية والتعليم، والعقارات والتوسع في أسواق جغرافية جديدة إقليمياً ودولياً.
 - تأسيس كيان قانوني منفصل (كيو إف بي كابيتال) ليعمل بمثابة استشاري للمحفظة الاستثمارية الحالية “للبنك” وكذلك لأي استثمارات جديدة للبنك وأطراف ثالثة. ، سيكون (كيو إف بي كابيتال) – ككيان مستقل- قادراً على ممارسة نشاطه على أفضل معايير الممارسات الدولية وقادراً على استقطاب الأموال من كل من الافراد المستثمرين والمستثمرين المؤسسيين.

2.2 البنك الخاص

يركز هذا النطاق على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- إدارة البنك الخاص و الثروات
- الخدمات البنكية للشركات والمؤسسات
- إدارة الخزانة والاستثمار

2.2.1

نظرة عامة على الخدمات البنكية الخاصة و إدارة الثروات

في عام 2013، بدأ "البنك" بتقديم الخدمات البنكية الخاصة، وتم التركيز على إشراك قاعدة عملاء "بنك قطر الأول" مع فرص الأعمال والاستثمار التي نشأت من داخل الاستثمارات المباشرة الخاصة "بنك قطر الأول" أو من التفويضات الناشئة عن خط أعمال تمويل الشركات الخاصة ب"البنك". وانصب تركيز "بنك قطر الأول" على نخبة "الأفراد الأثرياء" الخليجيين مع تلك الفرص.

يستهدف "البنك" نخب مميزة من "الأفراد الأثرياء" من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات بدءاً من الحسابات النقدية التقليدية، وبطاقات الائتمان وخدمات الودائع وانتهاء بالاستثمار في الصناديق الإستثمارية المتطورة التي تعد الأفضل من فئتها ويديرها طرف ثالث. وبفضل فريق العمل المتخصص من مديري العلاقات من ذوي الخبرة العالية، نجح "بنك قطر الأول" في تقديم منتجات وخدمات بنكية و إدارة الثروات الخاصة بشكل متوافق مع الشريعة الإسلامية.

أيضاً، نجح "البنك" في تقديم خدمات ومنتجات تخطيط الثروات، والخدمات الاستشارية الفنية وتلك المتعلقة بشراء الطائرات و القوارب، والعقارات، والاستشارات القانونية والضريبية وخدمات التأمين وهيكلية المؤسسات. لقد كان "بنك قطر الأول" رائداً في تقديم أول بطاقة ائتمان نخبة معدنية ماستركارد العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بطاقة ائتمان متوافقة مع الشريعة الإسلامية توفر مزايا ومكافآت عالية القيمة بما في ذلك مزايا السفر، وأسلوب الحياة، والسياحة والتأمين. علاوةً على ذلك، ومن خلال شركاء استراتيجيين عالمياً، استطاع "بنك قطر الأول" توسعة نطاق عروض المنتجات والخدمات لتشمل المنتجات المالية والاستشارية، والوساطة المالية والصناديق و الاستثمارات ومنتجات الخزينة لتبديل العملات الأجنبية.

والتزاماً بوعده بالتميز والتفوق لعملائه، افتتح "البنك" قسماً متطوراً يوفر كامل الخصوصية لعملائه النخبة، في أواخر العام 2015. ويلتزم "بنك قطر الأول" بالبناء على أساس الخدمات البنكية الخاصة به من خلال مواصلة الاستثمار مع فريق من مديري العلاقات ذوي الكفاءات والخبرات العالية والمتميزة.

2.2.2

نظرة عامة إلى الخدمات البنكية للمؤسسات والشركات

يقدم "بنك قطر الأول" نطاقاً من خدمات ومنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتمويل التجاري و حلول الالتزامات، بما فيها الوكالة، المراجعة، الإجارة، والاستصناع وغيرها من الخدمات والمنتجات لتلبية احتياجات الأعمال التجارية المتنوعة والمتزايدة من عملاء الخدمات المصرفية للشركات. كما تغطي نشاطات "البنك" المصرفية للشركات و المؤسسات القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل التجارة والتصنيع والبيع بالتجزئة والعقارات والمقاولات.

يولي "بنك قطر الأول" أهمية إستراتيجية في أعماله البنكية للشركات و المؤسسات و يوفر حلولاً تمويلية متخصصة للعملاء المحليين والدوليين و تشمل الشركات البارزة والرائدة وكذلك الجهات الحكومية و القطاع العام.

في عام 2015، بلغت قيمة التمويل في الأعمال البنكية للشركات والمؤسسات لدى "بنك قطر الأول" 969.0 مليون ريال قطري (وإجمالي القيمة "للمجموعة" بلغ 1,409.0 مليون ريال قطري) والودائع 2,884.0 مليون ريال قطري (وإجمالي القيمة للمجموعة بلغ 3,077 ريال قطري). بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على زيادة قيمة التمويل التجاري أيضاً.

لتزويد العملاء الحاليين والمحتملين بأفضل الخدمات في فتحها، شرع "البنك" في مبادرات جديدة في مجال تطوير المنتجات وتحسين الخدمات حيث يتم تعزيز نطاق المنتجات لتلبية متطلبات جميع الاحتياجات المصرفية للشركات من العملاء (خدمات مخصصة) تحت مظلة واحدة لتوفير حلول عالية الجودة و معايير الخدمة للعملاء مع المحافظة على مبادئ الشريعة الإسلامية ومعاييرها.

لمحة حول إدارة الخزنة والاستثمار

2.2.3

يقوم فريق إدارة الخزنة والاستثمار بإدارة نشاط وضع السيولة في "البنك" من خلال الإيداعات البنكية في أسواق المال المحلية والأجنبية. ويتم تمويل أي فجوات السيولة على المدى القصير من خلال اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية الإسلامية من البنوك و أدوات سوق المال على المدى القصير.

أيضاً يقوم الفريق بإدارة نشاط محفظة صكوك "البنك". وبعد التطوير والزيادة الكبيرة في قاعدة الودائع خلال السنوات الأخيرة كجزء من إستراتيجية "البنك" الجديدة، قام الفريق باستخدام السيولة الزائدة بعد تمويل الموجودات التمويلية في الودائع والحسابات بين البنوك، والصكوك و"صندوق استثمار الأسواق المالية". إن الجودة الائتمانية الإجمالية لمحفظة الصكوك هي من الدرجة الاستثمارية بالتوافق مع الحدود العامة التي يضعها "المجلس". بينما متوسط مدتها أقل من خمس سنوات للمحافظة على مستويات سيولة معقولة، عند الحاجة لذلك. وتستخدم استثمارات الصكوك أيضاً لتوفير سيولة من سوق إعادة شراء الأوراق المالية.

كما يقوم فريق إدارة الخزنة والاستثمار بإدارة أنواع مختلفة من التعرض لمخاطر الميزانية العمومية بما في ذلك مخاطر السوق ومخاطر السيولة. لمزيد من التفاصيل بشأن ضوابط المخاطر الداخلية و إطار حوكمة المخاطر، يرجى الرجوع إلى البند 6: بند إدارة المخاطر في "النشرة".

وباستخدام خبراته في مجال الصرف الأجنبي (فوركس) والمشتقات الإسلامية، ومبادلة معدل الربح و الصكوك و الأسهم، يخطط "البنك" لتطوير منتجات جديدة وتقديم منتجات خزينة مختلفة وحلول استثمارية لقاعدة العملاء المتنامية. وتشمل عروض المنتجات الحالية الاستثمارات السائلة على المدى القصير ومنتجات تحويل العملات.

ولتطوير الأعمال التي تدر رسوماً، يعمل البنك على تأسيس وبناء وإطلاق الصناديق الإسلامية للاستثمار في مختلف فئات الأصول مثل العقارات والآلات والمعدات والطائرات. كما يتم العمل حالياً على تقديم

المنتجات الإسلامية للعملاء من الشركات و"الأفراد الأثرياء" لتمكينهم من إدارة المخاطر وتعزيز استثماراتهم في السوق من خلال فئات الأصول المختلفة أيضاً.

2.2.4 خدمات البنك الخاص ومنتجاته

يوضح الجدول التالي النطاق الواسع والمتنوع للخدمات والمنتجات القائمة والمتوفرة في "بنك قطر الأول" كخدمات بنكية خاصة:

التمويل	الودائع/المدفوعات
<ul style="list-style-type: none"> تمويل أساسي سريع ومرن تمويل متخصص بخدمات متكاملة لومبارد الرهون العقارية الدولية تمويل الفنون/اليخوت/المجوهرات تمويل الشركات المتوسطة تمويل بدء الأعمال تمويل مرن (التسهيلات و الضمانات) عبر هيكل رأس المال تمويل الاستحواذ التداول بالهامش 	<ul style="list-style-type: none"> بساطة وسرعة في تسجيل العملاء الجدد الودائع الجارية وحسابات التوفير الودائع لأجل حلول حسابات دولية حسابات متعددة العملات الحسابات الائتمانية (الخارجية) بطاقات ائتمان النخبة المعالجة النقدية الطارئة تحويل الأموال من "بنك قطر الأول" عبر تطبيقات الأجهزة المتحركة والأجهزة اللوحية
الخدمات الحصرية	الاستثمارات/الخزينة
<ul style="list-style-type: none"> توفير قسم "صالة" خدمات بنكية خاصة لدى "بنك قطر الأول" (مخصصة للخدمات الخاصة لعملاء "البنك") خدمات استشارية - الإحالة (محلياً ودولياً) بخصوص الضرائب والشؤون القانونية والحسابات والخدمات العقارية - مكتب الاستشارات الأسرية - استشارات الثروة - تحويل الأصول إلى دخل مالي شبكات الأعمال والتعرف على وجهات نظر المتخصصين خدمات عملاء متعددة القنوات متوفرة 24 ساعة في اليوم/7 أيام في الأسبوع حسومات مخصصة أسعار مرنة 	<ul style="list-style-type: none"> استثمارات مشتركة مع وحدة الاستثمارات البديلة حسابات استثمار قصيرة الأجل مقيدة عالية الإيرادات منتجات استثمارات بديلة داخلية: - تمويل الائتمان - حلول منتجات مخصصة - استثمارات عقارية - صناديق تمويل القطاعات صناديق إقليمية ودولية ووساطة استثمارات أسهم منتجات خزينة/فوركس تنافسية "صندوق استثمار أسواق المال"

2.2.5

إستراتيجية البنك الخاص

إستراتيجية البنك الخاص هي:

- توفير نطاق واسع من الاستثمارات والمنتجات البنكية للشركات بما يعزز وضع "البنك" كمزود خدمات النخبة في مجال الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية "للأفراد الأثرياء" والعملاء من الشركات والمؤسسات والجهات الحكومية
- تقديم حلول التمويل المتخصصة للشركات و"الأفراد الأثرياء" في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق واسع للقطاعات و التطبيقات التي لا تلقى خدمات كافية حالياً من قبل البنوك الإقليمية.
- تعزيز منتجات الخزينة وتزويد العملاء بفرص استثمارية في مختلف فئات الأصول بما في ذلك الدخل الثابت والأسهم العامة، بالإضافة إلى حلول إدارة المخاطر.
- مواصلة الاستثمار في بناء رأس المال البشري و الحفاظ على علاقات قيمة ومتينة مع العملاء من خلال فريق متخصص بإدارة العلاقات والثروة.
- تطوير التأزر بين وظائف العمل المختلفة ووحداته من خلال خلق فرص لتعزيز الخبرة المصرفية الشاملة للعملاء وزيادة القيمة "للمساهمين".

2.3

وظائف الدعم

هذه الوظائف تشمل أعمال المكاتب الخلفية والرقابة الداخلية لضمان حسن سير وحدات الأعمال من خلال التعاون والشراكة فيما بينهما.

2.3.1

المهام الإدارية

تشمل وظيفة المهام الإدارية في "بنك قطر الأول" صيانة و أمن مقر "بنك قطر الأول" الرئيسي، و إدارة جميع الخدمات الإدارية بما في ذلك السائقين والخدمات المكتبية واللوازم، وإدارة جميع عمليات الإنفاق والبائعين ومزودي الخدمات الخارجيين.

2.3.2

الإمتثال

الامتثال هي وظيفة مستقلة داخل "بنك قطر الأول" ترتبط مباشرة "بلجنة التدقيق و المخاطر والامتثال" التابعة "للمجلس". مهمتها تقييم المراقبين و تقارير المخاطر التنظيمية في جميع مجالات الأعمال داخل "بنك قطر الأول" بموجب توجهات "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بموجب أفضل الممارسات الدولية. يعمل قسم الامتثال مع الإدارة والموظفين من كافة الأقسام لتحديد وإدارة المخاطر التنظيمية، ودعم مجالات العمل في الامتثال للقوانين واللوائح والإجراءات الداخلية.

- 2.3.3 التواصل المؤسساتي**
- يلعب الاتصال والتواصل دوراً رئيسياً في إدارة نظرة المستثمرين والموظفين والجمهور إلى "بنك قطر الأول". هذا الدور له جوانب عدة بما في ذلك إدارة سمعة "البنك"، وتحضير "كبار الموظفين الإداريين" في "بنك قطر الأول" لمقابلات وسائل الإعلام، وصياغة وتطوير الرسائل والمراسلات للمستثمرين والعاملين، واقتراح مبادرات جديدة لتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة وموظفيهم.
- 2.3.4 الشؤون المالية**
- يلعب قسم الشؤون المالية دوراً محورياً في حماية الموارد المالية وإدارتها، وتقديم التقارير والتوقعات حول جميع الشؤون المالية لـ "بنك قطر الأول"، إضافةً إلى تقديم الإستشارات للإدارة العليا في الشركة من خلال استخدام قدراتها الداخلية على التحليل وتقديم المشورة كما تقوم إدارة الشؤون المالية بمراقبة والتأكد من تحقيق الغايات والأهداف المالية لـ "البنك".
- 2.3.5 الموارد البشرية**
- يعمل فريق الموارد البشرية بالتعاون مع الأقسام الأخرى لـ "البنك" على تحديد و جذب وتطوير و مكافأة الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم وتعزيز ثقافة التعاون و الأداء العالي لموظفي "بنك قطر الأول".
- 2.3.6 التدقيق الداخلي**
- وظيفة التدقيق الداخلي هي وظيفة مستقلة وموضوعية واستشارية لإضافة القيمة ولتحسين عمليات "البنك". ويساعد "بنك قطر الأول" في تحقيق أهدافه من خلال منهجية منتظمة، و تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الإدارة.
- وظيفة التدقيق الداخلي تتم ادارتها من طرف خارجي يعمل بشكل وثيق مع ادارة "البنك" و "هيئة تنظيم مركز قطر للمال".
- 2.3.7 تقنية المعلومات**
- تتميز الأسواق المالية بأنها معقدة ومتنوعة ودائمة التغير – وطبعاً التكنولوجيا وتقنية المعلومات هي جزء لا يتجزأ من هذه العملية والعمل. ويحرص "بنك قطر الأول" على تعزيز الابتكار في تقنية المعلومات واستخدام أحدثها والتنوع و في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة والفعالة.
- 2.3.8 الشؤون القانونية**
- يعمل قسم الشؤون القانونية على توفير الدعم القانوني والاستشارات للإدارة العليا في "بنك قطر الأول" بشأن كيفية الامتثال للوائح التي تنظم أنشطة أعمال "البنك". يقدم محامو "بنك قطر الأول" وغيرهم من المتخصصين الاستشارات القانونية لجميع أعمال "بنك قطر الأول"، بما في ذلك الشؤون التنظيمية والقانونية والعمل والاستشارات.
- 2.3.9 العمليات**
- تضمن وحدة العمليات تسوية جميع معاملات "بنك قطر الأول" بسرعة وبدقة. وهذا يشمل تصميم و اختبار طرق جديدة وأكثر فعالية للقيام بهذه الأعمال بما يحافظ على تنافسية "بنك قطر الأول".

2.3.10 المخاطر

تساعد وحدة المخاطر على حماية مصالح و سمعة "بنك قطر الأول" والملاءة المالية "لبنك قطر الأول" من خلال المساعدة في تحديد قياس والسيطرة على أي مخاطر قد تواجه أعمال "البنك". كما تقوم بتوفير رقابة منفصلة "للمجلس" و "للجنة التدقيق والمخاطر والامتثال" بينما تعمل بشكل وثيق مع الأقسام المختلفة التي تكون مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر الخاصة بها.

2.3.11 الشريعة

تتمثل المهمة الرئيسية لوحدة الشريعة في الامتثال لضوابط الشريعة الإسلامية في جميع مجالات أعمال "البنك"، حيث يعمل فريق إدارة الشريعة بشكل مستقل وترفع تقاريره إلى هيئة الرقابة الشرعية التي بدورها تقدم توجيهات الشريعة والتوجيه في المسائل اليومية لإدارة "البنك" وفقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية وطلب التوجيهات والتعليمات بهذا الخصوص.

3. خطة إستمرارية العمل

لقد وضع "البنك" خطط وسياسات لإستمرارية العمل. كما يجري "البنك" اختبارات فيما خص خطط التعافي من الكوارث سنوياً للتأكد من صلاحيتها وعدم تأثر عمليات "البنك" بأي تأخير إذا حصلت أي حوادث.

4. المزايا التنافسية "لبنك قطر الأول"

يتمتع "بنك قطر الأول" بالعديد من نقاط القوة التنافسية التي تدعم الموقع الاستراتيجي "لبنك" في بيئة الأعمال وكذلك تعزز فرص النمو المستقبلية.

4.1 الموقع الجيد للإستفادة من إمكانات النمو للمنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

من خلال التركيز الاستراتيجي على تقديم الخدمات البنكية الخاصة و إدارة الثروات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يستعد "بنك قطر الأول" للاستفادة من إمكانات النمو في الأصول الإسلامية وزيادة الطلب على الحلول المصرفية والاستثمارية المخصصة. علماً أن قطر تحتل المرتبة الثالثة من بين 15 دولة الأعلى عالمياً من حيث نسبة الأسر التي لديها أكثر من 1.0 مليون دولار أمريكي في الثروة المالية، والذي يتناسب مع هدف "البنك" في جذب "الأفراد الأثرياء". وعلاوة على ذلك، تشكل دول مجلس التعاون الخليجي النسبة الأكبر من الأصول المالية الإسلامية والتي تقدر حالياً بنحو 1.7 - 2.1 تريليون دولار أو حوالي 1٪ من السوق المالية العالمية، ويتوقع أن ترتفع إلى 3.4 تريليون دولار بحلول نهاية عام 2018³.

4-2 نموذج أعمال قوي مع التركيز على التنمية والربحية والتنوع

³ المصدر: متنوع

يتمتع "البنك" بنموذج أعمال قوي تم إثباته بسجل حافل في الاستثمارات البديلة و إستراتيجية عمل جديدة لتوفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات "للأفراد الأثرياء" والشركات و العملاء و المؤسسات. بالنسبة للاستثمارات البديلة، قام "البنك" بإبرام 22 صفقة ناجحة منذ التأسيس، مع تنوع التعرض الاستثماري في مختلف الأسواق والقطاعات الجغرافية المختلفة. حالياً يقوم "البنك" بـ 13 استثمار من أصل 16 استثمار في الشركات الخاصة (بما في ذلك "الشركات التابعة") خارج السوق القطرية وعبر جميع أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا و منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا. وتركز إستراتيجية الاستثمار في القطاعات التنموية الهامة مثل الرعاية الصحية و العقارات. و تتراوح فترة الاستثمار النموذجية من ثلاث إلى خمس سنوات. حتى الآن، نجح "البنك" في الخروج من ستة استثمارات وتحقيق عوائد مجزية للمساهمين.

تنفيذاً لإستراتيجية العمل الجديدة لتنامي شق "البنك" الخاص، نجح "بنك قطر الأول" في استقطاب قاعدة ودائع كبيرة في فترة قصيرة من الزمن حيث ارتفع إجمالي الودائع من أقل من 250.0 مليون ريال قطري في عام 2013 إلى أكثر من 3,000.0 مليون ريال قطري في عام 2015. وهذا أتاح مصدر تمويل لتنمية الميزانية العامة و تنوع مصادر الدخل. ومن المتوقع أن يكون عملاء الخدمات البنكية الخاصة والشركات و المؤسسات من أهم مصادر الدخل. وفي الوقت نفسه، فإن غالبية الاستثمارات المملوكة في الشركات الخاصة توفر فرص على أساس الأفكار الاستثمارية وتعزيز مستقبل وأفاق إدارة الاستثمارات.

4-3 التركيز الاستراتيجي على تقديم خبرات فريدة لعملاء الخدمات البنكية الخاصة

يسعى "البنك" لأن يكون محطة واحدة لعملائه من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية لعملائه بما في ذلك حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلي احتياجات العملاء. ويركز فريق متخصص من مديري العلاقات على تكوين الثروة و تحقيق أقصى قدر من الإمكانيات الكاملة للشركات والأصول الخاصة بالعميل. إضافةً إلى الاستفادة من خبرته في مجال الأسهم الخاصة، كما يقدم "البنك" فرص استثمار مشتركة تحقق عوائد مجزية.

من خلال تقديم وتوفير الموظفين المتميزين، وفترات زمنية فريدة للإنجاز ولتحسين الأداء وتحقيق الأرباح وتقديم خدمات متميزة وأسلوب حياة راقي يلتزم "البنك" بتوفير أفضل الخدمات المتميزة وفق أفضل المعايير الدولية، وهذا يتمثل في صالة خدمات مصرفية خاصة متطورة جداً تضمن الخصوصية للعملاء التي تم استحداثها وكذلك خدمات التمويل والاستثمار وحلول مبتكرة ومرنة وأحدث التكنولوجيا/الخدمات الرقمية مما يعزز مكانة "بنك قطر الأول" ليكون وجهة لنخبة العملاء المتميزين.

4-4 ضوابط صارمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإمتثال وحوكمة مؤسسية قوية

يلتزم "البنك" بضوابط وإجراءات صارمة فيصمما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها والامتثال للمعايير التنظيمية لتلبية متطلبات "هيئة تنظيم مركز قطر للمال"، والتي سنت انظمتها وأحكامها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم "البنك" بالحوكمة وفق ميثاق الحوكمة المؤسسية الخاص به حيث أنشأ أفضل الممارسات لتجنب حدوث أي تضارب في المصالح. ويعتقد "بنك قطر الأول" أن الحوكمة الجيدة للشركات هي أحد العوامل الرئيسية الذي تميز "البنك" عن منافسيه وتساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء.

4-5 فريق إدارة ديناميكي ذو خبرات واسعة

يتألف فريق إدارة "بنك قطر الأول" من مصرفيين وأخصائي استثمار رائدين ومتميزين في مجالاتهم ولديهم الخبرة الواسعة والمتخصصة، حيث تزيد الخبرة التراكمية لفريق الإدارة التنفيذية العليا من 200 سنة. يتمتع الرئيس التنفيذي المعين حديثاً بخبرة تزيد على 27 عاماً من الخبرة والعمل إقليمياً و دولياً مع كبرى المؤسسات المالية الرائدة وسجل واف في بناء فرص إدارية على مستوى عال ومؤسسات مرموقة.

كما أن فهم الفريق الإداري العميق للأسواق الإقليمية و الدولية و خبرته المتخصصة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية واضح من خلال نمو الأداء المالي و التجاري " للبنك " على مدى السنوات.

أيضاً يعكس السجل الحافل للإستثمارات في الشركات الخاصة على وجه الخصوص صرامة الانضباط الإداري للفريق في جميع الأعمال. يعمل فريق الإدارة بالتركيز على النتائج و تحقيق عوائد مُجزية للمساهمين في "بنك قطر الأول".

4-6 بنك يتمتع برأسمال قوي مع هيكل ماليين قوي

يتمتع "بنك قطر الأول" برأسمال جيد حيث يبلغ إجمالي رأس المال المدفوع 2,000.0 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر عام 2015، و نسبة كفاية رأس المال 21.6 ٪ وهي أعلى بكثير من المتطلب للحد الأدنى القانوني الذي لا يقل عن 10.5 ٪ كما هو منصوص عليه من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". تشير بيانات "البنك" إلى توفر مجالات واسعة لمزيد من النمو في الميزانية العامة.

علاوة على ذلك، تضم قائمة المساهمين في "البنك" أفراد مهمين ومؤثرين ومؤسسات رائدة ومؤثرة.

5. التطورات الأخيرة في "بنك قطر الأول"

5.

5.1 على مستوى "البنك"

بدأ "البنك" حديثاً في الإجراءات القانونية المتعلقة بنطاق "الاستثمارات البديلة" لإنشاء كيان قانوني مستقل جديد تحت اسم "كيو إف بي كابيتال" بصفته شركة تابعة ومملوكة بالكامل "لبنك قطر الأول". ومن المتوقع أن يقوم (كيو إف بي كابيتال) بالأنشطة التالية :

- تقديم الاستشارات بخصوص الاستثمارات. و
- ترتيب الصفقات في الاستثمارات.

5.2 على مستوى "الشركات التابعة"

تم زيادة رأسمال إثنين من "الشركات التابعة"(وسيطرة وإسناد) من خلال ضخ 75.0 مليون درهم إماراتي كرأس مال، تكون مساهمة "بنك قطر الأول" فيها 61.4 مليون درهم إماراتي وقد تم لذلك تعليق خطة بيع حصص جديدة في رأس مال هاتين "الشركتين التابعتين" لمستثمر من خارج "المجموعة".

لقد انخفضت حصة "البنك" الاقتصادية والنفعية في "الوسيط" إلى 81.91% بحسب ترتيبات كان متفق عليها لمنح حوافز لإدارة "الوسيط" والتي تم تأكيدها والموافقة عليها بعد تاريخ 31 ديسمبر 2015.

6. إدارة المخاطر

المخاطر موجودة حتماً وموروثة في أعمال "المجموعة". يهدف إطار إدارة المخاطر و حوكمة المجموعة إلى توفير الضوابط المتطورة و الإدارة المستمرة للمخاطر الكبرى المرتبطة بأنشطة "البنك". علماً أنه تتم إدارة المخاطر من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة صارمة ومستمرة وفقاً لقيود وبيانات المخاطر والضوابط الأخرى، حيث أن عملية إدارة المخاطر أمر بالغ الأهمية لإدارة أعمال "البنك" بشكل مستمر إن كل وحدة عمل في "البنك" عرضة للمخاطر فيما يتعلق بمسؤولياتها. علماً أن "البنك" عرضة لمخاطر الاستثمار و مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، ومخاطر التركيز و غيرها من المخاطر التجارية الخارجية. لذلك، فإن قدرة "البنك" على تحديد و قياس ورصد و إصدار التقارير والإبلاغ عن المخاطر تعتبر عنصراً أساسياً ضمن فلسفة وسياسة "البنك" في التشغيل والربحية.

6.1 إطار المخاطر والحوكمة

إن عملية إدارة المخاطر في "البنك" هي جزء لا يتجزأ من ثقافة وسياسة "البنك"، وتتم ممارستها في جميع عمليات "البنك"، ويساهم مجلس الإدارة "المجلس"، مع اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، و"كبار المديرين التنفيذيين" و المديرين الآخرين بفعالية في إدارة المخاطر والحوكمة.

يتولى "المجلس" المسؤولية الكاملة عن تأسيس ثقافة المخاطر في "البنك"، وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر. ويقوم المجلس باعتماد ومراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في "البنك" بصورة دورية ومنتظمة.

وتقوم "لجنة التدقيق و المخاطر والامتثال" بمهمة تنفيذ سياسات إدارة المخاطر والمبادئ التوجيهية لذلك وضمان توفر عمليات المراقبة. يوفر قسم إدارة المخاطر في "البنك" مراقبة مستقلة للمجلس و"لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال" ويعمل أيضاً بشكل وثيق مع وحدات الأعمال التي تقوم بإدارة المخاطر.

6.1.1 إدارة مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر الاستثمار المرتبطة "بالاستثمارات البديلة" وتقييمها أصولاً من خلال إدارات الاستثمار المعنية. علماً أنه لا يمكن التحوط من الخسارة أو تصفية استثمارات "البنك" في الأسهم الخاصة بسهولة. ونتيجة لذلك، يسعى "البنك" للتخفيف من المخاطر عبر الوسائل مباشرة. وتتم ممارسة إدارة المخاطر بعد الاستحواذ بصرامة ودقة، من خلال تمثيل "المجلس" داخل الشركة المستثمر فيها، خلال مدة الاستثمار في الأسهم الخاصة. وتجري مراجعات وتقييمات دورية للاستثمارات ويتم عرضها على "لجنة الاستثمار" للمراجعة والتقييم. تتم معالجة المخاوف بشأن المخاطر والأداء عبر وحدة الاستثمار المسؤولة عن إدارة الاستثمارات تحت إشراف "لجنة الاستثمار".

6.1.2 إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في الخسارة المتوقعة التي قد يتكبدها "البنك" في الأرباح أو زيادة القيمة للأصول المدرة للربح وذلك في حالة فشل زبائنه أو عملائه أو قرائنه بالوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. علماً أن "البنك" يقوم بإدارة و ضبط مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم الخطر الذي يستطيع تحمله بالنسبة للقرائن، والأطراف ذات الصلة و مواقع التركيز الجغرافي و متابعة تعرض المخاطر فيما يتعلق بهذه الحدود.

للحصول على تفاصيل بشأن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود المركز المالي، يرجى الرجوع إلى التوضيحات الواردة على "البيانات المالية" فيما يتعلق بإدارة المخاطر ذات الصلة (التوضيح 29 لسنة 2015 و 2014، و التوضيح 27 لسنة 2013).

6.1.3 إدارة مخاطر السيولة وتمويلها

تعرف مخاطر السيولة على أنها المخاطر التي تحدث عندما لا يكون لدى "البنك" أموال كافية لتغطية الالتزامات المالية عند استحقاقها. يقوم "البنك" بإدارة السيولة والتأكد أن لديه رأس المال الكافي لسداد التزاماته سواء في الظروف العادية أو الصعبة بدون تكبد خسائر غير مقبولة وبدون التأثير على سمعته. يتلقى قسم الخزينة وإدارة الاستثمار "للبنك" معلومات من قسم الرقابة المالية "للبنك" بشأن السيولة للموجودات والمطلوبات المالية "للبنك" وتفاصيل التدفقات النقدية الأخرى المتوقعة والناشئة عن الأعمال التجارية في المستقبل المتوقع. ويحتفظ قسم الخزينة وإدارة الاستثمار "للبنك" بمجموعة من الأصول السائلة قصيرة الأجل لضمان المحافظة على سيولة كافية داخل "البنك". علماً أن سياسات وإجراءات السيولة تخضع للمراجعة والموافقة من قبل "لجنة الأصول و الالتزامات" التي تستلم بصورة منتظمة تقارير تتعلق بوضع السيولة في "البنك".

للحصول على تفاصيل بشأن التعرض لمخاطر الائتمان لبنود المركز المالي، يرجى الرجوع إلى التوضيحات حول على "البيانات المالية" وإدارة المخاطر ذات الصلة (التوضيح 29 لسنة 2015 و 2014، و التوضيح 27 لسنة 2013).

6.1.4 إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في السوق مثل معدلات الربح و أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. يراقب "البنك" هذه المخاطر في جميع الاستثمارات البديلة و أنشطته المصرفية الأخرى.

للحصول على تفاصيل التعرض لمخاطر الائتمان لبنود المركز المالي، يرجى الرجوع إلى التوضيحات حول "البيانات المالية" فيما يتعلق بإدارة المخاطر ذات الصلة (التوضيح 29 لسنة 2015 و 2014، و التوضيح 27 لسنة 2013).

6.1.4.1 مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. علماً أن تعرض "البنك" الحالي لمخاطر معدل الربح يقتصر على ما يلي:

- ودائع "البنك" لدى المؤسسات المالية (تصنف على أنها "ودائع في المؤسسات المالية").
- محفظة الصكوك الاستثمارية "للبنك" (تصنف على أنها "الاستثمارات بالتكلفة المطفأة").
- استثمارات "البنك" في المريحة (تصنف على أنها "أصول التمويل").
- المبالغ التي يستلمها "البنك" من المؤسسات المالية كتمويل (تصنف على أنها "مستحقة للبنوك").

وتتم إدارة مخاطر معدل الربح فيما يتعلق بالصكوك من خلال تعديل التدفقات النقدية للأصول من أجل الحماية من حالة إعادة التسعير إذا كانت هناك تحركات في معدل الربح. ويتم ذلك من خلال استخدام مقايضات معدل الربح. وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك حريص على أن يكون لديه دائماً رأس مال كافٍ لاستيعاب الخسائر الناجمة عن تقلبات معدل الربح.

6.1.4.2 إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تتمثل في أن قيمة أي أداة مالية ستتقلب بسبب التغيرات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية. علماً أن "المجلس" وضع حدوداً لنسبة التعرض لأي عملة. ويتم رصد التعرض بشكل منتظم لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعة والمحددة.

6.1.4.3 إدارة مخاطر أسعار السلع

ليس لدى "البنك" حالياً محفظة سلع. وبالتالي فإن تعرضه لمخاطر أسعار السلع هو تعرض قليل ومحدود.

6.1.5 إدارة المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة من فشل الأنظمة وفشل الرقابة أو الغش أو الخطأ البشري و التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية و خسارة سمعة الشركة، وبالتالي ترتيب التزامات قانونية. يقوم "البنك" بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال الضوابط المناسبة والفصل بين الواجبات و الضوابط و التوازنات الداخلية، بما في ذلك -على سبيل المثال- مهام التدقيق الداخلي والامتثال. يقوم قسم إدارة المخاطر بتسهيل إدارة المخاطر التشغيلية في "البنك" من خلال تحديد المخاطر التشغيلية ومراقبتها وإدارتها. يعمل "البنك" وفق مؤشرات تقدير المخاطر و الرقابة و مؤشرات المخاطر الرئيسية المعمول بها حالياً لدى نصف إدارات وأقسام "البنك". ومن المتوقع أن تغطي جميع دوائر "البنك" بحلول منتصف عام 2016.

6.1.6 إدارة مخاطر التركيز

عادةً تنشأ مخاطر التركيز عندما يشترك عدد من القرائن في أنشطة متشابهة في نفس المنطقة الجغرافية، أو يكون لديهم خصائص اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التراكزات إلى الحساسية النسبية لأداء "البنك" تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أو منطقة جغرافية معينة. ولتجنب مخاطر

التركز المفرط، تتضمن سياسات وإجراءات "البنك" إرشادات التركيز على المحافظة على محفظة متنوعة. وعلى هذا الأساس يتم التحكم في التركيزات في الإستثمارات والتمويل وإدارتها بشكل مناسب.

6.2 إدارة رأس المال

تتلخص الأهداف الرئيسية لإدارة رأس مال "البنك" في ضمان التزام "البنك" بمتطلبات رأس المال التنظيمية و احتفاظ "البنك" بنسب رأس مال صحية من أجل دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين.

يقوم "البنك" بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات عليه بما يتماشى مع التغيرات في الظروف الاقتصادية و خصائص مخاطر أنشطته. ولغرض المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن "البنك" تعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى أصحابها أو إصدار رأس مال جديد. تقوم "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال "للبنك" بشكل عام. ولغرض تنفيذ متطلبات رأس المال الحالية، تتطلب "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" من "البنك" المحافظة على نسبة إيجابية مقررّة من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

وتنقسم موارد رأسمال "البنك" إلى فئتين:

- رأس المال فئة 1، والتي تشمل رأس المال العادي، علاوة الإصدار والأرباح المدورة و حقوق الأقلية بعد خصم قيمة إسم البنك والموجودات غير الملموسة، والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي تم تضمينها في حقوق المساهمين ولكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.
- رأس المال فئة 2، والذي يتضمن التحفظات العامة للخسائر غير المحددة وغيرها من الأدوات التي تصنف على أنها رأسمال فئة 2 وفقاً لـ "هيئة تنظيم مركز قطر للمال".

أما الاقتطاعات الأخرى من رأس المال فهي تشمل المبالغ في الاستثمارات في "الشركات التابعة" التي لم يتم تضمينها في البيانات الموحدة بموجب التنظيم، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك و بعض البنود التنظيمية الأخرى. يتم تحديد الموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لمتطلبات محددة مما يعكس مستويات مختلفة من المخاطر المرتبطة بالأصول والمخاطر خارج الموقف المالي.

تركز سياسة "البنك" على تلبية أو تجاوز متطلبات رأس المال التي تحددها "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". لذلك، قام "البنك" باعتماد إطار رأس المال الاقتصادي الذي يضمن بقاء واستمرار "البنك" برأسمال كافٍ حتى في الأوضاع الصعبة.

نظرة عامة على قطاع الخدمات المالية

1. قطاع الخدمات المالية

نما القطاع المالي في قطر على مدار العقد الماضي، ويرجع الفضل في ذلك إلى إنشاء "مركز قطر للمال" عام 2005 وإدخال العديد من الإصلاحات التنظيمية ورغبة الحكومة لجعل قطر مركزاً مالياً على المستوى الإقليمي والدولي. وجاء من بين التغييرات التنظيمية الرئيسية قرار "مصرف قطر المركزي" بالفصل ما بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في عام 2011. وقد أدى هذا إلى غلق العمليات المصرفية الإسلامية بما في ذلك تقديم وعرض المنتجات والخدمات الإسلامية من جانب البنوك التقليدية غير الإسلامية وعزز نمو المؤسسات المالية الإسلامية.

ويتألف قطاع الخدمات المالية في قطر من العديد من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وتقدم الجهات الفاعلة بهذا القطاع مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي يمكن تصنيفها كخدمات مصرفية للأفراد وخدمات مصرفية تجارية وخدمات مصرفية خاصة وخدمات مصرفية استثمارية وخدمات التأمين وإعادة التأمين وخدمات صرف العملات الأجنبية.

وتشمل الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية الودائع والتسهيلات الائتمانية والتمويل التجاري وبطاقات الائتمان، وما شابه، التي يجري تقديمها لشريحة متنوعة من العملاء تشمل الأفراد والشركات والحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة.

كما يشمل قطاع الخدمات البنكية الخاصة وإدارة الثروات الخدمات المصرفية والإقراض والاستثمار والخدمات المالية الأخرى التي تستهدف الأفراد من أصحاب الثروات الشخصية الكبيرة بجانب العملاء من المؤسسات والشركات. ومن المتوقع أن تسجل منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ثاني أسرع نمو بنسبة 9.8% في سوق الخدمات المصرفية الخاصة فيما بين عامي 2013 و2018 مقارنة بنسبة 5.8% في الأسواق المتقدمة. ظهرت الخدمات المصرفية الخاصة على الساحة كقطاع أعمال جذاب بشكل كبير في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وهذا نظرًا لأن الطفرة النفطية التي استمرت لعقد من الزمن ساعدت على خلق كم هائل من الثروات للأفراد والشركات العائلية وكذلك صناديق الثروات السيادية الكبيرة. ووفقًا لدراسة استقصائية أجريت مؤخرًا فيما يتعلق بإدارة الثروات، تبين أن الثروة المالية الشخصية في أغنى أربع دول بمجلس التعاون الخليجي تُقدر بنحو 2.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، محققة بذلك زيادة بنسبة 68.8% حيث كانت تبلغ 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2011⁴. وفي دراسة استقصائية أخرى، جاءت دول مجلس التعاون الخليجي من ضمن أكبر خمسة عشر دولة في العالم (احتلت البحرين وقطر المركزين الثاني والثالث على التوالي) من حيث نسبة العائلات التي تمتلك ما يزيد عن مليون دولار أمريكي كثروة مالية شخصية.⁵

وتقدم البنوك، كجزء من الخدمات المصرفية الخاصة، الحلول المخصصة للاستثمار والخدمات المصرفية اليومية والتمويل وغيرها من الخدمات المتخصصة المعدة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة للعملاء. وبالرغم من أن البنوك العالمية تحتفظ بحوالي 70%⁶ من الأصول وتتصدر الترتيبات في الدراسات الاستقصائية، إلا أن البنوك المحلية تتمتع

⁴ استقصاء ماكينزي غلوبل ويلث مانجمنت 2014

⁵ تقرير إرنست ويونغ عن إدارة الأصول والثروات بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015

⁶ تقرير إرنست ويونغ عن إدارة الأصول والثروات بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015

بعض المزايا التنافسية، وتشمل هذه المزايا العلاقات الشخصية مع العملاء المحليين وميل العملاء للتعامل مع البنوك المحلية بجانب تفضيل العملاء الاحتفاظ بالأصول بالقرب من موطنهم خاصة في أعمالهم التجارية والعقارات والنقد. وتشهد المنافسة مع البنوك المحلية التي تنافس بشكل كبير البنوك الدولية الخاصة المهيمنة على الصناعة المصرفية منذ عهد بعيد بغية الاستحواذ على نصيب أكبر من سوق "الأفراد الأثرياء" وصناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية.

وتتألف الخدمات المصرفية الاستثمارية من الاستشارات المالية وإدارة الأصول والاستثمار في الشركات الخاصة. ويعد قطاع الإستثمار في الشركات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي قطاعاً كبيراً وسريع النمو. إلى ذلك، ذكر اتحاد الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن 1.5 مليار دولار أمريكي استثمرت على نطاق كبير في المنطقة خلال عام 2014 بنسبة 55% لدولة الإمارات العربية المتحدة و21.0% للمملكة العربية السعودية⁷. كما قدرت شركة لبحوث الاستثمارات البديلة أنه في عام 2012، كان هناك 72 شركة إستثمار في الشركات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي جمعت ما يزيد عن 15 مليار دولار أمريكي على مدار العقد الماضي، حيث بلغت حصة الشركات في الإمارات العربية المتحدة⁸ ما يزيد عن نصف هذا المبلغ. ومع ذلك، هناك جزء من هذه الأموال لم ينشأ من دول المنطقة ولم يتم استثماره أيضاً على مستوى دول المنطقة.

تتألف إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي من الصناديق المشتركة والمحافظ الاستثمارية المدارة بشكل منفصل "للأفراد الأثرياء" والشركات والجهات الحكومية. وتُقدر قيمة المحافظ الاستثمارية المدارة بشكل منفصل بنحو 200 مليار دولار أمريكي، ما يعادل خمسة أضعاف حجم صناديق الاستثمار المشتركة⁹. وبالرغم من حقيقة أن المستثمرين الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي يميلون إلى الاستثمار مباشرة في الأسهم والعقارات، ويرجع ذلك جزئياً إلى انعدام الوعي بشأن مزايا الصناديق التي تدار باحترافية، يستعد قطاع صناديق الاستثمار المشتركة لتحقيق نمو ملحوظ في ظل نضوج الأسواق المحلية وانفتاحها للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك هناك منافسة كبيرة مع الجهات الأجنبية الفاعلة حيث يوظف المواطنون والمقيمون استثماراتهم لدى شركات إدارة الأصول الكائنة خارج المنطقة.

وكما في يوليو 2015، بلغ حجم أصول صناديق الاستثمار المشترك نحو 36 مليار دولار أمريكي، موزعة على 375 صندوقاً مع امتلاك المملكة العربية السعودية لنحو 80.0% من إجمالي الأصول المدارة. ويتركز القطاع بشكل كبير في عدد قليل من الصناديق مع تمثيل أكبر عشر صناديق (8 صناديق من المملكة العربية السعودية و2 من الكويت) لنحو 42.0% من إجمالي الأصول المدارة، بينما شكل 65 صندوقاً ممن تتجاوز قيمة أصولها المدارة 100.0 مليون دولار أمريكي، 78.0% من الأصول¹⁰.

وهناك مجموعة واسعة من أنواع الصناديق والتركيز الجغرافي والاستراتيجيات. ويتركز ثلث السوق في جميع أنحاء المنطقة على صناديق الأسهم والثلث الآخر على سوق المال. ويُقدر متوسط العائد الإجمالي على الصناديق وفقاً لتحليل 246 صندوق بنحو 11.5% على مدار ثلاث سنوات³، أما بالنسبة للحجم الصغير نسبياً لصناديق الاستثمار المشتركة وعدم الكفاءة السوقية في السوق فإنها توفر مجالاً للمديرين النشطين للتفوق على مؤشر مرجعية قياس الأداء.

7 تقرير إيرنست ويونغ عن إدارة الأصول والثروات بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015

8 تقرير إرنست ويونغ عن إدارة الأصول والثروات بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015

9 تقرير إرنست ويونغ عن إدارة الأصول والثروات بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015

10 تقرير إرنست ويونغ عن إدارة الأصول والثروات بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015

2. نظرة عامة على المسائل التنظيمية

تُدار الأنشطة المالية في قطر حالياً من جانب اثنتين من الجهات التنظيمية: "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" و"مصرف قطر المركزي". تعتبر "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" هيئة مستقلة وتعد بمثابة الهيئة التنظيمية الرئيسية ضمن "مركز قطر للمال". وقد تأسست الهيئة لغرض ترخيص وتنظيم المؤسسات التي تمارس نشاط الخدمات المالية في "مركز قطر للمال". وعلى الجانب الآخر يتعامل "مصرف قطر المركزي" بصفته البنك المركزي في قطر وتخضع له جميع المؤسسات المالية باستثناء المؤسسات التي تقع ضمن الولاية القضائية "لمركز قطر للمال".

ويُعد "مركز قطر للمال" بمثابة سلطة اختصاص داخلية توازي سلطة اختصاص "مصرف قطر المركزي". ويقدم "مركز قطر للمال" فرصة للمؤسسات المحلية والدولية لإنشاء مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية وإدارة الأصول وأعمال التأمين بموجب النظام القانوني والتنظيمي الذي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية فضلاً عن الأنشطة غير المنظمة التي تتبع القطاع المالي. ويستند النظام القانوني على القانون الإنجليزي وتستفيد الشركات المرخصة من قبل "مركز قطر للمال" من التنظيم القائم على تنظيم المبادئ والمخاطر.

وبجانب هيئة تنظيم "مركز قطر للمال"، هناك حوالي ثلاث هيئات مستقلة أساسية أخرى داخل "مركز قطر للمال"، وهي "هيئة مركز قطر للمال" والمحكمة المدنية والتجارية "بمركز قطر للمال وهيئة حل النزاعات التنظيمية. وتتمتع المحكمة المدنية والتجارية "بمركز قطر للمال" بالاختصاص القضائي للفصل في المنازعات التي قد تنشأ داخل "مركز قطر للمال" أو متى اختار الأطراف اللجوء لمحكمة "مركز قطر للمال" كسلطة اختصاص قضائية. علاوة على ذلك، تتمتع هيئة حل النزاعات التنظيمية بالاختصاص القضائي للنظر في الطعون على قرارات "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". وتشكل كل من "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" والمحكمة وهيئة حل النزاعات التنظيمية ثلاث هيئات قانونية مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الوزراء.

2.1 "هيئة تنظيم مركز قطر للمال"

تنظم "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" الشركات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة التنظيمية التي تجري في "مركز قطر للمال" أو تصدر عنه، وكذلك ترخصها وتشرف عليها وتتولى ضبطها إن لزم الأمر. علاوة على ذلك، تتولى "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" تسجيل والإشراف على المديرين والموظفين الآخرين المعنيين بالشركات التي ترخصها. وقد تمت صياغة النهج التنظيمي لها على غرار هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.

تشرف "هيئة تنظيم مركز قطر للمال"، في ضوء دورها الرقابي، على تطبيق القوانين التي تحكم الأنشطة المصرفية وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية وأعمال التأمين وتعمل على إنفاذها. ويندرج الإطار الاحترازي للشركات المسؤولة عن تنفيذ الأعمال المصرفية الإسلامية والأعمال الاستثمارية ضمن القواعد الاحترازية للبنوك الإسلامية (IBANK). وتشمل هذه القواعد مسؤولية الشركات عن الالتزام بالمبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في هذه القواعد والامتثال للشريعة الإسلامية والمتطلبات الاحترازية لإصدار التقارير وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر الجماعية بجانب المخاطر التشغيلية.

وتُقاس كفاية رأس المال وفقاً لثلاثة نسب لرأس المال يعبر عنها بالنسب المئوية من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للشركة. وتتمثل نسب الحد الأدنى لكفاية رأس المال التي تشمل عامل حماية رأسمالية بنسبة 2.5% ما يلي (1) نسبة لحقوق حملة الأسهم العادية من الفئة 1 بمعدل 7.0%، (2) نسبة رأس المال من الفئة 1 بمعدل 8.5% و(3) رأس المال

التنظيمي بنسبة 10.5%. يجوز "لهيئة تنظيم مركز قطر للمال" زيادة نسب الحد الأدنى لكفاية رأس مال "البنك" متى رأت ضرورة قيامها بذلك. وستقوم الهيئة بإخطار "البنك" كتابةً بشأن نسبة كفاية رأس المال الجديدة والإطار الزمني لاستيفائها. وعلى "البنك" الاحتفاظ في جميع الأوقات بنسب لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب بحيث يجرى الاحتفاظ برأس مال كافٍ ضمن سياق تحمل مخاطر الشركة وملف تعريف المخاطر ومتطلبات رأس المال وباعتبارها عوامل حماية إضافية لاحتواء الخسائر والمشاكل التي تنشأ عن تقلبات السوق.

2.2 "مصرف قطر المركزي"

تأسس "مصرف قطر المركزي" عام 1973، ويعمل بصفته هيئة تنظيمية ورقابية وإشرافية عليا لجميع الخدمات والأعمال والأسواق والأنشطة المالية للبنوك التجارية في قطر والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك شركات التأمين. ونظراً لكونه مصرفاً مركزياً، يُعد "مصرف قطر المركزي" بمثابة الهيئة الأساسية المعنية بوضع أهداف السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الاستثمارية والعمل على تحقيقها، بما في ذلك إدارة أسعار الفائدة واستقرار العملة والتضخم في قطر بجانب إدارة الاحتياطيات الخاصة "بمصرف قطر المركزي".

ويُجري "مصرف قطر المركزي" عمليات تفتيش منتظمة للبنوك التجارية فضلاً عن مراجعة التقارير والبيانات الإلزامية الأخرى التي تقدمها البنوك التجارية بما في ذلك التقارير الشهرية بشأن الالتزام بكفاية رأس المال. وفي عام 2011، قام "مصرف قطر المركزي" بإنشاء مركز قطر للمعلومات الائتمانية بغية جمع المعلومات الائتمانية الاستهلاكية وإتاحتها للبنوك التجارية. ويلزم على البنوك التجارية أيضاً تقديم حساباتها السنوية لتدقيقها من جانب مدقي الحسابات المستقلين المعتمدين "بمصرف قطر المركزي" والحصول على الموافقة المسبقة من "مصرف قطر المركزي" لتعيين إدارتها التنفيذية العليا.

وقد نفذ "مصرف قطر المركزي" اللوائح التي تتعلق بالقروض المتعثرة وحالات الانكشاف الكبيرة والمخاطر على مستوى الدولة، وسوق المال وحسابات النقد الأجنبي والنسب الائتمانية والأصول الثابتة لاستخدام البنوك ومتطلبات الاحتياطي واستثمارات البنوك. ويتمتع "مصرف قطر المركزي" بسلطة فرض عقوبات في حال عدم التزام البنوك والمؤسسات المالية بهذه اللوائح. ويشترط بنك قطر المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي بجانب متطلبات كفاية رأس المال بما يتوافق مع مستوى "البنوك التي تتمتع برأس مال كبير" وفق معايير بازل 2 وبما يتجاوز الحد الأدنى من مستويات المبادئ التوجيهية الموصى بها. علاوة على ذلك، يطالب "مصرف قطر المركزي" كل بنك تجاري بالاحتفاظ برصيد احتياطي المخاطر وحدود الانكشاف والضوابط الائتمانية. ويخطط "مصرف قطر المركزي" لاستيفاء معايير بازل 3 قبل الوقت المطلوب. ويتراوح الجدول الزمني اللازم للانتهاء من استيفاء جميع جوانب إطار بازل 3 المختلفة ما بين 2013 و2019.

وفي يناير عام 2014، أصدر "مصرف قطر المركزي" تعميماً لجميع البنوك التجارية يتناول التعليمات المتعلقة باستيفاء متطلبات بازل 3. وازدادت متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال الموصى بها وفق إطار بازل 3 إلى 12.5% (بما في ذلك عامل الحماية الرأسمالية بنسبة 2.5%). ويلزم أيضاً على البنوك التجارية في قطر الاحتفاظ بالحد الأدنى من معدل تغطية السيولة بواقع 60.0% عام 2014، لتزداد بنسبة 10% كل عام لتصل إلى 100% في عام 2018.

يستخدم "مصرف قطر المركزي" العديد من الأدوات النقدية لمعالجة استقرار الأسعار. هذا وقد نصت التعليمات التي أصدرها "مصرف قطر المركزي" في سبتمبر عام 2013 على ضرورة الاحتفاظ بمتطلبات الاحتياطي بنحو 4.75% من

إجمالي ودائع "البنك" لدى "مصرف قطر المركزي". علاوة على ذلك، يطالب "مصرف قطر المركزي" البنوك المحلية بقيد احتياطي مخاطر بحد أدنى نحو 2.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، علماً بأنه لا يجري قيد احتياطي المخاطر كنفقات في بيان الدخل ولكن باعتباره حساب مخصصات مشمول ضمن حقوق المساهمين كبند منفصل.

كما يفرض "مصرف قطر المركزي" بعض حدود الانكشاف والضوابط الائتمانية على البنوك التجارية، حيث لا يجوز تقديم أي تسهيلات ائتمانية تتجاوز 20% من رأس مال واحتياطي أي بنك لمجموعة مقترضة تتبع عميلاً واحداً، كما لا يجوز تقديم أي تسهيلات ائتمانية واستثمارية تتجاوز 25% من رأس مال واحتياطي أي بنك تجاري لمجموعة مقترضة تتبع عميلاً واحداً. علاوة على ذلك، لا يجوز أن تتجاوز التسهيلات الائتمانية المقدمة لمجموعة مقترضة تتبع مساهماً رئيسياً واحداً في أي بنك ما نسبته 10% من احتياطي هذا البنك ورأس ماله.

يفرض "مصرف قطر المركزي" حداً أقصى على القروض والتمويل الإسلامي نظير تحويل الرواتب يبلغ 2.0 مليون ريال قطري للمواطنين القطريين و400,000 ريال قطري للمقيمين غير القطريين، مع تحديد السقف الكلي للمقيمين غير القطريين بمبلغ 1 مليون ريال قطري. وأفاد "مصرف قطر المركزي" بأن المدد القصوى المفروضة على القروض والتمويل الإسلامي هي ست سنوات للمواطنين القطريين وأربع سنوات للمقيمين غير القطريين. ويجري تحديد المعدلات القصوى لأسعار الفائدة بناءً على سعر الإقراض "بمصرف قطر المركزي" والتي يضاف عليها 1.5% سنوياً بالنسبة للمواطنين القطريين والمقيمين غير القطريين. علاوة على ذلك، يضع "مصرف قطر المركزي" الحدود القصوى المتعلقة بمبلغ مجموع الالتزامات الشهرية التي يتحملها الفرد على الراتب والتي حددها بنسبة 75% من مجموع الراتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية للمواطنين القطريين و50% من إجمالي الراتب للمقيمين غير القطريين.

وتنص لوائح "مصرف قطر المركزي" على أن الحد الأقصى للسحب من البطاقة الائتمانية للفرد في قطر يبلغ ضعف صافي الراتب الإجمالي لكل من المواطنين القطريين والمقيمين غير القطريين. وينص "مصرف قطر المركزي" على أن الحد الأقصى لمعدلات الفائدة للبطاقات الائتمانية هي 1% شهرياً للمواطنين القطريين والمقيمين غير القطريين.

يفرض "مصرف قطر المركزي" أنظمة معينة تنطبق على التمويل العقاري. ففي الحالات التي يكون فيها راتب الفرد هو المصدر الرئيسي للسداد، ينص "مصرف قطر المركزي" على أن يكون الحد الأقصى لإجمالي التمويل العقاري متاح هو 70% من قيمة الممتلكات المرهونة. وبالإضافة إلى ذلك، تكون أقصى مدة مسموح بها لسداد التمويل العقاري 20 عاماً، بما في ذلك أي فترة سماح. وتنص لوائح "مصرف قطر المركزي" على أن يحدد الحد الأقصى لاستقطاعات الراتب، بما في ذلك الأقساط والالتزامات الأخرى، بنسبة 75% من الراتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية للمواطنين القطريين، وتحدد بنسبة 50% من إجمالي راتب المقيمين غير القطريين، بشرط أن يُحول الراتب ومستحقات ما بعد التقاعد من الخدمة إلى البنك الذي يُقدم التمويل.

وفي عام 2010، شرع "مصرف قطر المركزي" في إجراء اختبار صلابة من عامل واحد بشأن المحافظ الاستثمارية للبنوك التجارية في قطر. ويشمل الاختبار أربعة جوانب رئيسية، وهي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سوق الأسهم. وتُبين نتائج اختبارات الصلابة المذكورة التأثير المحتمل للظروف المالية السلبية على نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية أو العائد على أصولها.

يصدر "مصرف قطر المركزي" أيضًا العملة المحلية ويجري عمليات وتسويات المقاصة المصرفية. وتدير إدارة الاستثمارات في "مصرف قطر المركزي" استثمار احتياطات "مصرف قطر المركزي" المالية التي هي في المقام الأول في شكل أوراق مالية تصدرها أو تكفلها حكومات أخرى بفترات استحقاق تصل إلى 10 سنوات.

2.2.1 الأسعار

يستخدم "مصرف قطر المركزي" ثلاثة أسعار مختلفة، وهي: سعر الإقراض وسعر الفائدة على الودائع وسعر إعادة الشراء العكسي. ويُستخدم سعر الإقراض في تسهيلات الإقراض التي من خلالها يمكن للبنوك التجارية الحصول على السيولة من "مصرف قطر المركزي". ويُستخدم سعر الفائدة على الودائع في تسهيلات الإيداع التي من خلالها يمكن للبنوك التجارية إيداع الودائع لدى "مصرف قطر المركزي" ويبلغ 0.75% (انخفض من 4% في بداية عام 2008). ويبلغ سعر الإقراض "بمصرف قطر المركزي" 4.5%، الذي انخفض مؤخرًا من نسبة 5% كما في عام 2011. ويجوز ترحيل تسهيلات الإقراض والودائع إلى اليوم التالي في حالة إجراء المعاملات إلكترونياً. ويُعد سعر إعادة الشراء العكسي هو سعر فائدة محدد مسبقاً يفرضه "مصرف قطر المركزي" فيما يتعلق بمعاملات إعادة الشراء العكسي التي أجريت بين "مصرف قطر المركزي" والبنوك التجارية. ويُستخدم سعر تسهيلات السيولة السريعة لغرض القروض قصيرة الأجل التي يقدمها "مصرف قطر المركزي" للبنوك التجارية. وبعد الارتفاع الأخير بمقدار ربع نقطة مئوية في سعر الفائدة على الأموال الاتحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2015، رفعت أيضًا كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين أسعار الفائدة. ومع ذلك، حافظت قطر على أسعار الفائدة دون تغيير.

3. القطاع المصرفي في قطر

يستند الجزء التالي على معلومات مصدرها "مصرف قطر المركزي" فيما يتعلق بالمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة "مصرف قطر المركزي". بالإضافة إلى المعلومات العامة التي يرجع مصدرها إلى "بورصة قطر" فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المدرجة التي تخضع أيضًا لرقابة "مصرف قطر المركزي".

استنادًا إلى بيانات "مصرف قطر المركزي" كما في 31 ديسمبر 2014، يوجد ما مجموعه 18 بنكًا مقرها في قطر، بما في ذلك سبعة بنوك تقليدية محلية، وأربعة بنوك إسلامية محلية، وسبعة بنوك أجنبية. ويستثنى من هذا أي بنك أو مؤسسة مالية تعمل خارج نطاق "مركز قطر للمال". وتعمل هذه البنوك من خلال شبكة واسعة مكونة من 265 فرعًا و 1,202 صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء قطر. وأدرج ما مجموعه ثمانية بنوك محلية في "بورصة قطر" بإجمالي قيمة سوقية تزيد عن 220 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015. تتركز الحصة السوقية في ثلاثة بنوك (بنك قطر الوطني ومصرف قطر الإسلامي والبنك التجاري القطري) بما يمثل ما يزيد عن 70.0% من إجمالي القروض والودائع التي تمتلكها البنوك المدرجة. وسعيًا لتحقيق نمو إضافي وزيادة في الميزانية العمومية، سعت بعض البنوك المحلية لتنفيذ عمليات استحواذ خارجية في الأسواق الناشئة مثل تركيا والمغرب.

إن القطاع المصرفي في دولة قطر يلقى دعماً من الحكومة التي تمتلك حصص في جميع المصارف المحلية. بعد تداعيات الأزمة المالية في ال 2008 إتخذت الحكومة إجراءات غير مسبقة لتأمين الدعم والاستقرار للقطاع المصرفي. حيث ضخّت الحكومة أموالاً في رأس مال البنوك من خلال تملكها حصص تراوحت بين 5% و 20% عن طريق "هيئة قطر للاستثمار". وفي سنة 2009 زادت الحكومة من دعمها عن طريق شراء محافظ استثمارية وعقارية من 9 من البنوك المحلية بالقيمة الاسمية للاستثمار. بلغت قيمة إجمالي الاستثمارات التي اشترتها الحكومة حوالي 6.5 بليون ريال قطري والتي دفعت عن طريق النقد أو سندات حكومية.

3.1 إجمالي الأصول والالتزامات

تجاوزت قاعدة الأصول الجماعية للبنوك القطرية تريليون ريال قطري كما في نهاية سنة 2014، مما يُعد نقطة تحول رئيسية في تاريخ القطاع المصرفي. وبلغ إجمالي الأصول للقطاع المصرفي، كما في 31 ديسمبر 2015، مبلغًا وقدره 1,120.7 مليار ريال قطري، مما يسجل معدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 11.0% مدفوعًا بزيادة في محفظة الإقراض (معدل النمو السنوي المركب خلال ثلاث سنوات 13.8%).

يبين الجدول التالي توزيع إجمالي الأصول والنسبة المئوية للمساهمة:

بالمليار ريال قطري	كما في 31 ديسمبر						معدل النمو السنوي المركب خلال 3 سنوات
	2013	%	2014	%	2015	%	
النقد والمعادن الثمينة	4.4	0.5%	6.4	0.6%	6.7	0.6%	19.2%
مطالبات على المصرف المركزي	31.5	3.4%	40.0	4.0%	33.5	3.0%	0.8%
مطالبات على البنوك	86.3	9.4%	118.8	11.7%	115.6	10.3%	6.1%
محفظة الأوراق المالية	166.0	18.1%	140.4	13.9%	158.5	14.1%	4.2%
التسهيلات الائتمانية	578.0	63.1%	653.4	64.6%	752.6	67.2%	13.8%
الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة	32.4	3.5%	35.0	3.5%	34.8	3.1%	20.5%
*أصول أخرى	17.4	1.9%	17.6	1.7%	19.1	1.7%	7.8%
الإجمالي	915.9	100.0%	1,011.7	100.0%	1,120.7	100.0%	11.0%

المصدر: "مصرف قطر المركزي" - بيانات البنوك الشهرية

*تشمل الأصول الأخرى الاستثمار العقاري، وصافي الأصول الثابتة والأصول الأخرى.

تتكون الإلتزامات الإجمالية أساسًا من ودائع العملاء (التي تشكل ما نسبته 58.0% من إجمالي الإلتزامات كما في 2015) والمستحق للبنوك (19.1% من إجمالي الإلتزامات كما في 2015). ارتفع تمويل الشركات والمؤسسات الكبيرة، الذي يتميز بالاقتراض بين البنوك وسندات الديون، بنسبة 8.0% لمعدل النمو السنوي المركب خلال 3 سنوات ليصل إلى 253 مليار ريال قطري في نهاية 2015، نظرًا لسعي البنوك لتنويع قواعدها التمويلية. وارتفع التمويل الخارجي أيضًا بنسبة كبيرة ليصل إلى 29.0% من إجمالي الإلتزامات لسنة 2015 مقارنة بنسبة 25.6% في سنة 2014، بينما انخفضت حصة الودائع الأجنبية من إجمالي الودائع إلى 30.0% في عام 2015 مقارنة بنسبة 33.5% في 2014، وبالرغم من ذلك، ما زالت البنوك القطرية تتمتع بمصادر تمويل مستقرة نسبية حسبما أفادت وكالة التصنيف الائتماني العالمية، "كابيتال انتليجنس".

يبين الجدول التالي توزيع إجمالي الالتزامات والنسبة المئوية للمساهمة:

كما في 31 ديسمبر						
بالمليار ريال قطري	2013	%	2014	%	2015	%
معدل النمو السنوي المركب خلال 3 سنوات						
المستحق للبنوك المركزية	6.1	0.7%	7.0	0.7%	7.1	0.6%
المستحق للبنوك	137.6	15.0%	167.6	16.6%	214.1	19.1%
إيداعات العملاء	548.4	59.9%	601.1	59.4%	650.3	58.0%
سندات الديون-الصكوك	46.9	5.1%	42.5	4.2%	38.8	3.5%
المخصصات	12.5	1.4%	12.9	1.3%	13.6	1.2%
حساب رأس المال	114.8	12.5%	122.6	12.1%	128.9	11.5%
مطلوبات أخرى	49.6	5.4%	58.0	5.7%	68.0	46.1%
الإجمالي	915.9	100.0%	1,011.7	100.0%	1,120.7	100.0%

المصدر: "مصرف قطر المركزي" - بيانات البنوك الشهرية

3.2 القروض

شهد القطاع المصرفي، على مدى الثلاث سنوات الماضية، توسعاً ائتمانياً قوياً بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 13.8% مدفوعاً بالنمو الاقتصادي السريع، وزيادة الاستهلاك الخاص والمخصصات الكبيرة في الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية الكبرى. وما يزال القطاع الخاص ذا مديونية مالية مرتفعة، وهو ما يمثل النسبة العظمى (55.0% كما في 2015) من إجمالي الانكشاف الائتماني. ونما هذا القطاع بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 18.6%، حيث جاء في صدارته قطاع العقارات والإنشاءات الذي سجل نمواً يتجاوز نسبة 10.0% (بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 15.9%).

استمر القطاع العام الذي يتألف من الحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة في أن يكون مساهماً كبيراً آخر (مشكلاً ما نسبته 31.7% كما في 2015) من إجمالي القروض، ومع ذلك، كان النمو معتدلاً (بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 2.9%). وفي ظل ما يزيد عن 95.0% من حجم الانكشاف الائتماني للقطاعين الخاص والعام، لم يتشكل إلا جزء صغير من حجم الانكشاف الائتماني (1.6% كما في 2015) من المؤسسات المالية المحلية غير المصرفية. وبالرغم من صغر مساهمة هذا القطاع، إلا أنه سجل نمواً كبيراً (بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 19.1%).

تم الحد من الإقراض بالعملات الأجنبية عن طريق أسعار الصرف التي بمقتضاها يرتبط الريال القطري بالدولار الأمريكي، وكذلك لوائح "مصرف قطر المركزي" التي فرضت مؤخراً حداً أقصى للإقراض بالعملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي توزيع إجمالي القروض حسب القطاع والنسبة المئوية للمساهمة:

بالمليار ريال قطري	كما في 31 ديسمبر						معدل النمو السنوي المركب خلال 3 سنوات
	2013	%	2014	%	2015	%	
القطاع العام:							
الحكومة	56.5	9.8%	64.7	9.9%	76.8	10.2%	14.1%
المؤسسات الحكومية	152.5	26.4%	140.4	21.5%	140.1	18.6%	0.1%
المؤسسات شبه الحكومية	30.7	5.3%	28.4	4.3%	21.3	2.8%	-7.8%
إجمالي قروض القطاع العام	239.7	41.5%	233.6	35.7%	238.3	31.3%	2.9%
القطاع الخاص:							
العقارات	85.4	14.8%	95.1	14.6%	121.2	16.1%	12.3%
*الاستهلاك	80.2	13.9%	99.1	15.2%	115.8	15.4%	17.7%
التجارة العامة	36.0	6.2%	48.3	7.4%	59.1	7.9%	21.1%
الخدمات	44.8	7.7%	54.9	8.4%	57.7	7.7%	28.9%
المقاولون	23.3	4.0%	30.4	4.6%	37.5	5.0%	31.4%
الصناعة	11.6	2.0%	12.3	1.9%	17.2	2.3%	22.6%
أخرى	5.0	0.9%	4.3	0.7%	5.5	0.7%	-0.8%
إجمالي قروض القطاع الخاص	286.3	49.5%	344.3	52.7%	414.1	55.0%	18.6%
المؤسسات المالية غير المصرفية	9.6	1.7%	11.9	1.8%	12.3	1.6%	2.3%
إجمالي القروض المحلية	535.7	92.7%	589.7	90.3%	664.7	88.3%	11.6%
قروض خارج قطر	42.3	7.3%	63.7	9.7%	87.9	11.7%	40.4%
إجمالي القروض	578.0	100.0%	653.4	100.0%	752.6	100.0%	13.8%

المصدر: "مصرف قطر المركزي" - بيانات البنوك الشهرية
*تشمل السيارات والأثاث والقروض الشخصية وغيرها.

3.3 الودائع

فاز النمو في إجمالي القروض نمو الودائع الذي ارتفع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12.4% كما في 2015. ونتج عن ذلك، ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع من 111.3% في 2012 إلى 115.7% في 2015. وعند هذا المستوى، تمتلك قطر أعلى نسبة للقروض إلى الودائع بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي.

استحوذ القطاع الخاص على أغلبية الودائع (بنسبة 54.5% كما في 2015) ونما بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 14.4%. وفي المقابل، زادت ودائع القطاع العام بشكل معتدل (بمعدل نمو سنوي مركب خلال ثلاث سنوات بلغ 5.0%). ويرجع هذا النمو البطيء إلى انخفاض الأرصدة الحكومية الناجم عن انخفاض أسعار النفط في عامي 2014 و2015. ولقد أدى الانخفاض في الودائع الحكومية إلى فرض قيود على السيولة. وبشكل عام، استحوذ القطاع العام والخاص على 86.7% من إجمالي الودائع، بينما ساهمت المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 13.3% المتبقية.

يبين الجدول التالي توزيع إجمالي الودائع حسب القطاع والعملية بالإضافة إلى النسبة المئوية للمساهمة:

بالمليار ريال قطري	كما في 31 ديسمبر						معدل النمو السنوي المركب خلال 3 سنوات
	2013	%	2014	%	2015	%	
القطاع العام:							
حسب العملة:							
بالريال القطري	86.3	%15.7	83.6	%13.9	84.4	%13.0	%5.2
بالعملات الأجنبية	143.9	%26.2	144.5	%24.0	124.7	%19.2	%4.8
حسب القطاع:							
الحكومة	68.5	%12.5	59.4	%9.9	57.7	%8.9	%9.0
المؤسسات الحكومية	124.4	%22.7	129.6	%21.6	116.9	%18.0	%3.8
المؤسسات شبه الحكومية	37.3	%6.8	39.1	%6.5	34.5	%5.3	%2.8
إجمالي ودائع القطاع العام	230.1	%42.0	228.1	%38.0	209.1	%32.2	%5.0
القطاع الخاص:							
حسب العملة:							
بالريال القطري	244.8	%44.6	274.8	%45.7	291.2	%44.8	%11.3
بالعملات الأجنبية	39.8	%7.3	50.0	%8.3	63.3	%9.7	%35.3
حسب القطاع:							
ودائع شخصية	145.8	%26.6	162.3	%27.0	148.4	%22.8	%8.5
الشركات والمؤسسات	138.8	%25.3	162.6	%27.0	206.1	%31.7	%19.6
إجمالي ودائع القطاع الخاص	284.7	%51.9	324.8	%54.0	354.5	%54.5	%14.4
إجمالي الودائع							
حسب العملة:							
بالريال القطري	331.1	%60.4	358.4	%59.6	375.6	%57.8	%9.8
بالعملات الأجنبية	183.7	%33.5	194.6	%32.4	188.0	%28.9	%12.0
ودائع غير المقيمين	33.6	%6.1	48.1	%8.0	8.6	%13.3	%28.6
إجمالي الودائع	548.4	%100.0	601.1	%100.0	650.3	%100.0	%12.4

المصدر: "مصرف قطر المركزي" - بيانات البنوك الشهرية

3.4 جودة الأصول

ومن بين بنوك مجلس التعاون الخليجي، تسجل البنوك القطرية المدرجة أقل نسبة في القروض المتعثرة وتبلغ 1.7% كما في عام 2015 مما يعكس جودة أصولها. وانخفضت إحتياطيات انخفاض قيمة الأصول المالية على القروض والسلفيات بما يزيد عن 20.0% سنويًا حسبما أفادت شركة كيه بي إم جي. وبلغت نسبة القروض المتعثرة ذروتها عند 2.8% في 2012 خلال الفترة ما بين 2011-2015. وتماشياً مع هذا التوجه، بلغ متوسط نسبة التغطية للبنوك المدرجة أيضاً ذروته في عام 2012 مسجلاً 128.0٪، وانخفض إلى 96.0% كما في عام 2015. وتتوقع "مؤسسة موديز" مواصلة دعم جودة الأصول من خلال القواعد التنظيمية التحوطية ونسبة كبيرة من القروض الحكومية عالية الجودة.

3.5 الرسمة

حافظ القطاع المصرفي بقطر على رأس مال جيد خلال عام 2015 مدعوماً بجودة أصول مواتية على الرغم من أن القيود المفروضة على السيولة برزت كمصدر قلق رئيسي خاصة بالنسبة للقطاع الخاص. وتجاوزت نسب كفاية رأس المال للبنوك المدرجة كما في 2015 النسب التي حددتها المتطلبات التنظيمية. حيث سجلت البنوك ما نسبته 15.4% لنسب كفاية رأس المال من الفئة 1، وهي نسبة تفوق بكثير الحد الأقصى للمتطلبات التنظيمية المحددة بنسبة

10.5%، بينما تجاوز إجمالي نسب كفاية رأس المال البالغة 15.5% المتطلبات التنظيمية المحددة بنسبة 12.5%. ومع ذلك، قلل التوسع الائتماني القوي من إجمالي نسبة كفاية رأس المال التي وصلت إلى أعلى نسبة مسجلة وهي 18% في العام 2012.

3.6 الربحية

استناداً إلى البيانات المتوفرة للعامة، أعلنت البنوك المدرجة عن مجموعة معتدلة من نتائج الأرباح في عام 2015 بسبب ظروف السوق الصعبة. وبلغ صافي الأرباح المجمعة 19.9 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 3.8% مقارنة بعام 2014 وذلك بالمقارنة مع نمو بنسبة 11.1% و 7.2% في العامين الماضيين. وتأثرت الربحية خلال عام 2015 من جراء انخفاض الهامش بسبب الانخفاض في الودائع الحكومية منخفضة التكلفة والاعتماد المتزايد على التمويل السوقي الأكثر تكلفة والأطول أمداً. ومن العوامل الأخرى التي أثرت في الربحية انخفاض قيمة الأصول المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم بسبب الهبوط الحاد في أسواق الأسهم وفرض القيود على السيولة مما قيد نمو الأصول وأثر على إيرادات التمويل. ولقد ساعد انخفاض نسبة القروض المتعثرة على التخفيف من وطأة هذه العوامل جزئياً. إلى ذلك، انخفض التأثير الصافي على العائد على متوسط الأصول من 2.8% في عام 2010 إلى 1.8% في عام 2015، مما يعني انخفاضاً قدره حوالي 100 نقطة أساس، بينما انخفض العائد على متوسط حقوق الملكية وإن كان بدرجة أقل من 16.7% في عام 2010 إلى 13.6% في عام 2015.

3.7 التصنيفات الائتمانية والتوقعات

ظلت التوقعات للنظام المصرفي القطري مستقرة دون تغيير منذ عام 2010، مما يعكس توقع استمرارية المستوى المرتفع من الإنفاق العام على الرغم من تأثير انخفاض أسعار النفط، وذلك حسبما أفادت "مؤسسة موديز" في تحديثها الصادر في يوليو 2015.

تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية

ملاحظة: إن تقرير مدقق الحسابات هذا قد تم إصداره من قبل كي.بي.ام.جي. عن البيانات المالية الموحدة والمدققة للمجموعة للعام 2015. إن البيانات المالية الموحدة والمدققة للمجموعة عن العامين 2013 و2014 صدرت عن برايس ووترهاوس كوبرز.



بنك قطر الأول
QFB

بنك قطر الأول ذ.م.م
القوائم المالية الموحدة
31 ديسمبر 2013

التقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك قطر الأول ذ.م.م. ("البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013 والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة والتي تعد خالية من أي خطأ جوهري سواء كان بسبب الاختلاس أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة بموجب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تستدعي هذه المعايير القيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للوصول إلى درجة مقبولة من القناعة فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أي خطأ جوهري. تتضمن عملية التدقيق الفحص بطريقة اختيارية للأدلة التي تدعم صحة المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. كما تتضمن عملية التدقيق تقييماً للسياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض القوائم المالية بشكل عام. نعتقد أن عملية التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
بنك قطر الأول ذ.م.م. (تتمة)

الرأي

برأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعبر بشكل صادق وعادل عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والأحكام والمبادئ الشرعية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

التقرير حول المتطلبات التنظيمية

وفقاً لمتطلبات أحكام الشركات لسنة 2005، نقر بأن القوائم المالية الموحدة قد أعدت وفقاً لأحكام الشركات لسنة 2005 المعمول بها ووفقاً لمتطلبات أحكام هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها.

برايس ورهادس كوبرز

توقيع

محمد المعتز

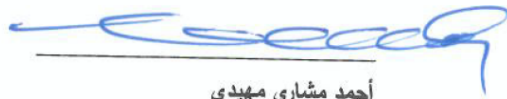
سجل مراقبي الحسابات: 281

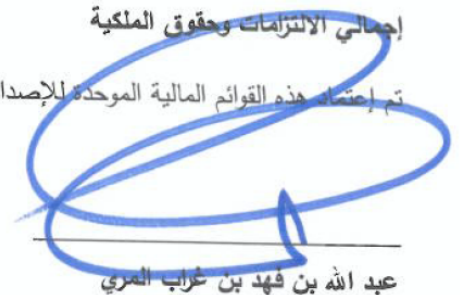
17 فبراير 2014

قائمة المركز المالي الموحدة

2012	2013	إيضاحات	الأصول
131.630	225,057	3	نقد وشبه النقد
52.702	74,828	4	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
59.457	83,007	5	مستحق من الأنشطة التمويلية
19.498	33,120	6	ذمم مدينة
11.396	10,481	7	مخزون
212.577	278,289	8	استثمارات في شركات
54.142	61,535	9	استثمارات عقارية
14.906	25,506	10	أصول أخرى
35.666	36,646	11	أصول ثابتة
10.782	9,306	12	أصول غير ملموسة
602.756	837,775		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
78.078	91,477	13	تمويلات من مؤسسات مالية
-	84,082		حسابات عملاء
46,043	54,241	14	التزامات أخرى
124.121	229,800		إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية			
431.476	549,451	15	رأس المال
2.144	4,635		إحتياطي القيمة العادلة
31.543	39,987		أرباح مدورة
465.163	594,073		إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
13.472	13,902		حقوق الملكية للأطراف غير المسيطرة
478.635	607,975		إجمالي حقوق الملكية
602.756	837,775		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

تم اعتماد هذه القوائم المالية الموحدة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٤ وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل:


أحمد مشاري مهدي
الرئيس التنفيذي بالإدارة


عبد الله بن فهد بن ثراب المري
رئيس مجلس الإدارة

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية)

قائمة الدخل الموحدة

2012	2013	إيضاحات	
			الإيرادات
43.688	86,969	16	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
8.904	66,568	3-8	أرباح إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
15.207	288		إيرادات توزيعات الأرباح
3.087	2,456		أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة
8.539	-	23	أرباح صفقة شراء شركة تابعة عن طريق المساومة
3.750	1,132		أرباح بيع استثمارات بالتكلفة المطفأة
3.339	7,942	3-8	أرباح بيع استثمارات في شركات
27.288	-	24	أرباح بيع شركة تابعة
1.837	6,886		إيرادات من الأنشطة التمويلية
4.364	3,900	17	إيرادات أخرى
120.003	176,141		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
48.845	84,826	16	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
28.940	30,791		تكاليف الموظفين
20.627	19,183	18	مصروفات تشغيلية أخرى
2.126	2,263		مصروفات الاستهلاك والإطفاء
100.538	137,063		إجمالي المصروفات
19.465	39,078		صافي الدخل قبل الضرائب
-	-		ضرائب الدخل
19.465	39,078		صافي الدخل بعد الضرائب من العمليات المستمرة
10.632	-	24	صافي الدخل بعد الضرائب من العمليات المباعة
30.097	39,078		صافي الدخل
			العائد إلى:
31.131	38,648		مساهمي الشركة الأم
(1.034)	430		حقوق الملكية غير المسيطرة
30.097	39,078		
15.05	22,56	19	عائد السهم الأساسي/ المخفض من العمليات المستمرة - سنت أمريكي
4.77	-	19	عائد السهم الأساسي/ المخفض من العمليات المباعة - سنت أمريكي
19.82	22,56		عائد السهم الأساسي/ المخفض - سنت أمريكي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم					
رأس المال	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي	حقوق الملكية	
				غير المسيطرة	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2012	431.476	(405)	26.301	457.372	38.711
الرصيد المسجل عند شراء شركة تابعة (إيضاح 23)	-	-	-	-	4.940
الرصيد المسجل عند إنشاء شركة تابعة	-	-	-	-	138
تعديلات القيمة العادلة	-	2.549	-	2.549	86
توزيعات الأرباح (إيضاح 29)	-	-	(25.889)	(25.889)	-
صافي دخل السنة	-	-	31.131	31.131	(1.034)
الرصيد المستبعد عند بيع شركة تابعة (إيضاح 24)	-	-	-	-	(29.369)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	431.476	2.144	31.543	465.163	13.472
الرصيد كما في 1 يناير 2013	431,476	2,144	31,543	465,163	13,472
تعديلات القيمة العادلة	-	2,491	-	2,491	-
إصدار رأس المال (إيضاح 15)	117,975	-	-	117,975	-
توزيعات الأرباح (إيضاح 29)	-	-	(30,204)	(30,204)	-
صافي دخل السنة	-	-	38,648	38,648	430
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	549,451	4,635	39,987	594,073	13,902

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

2012	2013	إيضاحات	
			الأنشطة التشغيلية
30,097	39,078		صافي دخل السنة
			تعديلات للبنود غير النقدية في صافي الدخل
12,608	6,417		استهلاك وإطفاء
(62)	-		أرباح بيع أصول ثابتة
(8,904)	(66,568)	3-8	أرباح غير محققة من استثمارات في شركات
(27,288)	-		أرباح بيع شركة تابعة
(8,539)	-		أرباح صفقة شراء شركة تابعة عن طريق المساومة
2,182	(250)		مخصصات (بالصافي)
94	(21,323)		
			تغيرات في:
35,055	(22,126)		استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
(59,457)	(23,550)		مستحق من الأنشطة التمويلية
(8,604)	(13,212)		ذمم مدينة
(5,218)	643		مخزون
5,422	898		استثمارات في شركات
(6,419)	(4,942)		استثمارات عقارية
(9,017)	(10,490)		أصول أخرى
-	84,082		أرصدة حسابات العملاء
15,182	4,318		التزامات أخرى
(32,962)	(5,702)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(12,737)	(5,921)		شراء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة
140	1		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(18,853)	-	23	استحواذ على شركة تابعة
93,269	-	24	بيع شركة تابعة
61,819	(5,920)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	129,772	15	متحصلات من إصدار رأس المال
-	(9,874)	15	مصرفات إصدار رأس المال
41,457	13,399		صافي التغير في التمويلات من المؤسسات المالية
(24,679)	(28,248)		توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين
16,778	105,049		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل
45,635	93,427		صافي الزيادة في رصيد النقد وشبه النقد
85,995	131,630		النقد وشبه النقد في بداية السنة
131,630	225,057		النقد وشبه النقد في نهاية السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

يعتبر بنك قطر الأول ذ.م.م ("البنك") بنكا إسلاميا، وتم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم 00091 بتاريخ 4 سبتمبر 2008، الصادر من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وبموجب هذا الترخيص يقوم البنك بمزاولة أعماله كمؤسسة مالية إسلامية تزاوّل الأنشطة التالية:

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- تقديم صفقات استثمارية؛
- إعداد تسهيلات ائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- الإعداد لتقديم خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الإستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالرقابة على جميع أنشطة البنك والتي تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية كما حددتها هيئة الرقابة الشرعية، ووفقا لعقد تأسيسه ونظامه الداخلي. يمارس البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في شارع سحيم بن حمد بمنطقة السد بالدوحة في دولة قطر.

في 26 سبتمبر 2012، قرر مجلس الإدارة تغيير مسمى البنك من بنك قطر الأول للاستثمار إلى بنك قطر الأول وذلك حتى يعكس بشكل أفضل التطور الاستراتيجي لنموذج الأعمال الخاص به. وقد تغير مسمى البنك خلال مارس 2013.

2. أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مبينة أدناه.

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم الاستثمار في الشركات والاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة العادلة. تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة ("المجموعة") وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والمبادئ الشرعية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمعايير الدولية للتقارير المالية فيما لم تغطه المعايير المحاسبية الإسلامية.

• صدور وتطبيق المعيار الجديد - معيار المحاسبة المالي رقم 26 - الاستثمارات العقارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار المحاسبي المالي رقم 26 ويعتبر ساري المفعول عن الفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2013، ويسمح بالتطبيق المبكر. قامت المجموعة بتطبيق هذا المعيار عن الفترة التي تبدأ من 1 يناير 2012، ويتناول هذا المعيار الإعراف والقياس والعرض والإفصاح الخاص بالاستثمارات العقارية.

وتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي المالي رقم 1 العرض والإفصاح العامة في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية – تنمة

2-2 الشركات التابعة

إن الشركات التابعة تمثل المؤسسات (تشمل المؤسسات ذات الغرض الخاص) التي تمتلك فيها المجموعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على صياغة السياسات المالية والتشغيلية (السيطرة) وذلك عادة ما ينشأ عن امتلاك حقوق ملكية تتجاوز نصف حقوق التصويت. يتم الأخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة القابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الراهن عندما يتم تقدير مدى سيطرة المجموعة على مؤسسة أخرى. تدمج الشركات التابعة بصورة كاملة من تاريخ إنتقال السيطرة إلى المجموعة، كما تستبعد من الدمج من تاريخ فقد السيطرة.

تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة جزءا من الربح أو الخسارة وصافي الأصول غير المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المجموعة ويتم عرضها كبند منفصل في قائمة الدخل الموحدة ومن ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم.

أساس توحيد القوائم المالية

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له . يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة فيما بين المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

فيما يلي بيان بالشركات التابعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2013 و 2012:

الشركات التابعة	النشاط	نسبة الملكية كما		سنة التأسيس	بلد التأسيس
		في 31 ديسمبر 2012	في 31 ديسمبر 2013		
شركة بطاقة المستقبل للصناعات	الصناعة	%71.30	%71.30	2012	دولة الإمارات العربية المتحدة
الوسيلة الإمارات لخدمات التمويل	التمويل	%85	%85	2008	دولة الإمارات العربية المتحدة
إسناد لخدمات تمويل الطعام ذ.م.م	التمويل	%75	%75	2012	دولة قطر

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تتمة

2-2 الشركات التابعة- تتمة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تشمل هذه الطريقة تسجيل الأصول القابلة للتحديد (متضمنة أصولاً غير ملموسة غير مسجلة مسبقاً) والالتزامات (متضمنة التزامات محتملة وباستثناء إعادة الهيكلة المستقبلية) للأعمال المقتنية بالقيمة العادلة. تسجل أي زيادة في تكلفة الشراء على القيم العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد كشهرة. إذا كانت تكلفة الشراء أدنى من القيم العادلة لصافي الأصول المقتنية المحددة، فإنه يتم تسجيل خصم الشراء (أرباح صفقة شراء شركة تابعة أو الشهرة السالبة) مباشرة في قائمة الدخل الموحدة في سنة الشراء.

مشتريات ومبيعات الحصص غير المسيطرة. لتسديدات المعاملات التي تتم بين مساهمي الحصص غير المسيطرة، قامت المجموعة بتطبيق نموذج المنشأة الاقتصادية. ويتم تسجيل أي فرق بين مبلغ الشراء والقيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة المكتسبة مباشرة في حقوق الملكية باعتبارها معاملة رأسمالية. وتعترف المجموعة بالفرق بين مبلغ المبيعات والقيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة المباعة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية باعتبارها معاملة رأسمالية.

3-2 العملات الأجنبية

عملة العرض بالتقارير المالية

إن عملة دولة قطر، حيث مقر البنك، هي الريال القطري وهي العملة الوظيفية للبنك. ومع ذلك تعرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهي عملة العرض للبنك.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. وتحويل الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم الاعتراف بجميع الفروق من الأرباح والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات وعن أسعار صرف الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بنهاية السنة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة الأولي. ويتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم تسجيل تأثير فروق العملات المتعلقة بالبنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للعملة الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

تحويل النتائج والمركز المالي لشركات المجموعة (التي ليست لإحداها عملة اقتصاد تضخمي) والتي تعد بعملات محلية مختلفة عن عملة العرض إلى عملة القوائم المالية وفقاً لما يلي:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تتمة

3-2 العملات الأجنبية (تتمة)

شركات المجموعة (تتمة)

1. تحول الأصول والالتزامات لكل قائمة مركز مالي باستخدام سعر الصرف السائد في نفس تاريخ قائمة المركز المالي؛
2. تحول الإيرادات والمصروفات لكل قائمة دخل بسعر الصرف المتوسط (إلا إذا كان هذا المتوسط لا يمثل تقريبا معقولا للأثر التراكمي لأسعار الصرف السائدة في تواريخ التعامل وعليه تحول الإيرادات والمصروفات على أساس السعر السائد في تواريخ التعاملات)؛ و
3. تسجل جميع فروقات التحويل كبند منفصل ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.

تسجل فروق تحويل العملات الأجنبية، عند دمج الحسابات، الناشئة من صافي الاستثمار في العمليات الخارجية إلى قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة ضمن بند "احتياطي فروق عملات". عندما يتم بيع الاستثمار الخارجي كليا أو جزئيا يتم تسجيل فروق العملات التي سجلت مسبقا في حقوق الملكية كجزء من الربح أو الخسارة الناشئة من البيع في قائمة الدخل الموحدة.

4-2 الأصول والالتزامات المالية

(1) الإثبات

يتم تسجيل الأصول والالتزامات المالية بتاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

(2) الاستبعاد

يتم استبعاد الأصل المالي (أ، متى ما أمكن تطبيقه، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) عندما:

- يكون الحق في استلام التدفقات النقدية من أصل قد انتهى؛ أو
- تحتفظ المجموعة بحقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب مرور؛ أو
- تقوم المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وذلك سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والعوائد المتعلقة بالأصل أو (ب) لم تنقل أو تحتفظ بجميع المخاطر والعوائد للأصول ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم تنقل أو تحتفظ بجميع المخاطر والعوائد المتعلقة بالأصل ولم تنقل السيطرة على الأصول، فإنه يتم تسجيل الأصل إلى حد استمرار ارتباط المجموعة بالأصل.

تستبعد الالتزامات المالية عندما يتم الوفاء بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاءه.

5-2 مقاصة الأصول والالتزامات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتوي المجموعة تسديدها على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تتمة

6-2 النقد وشبه النقد

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وشبه النقد والأرصدة لدى البنوك والإيداعات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية ذات تاريخ استحقاق يصل إلى ثلاثة أشهر أو أقل.

تمثل الإيداعات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية إيداعات مع المصارف بصيغة الوكالات الاستثمارية حيث يتم تسجيلها بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المستحقة دفترياً وبعد خصم مخصص الاضمحلال، إن وجد.

7-2 استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم إدراج الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة عندما يدار الاستثمار على أساس تعاقدية ويتم تقييم الأداء بناءً على التدفقات النقدية المتعاقد عليها. تقوم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة عند الشراء مضافاً إليها تكاليف المعاملة. ويتم إطفاء العلاوات والخصومات على مدى عمر الاستثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، يتم خصم قيمة الاضمحلال، إن وجدت.

يتم الاعتراف بالأرباح الناشئة من بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة عند تحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية الخاصة بهذه الأصول بشكل أساسي وتعاقد الفرق بين القيمة العادلة للمتحصلات والقيمة الدفترية عند الاستبعاد.

8-2 المستحق من الأنشطة التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المراجعة التي يتم تسجيلها بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الاضمحلال والربح المعلق والربح غير المتحقق.

يتم شطب المستحق من الأنشطة التمويلية وتحملها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاد جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقاً ضمن مخصص معين.

9-2 ذمم مدينة

تسجل الذمم المدينة بقيمة النقد الخاص بها، وهو مبلغ الدين المستحق من العملاء بتاريخ الفترة المالية ناقصاً أي مخصص للديون المشكوك في تحصيلها. وعندما يكون من غير الإمكان تحصيل الحساب المدين يتم شطبه مقابل حساب المخصص. يتم قيد الاسترداد اللاحقة لمبالغ شطبت مسبقاً مقابل حساب المخصص. ويتم تسجيل التغير في القيمة الدفترية في حساب المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

10-2 المخزون

تسجل المواد الخام بقيمة التكلفة أو صافي القيمة التي يمكن تحقيقها من البيع، أيهما أقل. تشمل تكلفة المواد الخام على:

- 1- تكاليف المشتريات (شاملاً النقل والمناولة) صافي من الخصم التجاري الذي تم الحصول عليه؛ و
- 2- تكاليف أخرى تصرف حتى ينقل المخزون إلى مكانه ووضعها الجاري.

تظهر تكلفة مخزون المواد الخام في نهاية السنة باستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً. تمثل القيمة التي يمكن تحقيقها من البيع سعر البيع للمخزون ناقصاً جميع تكاليف الإتمام والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية – تتمة

10-2 المخزون – تتمة

تقيم البضائع الجاهزة وشبه الجاهزة بقيمة التكلفة والتي تمثل تكاليف المواد الخام والأيدي العاملة وتكاليف التشغيل الأخرى.

صافي القيمة القابلة للتحقق تتمثل في سعر البيع التقديري الذي يتم في سياق الأنشطة الاعتيادية للأعمال ناقصا مصروفات البيع المتغيرة.

11-2 الاستثمارات في شركات

- تشمل استثمارات الشركات الآتي:

(أ) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة

أدوات حقوق الملكية هي تلك التي لا تحمل خصائص أدوات الدين وتحتوي على أدوات تدل على امتلاك منافع في القيمة الحقيقية في أصول مؤسسة ما بعد خصم جميع مطلوباتها.

- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة حقوق الملكية

إن استثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هي تلك الاستثمارات المزمع امتلاكها لفترة غير محددة والتي من الممكن بيعها استجابة للاحتياج للسيولة، وقد تم إدراجها من خلال حقوق الملكية من تاريخ الاستثمار. يتم إثبات بيع وشراء هذه الاستثمارات في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم إثبات هذه الاستثمارات بدايةً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملات. يتم استبعاد الأصول المالية عندما ينتفي الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية.

يتم لاحقاً إعادة تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم إثبات المكاسب غير المحققة الناتجة في قائمة حقوق الملكية الموحدة تحت بند "احتياطات القيمة العادلة" حتى يتم استبعاد الأصول أو تحقق اضمحلال في قيمتها. عندئذ وفي نفس الوقت، يتم إثبات الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة.

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في سوق نشطة على سعر الشراء الحالي. في حالة عدم وجود سوق نشطة لهذه الأصول المالية، تقوم المجموعة بتقييم القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم. تشمل هذه التقنيات على استخدام معاملات مماثلة على أساس تجاري بحث وطرق تقييم أخرى مستخدمة من قبل مؤسسات مماثلة بالسوق وتشير المجموعة أيضاً إلى التقييمات التي أجريت من قبل مديري الاستثمار في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية غير المدرجة بأسواق نشطة. في حال عدم إمكانية تقييم الاستثمارات بمعايير يعتمد عليها تدرج بالتكلفة ناقصة أى خسائر ناتجة عن الاضمحلال، إن وجدت.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تتمة

11-2 الاستثمارات في شركات - تتمة

• استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يُدرج الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك في حالة شراؤه أو إنشاؤه أساساً لغرض الحصول على أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش المتعاملين ، أو يسمى كاستثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في حال إذا كانت هذه التسمية تزيل عدم التوافق المحاسبي عنها أو أن الاستثمار يدار وأن أدائه يقيم داخلياً عن طريق الإدارة على أساس القيمة العادلة. يجب إثبات هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة في تاريخ المعاملة. في نهاية كل فترة تقرير مالي، يتم إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة وتدرج الأرباح/الخسائر الناتجة في قائمة الدخل. إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لا تؤثر على الاضمحلال في القيمة إذ أن أي اضمحلال في القيمة ينعكس بالفعل في قياس القيمة العادلة، وبالتالي في قائمة الدخل الموحدة.

(ب) استثمارات رؤوس أموال المساهمة في المشاريع

يحتفظ بهذه الاستثمارات كجزء من محفظة استثمارية تدار بهدف تحقيق عائد على هذه الاستثمارات. يهدف البنك إلى نمو قيمة الاستثمارات العادلة على فترات متوسطة الأجل وعادة ما يحدد إستراتيجية للتخارج أو عدة إستراتيجيات عند إتخاذ قرار الاستثمار .

عادة ما تكون هذه الاستثمارات في شركات ليس لها علاقة بأعمال البنك. تدار هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة وتدرج في الدفاتر على أساس أنها سميت كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

12-2 الاضمحلال في القيمة

اضمحلال الأصول المالية

تقوم المجموعة بتقييم بتاريخ كل مركز مالي ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي محدد أو مجموعة من الأصول المالية.

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الدليل الموضوعي غالباً يتضمن إنخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمارات إلى أدنى من تكلفتها، إن تحديد ما هو حاد أو طويل الأجل هو أمر تقديري ويتم تقديره لكل استثمار على حده. وعندما يكون هناك دليل على اضمحلال القيمة، فإنه يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الاضمحلال لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في قائمة الدخل الموحدة، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجيلها في قائمة الدخل الموحدة. خسائر الاضمحلال في أسهم حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال قائمة الدخل الموحدة بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الاضمحلال مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، تقوم المجموعة في نهاية كل سنة مالية بتقييم أدلة وجود اضمحلال في الأصول المالية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تنمة

12-2 الاضمحلال في القيمة - تنمة

اضمحلال الأصول المالية- تنمة

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تدرج بالتكلفة في حالة عدم إمكانية تقييم الاستثمارات بصورة يعتمد عليها تخضع لإختيار اضمحلال القيمة وإذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسائر اضمحلال في القيمة، يتم قياس خسارة الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقع إستردادها. يتم إثبات خسائر الاضمحلال في القيمة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم ردها لاحقاً.

تعتبر الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة قد واجهت خسائر اضمحلال في حالة زيادة القيمة الدفترية عن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخفضة بإستخدام المعدل الأصلي للربح المستخدم في إطفاء الأصل على طريقة معدل الربح الفعلي. يتم الإعتراف بإسترداد خسائر الاضمحلال في القيمة لاحقاً من خلال قائمة الدخل الموحدة ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الاضمحلال في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الإعتراف باضمحلال القيمة.

اضمحلال الأصول غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد إضمحلت. في ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الاضمحلال سنوياً، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الإسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الإسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلاً ويخفض لقيمه الإستردادية.

يتم عمل تقييم في تاريخ كل مركز مالي للأصول، بإستثناء الشهرة، للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر اضمحلال تم تسجيلها مسبقاً والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون إنخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الاضمحلال السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الإسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة اضمحلال. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الإسترداد. لا يمكن عكس خسارة الاضمحلال المتعلقة بالشهرة بسبب إرتفاع قيمة الإسترداد في الفترات اللاحقة.

13-2 الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية تمثل استثمارات متاحة للاستخدام. تسجل هذه الاستثمارات بالتكلفة زائداً جميع المصاريف المباشرة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية ضمن بند إحتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن إحتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الإحتياطي متاحاً من خلال الأرباح المسجلة مسبقاً. وفي حال تجاوزت مثل هذه الخسائر المبلغ المتاح بإحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في قائمة الدخل الموحدة ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تنمة

2-13 الاستثمارات العقارية - تنمة

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالفترة الحالية يتم تسجيلها بقائمة الدخل الموحدة بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها بقائمة الدخل الموحدة ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن إحتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

تستبعد الاستثمارات العقارية من القوائم المالية عندما يتم استبعادها نهائياً أو عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع إقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطات القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة في سنة الاستبعاد.

2-14 الأصول الثابتة

يتم إظهار كافة الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء الأصل. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة يعتمد عليها. يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في قائمة صافي الدخل الموحدة في السنة ذات الصلة. يتم استهلاك الأصول الثابتة للمجموعة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت بمعدلات استهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الافتراضي المقدر على النحو التالي :

وصف التصنيف	سنوات
آلات ومعدات	10 - 7
مباني	20
معدات مكتبية	5 - 3
أثاث وتركيبات	7 - 3
تجديد المباني والتجهيزات	10 - 5
سيارات	5

2-15 الأصول غير الملموسة

تتضمن الأصول غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الأصول غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الأصول غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر اضمحلال متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الأصول غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

برمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	7 - 5 سنوات
العلامة التجارية وعلاقات تعاقدية	5 سنوات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية – تنمة

16-2 الشهرة

تقاس الشهرة المكتسبة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة و هي عبارة عن الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم فحص اضمحلال الشهرة المكتسبة عن دمج الأعمال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المسجلة يمكن أن تكون مضمحلة.

يتم تسجيل الشهرة السالبة الناتجة عن دمج الأعمال المتمثلة في زيادة حصة المجموعة في القيمة العادلة لصافي الأصول المكتسبة عن تكلفة الدمج في تاريخ الاقتناء باعتبارها من الإيرادات بقائمة الدخل الموحدة في تاريخ الاقتناء.

لغرض فحص الاضمحلال، يتم توزيع الشهرة لكل مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج.

عند بيع الشركات التابعة، الزميلة و المشاريع المشتركة فإنه يتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وصافي الأصول بالإضافة إلى فروق تحويل العملات المتراكمة والشهرة ذات العلاقة في قائمة الدخل الموحدة.

17-2 تحقق الإيرادات

تنبت الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادي إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يثبت الإيراد من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على تقسيم زمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

إيرادات إيجارية

تنبت المجموعة الإيرادات الإيجارية وفقاً للعقود الإيجارية المبرمة بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة العقد.

إيرادات من أنشطة غير مصرفية

تتعلق الإيرادات من الأنشطة غير المصرفية بشكل رئيسي بالشركات التابعة والناشئة من بيع السلع و الخدمات حيث يتم تسجيلها عندما تتوافر الشروط التالية:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

2. أهم السياسات المحاسبية - تنمة

17-2 تحقق الإيرادات - تنمة

إيرادات من أنشطة غير مصرفية - تنمة

- أ- قيام المجموعة بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية المتعلقة بملكية السلع إلى المشتري؛
- ب- عدم امتلاك المجموعة لحق التدخل إداريا أو السيطرة الفعلية على السلع المباعة؛
- ج- إمكانية قياس قيمة الإيرادات بدقة؛
- د- احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية للمجموعة؛ و
- هـ- إمكانية قياس التكاليف المتكبدة أو التي سيتم تكبدها في المعاملة بدقة.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات ناتجة من الاستثمارات في شركات

تم شرح الإيرادات الناتجة من الاستثمارات في شركات بالإيضاح رقم 2-11.

18-2 مكافآت نهاية خدمة الموظفين

تحتسب المجموعة مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة التي تتفق مع القوانين المعمول بها. ويتم احتساب الالتزام بناء على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند الالتزامات الأخرى.

19-2 مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات أو التزامات قانونية حالية أو إستدلالية ناشئة عن أحداث سابقة وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات خارجة سواء نقدية أو موارد متضمنة لمنافع اقتصادية مطلوبة للوفاء بتلك الالتزامات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه الالتزامات بدقة.

20-2 ضريبة الدخل

إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقا لقرار وزير الاقتصاد رقم 13 لسنة 2010 بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والمعمول به اعتبارا من 1 يناير 2010. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل بقائمة الدخل الموحدة.

21-2 الزكاة

إن البنك غير مطالب بدفع الزكاة نيابة عن مساهميه. إلا أن البنك مطالب بحساب الزكاة وإخطار المساهمين بحصصهم التناسبية من مبلغ الزكاة المستحق على السهم. يعتمد حساب الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

3. نقد وشبه النقد

2012	2013	
330	725	النقد بالصندوق
20.891	109,895	أرصدة لدى البنوك (حسابات جارية)
21.221	110,620	
104.803	2,625	أرصدة بنكية مقيدة*
5.606	111,812	استثمارات لدى مؤسسات مالية
110.409	114,437	
131.630	225,057	

تمثل الإيداعات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية استثمارات تدار ما بين المصارف بصيغة الوكالة الاستثمارية. بلغ متوسط العائد على هذه الاستثمارات ما يعادل 0.59% سنوياً (2012: 0.43%).

* يمثل مبلغ 101 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2012 سعر البيع المستلم من بيع الشركة التابعة والتي تم إخراجها لاحقاً من حساب الضمان بموجب اسم المجموعة إلى حساب المجموعة الجارى بالدولار الأمريكي في 3 يناير 2013.

4. استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

2012	2013	
52.400	74.600	استثمارات في الصكوك
302	228	علاوات وخصومات غير مطفأة (بالصافي)
52,702	74,828	

بلغت القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في محفظة الصكوك 74.9 مليون دولار أمريكي (2012 : 54.9 مليون دولار أمريكي).

5. مستحق من الأنشطة التمويلية

2012	2013	
57.545	77,768	تمويلات المراجعة
1.912	5,239	أرباح مستحقة
59.457	83,007	

تمثل معظم تمويلات المراجعة تسهيلات المراجعة المقدمة للأطراف الأخرى في أعمال استثمارات في شركات. وبلغ السعر المتوسط للعائد على تمويلات المراجعة ما نسبته 8.56% سنوياً (2012: 8.95% سنوياً).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

6. ذمم مدينة

تتكون الذمم المدينة من الآتي:

2012	2013
20.737	33,949
(1.239)	(829)
19.498	33,120

ذمم ناشئة من البيع التجاري
ناقصا: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

7. مخزون

يتكون المخزون من الآتي:

2012	2013
8.723	8,182
891	577
1.925	2,138
(143)	(416)
11.396	10,481

مواد خام
سلع غير تامة الصنع
سلع تامة الصنع
ناقصا: ما تم شطبه لصادفي القيمة القابلة للتحقق

8. استثمار في شركات

2012	2013
21.871	11,912
190.706	266,377
212.577	278,289

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

8. استثمار في شركات (تنمة)

1-8 استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

إن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية تتكون مما يلي:

2012	2013	
7.222	7,222	غير مدرجة*
4.310	4,690	مدرجة**
10,339	—	استثمار في أحد الصناديق
21.871	11,912	

* نظراً لعدم توفر القيمة العادلة فقد تم إدراج الاستثمار بالتكلفة.

** يتم تحديد قيمة الاستثمار العادلة على أساس أسعار الشراء السائدة في سوق نشط.

2-8 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل تتكون من:

2012	2013	نوع الاستثمار
122.159	141.781	استثمارات رؤوس أموال مساهمة في المشاريع
68.547	124.596	استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
190.706	266.377	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

8. استثمار في شركات (تنمة)

3-8 يلخص الجدول التالي الحركة في الإستثمارات في شركات خلال السنة:

2012			2013			
الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	
210,434	200,466	9,968	212,577	190,706	21,871	في بداية السنة
64,114	54,114	10,000	28,044	28,044	-	إضافات
(72,778)	(72,778)	-	(29,280)	(18,941)	(10,339)	استبعاد*
10,807	8,904	1,903	66,948	66,568	380	تسوية القيمة العادلة
212,577	190,706	21,871	278,289	266,377	11,912	رصيد آخر السنة

* باعت المجموعة بشكل جزئي أحد استثمارات رؤس أموال مساهمة في مشاريع خلال 2013 مما أدى إلى مكاسب رأسمالية صافية بقيمة 7.6 مليون دولار أمريكي (2012): باعت المجموعة إحدى استثمارات رؤس أموال مساهمة في مشاريع مما أدى إلى أرباح رأسمالية صافية بقيمة 3.3 مليون دولار أمريكي)، والتي تم إدراجها بقائمة الدخل الموحدة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

8. استثمار في شركات (تتمة)

4-8 قياس القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقا لمستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- (1) المستوى الأول من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المتماثلة.
- (2) المستوى الثاني من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي: كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي: المشتقة من الأسعار)، و
- (3) المستوى الثالث من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى الثالث.

31 ديسمبر 2013	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات بالقيمة العادلة				
من خلال حقوق الملكية	4,690	-	7,222	11,912
استثمارات بالقيمة العادلة				
من خلال قائمة الدخل *	83,186	-	183,191	266,377
صافي الأرباح والخسائر المدرجة				
بقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	380	-	-	380
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها				
من خلال قائمة الدخل الموحدة	51,490	-	15,078	66,568
31 ديسمبر 2012	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات بالقيمة العادلة				
من خلال حقوق الملكية	14,649	-	7,222	21,871
استثمارات بالقيمة العادلة				
من خلال قائمة الدخل	-	-	190,706	190,706
صافي الأرباح والخسائر المدرجة				
بقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	1,903	-	-	1,903
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها				
من خلال قائمة الدخل	-	-	8,904	8,904

* الإستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المدرج تحت المستوى الأول خلال ٢٠١٣ كان مدرجا تحت المستوى الثالث خلال ٢٠١٢. وتم التحويل إلى المستوى الأول بسبب إدراج الإستثمار بسوق نشطة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

8. استثمار في شركات (تتمة)

8-4 قياس القيمة العادلة (تتمة)

ويخلص الجدول التالي طرق التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2013 و 2012 للاستثمارات بالمستوى الثالث التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

معدل المدخلات		المدخلات المستخدمة	طريقة التقييم	القيمة العادلة
31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013			
الاستثمارات بالقيمة العادلة				
التدفقات النقدية				
المخصومة				
معدل النمو				
معدل الخصم				
2.5 – 4.5%	1.5 – 5.0%			
10.5% إلى	10% إلى			
14.7%	15.8%			

وكان تأثير طرق التقييم المستخدمة نتيجة التغيرات المحتملة في المتغيرات الأساسية المستخدمة للتقييم:

- معدل النمو. يفترض أن تكون معدلات النمو من 1.5% إلى 5% (2012: 2.5% إلى 4.5%) بناء على الأداء الفعلي والمتوقع للجهة المستثمر بها. وفي حالة زيادة/ نقص معدلات النمو بنقطة واحدة في المائة (2012: نقطة واحدة في المائة)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات ترتفع بـ 19 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 14 مليون دولار أمريكي (2012: ترتفع بـ 22 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 11 مليون دولار أمريكي)؛
- معدل الخصم. يفترض أن تكون معدلات الخصم 10% - 15.8% (2012: 10.5% - 14.7%) للاستثمارات المختلفة. وفي حالة زيادة/ انخفاض معدلات الخصم بنقطة واحدة في المائة (2012: نقطة واحدة في المائة)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات تنخفض بـ 20 مليون دولار أمريكي/ ترتفع بـ 25 مليون دولار أمريكي (2012: تنخفض بـ 19 مليون دولار أمريكي/ ترتفع بـ 20 مليون دولار أمريكي)؛
- التدفقات النقدية المتوقعة. تعتبر مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها من المتغيرات الأساسية في تقييم الاستثمارات. وفي حالة زيادة/ انخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة بنقطة واحدة في المائة (2012: نقطة واحدة في المائة)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات ترتفع بـ 2 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 2 مليون دولار أمريكي (2012: ترتفع بـ 2 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 2 مليون دولار أمريكي).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

9. استثمارات عقارية

يلخص الجدول التالي الحركة في الإستثمارات العقارية خلال السنة:

2012	2013	
19,760	54,142	في بداية السنة
31,971	-	الرصيد المسجل عند اقتناء شركة تابعة (إيضاح 23)
6,339	4,942	إضافات
8	-	تحويل من الأصول الثابتة
812	2,451	تعديلات القيمة العادلة
(4,748)	-	الرصيد المستبعد عند بيع شركة تابعة
54,142	61,535	آخر السنة

اعتمد تقييم الاستثمارات العقارية بمبلغ 17.7 مليون دولار أمريكي على إحدى جهات التقييم المستقلة والتي لديها مؤهلات مهنية مناسبة ومعترف بها في الإمارات العربية المتحدة. وتم التقييم على أساس المعاملات الأخيرة بالسوق. أما الاستثمارات العقارية المتبقية بقيمة 43.8 مليون دولار أمريكي فقد تم تقييمها من قبل الإدارة داخليا دون أي تغيير جوهري بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013.

10. أصول أخرى

تتكون الأصول الأخرى من الآتي:

2012	2013	
6,511	8,397	ذمم مدينة أخرى
6,693	14,586	مبالغ مدفوعة مقدما
792	1,434	ودائع قابلة للاسترداد
782	742	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (إيضاح 22)
239	347	مستحقات من الموظفين
15,017	25,506	الإجمالي
(111)	-	مخصص الذمم المدينة الأخرى
14,906	25,506	

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

11. أصول ثابتة

التكلفة	آلات ومعدات	أراضي ومباني	معدات وأدوات	أثاث وتركيبات	تجديد المباني والتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠١٢	91.587	82.535	5.047	8.049	5.722	2.355	7.426	202.721
الرصيد المسجل عند اقتناء شركة تابعة	-	-	2.870	222	5	-	-	3.097
إضافات	2.796	90	1.002	534	574	452	6.830	12.278
تحويلات	5.944	3.525	345	4	82	67	(9.549)	418
استبعادات	(23)	-	(272)	-	(12)	(351)	-	(658)
الرصيد المستبعد عن بيع شركة تابعة	(82.331)	(66.513)	(2.050)	(987)	(5.779)	(2.084)	(4.645)	(164.389)
كما في 31 ديسمبر 2012	17,973	19,637	6,942	7,822	592	439	62	53,467
إضافات	1.030	296	2.793	177	489	24	230	5.039
تحويلات	62	-	-	-	-	-	(62)	-
استبعادات	-	-	(1)	-	-	-	-	(1)
كما في 31 ديسمبر 2013	19,065	19,933	9,734	7,999	1,081	463	230	58,505

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

11. أصول ثابتة - تنمة

آلات ومعدات	أراضي ومباني	معدات وادوات	أثاث وتركيبات	تجديد المباني والتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
الاستهلاك المتراكم							
24.944	3.582	3.228	2.168	2.823	1.368	-	38.113
كما في ١ يناير ٢٠١٢							
-	-	1.156	95	4	-	-	1.255
الرصيد المسجل عند اقتناء شركة تابعة							
5.953	1.705	1.162	1.194	911	442	-	11.367
مصروفات استهلاك*							
(10)	-	(254)	-	(6)	(267)	-	(537)
استبعادات/ تحويلات							
(22.348)	(4.105)	(821)	(425)	(3.376)	(1.322)	-	(32.397)
الرصيد المستبعد عند بيع شركة تابعة							
8.539	1.182	4.471	3.032	356	221	-	17.801
كما في 31 ديسمبر 2012							
964	228	1,570	1,182	53	62	-	4,059
مصروفات استهلاك*							
-	-	(1)	-	-	-	-	(1)
استبعادات/ تحويلات							
9,503	1,410	6,040	4,214	409	283	-	21,859
كما في 31 ديسمبر 2013							
صافي القيمة الدفترية							
9.434	18.455	2.471	4.790	236	218	62	35,666
كما في 31 ديسمبر 2012							
9,562	18,523	3,694	3,785	672	180	230	36,646
كما في 31 ديسمبر 2013							

* تتضمن مصاريف الاستهلاك مبلغا وقدره 2.380 ألف دولار أمريكي (2012: 9.742 ألف دولار أمريكي) مسجلة ضمن الأنشطة غير المصرفية.

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

12. أصول غير ملموسة

الاجمالي	العلامة التجارية وعلاقات تعاقدية	برمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	
			في 1 يناير 2012
			التكلفة:
3.254	-	3.254	الرصيد الافتتاحي
501	-	501	إضافات خلال السنة
			الأصول غير الملموسة المحددة في عملية
9.607	9.607	-	اقتناء شركة تابعة (إيضاح 23)
13,362	9.607	3.755	في 31 ديسمبر 2012
			الإطفاء
1.338	-	1.338	الرصيد الافتتاحي
1,242	741	501	تكلفة الإطفاء خلال السنة
2,580	741	1.839	في 31 ديسمبر 2012
10,782	8.866	1.916	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2012
			كما في 1 يناير 2013
			التكلفة:
13.362	9.607	3.755	الرصيد الافتتاحي
882	-	882	إضافات خلال السنة
14.244	9.607	4.637	في 31 ديسمبر 2013
			في 31 ديسمبر 2013
			الإطفاء
2.580	741	1.839	الرصيد الافتتاحي
2.358	1.773	585	تكلفة الإطفاء خلال السنة
4.938	2.514	2,424	في 31 ديسمبر 2013
9.306	7.093	2.213	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2013

تكلفة الإطفاء تتضمن مبلغ 1.773 ألف دولار أمريكي (2012: 741 ألف دولار أمريكي) والتي تتعلق بالأنشطة غير المصرفية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

13. تمويلات من مؤسسات مالية

2012	2013	
12.604	23,034	تسهيلات بنكية
3.251	1,002	حسابات السحب على المكشوف
57.222	46,522	التمويل بالمربحة
-	8,169	تمويل بالإجارة
5.001	12,750	ودائع مقبولة بالوكالة
78.078	91.477	

كما في 31 ديسمبر 2012، تم رهن الأسهم ذات القيمة الدفترية البالغة 43 مليون دولار أمريكي مقابل التمويل بالمربحة (31 ديسمبر 2012: لا شيء).

14. التزامات أخرى

2012	2013	
15.704	19,026	حسابات دائنة
9.865	14,837	مستحقات للموظفين
3.866	10,275	حسابات دائنة أخرى
13.650	6,013	مصرفات مستحقة
1.013	332	مستحق لأطراف ذات علاقة (إيضاح 22)
218	75	إيرادات غير محققة
1.727	3,683	توزيعات أرباح مستحقة
46.043	54,241	

تمثل أغلب الحسابات الدائنة بمبالغ مستحقة لعدد من الموردين ناشئة من الأنشطة التجارية الاعتيادية التي تزاولها الشركات التابعة للمجموعة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

15. رأس المال

2012	2013
رأس المال المصرح به:	
	200.000.000 سهم تقليدي بواقع ١٠ ريال قطري لكل سهم (2012):
1.000.000	549.451
	1.000.000.000 سهم تقليدي بواقع ١ دولار أمريكي لكل سهم
رأس المال المصدر والمدفوع:	
	200.000.000 سهم تقليدي بواقع ١٠ ريال قطري (2012):
	862.952.155 سهم تقليدي بواقع بواقع ١ دولار أمريكي لكل سهم
431.476	549.451
	المدفوع منه ٠,٥ دولار أمريكي لكل سهم

في إجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في 3 أبريل 2012، وافق مساهمو البنك على إعادة هيكلة رأس المال بهدف تقويم حصة رأس المال بالريال القطري مما أدى إلى تغيير عملة القيمة الاسمية لكل سهم من دولار أمريكي واحد إلى 10 ريالات قطرية أصبح رأس المال المصرح به 2 مليار ريال قطري (549 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، تم التنازل عن الجزء غير المدفوع من كل سهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بحيث أصبحت في ذلك الوقت حصة رأس المال الجديدة المصدرة والمدفوعة ما قيمته 1.571 مليون ريال قطري (431 مليون دولار أمريكي).

خلال عام 2013، تلقى البنك مبلغ 472.3 مليون ريال قطري (129.7 مليون دولار أمريكي) فيما يتعلق بإصدار 42.942.708 سهما بالقيمة الاسمية وبعلاوة إصدار 42.9 مليون ريال قطري (11.8 مليون دولار أمريكي). وتكبد البنك مصروفات إصدار الأسهم بقيمة 42.9 مليون ريال قطري (11.8 مليون دولار أمريكي) والتي تم تسويتها مقابل قيمة علاوة إصدار الأسهم.

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

16. إيرادات ومصروفات الأنشطة غير المصرفية

2012	2013	
43,070	85,945	إيرادات المبيعات
618	1,024	إيرادات أخرى
43,688	86,969	إيرادات من أنشطة غير مصرفية
(31,499)	(61,299)	تكلفة المبيعات
(13,105)	(20,705)	مصروفات أخرى
(4,241)	(2,822)	تكلفة التمويل
(48,845)	(84,826)	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
(5,157)	2,143	صافي الربح/ (الخسارة) من الأنشطة غير المصرفية

17. إيرادات أخرى

2012	2013	
3,545	3,595	إيرادات الإيجار
15	320	أتعاب استشارية
-	507	أتعاب الترتيبات والمشاركة
804	(522)	إيرادات/ (مصروفات) أخرى
4,364	3,900	

18. مصروفات تشغيلية أخرى

2012	2013	
6,198	6,747	مصروفات الإيجار
2,907	2,428	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
4,923	3,385	خدمات مهنية
1,806	2,100	مصروفات عمومية وإدارية أخرى
2,319	1,592	مصروفات رحلات العمل
679	1,198	علاقات عامة ومصاريف دعائية وإعلان
826	977	مصروفات تقنية المعلومات
525	400	صيانة مباني ومرافق
249	245	خدمة المعلومات
195	111	المسؤولية الاجتماعية
20,627	19,183	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

19. عائد السهم الأساسي

يتم احتساب عائد السهم الأساسي بناء على صافي الربح العائد لمساهمي البنك وعدد الأسهم المستحقة الدفع خلال السنة.

2012	2013	
		عائد السهم الأساسي من العمليات المستمرة
23.636	38,648	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة الأم
157,057	171,327	إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم
15.05	22.56	عائد السهم الأساسي (سنت أمريكي)
		عائد السهم الأساسي من العمليات المباعة
7.495	–	صافي الربح العائد لمساهمي الشركة الأم
157,057	–	إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم
4.77	–	عائد السهم الأساسي (سنت أمريكي)
19.82	22.56	إجمالي عوائد السهم من العمليات المستمرة والمباعة

ونظرا لعدم وجود أثر تخفيضي، فإن عائد السهم الاساسي يعادل عائد السهم المخفض. وقد تم عرض احتساب ربحية السهم للسنة السابقة بإستخدام هيكل رأس المال الذي تم تطبيقه خلال ٢٠١٣ لغرض المقارنة (إيضاح 15).

20. التزامات محتملة

تمثل الالتزامات المحتملة للمجموعة كما في 31 ديسمبر البنود الآتية:

2012	2013	
410	–	الاعتمادات المستندية
3.285	8.251	خطابات الضمان
3.695	8.251	إجمالي الالتزامات المحتملة

21. التزامات تعاقدية

2012	2013	
		التزامات مقابل التأجير التشغيلي
44,125	40.037	أكثر من سنة واحدة
6,535	7,290	لا تزيد عن سنة واحدة
50,660	47.327	
18,313	–	التزامات مرتبطة بالاستثمارات
828	6,458	التزامات مرتبطة بالتشغيل والمصروفات الرأسمالية
69,801	53.785	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

22. معاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة

تشتمل الأطراف ذوى العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وذوى العلاقة من عائلاتهم والمؤسسات المملوكة أو المسيطر عليها من قبلهم، كما تشمل الشركات الزميلة والشركات المرتبطة.

(أ) مبالغ مستحقة من أطراف ذوى علاقة

2012	2013	
782	742	الشركات المرتبطة
		تظهر أرصدة المبالغ المستحقة من أطراف ذوى علاقة ضمن بند الأصول الأخرى (إيضاح رقم 10)

(ب) مبالغ مستحقة إلى أطراف ذوى علاقة

2012	2013	الشركات المرتبطة
1.013	332	

ويتم إدراج المستحق إلى أطراف ذوى علاقة ضمن التزامات أخرى (إيضاح رقم 14).

(ج) مكافآت ورواتب موظفي الإدارة العليا

2012	2013	
5.667	8.329	الرواتب والمنافع على المدى القصير لأفراد الإدارة العليا
2.145	2,345	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
143	141	مكافآت هيئة الرقابة الشرعية
7.955	10.815	

وخلال سنة 2013، فإن مبلغ 11.79 مليون دولار أمريكي (2012: لا شيء) تم دفعه/ كان مستحقا للدفع لبعض أعضاء مجلس الإدارة لمساهمتهم في زيادة رأس المال.

23. دمج الأعمال

قامت المجموعة في 31 يوليو 2012 باقتناء ما نسبته 85% من رأس مال شركة وحصلت على السيطرة من خلال قدرتها على ترجيح أصوات الغالبية في الإجتماع العام للمساهمين. وقد نتج عن هذه المعاملة الاعتراف بأرباح صفقة شراء شركة تابعة عن طريق المساومة بقيمة 8.539 ألف دولار أمريكي وصافي التدفقات النقدية الخارجة بمبلغ 18.853 ألف دولار أمريكي بالقوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

24. العمليات المباعة

أجرت المجموعة خلال 2012 إعادة هيكلة قانونية لملكية شركتها التابعة السابقة مصنع الإمارات الوطني للصناعات البلاستيكية لفصل عملياتها إلى قسمي التغليف والتكنولوجيا. وقد نتج عن ذلك إعادة تحويل بعض شركات المجموعة إلى مجموعة فرعية جديدة تمثل قسم التغليف والتي تم بيعها لاحقاً في تاريخ 30 ديسمبر 2012 وأدى ذلك إلى الاعتراف بربح بقيمة 27.288 ألف دولار أمريكي وتدفقات نقدية داخلية بقيمة 93.269 ألف دولار أمريكي بالقوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وتم الاعتراف بصافي الدخل بعد الضرائب من العمليات المباعة بقيمة 10.632 ألف دولار أمريكي بقائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

25. الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين. وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الزكاة المستحق من قبل المساهمين على أساس معتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويتم إخطار المساهمين بذلك. تبلغ الزكاة المستحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 ما قدره 4.85 سنت لكل سهم مملوك (2012: 4.44 سنت أمريكي).

وبما أن بعض المساهمين الجدد دخلوا من خلال زيادة رأس المال، فلم تمض على أموالهم المستثمرة في البنك إلا فترة زمنية محددة، فبالتالي تحسب الزكاة طبقاً للفترة.

26. الافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات

تقوم الإدارة عند إعداد القوائم المالية الموحدة بممارسة أحكامها وتقديراتها لتحديد المبالغ المثبتة بها. ويمكن تلخيص أهم الافتراضات والتقديرات المعمول بها على النحو الآتي:

• تصنيف الأدوات المالية

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للبنك تقرر الإدارة، عند اقتناء استثمار، ما إذا كان من الواجب تصنيفه على أنه استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (محتفظ بها للمتاجرة أو تسمى كذلك وتشمل استثمارات رؤوس أموال المساهمة في المشاريع) أو استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة حقوق الملكية. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار وهو يخضع لمختلف المعالجات المحاسبية استناداً إلى هذا التصنيف.

• التصنيف كأصول محتفظ بها للبيع

يقوم البنك بتصنيف الأصول غير المتداولة أو المجموعات المستبعدة (متضمنة الشركات التابعة) على أنها "محتفظ بها للبيع" إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية في الأساس من خلال معاملة بيع بدلاً عن الاستخدام المستمر. بالإضافة إلى ذلك يتوقع أن يتم إكمال البيع خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف. الزمن المتوقع لإكمال البيع وخطة الإدارة للبيع تستند إلى إفتراضات الإدارة فيما يتعلق بحالة الأصل وأدائه الحالي وهي تتطلب أحكاماً. وليس هناك تأكيد على تنفيذ وإكمال معاملة البيع وقد تتسبب أية تغييرات في خطة البيع في تغيير تصنيف مجموعة الاستبعاد وبالتالي أساس القياس والعرض والإفصاح في القوائم المالية الموحدة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

26. الافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات (تتمة)

- القيمة العادلة للاستثمارات في شركات والتي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد. تقوم المجموعة بوضع الأحكام والتقديرات لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيمة باستخدام افتراضات لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد.
- وقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة للأدوات التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد بالإيضاح رقم 8.

• الأعمار الانتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقدر المجموعة الأعمار الانتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة ذات الأعمار المحدودة بمراعاة النمط المتوقع للمنافع الاقتصادي التي تتوزع المجموعة الحصول عليه من الأصل. وهذا يعتمد على حكم المجموعة بعد مراعاة الأعمار الانتاجية لأصول مماثلة بمنشآت مشابهة.

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية - التعريف والتصنيف

تتضمن الأدوات المالية جميع الأصول والالتزامات المالية للمجموعة، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والاستثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعمليات الاستثمارية والتمويلية. وتتضمن الالتزامات المالية ذمم للبنوك وحسابات العملاء والمؤسسات المالية. كما تتضمن الأدوات المالية التعهدات التعاقدية والالتزامات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة.

ويتضمن الإيضاح رقم (2) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف ملمة وراغبة في معاملة بدون شروط تفضيلية.

يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقاً لسياسات التقييم الموضحة بالإيضاح 2-11.

إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المجموعة التجارية. وتهدف إدارة المخاطر والإطار التنظيمي للمجموعة إلى وضع إجراءات تطويرية وإدارة مستمرة للمخاطر الرئيسية التي تتضمنها أنشطة المجموعة. وتتم إدارة المخاطر من خلال عملية تحديدها وقياسها ومتابعتها مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة في المجموعة تتحمل مسؤولية المخاطر المتعلقة بمسؤولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى الخارجية التي تتعلق بنشاط العمل. وتعتبر قدرة المجموعة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها بفاعلية هي أحد العناصر الأساسية للفلسفة التشغيلية للمجموعة وربحياتها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

إطار المخاطر وإطار الحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءاً مكملاً لثقافة المؤسسة وهو دارج في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء لجنة التدقيق والمخاطر والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يتحمل المجلس المسؤولية العامة في خلق الجو العام تجاه مخاطر المجموعة والتأكد من وجود إطار فعال لإدارة المخاطر. يقوم المجلس بصورة دورية بمراجعة السياسات والاستراتيجيات لإدارة مخاطر المجموعة. يناط بلجنة التدقيق والمخاطر مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة المخاطر والتدقيق والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر. يتبع رئيس قسم إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتمتع بالقدرة على الاتصال برئيس مجلس الإدارة وأعضاء آخرين.

مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر استثمار الملكية الخاصة بالمجموعة وتقييمها من خلال إجراء دراسات مهنية مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسبيل السريع وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر بها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمار الحصص الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار. مخاطر الاستثمار للمجموعة تعادل القيمة الدفترية للاستثمار.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرضات بالنسبة إلى تلك الحدود.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

يظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

2012	2013	
125.694	112,520	أرصدة لدى البنوك
5.606	111,812	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
59.457	83,007	مستحق من أنشطة تمويلية
19.498	33,120	ذمم مدينة
14.906	25,506	أصول أخرى
52.702	74,828	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
277.863	440,793	

جميع الأصول المالية، خلاف الأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية ليس لها تصنيف ائتماني خارجي. ويوضح الجدول التالي تحليل جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية:

2012	2013	
125.734	196.456	AAA إلى A-
301	99	BBB+ إلى B-
5.265	27.777	غير مصنفة

والمجموعة، باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي 31 ديسمبر 2013، كان لدى المجموعة أرصدة لدى بنك الطرف المقابل (2012: بنكا واحدا) بمبالغ إجمالية أكثر من 70 مليون دولار أمريكي. وكان المبلغ الاجمالي لهذا الودائع بقيمة 88.643 ألف دولار أمريكي (2012: 101.926 ألف دولار أمريكي).

إن التوزيع الجغرافي لأصول المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

2012	2013	
26.893	143.995	دولة قطر
65.548	117.374	دولة الإمارات العربية المتحدة
143.083	53.561	آسيا ودول الشرق الأوسط
10.201	88,669	أمريكا الشمالية
32.138	37.194	أوروبا وأخرى
277.863	440,793	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

يظهر توزيع الأصول على حسب القطاع على النحو الآتي:

2012	2013	
179.563	296,351	الخدمات المالية
11.333	24.006	التصنيع
30.872	28,201	العقارات والتشييد
2.404	3,375	التكنولوجيا
34.251	51.914	البترول والغاز
19.440	36.946	أخرى
277.863	440,793	

مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت. تقوم المجموعة بإدارة السيولة عن طريق التأكد في جميع الأوقات من توفر السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلباً.

تتلقى إدارة الخزنة من إدارة المراقبة المالية المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للأصول والالتزامات الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحفظ إدارة الخزنة بمحفظة الأصول السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والإعتماد من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

يظهر الجدول أدناه تحليلًا للأصول والالتزامات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في 31 ديسمبر 2013	تحت الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهر	سنة واحدة إلى 5 سنوات	غير مؤرخ	المجموع
الأصول							
نقد وشبه النقد	110,595	111,812	-	2,650	-	-	225,057
استثمارات بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	74,828	-	74,828
ذمم مدينة	-	16,348	4,750	11,337	685	-	33,120
استثمارات في شركات	-	-	-	100.693	177.596	-	278,289
استثمارات عقارية	-	-	-	-	17.699	43,836	61,535
مستحق من أنشطة تمويلية	-	1.594	8.300	-	73.113	-	83,007
أصول أخرى	-	5,451	2,782	8,507	8,497	269	25.506
إجمالي الأصول المالية	110,595	135.205	15.832	123.187	352.418	44.105	781.342
الالتزامات							
تمويلات من مؤسسات مالية	-	32,513	7.223	3,661	48.080	-	91,477
حسابات عملاء	6,436	68,271	9,375	-	-	-	84,082
التزامات أخرى	3,683	28,739	8,443	6,061	2,649	4,666	54,241
إجمالي الالتزامات المالية	10,119	129,523	25.041	9,722	50.729	4,666	229,800
صافي الفرق بالسيولة	100,476	5,682	(9,209)	113.465	301.689	39,439	551,542
صافي فرق السيولة المتراكم	100,476	106,158	96,949	210.414	512,103		

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

يظهر الجدول أدناه تحليلاً للأصول والالتزامات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في 31 ديسمبر 2012	تحت الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهر	سنة واحدة إلى 5 سنوات	غير مؤرخ	المجموع
الأصول							
نقد وشبه النقد	125.773	5.857	-	-	-	-	131.630
استثمارات بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	52.702	-	52.702
ذمم مدينة	-	12.388	4.864	2.246	-	-	19.498
استثمارات في شركات	-	-	-	80.077	132.500	-	212.577
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	54.142	54.142
مستحق من أنشطة تمويلية	-	-	-	-	59.457	-	59.457
أصول أخرى	-	5.043	1.244	3.524	3.375	1.720	14.906
إجمالي الأصول المالية	125.773	23.288	6.108	85.847	248.034	55.862	544.912
الالتزامات							
تمويلات من مؤسسات مالية	-	58.042	9.060	2.076	8.900	-	78.078
التزامات أخرى	1.727	26.485	6.935	7.001	92	3.803	46.043
إجمالي الالتزامات المالية	1.727	84.527	15.995	9.077	8.992	3.803	124.121
صافي فرق السيولة	124.046	(61.239)	(9.887)	76.770	239.042	52.059	420.791
صافي فرق السيولة المتراكم	124.046	62.807	52.920	129.690	368.732		

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة المعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

(أ) استثمارات في شركات مدرجة

تتعرض المجموعة لمخاطر سعر حصص الملكية بشكل أساسي نتيجة بعض الاستثمارات في شركات مدرجة بسوق الأوراق المالية. في 31 ديسمبر 2013، إذا كانت أسعار حصص الملكية في ذلك التاريخ أكثر بـ/ أقل بـ 5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فإن صافي الدخل للسنة كان من الممكن أن يكون أكثر بـ/ أقل بـ 4.159 ألف دولار أمريكي (2012: لا شيء) ولكانت قيمة احتياطي القيمة العادلة أكثر بـ/ أقل بـ 235 ألف دولار أمريكي (2012: 732 ألف دولار أمريكي).

(ب) استثمارات في شركات غير مدرجة

تم الإفصاح عن الحساسية تجاه الاستثمارات في شركات غير مدرجة بالإيضاح رقم 8.

مخاطر الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية")؛
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "استثمارات بالتكلفة المطفأة")؛
- استثمارات المراقبة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "مستحق من أنشطة تمويلية")؛ و
- المبالغ المقترضة من المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "تمويلات من مؤسسات مالية").

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر الربح (تتمة)

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير 100 نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الإنخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساوياً وعكس تأثير الزيادة الموضحة.

التأثير على صافي الربح (+/-)	التغير في معدل الربح (+/-)	2013	الأصول
1,118	100	111,812	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
748	100	74,828	استثمارات بالتكلفة المطفأة
830	100	83,007	مستحق من أنشطة تمويلية
(841)	100	84,082	الالتزامات
(915)	100	91,477	حسابات عملاء
			تمويلات من مؤسسات مالية
940			
التأثير على صافي الربح (+/-)	التغير في معدل الربح (+/-)	2012	الأصول
56	100	5,606	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
527	100	52,702	استثمارات بالتكلفة المطفأة
595	100	59,457	مستحق من أنشطة تمويلية
(781)	100	78,078	الالتزامات
			تمويلات من مؤسسات مالية
397			

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. لقد قام المجلس بوضع حدود على المراكز حسب العملة. يتم مراقبة المراكز بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلاً.

حجم التعرض للخطر (بما يعادل الدولار الأمريكي)		
2012	2013	
9.770	91,970	الريال القطري
93.985	133,813	الدرهم الإماراتي
2	2	الريال السعودي

يظهر الجدول أدناه تأثير التغير بنحو 20% في سعر صرف العملة، لغير العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي، مقابل الدولار الأمريكي مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة صافي الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساوياً وعكس تأثير الزيادة الموضحة.

التأثير على صافي الربح (+/-)		حجم التعرض للخطر (بما يعادل الدولار الأمريكي)		
2012	2013	2012	2013	
5.719	5,287	28.594	26,436	الجنيه الإسترليني
406	354	2.029	1,770	اليورو
42	33	211	166	الدينار الأردني
19.800	21.800	99.000	109.000	الليرة التركية
2	2	10	9	الدينار الكويتي
25.969	27.476			

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر أسعار السلع

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حالياً بأي محفظة سلع للمناجزة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة و نتائج قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملاً التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل. ويتبنى البنك عمليات تقييم المخاطر والضوابط الرقابية ومؤشرات المخاطر الرئيسية المعمول بها في كل إدارة.

مخاطر التركيز

تظهر التراكزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادي أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. مخاطر التراكزات تشير للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو مدين فردي.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معنية للحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. ووفقاً لذلك يتم السيطرة على إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل المتركة التي تم تحديدها.

إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأس مالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

تدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادي وخصائص المخاطر لأنشطتها. للقيام بالحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على معدل محدد إيجابي إجمالي رأس مال مقابل إجمالي الأصول الموزونة من ناحية المخاطر.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

27. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

تقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال التقليدي، والزيادة على رأس المال والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والأصول غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن إحتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في أسهم مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى إحتياطيات فروق أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في الدمج التشريعي ، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الأصول الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس إختلاف مستويات المخاطر للأصول وبنود خارج قائمة المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال الفترة. تم حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات كفاية رأس المال الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

2012	2013	
368.138	514.748	إجمالي الأصول المرجحة بحسب المخاطر
452.237	580,132	الفئة الأولى من رأس المال
431.476	549,451	رأس المال
31.543	39,987	أرباح مدورة
(10.782)	(9,306)	أصول غير ملموسة
2.144	4,635	الفئة الثانية من رأس المال: إحتياطي القيمة العادلة
454.381	584,767	إجمالي مصادر رأس المال
		إجمالي مصادر رأس المال كنسبة من إجمالي الأصول المرجحة
%123.43	%113.60	بحسب المخاطر

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

28. معلومات عن القطاعات

لأغراض إدارية، تم تنظيم المجموعة إلى خمسة قطاعات أعمال:

الشركات الخاصة

يقوم قسم الشركات الخاصة بشكل رئيسي بشراء نسبة ملكية كبيرة أو جوهرية مع تمثيل واسع في شركات مدارة بفاعلية وتمتلك سوق قوي ومؤسس مع احتمال للتطور والتوسع. يعمل فريق عمل الشركات الخاصة كشركاء في إدارة الشركات المستثمر فيها لإبراز قيمة الشركة من خلال دعم الأداء المالي والتشغيلي لرفع العوائد لأكبر قدر ممكن. ويتطلع القطاع إلى فرص استثمارية في القطاعات الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وتركيا مع بقاء فرص الاستثمار خارج هذه المناطق.

يتم إدارة استثمارات رؤوس الأموال المساهمة في مشاريع من قبل قطاع الشركات الخاصة

الاستثمار الاستراتيجي

تقوم وحدة الاستثمار الإستراتيجي للمجموعة بشكل رئيسي الإستحواذ فى مجالات الطاقة والنفط والغاز والقطاع العقارى والقطاعات المصرفية الاستثمارية وفتح المكاتب الجديدة وتأمين تراخيص مصرفية مناسبة وذلك لتوسيع وجود المجموعة عالميا.

الخزانة

تقوم إدارة الخزانة بتوفير التمويل والسيولة. وتركز إدارة الخزانة حاليا على الوفاء بإحتياجات إدارة النقد الداخلى للمجموعة والتى تعزز العائد النقدى.

تمويل الشركات

تتولى إدارة تمويل الشركات بالمجموعة توفير الخدمات الإستشارية للعملاء فيما يتعلق بالمعاملات، إعادة هيكلة الشركات والرسملة وعمليات التخارج .

أخرى

وتمثل الإدارة المركزية والصيرفة التجارية والخدمات المساندة في المجموعة.

(أ) معلومات حول أصول والتزامات القطاعات

لا تراقب المجموعة القطاعات بناءً على أداء الأصول والتزامات، وبالتالي لا توجد معلومات مفصلة للأصول والتزامات وليس لديها معلومات تفصيلية عنه. ولهذا لم يتم عرض الإفصاح الخاص بأصول والتزامات القطاعات في هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

28. معلومات عن القطاعات (تتمة)

(ب) معلومات حول الربح والخسارة المطلوب الإفصاح عنها

يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة بناءً على القطاع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة:

المجموع	أخرى	الخزانة	تمويل الشركات	الاستثمار الاستراتيجي	الشركات الخاصة	كما في 31 ديسمبر 2013
إيرادات						
86,969	-	-	-	-	86,969	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
						الربح الناتج عن إعادة تقييم
66,568	-	-	-	3,578	62,990	استثمارات مدرجة بالقيمة
288	-	-	-	-	288	العادلة من خلال قائمة الدخل
2,456	-	2,456	-	-	-	إيرادات توزيعات أرباح
						أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة
						أرباح بيع استثمارات بالتكلفة
1,132	-	1,132	-	-	-	المطفأة
7,942	314	-	-	-	7,628	أرباح بيع استثمارات في شركات
6,886	59	(38)	-	6,865	-	إيرادات من أنشطة تمويلية
3,900	3,624	-	-	276	-	إيرادات أخرى
176,141	3,997	3,550	-	10,719	157,875	إجمالي الإيرادات
المصروفات						
مصروفات الأنشطة غير						
84,826	-	-	-	-	84,826	المصرفية
30,791	18,699	1,373	1,775	3,759	5,185	تكلفة الموظفين
19,183	19,183	-	-	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى
2,263	2,263	-	-	-	-	مصروفات الاستهلاك والإطفاء
137,063	40,145	1,373	1,775	3,759	90,011	إجمالي المصروفات
						صافي الدخل / (الخسارة) قبل
39,078	(36,148)	2,177	(1,775)	6,960	67,864	الضريبة
-	-	-	-	-	-	ضريبة الدخل
39,078	(36,148)	2,177	(1,775)	6,960	67,864	صافي الدخل / (الخسارة) للسنة

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

28. معلومات عن القطاعات (تتمة)

يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة بناءً على القطاع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال الفترة:

المجموع	أخرى	الخزانة	تمويل الشركات	الاستثمار الاستراتيجي	الشركات الخاصة	كما في 31 ديسمبر 2012
إيرادات						
225.531	-	-	-	-	225.531	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
						الربح الناتج عن إعادة تقييم
8.904	-	-	-	-	8.904	استثمارات مدرجة بالقيمة
15.207	-	-	-	449	14.758	العادلة من خلال قائمة الدخل
3.087	-	3.087	-	-	-	إيرادات توزيعات أرباح
8.539	-	-	-	-	8.539	أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة
						أرباح صفقة شراء شركة تابعة
						أرباح بيع استثمارات بالتكلفة
3.750	-	3.750	-	-	-	المطفأة
3.339	-	-	-	3.339	-	أرباح بيع استثمارات في شركات
27.288	-	-	-	-	27.288	أرباح بيع شركة تابعة
1.837	-	(69)	-	1.906	-	إيرادات من الأنشطة التمويلية
4.364	3.578	-	15	542	229	إيرادات أخرى
301.846	3.578	6,768	15	6.236	285.249	إجمالي الإيرادات
المصروفات						
مصروفات الأنشطة غير						
220.056	-	-	-	-	220.056	المصرفية
28.940	15.775	1.316	2.066	4.323	5.460	تكلفة الموظفين
20.627	20.627	-	-	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى
2.126	2.126	-	-	-	-	مصروفات الاستهلاك والإطفاء
271.749	38.528	1.316	2.066	4.323	225.516	إجمالي المصروفات
صافي الدخل / (الخسارة) قبل						
30.097	(34.950)	5.452	(2.051)	1.913	59.733	الضريبة
-	-	-	-	-	-	ضرائب الدخل
30.097	(34.950)	5.452	(2.051)	1.913	59.733	صافي الدخل / (الخسارة) للسنة

إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات للسنة يشمل نتائج العمليات المبيعة بقيمة 181 مليون دولار أمريكي و 171 مليون دولار أمريكي على التوالي (إيضاح 24).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

28. معلومات عن القطاعات (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة حالياً في سوقين جغرافيين وهما دولة قطر ودول منطقة آسيا والشرق الأوسط الأخرى.

يوضح الجدول التالي توزيع صافى الدخل للمجموعة من حيث القطاعات الجغرافية بناءً على المكان الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة:

في 31 ديسمبر 2013	قطر	دول منطقة آسيا والشرق الأوسط	المجموع
الإيرادات			
إيرادات الأنشطة غير المصرفية	551	86,418	86,969
أرباح إعادة تقييم استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	66,568	66,568
إيرادات توزيع أرباح	288	-	288
أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة	286	2,170	2,456
أرباح بيع استثمارات بالتكلفة المطفأة	-	1,132	1,132
أرباح بيع استثمارات فى شركات	-	7,942	7,942
إيرادات من الأنشطة التمويلية	242	6,644	6,886
إيرادات أخرى	3,782	118	3,900
إجمالي الإيرادات	5,149	170,992	176,141
المصروفات			
مصروفات الأنشطة غير المصرفية	954	83,872	84,826
تكلفة الموظفين	30,791	-	30,791
مصروفات تشغيلية أخرى	19,183	-	19,183
مصروفات الاستهلاك والإطفاء	2,263	-	2,263
إجمالي المصروفات	53,191	83,872	137,063
صافى الدخل / (الخسارة) قبل الضرائب	(48,042)	87,120	39,078
ضرائب الدخل	-	-	-
صافى الدخل / (الخسارة) للسنة	(48,042)	87,120	39,078

بنك قطر الأول ذ.م.م
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

28. معلومات عن القطاعات (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية (تتمة)

قطر	دول منطقة آسيا والشرق الأوسط	المجموع	في 31 ديسمبر 2012
			الإيرادات
-	225.531	225.531	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
-	8.904	8.904	أرباح إعادة تقييم استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة
-	15.207	15.207	من خلال قائمة الدخل
73	3.014	3.087	إيرادات توزيع أرباح
-	8.539	8.539	أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة
-	3.750	3.750	أرباح صفقة شراء شركة تابعة
3.339	-	3.339	أرباح بيع استثمارات بالتكلفة المطفأة
-	27.288	27.288	أرباح بيع استثمارات في شركات
8	1.829	1.837	أرباح بيع شركة تابعة
3.836	528	4.364	إيرادات من الأنشطة التمويلية
			إيرادات أخرى
7.256	294.590	301.846	إجمالي الإيرادات
			المصروفات
330	219.726	220.056	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
28.940	-	28.940	تكلفة الموظفين
20.627	-	20.627	مصروفات تشغيلية أخرى
2.126	-	2.126	مصروفات الاستهلاك والإطفاء
52.023	219.726	271.749	إجمالي المصروفات
(44.767)	74.864	30.097	صافي الدخل / (الخسارة) قبل الضرائب
-	-	-	ضرائب الدخل
(44.767)	74.864	30.097	صافي الدخل / (الخسارة) للسنة

إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات للسنة يشمل نتائج العمليات المباعة بقيمة 181 مليون دولار أمريكي و 171 مليون دولار أمريكي على التوالي (إيضاح 24).

29. توزيعات الأرباح

إقترح مجلس إدارة البنك خلال إجتماعه بتاريخ 3 مارس 2013 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بمبلغ 30.2 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل 7% (2012: 6%) من رأس المال المدفوع حتى تاريخه. هذا وقد تمت الموافقة على هذا التوزيع من قبل مساهمي البنك في الجمعية العامة المنعقدة في 30 مايو 2013.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

30. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة، كلما اقتضى الأمر، لتتوافق مع العرض المقدم لأرقام السنة الحالية. وخلال السنة، تم إعادة تصنيف بعض مبالغ المقارنة بقائمة التدفقات النقدية الموحدة للحفاظ على إمكانية المقارنة.



بنك قطر الأول
QFB

بنك قطر الأول ذ.م.م
القوائم المالية الموحدة
31 ديسمبر 2014

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك قطر الأول ذ.م.م

تقرير عن القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك قطر الأول ذ.م.م ("البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2014 والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة والتي تعد خالية من أي تحريف جوهري سواء كان بسبب الاحتيال أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة بموجب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تستدعي هذه المعايير القيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للوصول إلى درجة مقبولة من القناعة فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أي تحريف جوهري. تتضمن عملية التدقيق الفحص بطريقة اختبارية للأدلة التي تدعم صحة المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. كما تتضمن عملية التدقيق تقييماً للسياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض القوائم المالية بشكل عام. نعتقد أن عملية التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

الرأي

برأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعبر بشكل صادق وعادل عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والأحكام والمبادئ الشرعية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.



التوقيع
محمد المعتز

سجل مراقبي الحسابات رقم 281
5 مارس 2015



قائمة المركز المالي الموحدة

2013	2014	إيضاحات	الأصول
225.057	246.154	3	نقد وشبه النقد
74.828	205.555	4	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
83.007	228.969	5	أصول تمويلية
33.120	36.724	6	ذمم مدينة
10.481	12.511	7	مخزون
278.289	405.760	8	استثمارات في شركات
61.535	75.033	9	استثمارات عقارية
36.646	37.659	10	أصول ثابتة
9.306	9.448	11	أصول غير ملموسة
25.506	24.475	12	أصول أخرى
<u>837.775</u>	<u>1.282.288</u>		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق والحصص غير المسيطرة وحقوق الملكية لمساهمي البنك			
الالتزامات			
91.477	115.227	13	مستحق إلى البنوك
15.811	7.245		حسابات العملاء الجارية
54.241	53.333	14	التزامات أخرى
<u>161.529</u>	<u>175.805</u>		إجمالي الالتزامات
68.271	499.042	15	حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق
13.902	14.264	16	حصة غير مسيطرة
<u>243.702</u>	<u>689.111</u>		الالتزامات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق والحصص غير المسيطرة
حقوق الملكية للمساهمين			
549.451	549.451	17	رأس المال
4.635	(866)		احتياطي القيمة العادلة
39.987	44.592		أرباح مدورة
<u>594.073</u>	<u>593.177</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>837.775</u>	<u>1.282.288</u>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلقة، و الحصص، غير المسيطرة و حصة، الملكية لمساهمي البنك

تم اعتماد هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 5 مارس 2015 ووقع عليها نيابة عنهم:

أحمد مشاري مهدي
الرئيس التنفيذي بالإنابة

عبد الله بن فهد بن غراب المري
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل الموحدة

2013	2014	إيضاحات	
			إيرادات
-	8.585	15	إيرادات من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلق
-	(7.526)		ناقصاً: العائد على حسابات الاستثمار المطلق ومخصصات اضمحلال القيمة
-	1.059		حصة المجموعة كمضارب من إيرادات حسابات الاستثمار المطلق
86.969	98.105	18	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
66.568	65.840	8.3	أرباح إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
288	5.883		إيرادات توزيعات الأرباح
2.456	1.089		أرباح استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
1.132	-		أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
7.942	2.947	8.3	أرباح بيع استثمارات في شركات
6.886	7.217		إيرادات من الأنشطة التمويلية
3.900	4.649	19	إيرادات أخرى
176.141	186.789		إجمالي الإيرادات
			مصرفات
84.826	96.150	18	مصرفات الأنشطة غير المصرفية
30.791	25.235		تكاليف الموظفين
19.128	17.501	20	مصرفات تشغيلية أخرى
55	1.828		تكاليف التمويل
2.263	2.352		استهلاك وإطفاء
137.063	143.066		إجمالي المصروفات
39.078	43.723		صافي الربح قبل الضريبة
-	-		ضريبة الدخل
39.078	43.723		صافي الدخل
			العائد إلى:
38.648	43.518		مساهمي البنك
430	205		حصة غير مسيطرة
39.078	43.723		
22.56	21.76	21	عائد السهم الأساسي/ المخفض - سنت أمريكي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

رأس المال	احتياطات القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2013	431.476	31.543	465.163
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	-	-	2.451
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات في شركات	-	-	40
إصدار رأس المال	117.975	-	117.975
توزيعات الأرباح (إيضاح 29)	-	(30.204)	(30.204)
صافي الدخل للسنة	-	38.648	38.648
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	549.451	39.987	594.073
الرصيد في 1 يناير 2014	549.451	39.987	594.073
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	-	-	1.586
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات في شركات	-	-	(7.087)
توزيعات الأرباح (إيضاح 29)	-	(38.913)	(38.913)
صافي الدخل للسنة	-	43.518	43.518
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	549.451	44.592	593.177

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

2013	2014	إيضاحات
		الأنشطة التشغيلية
39.078	43.723	صافي الدخل للسنة
6.417	6.903	تعديلات للبنود غير النقدية في صافي الدخل
-	7.526	استهلاك وإطفاء
(66.568)	(65.840)	العائد على حسابات الاستثمار المطلق
(250)	141	أرباح غير محققة من استثمارات في شركات
(21.323)	(7.547)	مخصصات (بالصافي)
		تغيرات في:
(22.126)	(130.727)	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
(23.550)	(145.960)	أصول تمويلية
(13.212)	(3.474)	ذمم مدينة
643	(2.303)	مخزون
898	(68.718)	استثمارات في شركات
(4.942)	(11.756)	استثمارات عقارية
(10.490)	1.031	أصول أخرى
15.811	(8.566)	حسابات العملاء الجارية
4.318	(2.356)	التزامات أخرى
(73.973)	(380.376)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(5.921)	(8.059)	شراء أصول ثابتة وغير ملموسة
1	1	متحصلات من استبعاد أصول ثابتة
(5.920)	(8.058)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
68.271	423.245	صافي الزيادة في حسابات الاستثمار المطلق
129.772	-	متحصلات من إصدار رأس المال
(9.874)	-	مصرفات إصدار أسهم
13.399	23.750	صافي التغير في المبالغ المستحقة للبنوك
(28.248)	(37.464)	توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين
173.320	409.531	صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل
93.427	21.097	صافي الزيادة في النقد وشبه النقد
131.630	225.057	نقد وشبه النقد في بداية السنة
225.057	246.154	نقد وشبه النقد في نهاية السنة

3



الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

يعتبر بنك قطر الأول ذ.م.م ("البنك") بنكاً إسلامياً، تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم 00091 بتاريخ 4 سبتمبر 2008، الصادر من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يقوم البنك بمزاولة الأنشطة التالية الخاضعة للتنظيم من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("الهيئة"):

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- تقديم صفقات استثمارية؛
- إعداد تسهيلات ائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- الإعداد لتقديم خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة

جميع أنشطة البنك خاضعة لهيئة مركز قطر للمال والتي تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما حددتها هيئة الرقابة الشرعية، ووفقاً لعقد تأسيسه ونظامه الداخلي. يمارس البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في شارع سحيم بن حمد بمنطقة السد بالدوحة في دولة قطر.

2 أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مبينة أدناه.

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم الاستثمار في الشركات والاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة العادلة. وأعدت القوائم المالية الموحدة للبنك وشركائه التابعة ("المجموعة") وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والمبادئ الشرعية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمعايير الدولية للتقارير المالية فيما لم تغطه المعايير المحاسبية الإسلامية.

- المعايير الجديدة التي صدرت ولم يتم تطبيقها بعد

معيار المحاسبة المالي رقم 27- "حسابات الاستثمار" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يعمل معيار المحاسبة المالي رقم 27 على تحديث واستبدال اثنين من معايير المحاسبة السابقة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمرتبطة بحسابات الاستثمار وهما: معيار المحاسبة المالي رقم 5 - الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار وكذلك معيار المحاسبة المالي رقم 6 - حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما يعادلها. وسوف تقوم المجموعة بتقييم أثر معيار المحاسبة المالي رقم 27 على القوائم المالية الموحدة بعد نشره.

2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2-2 الشركات التابعة

إن الشركات التابعة تمثل المؤسسات (تشمل المؤسسات ذات الغرض الخاص) التي تمتلك فيها المجموعة القدرة على صياغة السياسات المالية والتشغيلية والتي عادة ما يسيطر عليها أصحابها امتلاك حقوق ملكية تتجاوز نصف حقوق التصويت. يتم الأخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة القابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الراهن عندما يتم تقييم مدى سيطرة المجموعة على مؤسسة أخرى. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة بصورة كاملة من تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة، كما تستبعد من الدمج من تاريخ فقد السيطرة.

تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة جزءاً من الربح أو الخسارة وصافي الأصول غير المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المجموعة ويتم عرضها كبند منفصل في قائمة الدخل الموحدة ومن ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم.

أساس توحيد القوائم المالية

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة فيما بين المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

وفيما يلي قائمة بالشركات التابعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2014 و2013:

الشركات التابعة	النشاط	نسبة الملكية كما في 31 ديسمبر		سنة التأسيس	البلد
		2013	2014		
شركة بطاقة المستقبل للصناعات ذ.م.م	الصناعة	%71.30	%71.30	2012	الإمارات العربية المتحدة
الوسيلة الإمارات لخدمات التمويل ذ.م.م	التمويل	%85	%85	2008	الإمارات العربية المتحدة
إسناد لخدمات تمويل الطعام ذ.م.م	التمويل	%75	%75	2012	قطر

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تشمل هذه الطريقة تسجيل الأصول القابلة للتحديد (متضمنة أصولاً غير ملموسة غير مسجلة مسبقاً) والالتزامات (متضمنة التزامات محتملة باستثناء إعادة الهيكلة المستقبلية) للأعمال المكتتية بالقيمة العادلة. تسجل أي زيادة في تكلفة الشراء عن القيم العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد كشهرة. إذا كانت تكلفة الشراء أدنى من القيم العادلة لصافي الأصول المكتتية المحددة، فإنه يتم تسجيل خصم الشراء (أرباح صفقة شراء شركة تابعة أو الشهرة السالبة) مباشرة في قائمة الدخل الموحدة في سنة الشراء.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2-2 الشركات التابعة (تتمة)

مشتريات ومبيعات الحصص غير المسيطرة. لتسديدات المعاملات التي تتم بين مساهمي الحصص غير المسيطرة، قامت المجموعة بتطبيق نموذج المنشأة الاقتصادية. ويتم تسجيل أي فرق بين مبلغ الشراء والقيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة المكتسبة مباشرة في حقوق الملكية باعتبارها معاملة رأسمالية. وتعتبر المجموعة بالفرق بين مبلغ المبيعات والقيمة الدفترية للحصة غير المسيطرة المباعة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية باعتبارها معاملة رأسمالية.

3-2 العملات الأجنبية

عملة العرض والعملة الوظيفية

إن عملة دولة قطر، حيث مقر البنك، هي الريال القطري، والذي يعد العملة الوظيفية. ومع ذلك تعرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض للبنك.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم الاعتراف بجميع الفروق من الأرباح والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات وعن أسعار صرف الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بنهاية السنة في قائمة الدخل الموحدة. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة الأولي. ويتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم تسجيل تأثير فروق العملات المتعلقة بالبنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للعملة الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

تحول النتائج والمركز المالي لشركات المجموعة (التي ليست لإحداها عملة اقتصاد تضخمي) والتي تعد بعملات محلية مختلفة عن عملة العرض إلى عملة القوائم المالية وفقا لما يلي:

- I. تحول الأصول والالتزامات لكل قائمة مركز مالي باستخدام سعر الصرف السائد في نفس تاريخ قائمة المركز المالي،
- II. تحول الإيرادات والمصروفات لكل قائمة دخل بسعر الصرف المتوسط (إلا إذا كان هذا المتوسط لا يمثل تقريبا معقولا للأثر التراكمي لأسعار الصرف السائدة في تواريخ التعامل وعليه تحول الإيرادات والمصروفات على أساس السعر السائد في تواريخ التعاملات)؛ و
- III. تسجل جميع فروقات التحويل كبند منفصل ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

3-2 العملات الأجنبية (تتمة)

تسجل فروق تحويل العملات الأجنبية، عند دمج الحسابات، الناشئة من صافي الاستثمار في العمليات الخارجية إلى قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة ضمن بند "احتياطي فروق عملات". عندما يتم بيع الاستثمار الخارجي كليا أو جزئيا يتم تسجيل فروق العملات التي سجلت مسبقا في حقوق الملكية كجزء من الربح أو الخسارة الناشئة من البيع في قائمة الدخل الموحدة.

4-2 الأصول والالتزامات المالية

(أ) الإثبات

يتم تسجيل الأصول والالتزامات المالية بتاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

(ب) الاستبعاد

يتم استبعاد الأصل المالي (أو، متى ما أمكن تطبيقه، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) عندما:

- يكون الحق في استلام التدفقات النقدية من أصل قد انتهى؛ أو
- تحتفظ المجموعة بحقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب مرور؛ أو
- تقوم المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وذلك سواء: (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والعوائد المتعلقة بالأصل أو (ب) لم تنقل ولم تحتفظ بجميع المخاطر والعوائد للأصول ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم تنقل ولم تحتفظ بجميع المخاطر والعوائد المتعلقة بالأصل ولم تنقل السيطرة على الأصول، فإنه يتم تسجيل الأصل إلى حد استمرار ارتباط المجموعة بالأصل.

تستبعد الالتزامات المالية عندما يتم الوفاء بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاؤه.

5-2 مقاصة الأصول والالتزامات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتوي المجموعة تسديدها على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

6-2 نقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد، على النحو المشار إليه في قائمة التدفقات النقدية، على النقد والأرصدة لدى البنوك والإيداعات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية ذات تاريخ استحقاق يصل إلى ثلاثة أشهر أو أقل.

تمثل الإيداعات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية إيداعات لدى المصارف بصيغة الوكالات الاستثمارية حيث يتم تسجيلها بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المستحقة دفترياً وبعد خصم مخصص الاضمحلال، إن وجد.

7-2 استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم إدراج الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة عندما يدار الاستثمار على أساس تعاقدى ويتم تقييم الأداء بناءً على التدفقات النقدية المتعاقد عليها. تقوم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة عند الشراء مضافاً إليها تكاليف المعاملة. ويتم إطفاء العلاوات والخصومات على مدى عمر الاستثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً الانخفاض في قيمة الاضمحلال، إن وجد.

يتم الاعتراف بالأرباح الناشئة من بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة عند تحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية الخاصة بهذه الأصول بشكل أساسي وتعادل الفرق بين القيمة العادلة للمتحصلات والقيمة الدفترية عند الاستبعاد.

8-2 الأصول التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المراجعة والإجارة:

1-8-2 المستحق من عقود المراجعة

يتم تسجيل عقود المراجعة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الاضمحلال والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب المستحق من الأنشطة التمويلية وتحملها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاد جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقاً ضمن مخصص معين.

وتعتبر المجموعة وعود المراجعة للأمر بالشراء ملزمة.

2-8-2 المستحق من عقود الإجارة

ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسجيل المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصاً الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الاضمحلال (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من قائمة الدخل الموحدة.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

9-2 ذمم مدينة

تسجل الذمم المدينة بقيمة شبه النقد الخاصة بها، وهو مبلغ الدين المستحق من العملاء بنهاية الفترة المالية ناقصا أي مخصص للديون المشكوك في تحصيلها. وعندما يكون من غير الإمكان تحصيل الحساب المدين يتم شطبه مقابل حساب المخصص. يتم قيد الاستردادات اللاحقة لمبالغ شطبت مسبقا مقابل حساب المخصص. ويتم تسجيل التغير في القيمة الدفترية في حساب المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

10-2 المخزون

تسجل المواد الخام بقيمة التكلفة أو صافي القيمة التي يمكن تحقيقها من البيع، أيهما أقل. تشمل تكلفة المواد الخام على:

- (أ) تكاليف المشتريات (شاملا النقل والمناولة) صافية من الخصم التجاري الذي تم الحصول عليه؛ و
- (ب) تكاليف أخرى تصرف حتى ينقل المخزون إلى مكانه ووضع الجاري.

تظهر تكلفة مخزون المواد الخام في نهاية السنة باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا. تمثل القيمة التي يمكن تحقيقها من البيع سعر البيع للمخزون ناقصا جميع تكاليف الإتمام والتكاليف الضرورية لإنجاز عملية البيع.

تقيم البضائع الجاهزة وشبه الجاهزة بقيمة التكلفة والتي تمثل تكاليف المواد الخام والأيدي العاملة وتكاليف التشغيل الأخرى.

صافي القيمة القابلة للتحقق تتمثل في سعر البيع التقديري الذي يتم في سياق الأنشطة الاعتيادية للأعمال ناقصا مصروفات البيع المتغيرة المعمول بها.

11-2 الاستثمارات في شركات

تشمل الاستثمارات في شركات الآتي:

- (أ) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة

أدوات حقوق الملكية هي تلك التي لا تحمل خصائص أدوات الدين وتحتوي على أدوات تدل على امتلاك منافع في القيمة الحقيقية في أصول مؤسسة ما بعد خصم جميع التزاماتها.

● استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة حقوق الملكية

إن استثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هي تلك الاستثمارات المزمع امتلاكها لفترة غير محددة والتي من الممكن بيعها استجابة للاحتياج للسيولة، وقد تم إدراجها من خلال حقوق الملكية من تاريخ الاستثمار. يتم إثبات بيع وشراء هذه الاستثمارات في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم إثبات هذه الاستثمارات بداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملات. يتم استبعاد الأصول المالية عندما ينتفي الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

11-2 الاستثمارات في شركات (تتمة)

يتم لاحقاً إعادة تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم إثبات المكاسب غير المحققة الناتجة في قائمة حقوق الملكية الموحدة تحت بند "احتياطيات القيمة العادلة" حتى يتم استبعاد الأصول أو تحقق اضمحلال في قيمتها. عندئذ وفي نفس الوقت، يتم إثبات الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة.

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في سوق نشطة على سعر الشراء الحالي. في حالة عدم وجود سوق نشطة لهذه الأصول المالية، تقوم المجموعة بتقييم القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم. تشمل هذه التقنيات على استخدام معاملات مماثلة على أساس تجاري بحث وطرق تقييم أخرى مستخدمة من قبل مؤسسات مماثلة بالسوق. وتشير المجموعة أيضاً إلى التقييمات التي أجريت من قبل مديري الاستثمار في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية غير المدرجة بأسواق نشطة. في حال عدم إمكانية تقييم الاستثمارات بمعايير يعتمد عليها تدرج بالتكلفة ناقصة أي خسائر ناتجة عن الاضمحلال، إن وجدت.

• استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يُدرج الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك في حالة شراؤه أو إنشاؤه أساساً لغرض الحصول على أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش المتعاملين، أو يسمى كاستثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في حال إذا كانت هذه التسمية تزيل عدم التوافق المحاسبي عنها أو أن الاستثمار يدار وأن أدائه يقيم داخلياً عن طريق الإدارة على أساس القيمة العادلة. يجب إثبات هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة في تاريخ المعاملة. في نهاية كل فترة تقرير مالي، يتم إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة وتدرج الأرباح/الخسائر الناتجة في قائمة الدخل الموحدة. إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لا تؤثر على الاضمحلال في القيمة إذ أن أي اضمحلال في القيمة ينعكس بالفعل في قياس القيمة العادلة، وبالتالي في قائمة الدخل الموحدة.

(ب) استثمارات رؤوس الأموال المساهمة في المشاريع

يحتفظ بهذه الاستثمارات كجزء من محفظة استثمارية تدار بهدف تحقيق عائد على هذه الاستثمارات. تهدف المجموعة إلى نمو قيمة الاستثمارات العادلة على فترات متوسطة الأجل وعادة ما يحدد استراتيجية للتخارج أو عدة استراتيجيات عند اتخاذ قرار الاستثمار.

عادة ما تكون هذه الاستثمارات في شركات ليست لها علاقة بأعمال البنك. تدار هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة وتدرج في الدفاتر على أساس أنها سميت كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.



12-2 الاضمحلال في القيمة

اضمحلال الأصول المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي محدد أو مجموعة من الأصول المالية.

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الدليل الموضوعي غالباً ما يتضمن انخفاضاً هاماً أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمارات إلى أدنى من تكلفتها. إن تحديد مدى الأهمية أو طول الأمد هو أمر يخضع للحكم الشخصي ويتم تقديره لكل استثمار على حدة. وعندما يكون هناك دليل على اضمحلال القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الاضمحلال لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في قائمة الدخل الموحدة، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في قائمة الدخل الموحدة. خسائر الاضمحلال في استثمارات حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال قائمة الدخل الموحدة بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الاضمحلال مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تدرج بالتكلفة في حالة عدم إمكانية تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة بصورة يعتمد عليها تخضع لاختبار الاضمحلال في القيمة وإذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسائر اضمحلال القيمة، يتم قياس خسارة الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقعة استردادها. يتم إثبات خسائر الاضمحلال في القيمة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم ردها لاحقاً.

تعتبر الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة قد واجهت خسائر اضمحلال في حالة زيادة القيمة الدفترية عن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخفضة باستخدام المعدل الأصلي للربح المستخدم في إطفاء الأصل على طريقة معدل الربح الفعلي. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الاضمحلال في القيمة لاحقاً من خلال قائمة الدخل الموحدة ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الاضمحلال في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف باضمحلال القيمة.

اضمحلال الأصول غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد اضمحلت. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الاضمحلال سنوياً، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلاً ويخفض لقيمه الاستردادية.

يتم عمل تقييم في تاريخ كل مركز مالي للأصول، باستثناء الشهرة، للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر اضمحلال تم تسجيلها مسبقاً والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الاضمحلال السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة اضمحلال. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الاضمحلال المتعلقة بالشهرة بسبب ارتفاع قيمة الاسترداد في الفترات اللاحقة.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

13-2 الاستثمارات العقارية

(أ) الاستثمارات العقارية - المتاحة للاستخدام

الاستثمارات العقارية تمثل استثمارات متاحة للاستخدام. وتسجل هذه الاستثمارات بالتكلفة زائد جميع المصاريف المباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحاً من خلال الأرباح المسجلة مسبقاً، وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في قائمة الدخل الموحدة ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالفترة الحالية يتم تسجيلها بقائمة الدخل الموحدة بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها بقائمة الدخل الموحدة ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

تستبعد الاستثمارات العقارية من القوائم المالية عندما يتم استبعادها نهائياً أو عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطات القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة في سنة الاستبعاد.

(ب) الاستثمارات العقارية - المحتفظ بها برسم البيع

بناءً على قرار بيع الاستثمار العقاري، يعاد تصنيف الاستثمار العقاري المحتفظ بها برسم الاستخدام في قائمة المركز المالي باعتباره "استثمار عقاري محتفظ به برسم البيع"، شريطة أن يتم البيع في غضون اثني عشر شهراً من نهاية فترة التقرير.

ويستمر تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة. يتم إدراج التعديلات اللاحقة على القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

14-2 الأصول الثابتة

يتم إظهار كافة الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء الأصل. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة يعتمد عليها. يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في قائمة الدخل الموحدة في السنة ذات الصلة.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

14-2 الأصول الثابتة (تتمة)

ويتم استهلاك الأصول الثابتة للمجموعة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت بمعدلات استهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الافتراضي المقدّر على النحو التالي:

السنوات

وصف التصنيف

10 - 7

آلات ومعدات

20

مبان

5 - 3

معدات مكتبية

7 - 3

أثاث وتركيبات

10 - 5

تجديد المباني والتجهيزات

5

سيارات

15-2 الأصول غير الملموسة

تتضمن الأصول غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والأصول غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الأصول غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الأصول غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر اضمحلال متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الأصول غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

7-5 سنوات

البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي

5 سنوات

العلامة التجارية والعلاقات التعاقدية

16-2 حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق

يقبل البنك الأموال من العملاء بغرض استثمارها بوصفه مضارباً وفقاً لتقدير البنك وفيما يراه البنك مناسباً دون وضع أي قيود على مكان وكيفية وأغراض استثمار هذه الأموال. ويتم تصنيف هذه الأموال في قائمة المركز المالي باعتبارها ضمن حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق.

يتم الاعتراف بحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق عند استلامها وتقاس مبدئياً بالتكلفة. وبعد التسجيل المبدئي، يتم قياس حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق بالتكلفة المطفأة.

يتم تحديد مخصص أرباح الاستثمارات الممولة بشكل مشترك من قبل البنك وأرباح حاملي حسابات الاستثمار المطلق من قبل إدارة البنك في الحدود المسموح بها لتقاسم الأرباح وفقاً للأحكام والشروط الخاصة بحسابات الاستثمار. ويتم قياس هذه الأرباح بعد رصد مخصصات الاضمحلال في القيمة، إن وجد. ويتم رصد مخصص الاضمحلال في القيمة عندما ترى الإدارة حدوث اضمحلال في القيمة الدفترية للأصول الممولة من قبل حساب الاستثمار.

ويتحمل البنك المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة الأموال.



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

17-2 اثبات الإيرادات

تثبت الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادي إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يثبت الإيراد من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على تقسيم زمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

إيرادات إيجارية

تثبت المجموعة الإيرادات الإيجارية وفقاً للعقود الإيجارية المبرمة بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة العقد.

إيرادات من أنشطة غير مصرفية

تتعلق الإيرادات من الأنشطة غير المصرفية بشكل رئيسي بالشركات التابعة للمجموعة وهي تنشأ بشكل أساسي من بيع السلع والخدمات ويتم تسجيلها عندما تتوافر الشروط التالية:

- (أ) قيام المجموعة بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية المتعلقة بملكية السلع إلى المشتري؛
- (ب) عدم امتلاك المجموعة لحق التدخل إدارياً أو السيطرة الفعلية على السلع المباعة؛
- (ج) إمكانية قياس قيمة الإيرادات بدقة؛
- (د) احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية للمجموعة؛ و
- (هـ) إمكانية قياس التكاليف المتكبدة أو التي سيتم تكبدها في المعاملة بدقة.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات ناتجة من الاستثمارات في شركات

تم شرح الإيرادات الناتجة من الاستثمارات في شركات بالإيضاح 11-2



2 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

18-2 منافع الموظفين

(أ) لائحة الاشتراكات المحددة

تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في قائمة الدخل الموحدة. وليس لدى المجموعة أي التزامات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات. ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

(ب) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسات المجموعة التي تتفق مع القوانين المعمول بها لدى المجموعة. ويتم احتساب الالتزام بناءً على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند الالتزامات الأخرى.

19-2 المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات أو التزامات قانونية حالية أو استدلالية ناشئة عن أحداث سابقة وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات خارجة سواء نقدية أو موارد متضمنة لمنافع اقتصادية مطلوبة للوفاء بتلك الالتزامات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه الالتزامات بدقة.

20-2 ضريبة الدخل

إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقاً لقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 13 لسنة 2010 الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتباراً من 1 يناير 2010. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل بقائمة الدخل الموحدة.

21-2 الزكاة

إن البنك غير مطالب بدفع الزكاة نيابة عن مساهميه، إلا أنه مطالب بحساب الزكاة وإخطار المساهمين بحصصهم التناسبية من مبلغ الزكاة المستحق على السهم. يعتمد حساب الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

3 نقد وشبه النقد

31 ديسمبر 2013			31 ديسمبر 2014			
مرتبطة بمساهمي البنك الاستثمار المطلق	مرتبطة بحسابات الاستثمار المطلق	الإجمالي	مرتبطة بمساهمي البنك الاستثمار المطلق	مرتبطة بحسابات الاستثمار المطلق	الإجمالي	
725	-	725	1.350	-	1.350	النقد في الصندوق
109.895	23.616	86.279	29.815	20.128	9.687	أرصدة لدى البنوك (حسابات جارية)
110.620	23.616	87.004	31.165	20.128	11.037	
2.625	-	2.625	-	-	-	أرصدة بنكية مقيدة
111.812	25.860	85.952	214.989	182.123	32.866	استثمارات لدى مؤسسات مالية
114.437	25.860	88.577	214.989	182.123	32.866	
225.057	49.476	175.581	246.154	202.251	43.903	

تمثل الإيداعات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية استثمارات تدار ما بين المصارف بصيغة الوكالة والمرابحة الاستثمارية. بلغ متوسط العائد على استثمارات الوكالة والمرابحة ما يعادل 0.61% سنوياً (2013: 0.59%).

4 استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

31 ديسمبر 2013			31 ديسمبر 2014			
مرتبطة بمساهمي البنك الاستثمار المطلق	مرتبطة بحسابات الاستثمار المطلق	الإجمالي	مرتبطة بمساهمي البنك الاستثمار المطلق	مرتبطة بحسابات الاستثمار المطلق	الإجمالي	
74.600	16.867	57.733	201.730	170.891	30.839	استثمارات في الصكوك علاوات وخصومات
228	52	176	3.825	3.240	585	غير مطفأة (بالصافي)
74.828	16.919	57.909	205.555	174.131	31.424	

بلغت القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في محفظة الصكوك 207.5 مليون دولار أمريكي (2013: 74.9 مليون دولار أمريكي)



5 الأصول التمويلية

31 ديسمبر 2013			31 ديسمبر 2014			
الإجمالي	مرتبط بحسابات الاستثمار المطلق	مرتبطة بمساهمي البنك	الإجمالي	مرتبط بحسابات الاستثمار المطلق	مرتبطة بمساهمي البنك	
105.863	1.900	103.963	229.991	103.668	126.323	التمويل بالمرابحة
-	-	-	30.000	25.414	4.586	المستحق من عقود
-	-	-	5.796	1.645	4.151	أخرى
105.863	1.900	103.963	265.787	130.727	135.060	
(22.856)	(24)	(22.832)	(36.818)	(8.067)	(28.751)	ناقصا: أرباح مؤجلة
83.007	1.876	81.131	228.969	122.660	106.309	

تمثل معظم تمويلات المرابحة تسهيلات المرابحة المقدمة للشركات المستثمر فيها والعملاء من الأفراد والشركات كجزء من العمليات المصرفية الخاصة. وبلغ السعر المتوسط للعائد على تمويلات المرابحة ما نسبته 6.67% سنويا (2013: 8.56% سنويا).

وكما في 31 ديسمبر 2014 و2013، لم تكن هناك أرصدة متأخرة ومخصص متأخر لاضمحلال القيمة.

6 الذمم المدينة

تتكون الذمم المدينة من الآتي:

2013	2014
33.949	37.423
(829)	(699)
33.120	36.724

ذمم ناشئة من البيع التجاري
ناقصا: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

7 المخزون

يتكون المخزون من الآتي:

2013	2014
8.182	9.516
577	1.790
2.138	1.893
(416)	(688)
10.481	12.511

مواد خام
سلع غير تامة الصنع
سلع تامة الصنع
ناقصا: ما تم شطبه لصادفي القيمة القابلة للتحقق



8 الاستثمار في شركات

2013	2014
11.912	35.030
266.377	370.730
278.289	405.760

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

1-8 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

إن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية تتكون مما يلي:

2013	2014
7.222	7.222
4.690	27.808
11.912	35.030

غير مدرجة*
مدرجة**

* نظراً لعدم توفر القيمة العادلة فقد تم إدراج الاستثمار بالتكلفة.
** يتم تحديد قيمة الاستثمار العادلة على أساس أسعار الشراء السائدة في سوق نشط.

2-8 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل تتكون من:

2013	2014
141.781	264.246
124.596	106.484
266.377	370.730

نوع الاستثمار

استثمارات رؤوس أموال مساهمة في المشاريع
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

3-8 يلخص الجدول التالي الحركة في الاستثمارات في شركات خلال السنة:

2013			2014			
الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	
212.577	190.706	21.871	278.289	266.377	11.912	في بداية السنة
28.044	28.044	-	98.169	63.452	34.717	إضافات
(29.280)	(18.941)	(10.339)	(29.451)	(24.939)	(4.512)	استبعاد*
66.948	66.568	380	58.753	65.840	(7.087)	تعديلات القيمة العادلة
278.289	266.377	11.912	405.760	370.730	35.030	في نهاية السنة

* باعت المجموعة بشكل جزئي استثمارين اثنين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل واستثمار واحد بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية خلال 2014 مما أدى إلى مكاسب رأسمالية صافية بقيمة 2.5 مليون و 0.4 مليون دولار أمريكي، على التوالي (2013): مكاسب رأسمالية صافية بقيمة 7.6 مليون و 0.3 مليون دولار أمريكي، على التوالي، والتي تم إدراجها بقائمة الدخل الموحدة.

4-8 قياس القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقاً لمستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- (أ) المستوى الأول من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتماثلة،
- (ب) المستوى الثاني من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي: كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي: المشتقة من الأسعار)، و
- (ج) المستوى الثالث من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى الثالث.

8 استثمارات في شركات (تتمة)

4-8 قياس القيمة العادلة (تتمة)

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
31 ديسمبر 2014			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	7.222	35.030
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	307.656	370.730
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	-	-	(6.909)
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال قائمة الدخل الموحدة	-	63.697	65.840
31 ديسمبر 2013			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	7.222	11.912
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	183.191	266.377
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	-	-	380
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال قائمة الدخل الموحدة	-	15.078	66.568

وبلخص الجدول التالي طرق التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2014 و 2013 للاستثمارات بالمستوى الثالث التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

طريقة التقييم	المدخلات المستخدمة	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	التدفقات النقدية المخصومة	1% إلى 5%	1.5% إلى 5%
	معدل الخصم	10% إلى 17.2%	10% إلى 15.8%

وكان تأثير طرق التقييم المستخدمة نتيجة التغيرات المحتملة في المتغيرات الأساسية المستخدمة للتقييم:

- معدل النمو. يفترض أن تكون معدلات النمو من 1% إلى 5% (2013: 1.5% إلى 5%) بناء على الأداء الفعلي والمتوقع للجهة المستثمر فيها. وفي حالة زيادة/ نقص معدلات النمو بنقطة واحدة في المائة (2013: نقطة واحدة في المائة)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات ترتفع بـ 15.5 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 10.7 مليون دولار أمريكي (2013: ترتفع بـ 19 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 14 مليون دولار أمريكي)؛

4-8 قياس القيمة العادلة (تنمة)

- معدل الخصم يفترض أن تكون معدلات الخصم من 10% - 17.2% (2013):
10% - 15.8%) للاستثمارات المختلفة. وفي حالة زيادة/ انخفاض معدلات الخصم بنقطة واحدة في المائة (2013):
نقطة واحدة في المائة)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات تنخفض بـ 16.5 مليون دولار أمريكي/ ترتفع بـ 23.8 مليون
دولار أمريكي (2013): تنخفض بـ 20 مليون دولار أمريكي/ ترتفع بـ 25 مليون دولار أمريكي؛
- التدفقات النقدية المتوقعة. تعتبر مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها من المتغيرات الأساسية في تقييم الاستثمارات. وفي حالة
زيادة/ اضمحلال قيمة التدفقات النقدية المتوقعة بنقطة واحدة في المائة (2013): نقطة واحدة في المائة)، فإن القيمة الدفترية
للاستثمارات ترتفع بـ 2.6 مليون دولار أمريكي/ تنخفض بـ 1.8 مليون دولار أمريكي (2013): ترتفع بـ 2 مليون دولار
أمريكي/ تنخفض بـ 2 مليون دولار أمريكي).

9 الاستثمارات العقارية

2013	2014
61.535	56.637
-	18.396
61.535	75.033

استثمارات عقارية متاحة للاستخدام
استثمارات عقارية محتفظ بها برسم البيع

يلخص الجدول التالي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

2013	2014			
استثمارات عقارية متاحة للاستخدام	استثمارات عقارية محتفظ بها برسم البيع الإجمالي	استثمارات عقارية متاحة للاستخدام	استثمارات عقارية متاحة للاستخدام	
54.142	61.535	-	61.535	في بداية السنة
4.942	11.756	-	11.756	إضافات
-	-	18.396	(18.396)	تحويل
2.451	1.742	-	1.742	تعديلات القيمة العادلة
61.535	75.033	18.396	56.637	في نهاية السنة

اعتمد تقييم الاستثمارات العقارية بمبلغ 18.4 مليون دولار أمريكي على اتفاقية شراء مبيعات مبرمة مع أحد البائعين. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تم إبرامها في ديسمبر 2014، إلا أن المعاملة تم الانتهاء منها في يناير 2015. أما الاستثمارات العقارية المتبقية بقيمة 56.6 مليون دولار أمريكي (2013: 43.8 مليون دولار أمريكي) فقد تم تقييمها من قبل الإدارة داخليا دون أي تغيير جوهري بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2014.

10 الأصول الثابتة

التكلفة	آلات ومعدات	أراض ومبان	آليات ومعدات	أثاث وتركيبات	تجديد المباني والتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
كما في 1 يناير 2013	17.973	19.637	6.942	7.822	592	439	62	53.467
إضافات	1.030	296	2.793	177	489	24	230	5.039
تحويلات	62	-	-	-	-	-	(62)	-
استبعادات	-	-	(1)	-	-	-	-	(1)
كما في 31 ديسمبر 2013	19.065	19.933	9.734	7.999	1.081	463	230	58.505
إضافات	323	-	1.291	96	1.764	102	1.872	5.448
تحويلات	-	-	-	-	-	-	-	-
استبعادات	-	-	(4)	-	-	(86)	-	(90)
كما في 31 ديسمبر 2014	19.388	19.933	11.021	8.095	2.845	479	2.102	63.863

10 الأصول الثابتة (تتمة)

الإجمالي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	سيارات	تجديد المباني وتركيبات	أثاث وتركيبات	آليات ومعدات	أراض ومبان	آلات ومعدات	
17.801	-	221	356	3.032	4.471	1.182	8.539	الاستهلاك المتراكم
4.059	-	62	53	1.182	1.570	228	964	كما في 1 يناير 2013
(1)	-	-	-	-	(1)	-	-	تكلفة الاستهلاك*
								الاستبعاد/ التحويل
21.859	-	283	409	4.214	6.040	1.410	9.503	كما في 31 ديسمبر 2013
4.434	-	46	279	1.084	1.777	228	1.020	تكلفة الاستهلاك*
(89)	-	(86)	-	-	(3)	-	-	الاستبعاد/ التحويل
26.204	-	243	688	5.298	7.814	1.638	10.523	كما في 31 ديسمبر 2014
36.646	230	180	672	3.785	3.694	18.523	9.562	صافي القيمة الدفترية
37.659	2.102	236	2.157	2.797	3.207	18.295	8.865	كما في 31 ديسمبر 2014

* تتضمن مصاريف الاستهلاك مبلغا وقدره 2.775 ألف دولار أمريكي (2013: 2.380 ألف دولار أمريكي) مسجلة ضمن الأنشطة غير المصرفية.

11 الأصول غير الملموسة

البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	العلامة التجارية والعلاقات التجارية	الإجمالي	
			في 1 يناير 2013
			التكلفة:
3.755	9.607	13.362	الرصيد الافتتاحي
882	-	882	إضافات خلال السنة
4.637	9.607	14.244	في 31 ديسمبر 2013
			الإطفاء
1.839	741	2.580	الرصيد الافتتاحي
585	1.773	2.358	تكلفة الإطفاء للسنة*
2.424	2.514	4.938	في 31 ديسمبر 2013
2.213	7.093	9.306	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2013
			كما في 1 يناير 2014
			التكلفة:
4.637	9.607	14.244	الرصيد الافتتاحي
2.611	-	2.611	إضافات خلال السنة
7.248	9.607	16.855	في 31 ديسمبر 2014
			إطفاء
2.424	2.514	4.938	الرصيد الافتتاحي
693	1.776	2.469	تكلفة الإطفاء للسنة*
3.117	4.290	7.407	في 31 ديسمبر 2014
4.131	5.317	9.448	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2014

*تتضمن تكاليف الإطفاء مبلغا وقدره 1.776 ألف دولار أمريكي (2013: 1.773 ألف دولار أمريكي) مسجلة ضمن الأنشطة غير المصرفية.

12 الأصول الأخرى

تتكون الأصول الأخرى من الآتي:

2013	2014	
8.397	5.553	نعم مدينة أخرى
14.586	16.427	مبالغ مدفوعة مقدما
1.434	1.656	ودائع قابلة للاسترداد
742	754	مستحق من أطراف ذات علاقة (إيضاح 24)
347	85	مستحقات من الموظفين
25.506	24.475	

13 مستحق إلى البنوك

2013	2014	
23.034	41.367	تسهيلات بنكية
1.002	1.160	حسابات السحب على المكشوف
46.522	64.913	التمويل بالمراجحة
8.169	7.787	التمويل بالإجارة
12.750	-	ودائع مقبولة بالوكالة
91.477	115.227	

كما في 31 ديسمبر 2014، تم ربط الاستثمارات في شركات ذات القيمة الدفترية البالغة 104 مليون دولار أمريكي مقابل تمويلات المراجحة (31 ديسمبر 2013: 43 مليون دولار أمريكي)

14 الالتزامات الأخرى

2013	2014	
19.026	26.458	ذمم دائنة
14.837	15.258	ذمم دائنة للموظفين
10.275	1.663	ذمم دائنة أخرى
6.013	4.413	مصرفات مستحقة
332	330	مستحق لأطراف ذات علاقة (إيضاح 24)
75	78	إيرادات غير محققة
3.683	5.133	توزيعات أرباح مستحقة
54.241	53.333	

تمثل أغلب الذمم الدائنة مبالغ مستحقة لعدد من الموردين ناشئة من الأنشطة التجارية الاعتيادية التي تزاولها الشركات التابعة للمجموعة.

15 حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق

ويتم استثمار الأموال الواردة من حاملي حسابات الاستثمار المطلق نيابة عنهم دون الرجوع إلى المجموعة على النحو التالي كما في 31 ديسمبر:

2013	2014	إيضاح	
49.476	202.251	3	نقد وشبه النقد
16.919	174.131	4	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
1.876	122.660	5	أصول تمويلية
68.271	499.042		

تم الإفصاح عن الأصول العائدة إلى حاملي حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم مخصص اضمحلال القيمة. كما في 31 ديسمبر 2014 و 2013 لم يكن هناك اضمحلال في القيمة المعترف بها في الأصول العائدة إلى حاملي حسابات الاستثمار المطلق.

يتم استلام جميع الأموال من العملاء القطريين من الشركات والأفراد.

15 حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار المطلق (تتمة)

نظرا لشروط نسب المشاركة في الأرباح في اتفاقيات المضاربة ومن أجل توزيع الأرباح وفق معدلات الأرباح السوق، قام البنك بزيادة أرباح حاملي حسابات الاستثمار المطلق وذلك بالتنازل عن بعض من حصته في الربح كمضارب. وبلغت حصة الربح المتنازل عنه ما قيمته 3.691 ألف دولار أمريكي (2013: لا شيء).

ويوضح الجدول التالي الإيرادات من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلق وفقا للنوع:

2013	2014	
-	3.754	أرباح استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	3.914	إيرادات من الأنشطة التمويلية
-	917	إيرادات أخرى
-	8.585	

16 حصة غير مسيطرة

2013	2014	
13.472	13.902	في 1 يناير
-	157	تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
430	205	صافي الدخل للسنة
13.902	14.264	في 31 ديسمبر

17 رأس المال

المصرح به:

250.000.000 سهم عادي (2013: 200.000.000 سهم عادي)	
بواقع 10 ريالات قطرية لكل سهم	
549.451	686.813

رأس المال المصدر والمدفوع:

200.000.000 سهم عادي (2013: 200.000.000 سهم عادي)	
بواقع 10 ريالات قطرية لكل سهم (2013: 10 ريالات قطرية لكل سهم)	
549.451	549.451

وافق مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 24 مارس 2014 على زيادة رأس المال المصرح به للبنك إلى 2.5 مليار ريال قطري (687 مليون دولار أمريكي) بدلا من 2 مليار ريال قطري (549 مليون دولار أمريكي) في 2013.

18 إيرادات ومصروفات الأنشطة غير المصرفية

المرتبطة بمساهمي البنك		
2013	2014	
85.945	97.769	مبيعات
1.024	336	إيرادات أخرى
86.969	98.105	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
(61.299)	(72.303)	تكلفة المبيعات
(20.705)	(20.509)	مصروفات أخرى
(2.822)	(3.338)	تكاليف التمويل
(84.826)	(96.150)	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
2.143	1.955	صافي الدخل من الأنشطة غير المصرفية

19 إيرادات أخرى

المرتبطة بمساهمي البنك		
2013	2014	
3.595	3.416	إيرادات الإيجارات
305	1.233	إيرادات أخرى
3.900	4.649	

20 مصروفات تشغيلية أخرى

المرتبطة بمساهمي البنك		
2013	2014	
6.747	6.272	مصروف الإيجارات
2.428	3.638	رواتب أعضاء مجلس الإدارة
3.385	4.508	خدمات مهنية
6.568	3.083	مصروفات إدارية وعمومية أخرى
19.128	17.501	

21 عائد السهم الأساسي/المخفض

يتم احتساب عائد السهم الأساسي بناء على صافي الربح العائد لمساهمي البنك وعدد الأسهم المستحقة الدفع خلال السنة.		
2013	2014	
38.648	43.518	عائد السهم الأساسي من العمليات المستمرة
		صافي الربح العائد لمساهمي الشركة الأم
171.327	200.000	إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم
22.56	21.76	عائد السهم الأساسي (سنت أمريكي)

ونظرا لعدم وجود أثر تخفيضي، فإن عائد السهم الاساسي يعادل عائد السهم المخفض.

22 الالتزامات المحتملة

تمثل الالتزامات المحتملة للمجموعة كما في 31 ديسمبر البنود الآتية:

2013	2014	
-	1.698	الاعتمادات المستندية
8.251	17.020	خطابات الضمان
8.251	18.718	إجمالي الالتزامات المالية

23 الالتزامات التعاقدية

2013	2014	
40.037	31.093	التزامات مقابل التأجير التشغيلي
7.290	6.630	أكثر من سنة واحدة
47.327	37.723	لا تزيد عن سنة واحدة
-	8.299	التزامات مرتبطة بالاستثمارات
6.458	10.303	التزامات مرتبطة بالمصروفات التشغيلية والرأسمالية
-	33.973	تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
53.785	90.298	

24 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين ممن لديهم نفوذ جوهري وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وذوي العلاقة من عائلاتهم والمؤسسات المملوكة أو المسيطر عليها من قبلهم، كما تشمل الشركات الزميلة والشركات المرتبطة.

(أ) مستحق من أطراف ذات علاقة

2013	2014	
742	754	الشركات المرتبطة

تظهر أرصدة المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة ضمن بند الأصول الأخرى (إيضاح رقم 12).

(ب) مستحق لأطراف ذات علاقة

2013	2014	
332	330	الشركات المرتبطة

ويتم إدراج المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة ضمن التزامات أخرى (إيضاح رقم 14).

(ج) مكافآت ورواتب موظفي الإدارة العليا

2013	2014	
8.329	7.152	الرواتب والمنافع على المدى القصير لأفراد الإدارة العليا
2.354	2.991	رواتب أعضاء مجلس الإدارة
141	140	مكافآت هيئة الرقابة الشرعية
10.824	10.283	

25 الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين. وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الزكاة المستحق من قبل المساهمين على أساس معتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويتم إخطار المساهمين بذلك. بلغت الزكاة المستحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ما قدره 3.15 سنت لكل سهم مملوك (2013: 4.85 سنت).

26 الافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات

تقوم الإدارة عند إعداد القوائم المالية الموحدة بممارسة أحكامها وتقديراتها لتحديد المبالغ المثبتة بها. ويمكن تلخيص أهم الافتراضات والتقديرات المعمول بها على النحو الآتي:

• تصنيف الأدوات المالية

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للبنك تقرر الإدارة، عند اقتناء استثمار، ما إذا كان من الواجب تصنيفه على أنه استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (محتفظ بها للمتاجرة أو تسمى كذلك وتشمل استثمارات رؤوس أموال المساهمة في المشاريع) أو استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة حقوق الملكية. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار وهو يخضع لمختلف المعالجات المحاسبية استناداً إلى هذا التصنيف.

• القيمة العادلة للاستثمارات في شركات والتي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد.

تقوم المجموعة بوضع الأحكام والتقديرات لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيمة باستخدام افتراضات لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد.

وقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة للأدوات التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد بالإيضاح رقم 8.

• الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقدر المجموعة الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة ذات الأعمار المحدودة بمراعاة النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها من الأصل. وهذا يعتمد على حكم المجموعة بعد مراعاة الأعمار الإنتاجية لأصول مماثلة بمنشآت مشابهة.

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الأصول والالتزامات المالية للمجموعة. وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والاستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعمليات الاستثمارية والتمويلية للبنوك وتتضمن الالتزامات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك والمؤسسات المالية. كما تتضمن الأدوات المالية التعهدات التعاقدية والالتزامات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج قائمة المركز المالي.

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

ويُفسر الإيضاح رقم 2 السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف ملمة وراغبة في معاملة بدون شروط تقضيلية.

يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقاً لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح 11-2.

إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المجموعة التجارية. وتهدف إدارة المخاطر والإطار التنظيمي للمجموعة إلى وضع إجراءات تطويرية وإدارة مستمرة للمخاطر الرئيسية التي تتضمنها أنشطة المجموعة. وتتم إدارة المخاطر من خلال عملية تحديدها وقياسها ومتابعتها مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة. وكل وحدة في المجموعة تتحمل مسؤولية المخاطر المتعلقة بمسؤولياتها. وتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى الخارجية التي تتعلق بنشاط العمل. وتعتبر قدرة المجموعة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها بفاعلية هي عنصر أساسي لفلسفة التشغيلية للمجموعة وربحيته.

إطار المخاطر وإطار الحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءاً مكملًا لثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء لجنة التدقيق والمخاطر والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يتحمل المجلس المسؤولية العامة في خلق الجو العام تجاه مخاطر المجموعة والتأكد من وجود إطار فعال لإدارة المخاطر. يقوم المجلس بصورة دورية بمراجعة السياسات والاستراتيجيات لإدارة مخاطر المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة المخاطر والتدقيق والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر.

مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر استثمار الملكية الخاصة بالمجموعة وتقييمها من خلال إجراء دراسات مهنية مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمار الحصص الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرضات بالنسبة إلى تلك الحدود.

يظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

2013	2014	
112.520	29.815	أرصدة لدى البنوك
111.812	214.989	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
83.007	228.969	أصول تمويلية
33.120	36.724	ذمم مدينة
25.506	24.475	أصول أخرى
74.828	205.555	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
440.793	740.527	

المخاطر

جميع الأصول المالية، خلاف الأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية ليس لها تصنيف ائتماني خارجي. ويوضح الجدول التالي تحليل جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية:

2013	2014	
196.456	216.640	AAA إلى A-
99	394	BBB+ إلى B-
27.777	27.770	غير مصنفة

والمجموعة، باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي 31 ديسمبر 2014، كان لدى المجموعة أرصدة لدى بنكين للطرف المقابل (2013: بنكا واحدا) بمبالغ إجمالية أكثر من 70 مليون دولار أمريكي. وكان المبلغ الإجمالي لهذا الودائع بقيمة 189.4 مليون دولار أمريكي (2013: 88.6 مليون دولار أمريكي).

إن التوزيع الجغرافي لأصول المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

2013	2014	
143.995	431.707	قطر
117.374	179.145	الإمارات العربية المتحدة
53.561	56.393	آسيا ودول الشرق الأوسط
88.669	370	أمريكا الشمالية
37.194	72.912	أوروبا وأخرى
440.793	740.527	

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

يظهر توزيع الأصول على حسب القطاع على النحو الآتي:

2013	2014	
296.351	362.837	الخدمات المالية
24.006	5.268	التصنيع
28.201	153.076	العقارات والتشييد
3.375	3.197	التكنولوجيا
51.914	51.914	البتروول والغاز
36.946	164.235	أخرى
440.793	740.527	

مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت. ويتمثل منهج المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من توفر السيولة اللازمة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلباً.

تتلقى إدارة الخزنة من إدارة المراقبة المالية المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للأصول والالتزامات الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحفظ إدارة الخزنة بمحفظة الأصول السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات والتي تتولى أيضاً استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

يظهر الجدول أدناه تحليلاً للأصول والالتزامات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

عند الطلب	أقل من 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 12 شهراً	سنة واحدة إلى 5 سنوات	غير مؤرخة	الإجمالي
في 31 ديسمبر 2014						
الأصول						
نقد	31.159	214.995	-	-	-	246.154
وشبه النقد	-	-	-	-	-	-
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	205.555	-	205.555
أصول تمويلية	650	17.312	1.031	178.040	-	228.969
نعم مدينة	-	15.131	4.260	90	-	36.724
استثمارات في شركات استثمارات	-	-	-	299.728	-	405.760
عقارية	-	18.396	-	-	56.637	75.033
أصول أخرى	-	3.384	1.763	12.483	4.411	24.475
إجمالي الأصول المالية	31.809	269.218	7.054	695.896	61.048	1.222.670
الالتزامات وحقوق الملكية						
لحاملي حسابات الاستثمار المطلق						
مستحق إلى البنوك	-	33.066	8.830	11.908	61.423	115.227
أرصدة حسابات العملاء	7.245	-	-	-	-	7.245
التزامات أخرى	5.133	19.536	20.737	2.541	970	53.333
حقوق الملكية	-	455.071	39.816	2.759	1.396	499.042
لحاملي حسابات الاستثمار المطلق	-	507.673	69.383	17.208	63.789	674.847
إجمالي الالتزامات المالية	12.378	(238.455)	(62.329)	140.437	632.107	547.823
صافي الفرق بالسيولة	19.431	(238.455)	(62.329)	140.437	632.107	547.823
صافي فرق السيولة المتراكم	19.431	(219.024)	(281.353)	(140.916)	491.191	

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

يظهر الجدول أدناه تحليلًا للأصول والالتزامات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

عند الطلب	أقل من 3 شهور	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 12 شهرًا	سنة واحدة إلى 5 سنوات	غير مؤرخة	الإجمالي
في 31 ديسمبر 2013						
الأصول						
نقد و	111.812	-	2.650	-	-	225.057
شبه النقد	-	-	-	-	-	-
استثمارات مدرجة	-	-	-	74.828	-	74.828
بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-
أصول تمويلية	1.594	8.300	-	73.113	-	83.007
ذمم مدينة	16.348	4.750	11.337	685	-	33.120
استثمارات في شركات	-	-	100.693	177.596	-	278.289
استثمارات	-	-	-	-	-	-
عقارية	-	-	-	17.699	43.836	61.535
أصول أخرى	5.451	2.782	8.507	8.497	269	25.506
إجمالي	135.205	15.832	123.187	352.418	44.105	781.342
الأصول المالية						
الالتزامات وحقوق الملكية						
لحاملي حسابات الاستثمار المطلق						
مستحق إلى البنوك	32.513	7.223	3.661	48.080	-	91.477
أرصدة حسابات العملاء	-	9.375	-	-	-	15.811
التزامات أخرى	28.739	8.443	6.061	2.649	4.666	54.241
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-
لحاملي حسابات الاستثمار المطلق	68.271	-	-	-	-	68.271
إجمالي	129.523	25.041	9.722	50.729	4.666	229.800
الالتزامات المالية						
صافي الفرق بالسيولة	5.682	(9.209)	113.465	301.689	39.439	551.542
صافي فرق السيولة المتراكم	106.158	96.949	210.414	512.103	-	100.476

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة المعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

(أ) استثمارات في شركات مدرجة

تتعرض المجموعة لمخاطر سعر حصص الملكية بشكل أساسي نتيجة بعض الاستثمارات في شركات مدرجة بسوق الأوراق المالية. في 31 ديسمبر 2014، إذا كانت أسعار حصص الملكية في ذلك التاريخ أكثر بـ/ أقل بـ 5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فإن صافي الدخل للسنة كان من الممكن أن يكون أكثر بـ/ أقل بـ 3.154 ألف دولار أمريكي (2013: 4.159 ألف دولار أمريكي) وكانت قيمة احتياطي القيمة العادلة أكثر بـ/ أقل بـ 1.390 ألف دولار أمريكي (2013: 235 ألف دولار أمريكي).

(ب) استثمارات في شركات غير مدرجة

تم الإفصاح عن الحساسية تجاه الاستثمارات في شركات غير مدرجة بالإيضاح رقم 8.

مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية")؛
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "استثمارات بالتكلفة المطفأة")؛
- استثمارات المرابحة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "أصول تمويلية")؛ و
- المبالغ المقترضة من المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "تمويلات من مؤسسات مالية").

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير 100 نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

التأثير على صافي الربح (+/-)	التغير في معدل الربح (+/-)	2014	الأصول
2.150	100	214.989	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
2.056	100	205.555	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
2.290	100	228.969	أصول تمويلية
			الالتزامات وحقوق الملكية
			لحاملي حسابات الاستثمار المطلق
(72)	100	7.245	أرصدة حسابات العملاء
(1.152)	100	115.227	مستحق إلى البنوك
(4.990)	100	499.042	حقوق الملكية
			لحاملي حسابات الاستثمار المطلق
282			

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

التأثير على صافي الربح (- /+)	التغير في معدل الربح (- /+)	2013	الأصول
1.118	100	111.812	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
748	100	74.828	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
830	100	83.007	أصول تمويلية
			الالتزامات وحقوق الملكية
			لحاملي حسابات الاستثمار المطلق
(158)	100	15.811	أرصدة حسابات العملاء
(915)	100	91.477	مستحق إلى البنوك
(683)	100	68.271	حقوق الملكية
			لحاملي حسابات الاستثمار المطلق
940			

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. لقد قام المجلس بوضع حدود على المراكز حسب العملة. يتم مراقبة المراكز بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلاً.

حجم التعرض للخطر (بما يعادل الدولار الأمريكي)	2013	2014	العملة
91.970	(153.415)		الريال القطري
133.813	95.798		الدرهم الإماراتي
2	-		الريال السعودي

يظهر الجدول أدناه تأثير التغير بنحو 5% في سعر صرف العملة، لغير العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي، مقابل الدولار الأمريكي مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساوياً ومقابلاً لتأثير الزيادة الموضحة.

التأثير على صافي الربح (- /+)	حجم التعرض للخطر (بما يعادل الدولار الأمريكي)	2013	2014	العملة
2013	2014	2013	2014	
1.322	5.217	26.436	104.344	الجنيه الاسترليني
89	93	1.770	1.862	اليورو
8	10	166	208	الدينار الأردني
5.450	7.750	109.000	155.000	الليرة التركية
0.45	0.45	9	9	الدينار الكويتي

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

مخاطر أسعار السلع

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حالياً بأي محفظة سلع للمتاجرة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة ونتائج قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملاً التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل. ويتبنى البنك عمليات تقييم المخاطر والضوابط الرقابية ومؤشرات المخاطر الرئيسية المعمول بها في كل إدارة.

مخاطر التركيز

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التركزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو مدين فردي.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. ووفقاً لذلك يتم السيطرة على التركزات المحددة لمخاطر الاستثمار والتمويل وإدارتها.

كما في 31 ديسمبر عام 2014، كان لدى البنك 5 عملاء لديهم ما يزيد عن 5% من إجمالي حاملي حسابات الاستثمار المطلق (2013: عميلان) و6 عملاء ممن لديهم أكثر من 5% من إجمالي ذمم المراجعة (2013: 3 عملاء).

إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

وتدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على معدل محدد إيجابي لإجمالي رأس مال مقابل إجمالي الأصول الموزونة من ناحية المخاطر.

تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال التقليدي، والزيادة على رأس المال والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والأصول غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في أسهم مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطي فروق أسعار صرف العملات الأجنبية.

27 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة)

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في الدمج التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الأصول الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للأصول وبنود خارج قائمة المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال الفترة. تم حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات كفاية رأس المال الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

2013	2014	
1.621.216	2.491.099	إجمالي الأصول المرجحة بحسب المخاطر
549.451	549.451	رأس المال
39.987	44.592	أرباح مدورة
4.635	(866)	احتياطات
13.902	14.264	حصة غير مسيطرة
(9.306)	(9.448)	أصول غير ملموسة
598.669	597.993	إجمالي رؤوس الأموال وأرصدة الاحتياطي المؤهلة
		إجمالي مصادر رؤوس الأموال كنسبة
%36.93	%24.01	من إجمالي الأصول المرجحة بحسب المخاطر

28 معلومات عن القطاع

لأغراض إدارية، تم تنظيم المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال:

استثمارات بديلة

يشمل قطاع الاستثمارات البديلة للمجموعة الاستثمار المباشر أعمال الأسهم الخاصة وفئات الأصول العقارية. ويقوم قطاع الاستثمارات البديلة بشكل رئيسي بشراء نسبة ملكية كبيرة أو جوهرية مع تمثيل واسع في شركات مدارة بفاعلية والأصول التي لها سوق قوي ومؤسس مع احتمال التطور والتوسع. ويعمل فريق العمل كشركاء في إدارة الشركات المستثمر فيها لإبراز قيمة الشركة من خلال دعم الأداء المالي والتشغيلي لرفع العوائد لأكبر قدر ممكن. ويتطلع القطاع إلى فرص استثمارية في القطاعات الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة مع الاستمرار في استغلال فرص الاستثمار الجذابة خارج هذه المناطق المحددة. خلال 2014، وكنتيجة للتغير في استراتيجية البنك، تم دمج قطاعي الأسهم الخاصة والاستثمارات الاستراتيجية ضمن قطاع الاستثمارات البديلة.

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

تستهدف المجموعة من خلال إدارة الخدمات المصرفية الخاصة والثروة العملاء ذوي الملاة المالية الجيدة مع تقديم المنتجات والخدمات المصرفية رفيعة المستوى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تلبي المتطلبات الشخصية والأعمال التجارية والثروات. ويشمل ذلك تقديم حسابات الاستثمار/ الودائع وتمويلات الأدوات المالية المشتقة البسيطة والمتخصصة وإدارة الخزنة والاستثمار والاستشارات وبطاقات الائتمان وخدمات المساندة والاستقبال.

أخرى

وتمثل الإدارة المركزية والخدمات المساندة في المجموعة

(أ) معلومات حول أصول والتزامات القطاعات المطلوب الإفصاح عنها
لا تراقب المجموعة القطاعات بناءً على أداء الأصول والتزامات، وبالتالي لا توجد معلومات مفصلة للأصول والتزامات وليس لديها معلومات تفصيلية عنه. ولهذا لم يتم عرض الإفصاح الخاص بأصول والتزامات القطاعات في هذه القوائم المالية الموحدة.

(ب) معلومات حول الربح والخسارة المطلوب الإفصاح عنها
يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة بناءً على القطاع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة:

الإجمالي	أخرى	الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	استثمارات بديلة
في 31 ديسمبر 2014			
إيرادات			
8.585	-	8.585	-
إيرادات من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلق			
(7.526)	-	(7.526)	-
ناقصاً: العائد على حسابات الاستثمار المطلق ومخصصات اضمحلال القيمة			
1.059	-	1.059	-
حصة المجموعة كمضارب من إيرادات حسابات الاستثمار المطلق			
98.105	-	-	98.105
إيرادات الأنشطة غير المصرفية			
65.840	-	-	65.840
الربح الناتج عن إعادة تقييم استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة صافي الدخل			
5.883	-	-	5.883
إيرادات توزيعات الأرباح			
1.089	-	1.089	-
أرباح من استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة			
2.947	-	-	2.947
أرباح بيع استثمارات في شركات			
7.217	-	378	6.839
4.649	3.415	83	1.151
إيرادات من أنشطة تمويلية			
186.789	3.415	2.609	180.765
إيرادات أخرى			
إجمالي الإيرادات			
مصروفات			
96.150	-	-	96.150
مصروفات الأنشطة غير المصرفية			
25.235	12,832	4.678	7.725
تكاليف الموظفين			
17.501	17.501	-	-
مصروفات تشغيلية أخرى			
1.828	-	-	1.828
تكاليف التمويل			
2.352	2.352	-	-
مصروفات الاستهلاك والإطفاء			
143.066	32.685	4.678	105.703
إجمالي المصروفات			
43.723	(29.270)	(2.069)	75.062
صافي الدخل/ (الخسارة) قبل الضرائب			
-	-	-	-
ضريبة الدخل			
43.723	(29.270)	(2.069)	75.062
صافي الدخل/ (الخسارة) للسنة			

28 معلومات عن القطاع (تتمة)

يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة بناءً على القطاع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال الفترة:

الإجمالي	أخرى	الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	استثمارات بديلة	
في 31 ديسمبر 2013				
86.969	-	-	86.969	إيرادات
				إيرادات الأنشطة غير المصرفية
66.568	-	-	66.568	الربح الناتج عن إعادة تقييم استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة صافي الدخل
288	-	-	288	إيرادات توزيعات الأرباح
2.456	-	2.456	-	أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة
1.132	-	1.132	-	أرباح بيع استثمارات بالتكلفة المطفأة
7.942	314	-	7.628	أرباح بيع استثمارات في شركات
6.886	-	21	6.865	إيرادات من الأنشطة التمويلية
3.900	3.519	105	276	إيرادات أخرى
176.141	3.833	3.714	168.594	إجمالي الإيرادات
مصرفات				
84.826	-	-	84.826	مصرفات الأنشطة غير المصرفية
30.791	20.041	1.806	8.944	تكاليف الموظفين
19.128	19.128	-	-	مصرفات تشغيلية أخرى
55	-	-	55	تكاليف التمويل
2.263	2.263	-	-	مصرفات الاستهلاك والإطفاء
137.063	41.432	1.806	93.825	إجمالي المصروفات
39.078	(37.599)	1.908	74.769	صافي الدخل / (الخسارة) قبل الضرائب
-	-	-	-	ضريبة الدخل
39.078	(37.599)	1.908	74.769	صافي الدخل / (الخسارة) للسنة

28 معلومات عن القطاع (تتمة)

معلومات القطاع الجغرافي

تعمل المجموعة حالياً في سوقين جغرافيين وهما دولة قطر ودول منطقة آسيا/ الشرق الأوسط.

يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة من حيث القطاعات الجغرافية بناءً على المكان الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة:

31 ديسمبر 2014			الإيرادات
قطر	آسيا/ الشرق الأوسط	الإجمالي	
5.375	3.210	8.585	إيرادات من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار المطلق
(7.526)	-	(7.526)	ناقصاً: العائد على حسابات الاستثمار المطلق
			ومخصصات اضمحلال القيمة
(2.151)	3.210	1.059	حصة المجموعة كمضارب من الإيرادات من
2.335	95.770	98.105	حسابات الاستثمار المطلق
			إيرادات الأنشطة غير المصرفية
2.900	62.940	65.840	أرباح إعادة تقييم استثمارات مدرجة
404	5.479	5.883	بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
181	908	1.089	إيرادات توزيعات الأرباح
-	2.947	2.947	أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة
355	6.862	7.217	أرباح بيع استثمارات في شركات
3.498	1.151	4.649	إيرادات من الأنشطة التمويلية
7.522	179.267	186.789	إيرادات أخرى
			إجمالي الإيرادات
3.820	92.330	96.150	مصروفات
25,235	-	25,235	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
17.501	-	17.501	تكاليف الموظفين
-	1.828	1.828	مصروفات تشغيلية أخرى
2.352	-	2.352	تكاليف التمويل
48.908	94.158	143.066	مصروفات الاستهلاك والإطفاء
(41,386)	85.109	43.723	إجمالي المصروفات
-	-	-	صافي الدخل/ (الخسارة) قبل الضرائب
(41,386)	85.109	43.723	ضريبة الدخل
			صافي الدخل/ (الخسارة) للسنة

28 معلومات عن القطاع (تتمة)

معلومات القطاع الجغرافي

31 ديسمبر 2013	قطر	آسيا/الشرق الأوسط	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات الأنشطة غير المصرفية	551	86.418	86.969
أرباح بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	66.568	66.568
إيرادات توزيعات الأرباح	288	-	288
أرباح استثمارات بالتكلفة المطفأة	286	2.170	2.456
أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	1.132	1.132
أرباح بيع استثمارات في شركات	-	7.942	7.942
إيرادات من الأنشطة التمويلية	242	6.644	6.886
إيرادات أخرى	3.782	118	3.900
إجمالي الإيرادات	5.149	170.992	176.141
مصرفات			
مصرفات الأنشطة غير المصرفية	954	83.872	84.826
تكاليف الموظفين	30.791	-	30.791
مصرفات تشغيلية أخرى	19.128	-	19.128
تكاليف التمويل	-	55	55
مصرفات الاستهلاك والإطفاء	2.263	-	2.263
إجمالي المصروفات	53.136	83.927	137.063
صافي الدخل/ (الخسارة) قبل الضرائب	(47.987)	87.065	39.078
ضريبة الدخل	-	-	-
صافي الدخل/ (الخسارة) للسنة	(47.987)	87.065	39.078

29 توزيعات الأرباح

اقترح مجلس إدارة البنك خلال اجتماعه بتاريخ 12 فبراير 2014 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بمبلغ 38.9 مليون دولار أمريكي (2013: 30.2 مليون دولار أمريكي) والتي تمثل 8% (2013: 7%) من رأس المال المدفوع البالغ قيمته 486 مليون دولار أمريكي (2013: 431 مليون دولار أمريكي). هذا وقد اعتمد مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 24 مارس 2014 مبلغ توزيعات الأرباح المشار إليه سابقاً.

30 أرقام المقارنة

إذا اقتضى الأمر، تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة التالية لتتوافق مع العرض المقدم لأرقام السنة الحالية. وخلال السنة، تم إعادة تصنيف بعض مبالغ المقارنة في الإفصاح عن القطاع المرتبط بها وفي عرض قائمة المركز المالي الموحدة للحفاظ على إمكانية المقارنة.

البيانات المالية الموحدة
بنك قطر الأول ذ.م.م.
31 ديسمبر 2015

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في بنك قطر الأول ذ.م.م.

تقرير عن البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك قطر الأول ذ.م.م. ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2015، وبيان الدخل الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتألف من ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمدققين

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية والتزام المجموعة بها. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي عن هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

أساس الرأي

لقد قمنا بإجراء أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب تلك المعايير القيام بإجراءات بهدف الحصول على أدلة تدقيق معقولة عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية. تتضمن عملية التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالبيانات المالية الموحدة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييماً للسياسات المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة. إننا نرى أن أعمال التدقيق التي قمنا بها تكون أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي


برأينا أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015، ونتائج أعمالها، والتغيرات في حقوق الملكية، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها التي أقرتها هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لغرض التدقيق. يمسك البنك سجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري سلبي على أعمال البنك أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2015.

موضوع آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل مدقق آخر والذي عبر في تقرير تدقيقه الصادر في 5 مارس 2015 عن رأي تدقيق غير معدل على تلك البيانات المالية.

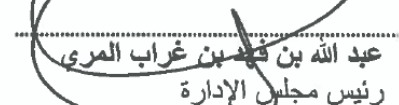

جوبال بالاسوبرامينام
كي بي ام جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١

7 فبراير 2016
الدوحة
دولة قطر

2014	2015	إيضاحات	
			الموجودات
896.001	1.599.812	5	النقد وما يعادله
748.220	943.416	6	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
833.446	1.109.417	7	موجودات تمويلية
133.675	25.717	8	ذمم مدينة
45.540	42.920	9	المخزون
1.476.966	1.408.949	10	استثمارات في حقوق ملكية
273.120	-	11	استثمارات عقارية
137.079	146.333	12	موجودات ثابتة
34.391	14.611	13	موجودات غير ملموسة
-	538.784	14	موجودات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع
89.086	29.877	15	موجودات أخرى
4.667.524	5.859.836		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار
			وحقوق الملكية غير المقيمة
			المطلوبات
419.426	218.246	16	مطلوبات تمويلية
26.372	23.426		حسابات العملاء الجارية
-	357.659	14	مطلوبات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع
194.132	106.086	17	مطلوبات أخرى
639.930	705.417		إجمالي المطلوبات
1.816.513	3.054.375	18	حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيمة
			حقوق الملكية
2.000.000	2.000.000	19	رأس المال
(3.152)	(22.243)		احتياطي القيمة العادلة
162.314	68.319		أرباح مدورة
2.159.162	2.046.076		إجمالي حقوق ملكية مساهمي البنك
51.919	53.968	20	حصص غير مسيطرة
2.211.081	2.100.044		إجمالي حقوق الملكية
4.667.524	5.859.836		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية غير المقيمة

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 7 فبراير 2016 ووقع عليها بالنيابة عنه:


زياد خليل مكراوي
الرئيس التنفيذي


عبد الله بن فخر بن غراب المري
رئيس مجلس الإدارة

2014	2015	إيضاحات	
الإيرادات			
116.734	109.838	21	إيرادات من الأنشطة غير المصرفية
239.658	138.135	2/10	أرباح إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
21.414	8.232		إيرادات توزيعات الأرباح
17.629	21.450		أرباح استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	2.541		أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
10.728	(29.360)		(خسائر) / أرباح بيع استثمارات في حقوق ملكية
-	16.961	11	أرباح من بيع استثمارات عقارية
-	32.241	7	أرباح من بيع مرابحة قابلة للتحويل
35.267	56.140		إيرادات من الموجودات التمويلية
5.253	10.312		إيرادات من استثمارات لدى مؤسسات مالية
20.256	24.378	22	إيرادات أخرى
466.939	390.868		إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
27.395	54.327	18	ناقصا: العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
439.544	336.541		إجمالي الدخل
مصرفات			
109.991	105.727	21	مصرفات الأنشطة غير المصرفية
91.853	90.806		تكاليف الموظفين
8.562	9.127	13 + 12	اهلاك وإطفاء
6.654	14.179		تكاليف تمويل
63.705	55.079	23	مصرفات تشغيلية أخرى
280.765	274.918		إجمالي المصروفات
-	3.313	7	ناقصا: مخصص انخفاض في القيمة عن موجودات التمويل
158.779	58.310		الربح من الأنشطة المستمرة قبل ضريبة الدخل
-	-		مصرفات ضريبة الدخل
158.779	58.310		صافي الربح من أنشطة مستمرة
أنشطة مستبعدة			
373	9.744	14	ربح من أنشطة مستبعدة، بالصافي من الضريبة
159.152	68.054		صافي الربح للسنة
المنسوب إلى:			
158.406	66.005		حاملي حقوق ملكية البنك
746	2.049		حصص غير مسيطرة
159.152	68.054		
0.78	0.29	24	عائد السهم الأساسي/ المخفض من أنشطة مستمرة - ريال قطري
0.01	0.04	24	عائد السهم الأساسي/ المخفض من أنشطة مستبعدة - ريال قطري
0.79	0.33		عائد السهم الأساسي/ المخفض - ريال قطري

احتياطي القيمة العادلة							
رأس المال	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	احتياطي القيمة العادلة للممتلكات	أرباح مدورة	إجمالي حقوق ملكية مساهمي البنك	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية	
الرصيد في 1 يناير 2014	2.000.000	644	16.227	145.553	2.162.424	50.603	2.213.027
صافي الربح للسنة	-	-	-	158.406	158.406	746	159.152
تعديلات القيمة العادلة	-	(25.794)	5.771	-	(20.023)	570	(19.453)
توزيعات الأرباح (إيضاح 32)	-	-	-	(141.645)	(141.645)	-	(141.645)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	2.000.000	(25.150)	21.998	162.314	2.159.162	51.919	2.211.081
الرصيد في 1 يناير 2015	2.000.000	(25.150)	21.998	162.314	2.159.162	51.919	2.211.081
صافي الربح للسنة	-	-	-	66.005	66.005	2.049	68.054
تعديلات القيمة العادلة	-	(2.106)	-	-	(2.106)	-	(2.106)
محول إلى بيان الدخل نتيجة بيع استثمارات عقارية	-	-	(16.985)	-	(16.985)	-	(16.985)
توزيعات الأرباح (إيضاح 32)	-	-	-	(160.000)	(160.000)	-	(160.000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	2.000.000	(27.256)	5.013*	68.319	2.046.076	53.968	2.100.044

* احتياطي القيمة العادلة للممتلكات بمبلغ 5 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015 تتعلق بمجموعة استبعاد (راجع إيضاح رقم 14).

2014	2015	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
159.152	68.054	صافي ربح السنة
25.125	27.301	تعديلات للبنود غير النقدية بصافي الربح
(239.658)	(138.135)	إهلاك وإطفاء
-	3.313	أرباح غير محققة من استثمارات في حقوق ملكية
513	(259)	مخصص انخفاض في قيمة موجودات تمويلية
(54.868)	(39.726)	(استرداد مخصصات) أخرى / مخصصات، بالصافي
تغيرات في:		
(475.846)	(195.196)	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
(531.294)	(279.284)	موجودات تمويلية
(12.645)	(171.768)	ذمم مدينة
(8.383)	(4.746)	مخزون
(250.134)	204.046	استثمارات في حقوق ملكية
(42.792)	47.506	استثمارات عقارية
3.754	59.209	موجودات أخرى
(31.180)	(2.946)	حسابات العملاء الجارية
(8.576)	12.508	مطلوبات أخرى
(1.411.964)	(370.397)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(29.334)	(55.428)	شراء موجودات ثابتة وغير ملموسة
4	-	متحصلات من بيع موجودات ثابتة
(29.330)	(55.428)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
86.450	44.262	صافي التغير في المطلوبات التمويلية
1.568.007	1.237.862	صافي الزيادة في حقوق ملكية غير مقيدة لحاملي حسابات الاستثمار
(136.369)	(152.488)	توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين
1.518.088	1.129.636	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
76.794	703.811	صافي الزيادة في النقد وما يعادله
819.207	896.001	النقد وما يعادله في بداية السنة
896.001	1.599.812	النقد وما يعادله في نهاية السنة

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك قطر الأول ذ.م.م. ("البنك") هو بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم 00091 بتاريخ 4 سبتمبر 2008، الصادر من قبل هيئة مركز قطر للمال. تم اعتماد البنك من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمزاولة الأنشطة التالية:

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- ترتيب الصفقات الاستثمارية؛
- ترتيب التسهيلات الائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- ترتيب تقديم خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال الرقابة على جميع أنشطة البنك والتي تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لأحكام نظامه الأساسي. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في شارع سحيم بن حمد بالدوحة في دولة قطر. تشمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة" ومنفردة بـ "شركات المجموعة"). الشركة الأم/ الطرف المسيطر النهائي للمجموعة هو بنك قطر الأول ذ.م.م.

فيما يلي بيان بالشركات التابعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014:

الشركات التابعة	النشاط	الملكية الفعلية كما في		سنة التأسيس	البلد
		31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014		
شركة بطاقة المستقبل للصناعات ذ.م.م.	الصناعة	%71.30	%71.30	2012	الإمارات العربية المتحدة
الوسيلة الإمارات لخدمات التمويل ذ.م.م.	التمويل	%85	%85	2008	الإمارات العربية المتحدة
إسناد لخدمات التمويل ذ.م.م.	التمويل	%75	%75	2012	قطر
صندوق السوق النقدي 1 المحدود	صندوق السوق النقدي	-	-	2015	جزر الكايمان

2 أساس الإعداد

فقرة الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، وبالنسبة للمواضيع التي تقتضيها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية تستخدم المجموعة إرشادات المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناء على مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء تقييم استثمارات حقوق الملكية والاستثمارات العقارية وكلاهما بالقيمة العادلة.

2 أساس الإعداد (تابع)

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريالات القطرية وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري، فيما عدا ما تمت الإشارة إليه على خلاف ذلك. يقوم كل كيان داخل المجموعة بتحديد عملته الوظيفية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل كيان باستخدام العملة الوظيفية.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم توضيح المعلومات عن المصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم 4.

3 السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

1/3 الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات التي تسيطر عليها المجموعة (بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة). توجد السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة إلى أو يكون لديها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سلطتها على الشركة. يتم اعتبار وجود أو تأثير حقوق تصويت محتملة يتم ممارستها حالياً أو قابلة للتحويل عندما يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على كيان آخر. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة المجموعة. ولا يتم إدراجها من التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة بين شركات المجموعة والمعاملات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ وذلك عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يقاس المقابل المحول في الاستحواذ عموماً بالقيمة العادلة عند الاستحواذ على صافي الموجودات القابلة للتحديد. يتم اختبار أية شهرة ناشئة بصورة سنوية لمعرفة مدى انخفاض قيمتها. يتم الاعتراف بأي مكسب في شراء مساومة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم صرف تكاليف المعاملة عند تكبدها فيما عدا في الحالة التي تتعلق فيها بإصدار أوراق دين أو أسهم.

المساهمات غير المسيطرة

يتم ذكر المساهمات في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تنسب إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية كحصة غير مسيطرة. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمات غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر منسوبة إلى المساهمات غير المسيطرة. الخسائر التي تقع على المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في أن يكون هناك عجز في رصيد المساهمات غير المسيطرة.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

1/3 الشركات التابعة (تابع)

المساهمات غير المسيطرة (تابع)

تعامل المجموعة المعاملات مع المساهمات غير المسيطرة باعتبارها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذة من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضا تسجيل المكاسب أو الخسائر من استبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق ملكية المالكين.

2/3 العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى ريالات قطرية بمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية إلى الريالات القطرية باستخدام معدلات الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي الموحد.

يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن مكاسب وخسائر من تسوية تلك المعاملات والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بطريقة التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، بما في ذلك حقوق ملكية الاستثمارات، باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. تسجل التأثيرات على تغيرات أسعار الصرف على البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة للعملات الأجنبية كجزء من مكسب أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة (التي ليس لدى أي منها عملة اقتصاد التضخم المرتفع) التي لديها عملات محلية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإغلاق في تاريخ المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)،
- يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن سعر الصرف كمكون منفصل عن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

عند التوحيد، يتم وضع فروق صرف العملات الناشئة عن التحويل لصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية في بيان حقوق الملكية الموحد ضمن "احتياطي تحويل عملات أجنبية". عند استبعاد عملية أجنبية جزئياً أو بيعها، يتم الاعتراف بفروق الصرف التي تم تسجيلها في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد كجزء من مكسب أو خسارة البيع.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

3/3 الموجودات والمطلوبات المالية

الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة التي تصبح فيها المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف عن أصل مالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من أصل مالي أو جزء من موجودات مالية مماثلة للمجموعة) عند:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل؛ أو
- احتفاظ المجموعة بالحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل، ولكن تعهدت بدفعها كاملة دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب لتمويل التدفقات النقدية؛ أو
- تحويل المجموعة حقها في استلام تدفقات نقدية من الأصل أو إما قيامها: (أ) بتحويل جميع مخاطر ومنافع الأصل بصورة كبيرة، أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، ولكن حولت السيطرة على الأصل.

عند تحويل المجموعة لحقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بمدى استمرار اضطلاع المجموعة في الأصل.

يلغى الاعتراف عن مطلوب مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزام منصوص عليه في العقد.

4/3 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لمقاصة المبالغ المعترف بها وعزم المجموعة إما على أن تقوم بتسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو عزمها على تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت. يجب ألا يقتصر الحق القانوني الملزم على الأحداث المستقبلية، ويجب أن يكون قابلاً للتنفيذ في سياق الأعمال الاعتيادية، وفي حال تخلف البنك أو الطرف المقابل عن السداد أو التعثر أو إفلاسه.

5/3 النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله حسبما تمت الإشارة إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد والأرصدة لدى البنوك، ومبالغ الاستثمارات لدى المؤسسات المالية ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل.

تتكون الاستثمارات لدى مؤسسات مالية من استثمارات لدى بنوك في شكل وكالة ومراوحة. يتم إدراجها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

6/3 استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

تردج الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة عندما تتم إدارة الاستثمار على أساس العائد التعاقدية ويتم تقييم أدائها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية. يتم قياس هذه الاستثمارات في البداية بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة. ثم يتم إطفاء علاوات أو خصومات على مدى عمر الاستثمار باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

يتم الاعتراف بمكاسب استبعاد استثمار بالتكلفة المطفأة عندما يتم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية هذه الموجودات بشكل كبير وعندما يتساوى الفرق بين القيمة العادلة للمتحصلات والقيمة الدفترية في وقت إلغاء الاعتراف.

لقد تركت هذه الصفحة بيضاء عن قصد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

7/3 الموجودات التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المراهبة والإجارة:

المستحق من عقود المراهبة

يتم تسجيل عقود المراهبة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب المستحق من الأنشطة التمويلية وتحملها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاد جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقاً ضمن مخصص معين.

وتعتبر المجموعة وعود المراهبة للأمر بالشراء ملزمة.

المستحق من عقود الإجارة

ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسجيل المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصاً الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

8/3 ذمم مدينة

الذمم المدينة هي مبلغ الدين المستحق من العملاء بنهاية السنة المالية ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، إن وجد. وعندما يكون من غير الإمكان تحصيل الحساب المدين يتم شطبه مقابل حساب المخصص. يتم قيد الاستردادات اللاحقة لمبالغ شطب مسبقاً مقابل حساب المخصص. ويتم تسجيل التغير في القيمة الدفترية في حساب المخصص في بيان الدخل الموحد.

9/3 المخزون

تسجل المواد الخام بالتكلفة أو صافي القيمة التي يمكن تحقيقها، أيهما أقل. تشمل تكلفة المواد الخام على:

(أ) تكاليف المشتريات (شاملاً النقل والمناولة) صافية من الخصم التجاري الذي تم الحصول عليه؛ و

(ب) تكاليف أخرى تصرف حتى ينقل المخزون إلى مكانه ووضع الجاري.

تظهر تكلفة مخزون المواد الخام في نهاية السنة باستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً. تمثل القيمة التي يمكن تحقيقها من البيع سعر البيع للمخزون ناقصاً جميع تكاليف الإتمام والتكاليف الضرورية لإنجاز عملية البيع.

تقاس البضائع الجاهزة وشبه الجاهزة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل والتي تمثل تكاليف المواد الخام والأيدي العاملة وتكاليف التشغيل الأخرى.

تتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق في سعر البيع التقديري الذي يتم في سياق الأنشطة الاعتيادية للأعمال ناقصاً مصروفات البيع المتغيرة المعمول بها.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

10/3 الاستثمارات في حقوق الملكية

تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية الآتي:

(أ) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة

أدوات حقوق الملكية هي تلك التي لا تحمل خصائص أدوات الدين وتحتوي على أدوات تدل على امتلاك منافع في القيمة الحقيقية في موجودات مؤسسة ما بعد خصم جميع مطلوباتها.

1. التصنيف

تصنف الاستثمارات في أدوات من نوع حقوق الملكية في الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم اقتناءها أو نشأت أساساً لغرض توليد أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش التاجر. يتم أيضاً تصنيف أي استثمارات تشكل جزءاً من محفظة حيث يوجد نمط فعلي لعمليات جني الأرباح على المدى القصير باسم "محتفظ بها للمتاجرة".

تتضمن الاستثمارات من نوع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات تتم إدارتها وتقييمها داخلياً للاداء على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بعمل انتخاب لا رجعة فيه من أجل تعيين بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تعيينها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حتى يتم تصنيفها على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

2. الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم إدراج الاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، في ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف عن الاستثمارات المالية عندما تنتهي الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تحول المجموعة كافة المخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

3. القياس

القياس المبدئي

يتم إدراج الاستثمارات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات، باستثناء تكاليف المعاملات المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. في أعقاب الاعتراف المبدئي، فإن الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. جميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

10/3 الاستثمارات في حقوق الملكية (تابع)

(أ) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة (تابع)

3. القياس (تابع)

القياس اللاحق (تابع)

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو جمعها أو استبعادها، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المترتبة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات التي ليس لها سعر مدرج في السوق أو طرق أخرى مناسبة لاستخلاص قياس موثوق للقيمة العادلة والتي لا يمكن تحديدها على أساس مستمر، يتم عرضها بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، (إن وجد).

(ب) استثمارات أخرى

تشمل الاستثمارات الأخرى استثمارات رأس المال المخاطر المحتفظ بها كجزء من محفظة استثمارية تدار بهدف تحقيق عائد على هذه الاستثمارات. تهدف المجموعة إلى تحقيق نمو في قيمة الاستثمارات على فترات متوسطة الأجل وعادة ما يحدد استراتيجيتها للتخارج أو عدة استراتيجيات عند اتخاذ قرار الاستثمار.

عادة ما تكون هذه الاستثمارات في شركات ليست لها علاقة بأعمال البنك. تدار هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة وتدرج في الدفاتر على أساس أنها سميت كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد.

11/3 الانخفاض في القيمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية.

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الدليل الموضوعي غالباً ما يتضمن انخفاضاً هاماً أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمارات إلى أدنى من تكلفتها. إن تحديد مدى الأهمية أو طول الأمد هو أمر يخضع للحكم الشخصي ويتم تقديره لكل استثمار على حدة. وعندما يكون هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسارة المترتبة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الانخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في بيان الدخل الموحد، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في بيان الدخل الموحد. خسائر الانخفاض في القيمة في استثمارات حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال بيان الدخل الموحد بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تدرج بالتكلفة في حالة عدم إمكانية تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة بصورة يعتمد عليها تخضع لاختبار الانخفاض في القيمة وإذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسائر الانخفاض في القيمة، يتم قياس خسارة الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقعة استردادها. يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد ولا يتم ردها لاحقاً.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

11/3 الانخفاض في القيمة (تابع)

تعتبر الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة قد واجهت خسائر الانخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية عن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخفضة باستخدام المعدل الأصلي للربح المستخدم في إطفاء الأصل على طريقة معدل الربح الفعلي. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في القيمة لاحقاً من خلال بيان الدخل الموحد ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الانخفاض في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

انخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد انخفضت قيمتها. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الانخفاض في القيمة سنوياً، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلاً ويخفض لقيمته الاستردادية.

يتم عمل تقييم في تاريخ كل مركز مالي للموجودات، باستثناء الشهرة، للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها مسبقاً والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الانخفاض في القيمة السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة بسبب ارتفاع قيمة الاسترداد في الفترات اللاحقة.

12/3 الاستثمارات العقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من مبان وموجودات أخرى ذات صلة تحتفظ بها المجموعة لجني إيجارات و / أو يتوقع الاستفادة منها من خلال زيادة قيمة رأس المال. تسجل هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة زائد جميع المصاريف التي يمكن أن تنسب إليها مباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل تقرير ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان التغير في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحاً من خلال الأرباح المسجلة مسبقاً، وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالسنة الحالية يتم تسجيلها ببيان الدخل الموحد بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها ببيان الدخل الموحد ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

تستبعد الاستثمارات العقارية من القوائم المالية عندما يتم استبعادها نهائياً أو عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطات القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في سنة الاستبعاد.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

13/3 الموجودات المحتفظ بها للبيع والأنشطة المستبعدة

التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعادات كاستثمارات محتفظ بها للبيع إذا كان من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار الاستخدام خلال اثني عشر شهراً. مجموعة الاستبعاد هي مجموعة من الموجودات التي سيتم استبعادها، عن طريق البيع أو خلاف ذلك، معاً كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة بتلك الموجودات التي سيتم تحويلها في المعاملة. إذا لم تعد تفي معايير التصنيف كاستثمارات محتفظ بها للبيع، يتعين على الكيان أن يتوقف عن تصنيف الأصل (مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع ويجب قياس الأصل بقيمته الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع، ويتم تعديله عن أي إهلاك، أو إعادة تقييمات معترف بها أو كان يمكن الاعتراف بها لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع وكانت قيمته القابلة للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق هو عدم بيعه.

يتم أولاً تخصيص أي خسائر انخفاض في القيمة على مجموعة استبعاد إلى الشهرة، ثم إلى الموجودات والمطلوبات المتبقية على أساس تناسبي، باستثناء أي خسارة مخصصة لموجودات مالية واستثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة، والتي لا يزال يتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة. ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عن التصنيف المبدئي على أنها محتفظ بها للبيع والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم اللاحقة في بيان الدخل الموحد. لا يتم الاعتراف بمكاسب تزيد عن أي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة.

القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وغيرها من الأدوات المالية بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة أيهما أقل ناقصاً تكاليف البيع. يستمر قياس الأدوات المالية التي تكون موجودات غير متداولة و "محتفظ بها للبيع" وفقاً للسياسات المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية على أنها محتفظ بها للبيع، يتم التوقف عن المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في وقت مثل هذا التصنيف كمحتفظ بها للبيع. لم يعد يتم إطفاء أو إهلاك الموجودات غير المالية (أي الموجودات غير الملموسة، والمعدات).

الأنشطة المستبعدة

العملية المتوقعة هي مكون من مكونات أعمال المجموعة، والعمليات والتدفقات النقدية منها يمكن تمييزها بوضوح عن بقية المجموعة وهي التي:

- تمثل خط أعمال رئيسي مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛
 - تكون جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال رئيسي مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛ أو
 - تكون شركة تابعة تم اقتناؤها بغرض إعادة البيع.
- يحدث التصنيف كعملية متوقعة عند الاستبعاد أو عند وفاء العملية لمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها لغرض البيع، إن كان ذلك أسبق. عندما يتم تصنيف عملية كعملية متوقعة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية العام المقارن.

14/3 الموجودات الثابتة

يتم إظهار كافة الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك المتراكم. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة يعتمد عليها. يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية ذات الصلة.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

14/3 الموجودات الثابتة (تابع)

تقوم المجموعة بإهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

السنوات

وصف التصنيف

10 - 7	آلات وماكينات
20	ميان
5 - 3	معدات
7 - 3	أثاث وتركيبات
10 - 5	تحسينات المباني
5	سيارات

15/3 الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت. تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الموجودات غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

السنوات

وصف التصنيف

7-5	البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي
5	العلامة التجارية والعلاقات التعاقدية

16/3 حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

يقبل البنك الأموال من العملاء بغرض استثمارها بوصفه مضارباً وفقاً لتقدير البنك وفيما يراه البنك مناسباً دون وضع أي قيود على مكان وكيفية وأغراض استثمار هذه الأموال. ويتم تصنيف هذه الأموال ببيان المركز المالي باعتبارها ضمن حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة.

يتم الاعتراف بحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار عند استلامها وتقاس مبدئياً بالتكلفة. وبعد التسجيل المبدئي، يتم قياس حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة المطفأة.

يتم تحديد مخصص أرباح الاستثمارات الممولة بشكل مشترك من قبل البنك وأرباح حاملي حسابات الاستثمار من قبل إدارة البنك في الحدود المسموح بها لتقاسم الأرباح وفقاً للأحكام والشروط الخاصة بحسابات الاستثمار. ويتم قياس هذه الأرباح بعد رصد مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت. ويتم رصد مخصص الانخفاض في القيمة عندما ترى الإدارة حدوث انخفاض في القيمة الدفترية للموجودات الممولة من قبل حساب الاستثمار.

تدرج المصروفات الإدارية ذات الصلة بإدارة الأموال في نتائج المجمع المشترك.

17/3 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

17/3 الاعتراف بالإيرادات (تابع)

الإيرادات من أنشطة التمويل

المربحة

يتم الاعتراف بالأرباح المحققة من عمليات المربحة عندما تكون الإيرادات قابلة للتحديد تعاقدياً وقابلة للقياس على حد سواء عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بالدخل على أساس التناسب الزمني لفترة المعاملة. في الحالة التي تكون فيها الإيرادات من العقد غير قابلة للتحديد تعاقدياً وغير قابلة للقياس، يتم الاعتراف بها عندما يكون تحققها مؤكد بشكل معقول أو عندما يتم تحققها بالفعل. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإجارة

يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس التناسب الزمني لفترة الإجارة. يتم استبعاد الإيرادات ذات الصلة بالأنشطة المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على التناسب الزمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

إيرادات الاستئجار

تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من الاستئجار المحققة من عقارات وفقاً لعقود الإيجار التي أبرمت بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة التعاقد.

إيرادات من أنشطة غير مصرفية

تتعلق الإيرادات من الأنشطة غير المصرفية بشكل رئيسي بالشركات التابعة للمجموعة وهي تنشأ بشكل أساسي من بيع السلع والخدمات ويتم تسجيلها عندما تتوافر الشروط التالية:

- قيام المجموعة بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية المتعلقة بملكية السلع إلى المشتري؛
- عدم امتلاك المجموعة لحق التدخل إدارياً أو السيطرة الفعلية على السلع المباعة؛
- إمكانية قياس قيمة الإيرادات بدقة؛
- احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية للمجموعة؛ و
- إمكانية قياس التكاليف المتكبدة أو التي سيتم تكبدها في المعاملة بدقة.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات ناتجة من الاستثمارات في شركات

تم شرح الإيرادات الناتجة من الاستثمارات في شركات بالإيضاح 10/3.

18/3 منافع الموظفين

لائحة الاشتراكات المحددة

تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي مطلوبات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات. ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسات المجموعة التي تتفق مع القوانين المعمول بها لدى المجموعة. ويتم احتساب الالتزام بناءً على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند المطلوبات الأخرى.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

19/3 المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات أو مطلوبات قانونية حالية أو استدالية ناشئة عن أحداث سابقة وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق خارج لموارد تمثل منافع اقتصادية مطلوبة للوفاء بتلك المطلوبات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه المطلوبات بدقة.

20/3 مطلوبات محتملة

تشمل المطلوبات المحتملة ضمانات، وخطابات الاعتماد، والتزامات المجموعة فيما يتعلق بعود من جانب واحد لشراء / بيع العملات ومبادلة معدل الربح وغيرها. وهي لا تشكل موجودات أو التزامات فعلية في بيان المركز المالي باستثناء الموجودات والالتزامات ذات الصلة بمكاسب أو خسائر القيمة العادلة على هذه الأدوات المالية المشتقة.

21/3 التقارير حول القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكدص مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل لجنة إدارة المجموعة (لكنها متخذ قرار التشغيل) لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائها، والتي يكون هناك معلومات مالية منفصلة متاحة عنها. يتم الإفصاح عن تقارير القطاعات في الإيضاح رقم 31.

22/3 ضريبة الدخل

(أ) ضريبة الدخل الحالية

إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقاً لقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 13 لسنة 2010 الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتباراً من 1 يناير 2010. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل ببيان الدخل الموحد.

(ب) ضريبة الدخل المؤجلة

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة المطلوب بالميزانية العمومية للخسارة الضريبية المرحلة والفروق المؤقتة الناشئة بين الوعاء الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمها الدفترية لأغراض التقارير المالية. يتم تسجيل موجودات الضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخسارة الضريبية المرحلة فقط إلى الحد الذي إليه يحتمل أن يكون الربح المستقبلي الخاضع للضريبة متاحاً والذي كون في مقابله يمكن الاستفادة من الاستقطاعات.

23/3 إيجارات تشغيلية

عندما تكون المجموعة هي المستأجر في عقد الإيجار الذي لا ينقل جميع المخاطر والعوائد العارضة للملكية من المؤجر إلى المجموعة، ويتم تسجيل إجمالي دفعات الإيجار في الربح أو الخسارة للسنة (مصروفات الإيجار) على طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

24/3 الزكاة

إن البنك غير مطالب بدفع الزكاة نيابة عن مساهميه، إلا أنه مطالب بحساب الزكاة وإخطار المساهمين بحصصهم التناسبية من مبلغ الزكاة المستحق على السهم. يعتمد حساب الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

25/3 المعايير والتفسيرات الجديدة

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي أصبحت سارية المفعول بدءاً من 1 يناير 2015
التعديلات التالية والتي أصبحت سارية المفعول كما في 1 يناير 2015 ذات صلة بالمجموعة.

معيير المحاسبة المالية رقم 23: التوحيد

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة المالية رقم 23. تقدم هذه التعديلات توضيحاً وتوسع سيناريوهات تقييم السيطرة عندما تحتفظ الشركة بأقل من أغلبية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها. على وجه الخصوص فإنه قد تم إدخال مفهوم السيطرة الفعلية. يوضح التعديل أنه عندما يكون لدى المؤسسة المالية الإسلامية حقوق تصويت أقل في الشركة المستثمر فيها، قد نكون هناك أيضاً سيطرة من خلال:

- (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين بالشركة أو مع الشركة نفسها؛
- (ب) الحقوق التي تنشأ من الترتيبات التعاقدية؛
- (ج) حقوق تصويت المؤسسة المالية الإسلامية (السلطة الفعلية)
- (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو
- (هـ) مجموعة من النقاط أعلاه.

إضافة إلى ما ذكر، لا يقدم معيار المحاسبة المالية رقم 23 توجيهاً محدداً لتقييم السيطرة على الكيانات محددة الأغراض التي أخذ البنك فيها تفويض بالسلطة من مستثمريه. كان البنك قد رجع في السابق إلى التوجيهات ذات الصلة في المعايير الدولية للتقارير المالية. نتيجة للتعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 (التوحيد) قامت المجموعة أيضاً الآن بتغيير سياستها المحاسبية لتحديد ما إذا كان لديها سيطرة على الكيانات محددة الأغراض. يركز نموذج السيطرة الجديد على مدى سلطة اتخاذ القرارات للكيانات محددة الأغراض والحقوق المملوكة للأطراف الأخرى ومجموع الفوائد الاقتصادية للبنك في الشركة المستثمر فيها. على وجه الخصوص تم تقديم توجيه موسع لتقييم ما إذا كانت سلطة المجموعة على الشركة المستثمر فيها قد تعتبر على أنها كالحقوق التي يحصل عليها الأصل (ولمنفعته الشخصية بصفة أساسية) ومتى يمكن اعتبارها على أنها كحقوق الوكيل (بصفة أساسية لمنفعة مستثمريه). سيكون على الأصل أن يقوم بتوحيد الكيان محدد الأغراض في الحالة التي لا يطلب فيها من الوكيل أن يقوم بتوحيد الكيان محدد الأغراض.

قامت المجموعة بإعادة تقييم النتائج من سيطرتها على الشركات المستثمر فيها كما في 1 يناير 2015، وهو تاريخ أول تطبيق لهذه التعديلات ولم ينتج عن ذلك أي تغييرات في نتائج المجموعة الحالية من السيطرة والتوحيد.

(ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي أصدرت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

معيير المحاسبة المالية رقم 27: حسابات الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً محاسبياً جديداً حول حسابات الاستثمار-معيار المحاسبة المالية رقم 27: حسابات الاستثمار. يقوم معيار المحاسبة المالية رقم 27 الجديد بتحديث واستبدال اثنين من معايير المحاسبة السابقة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار وهما معيار المحاسبة المالية رقم 5: الإفصاح عن أساس تخصيص الربح بين حقوق الملكية لمساهمي البنك وأصحاب حسابات الاستثمار بالإضافة إلى معيار المحاسبة المالية رقم 6: حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة وما يعادلها.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي أصدرت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تابع)

معيار المحاسبة المالية رقم 27: حسابات الاستثمار

ينطبق هذا المعيار على حسابات الاستثمار التي تستند إلى عقود مربحة تمثل "حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة" وعقود مربحة مقدمة على أساس "قصير الأجل" (على أساس ليلة واحدة أو أسبوع أو شهر) من قبل مؤسسات مالية أخرى "الودائع فيما بين البنوك" لغرض إدارة السيولة. ورغم ذلك لا ينطبق هذا على أدوات حقوق ملكية البنك نفسه أو عقود الوكالة أو المراجحات العكسية أو المشاركة أو الصكوك.

يصبح معيار المحاسبة المالية رقم 27 ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع السماح بتبنيه مبكراً.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار على الفترات المستقبلية.

4 استخدام التقديرات والأحكام

قامت الإدارة في إطار إعداد البيانات المالية الموحدة باستخدام أحكامها وتقديراتها لتحديد المبالغ المدرجة فيها. فيما يلي استخدام أهم الأحكام والتقديرات:

تصنيف الأدوات المالية

تقرر الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة بشأن اقتناء استثمار، ما إذا كان ينبغي أن يصنف على أنه استثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (محفظ بها لغرض المتاجرة أو تم تحديده بما في ذلك استثمارات رأس المال)، بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار ويخضع لمعالجات محاسبية مختلفة بناء على هذا التصنيف.

التصنيف كمحفظ به للبيع

يتم الاحتفاظ بموجودات المجموعة غير المتداولة (أو مجموعة الاستبعاد) للبيع عندما يتم استرداد القيمة الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع بدلاً من الاستخدام المستمر. في مثل هذه الحالة، فإن الأصل يكون متاح للبيع الفوري في حالته الراهنة حسب الشروط العادية والمعتادة في بيع هذه الموجودات والتي يكون فيها البيع محتمل جداً. يتطلب تقييم الاحتمالية اجتهد كبير لمعرفة ما إذا كان سيتم اتمام البيع. اعتبرت الإدارة جميع الحقائق المتاحة وقامت بتقييم بيع مجموعة الاستبعاد على أنها محتملة جداً. وعلاوة على ذلك، يتم تسويق الأصل بشكل نشط للبيع بسعر معقول بالنسبة للقيمة العادلة الحالية.

القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها

تستخدم المجموعة الأحكام والتقديرات الهامة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها.

يتم الإفصاح عن معلومات حول القيم العادلة للأدوات التي تم تقييمها باستخدام الافتراضات التي لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها في الإيضاح رقم 30.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم المجموعة بتقدير العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة وغير الملموسة مع الأخذ في الاعتبار النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية التي تتوقع المجموعة أن تجنيها من الأصل. ويستند هذا على الحكم الصادر عن المجموعة بعد الأخذ في الاعتبار العمر الإنتاجي للموجودات المماثلة من الكيانات المشابهة.

5 النقد وما يعادله

2014	2015	
4.914	86	النقد في الصندوق
108.527	93.312	أرصدة لدى بنوك (حساب جاري)
782.560	1.506.414	إيداعات لدى مؤسسات مالية
896.001	1.599.812	

تمثل الإيداعات لدى مؤسسات مالية الإيداعات ما بين البنوك في شكل استثمارات وكالة ومراوحة واستثمارات مالية أخرى. يبلغ متوسط نسبة العائد من استثمارات الوكالة والمراوحة والاستثمارات المالية الأخرى 0.87 % سنوياً (0.61% في 2014).

6 استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة

2014	2015	
734.297	932.313	استثمارات في صكوك
13.923	11.103	علاوات وخصومات غير مطفأة، بالصافي
748.220	943.416	

كانت القيمة العادلة لاستثمار المجموعة في محفظة الصكوك في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ 938 مليون ريال قطري (755.3 مليون ريال قطري في 2014).

7 موجودات تمويلية

2014	2015	
837.167	1.183.750	تمويل مراوحة
109.200	90.500	ذمم إجارة مدينة
21.097	17.052	أخرى
967.464	1.291.302	إجمالي موجودات التمويل
(134.018)	(178.572)	ربح مؤجل
-	(3.313)	مخصص لانخفاض القيمة عن الموجودات التمويلية - محدد
833.446	1.109.417	صافي موجودات التمويل

تمثل تمويلات المراوحة بشكل أساسي تسهيلات المراوحة التي تقدم إلى الشركات المستثمر فيها والعملاء من الأفراد والشركات كجزء من الأعمال المصرفية الخاصة للبنك. يبلغ متوسط نسبة العائد من تمويلات المراوحة 5.63% سنوياً (6.67% سنوياً في 2014).

قام البنك في 2015 ببيع ذمم المراوحة المدينة القابلة للتحويل من أحد شركائه المستثمر فيها، والذي نتج عنه ربح بمبلغ 32.2 مليون ريال قطري.

8 ذمم مدينة

2014	2015	تتكون الذمم المدينة مما يلي:
136.219	28.261	ذمم تجارية مدينة لعملاء
(2.544)	(2.544)	ناقصا: مخصص انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها
133.675	25.717	

9 المخزون

2014	2015	يتكون المخزون من الآتي:
34.637	25.307	مواد خام
6.516	9.361	سلع غير تامة الصنع
6.891	10.496	سلع تامة الصنع
(2.504)	(2.244)	ناقصا: ما تم شطبه لصادفي القيمة القابلة للتحقق
45.540	42.920	

10 استثمارات في حقوق ملكية

2014	2015	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح 1/10)
127.509	125.403	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 2/10)
1.349.457	1.283.546	
1.476.966	1.408.949	

1/10 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تشتمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية على ما يلي:

2014	2015	مدرجة*
101.221	99.115	غير مدرجة**
26.288	26.288	
127.509	125.403	

* يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات بناء على أسعار الشراء السائدة في سوق نشط.

** تم إدراج الحقوق المالية غير المدرجة بقيمة 26.3 مليون ريال قطري (26.3 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2014) بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة في غياب قياس موثوق به للقيمة العادلة.

10 استثمارات في حقوق ملكية (تابع)

2/10 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على استثمارات حقوق ملكية كما يلي:

2014	2015	نوع الاستثمار
961.855	1.013.180	استثمارات في رؤوس أموال مساهمة في المشاريع
387.602	270.366	استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1.349.457	1.283.546	

31 ديسمبر 2014			31 ديسمبر 2015			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	الإجمالي	
43.360	969.612	1.012.972	1.349.457	127.509	1.476.966	في بداية السنة
126.370	230.965	357.335	33.913	-	33.913	إضافات
(16.424)	(90.778)	(107.202)	(237.959)	-	(237.959)	استبعاد
(25.797)	239.658	213.861	138.135	(2.106)	136.029	تعديلات القيمة العادلة
127.509	1.349.457	1.476.966	1.283.546	125.403	1.408.949	في نهاية السنة

11 استثمارات عقارية

2014	2015	
206.159	-	استثمارات عقارية محتفظ بها للاستخدام
66.961	-	استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع
273.120	-	

11 استثمارات عقارية (تابع)

يلخص الجدول أدناه الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

31 ديسمبر 2014			31 ديسمبر 2015			
استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع	استثمارات عقارية محتفظ بها للاستخدام	الإجمالي	استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع	استثمارات عقارية محتفظ بها للاستخدام	الإجمالي	
223.987	-	223.987	273.120	66.961	206.159	في بداية السنة
42.792	-	42.792	2.470	-	2.470	إضافات
-	-	-	(66.961)	(66.961)	-	استبعاد
-	66.961	(66.961)	-	-	-	تحويل إعادة تصنيف موجودات
-	-	-	(208.629)	-	(208.629)	محتفظ بها للبيع
6.341	-	6.341	-	-	-	تعديلات القيمة العادلة
273.120	66.961	206.159	-	-	-	في نهاية السنة

خلال 2015 تم بيع استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع بمبلغ 66.9 مليون ريال قطري وهو ما نتج عنه ربح بمبلغ 16.9 مليون ريال قطري.

12 موجودات ثابتة

التكلفة	آلات ومعدات	أراض ومبان	معدات	أثاث وتركيبات	تحسينات المباني	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
كما في 1 يناير 2014	69.397	72.556	35.432	29.116	3.935	1.685	837	212.958
إضافات	1.176	-	4.699	349	6.421	371	6.814	19.830
تحويلات	-	-	-	-	-	-	-	-
استبعادات	-	-	(15)	-	-	(311)	-	(326)
كما في 31 ديسمبر 2014	70.573	72.556	40.116	29.465	10.356	1.745	7.651	232.462
إضافات	4.013	-	8.000	32.642	3.165	211	248	48.279
تحويلات	-	-	550	5.308	-	-	(5.858)	-
استبعادات	-	-	(2)	-	-	(46)	-	(48)
إعادة تصنيف لموجودات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	-	(26.141)	(3.969)	(11.318)	(211)	-	(41.639)
كما في 31 ديسمبر 2015	74.586	72.556	22.523	63.446	2.203	1.699	2.041	239.054

12 موجودات ثابتة (تابع)

الإجمالي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	سيارات	تحسينات المباني	أثاث وتركيبات	معدات	أراض ومبان	آلات ومعدات	
								الإهلاك المتراكم
79.567	-	1.030	1.489	15.339	21.986	5.132	34.591	كما في 1 يناير 2014
16.140	-	168	1.015	3.946	6.468	830	3.713	الإهلاك*
(324)	-	(313)	-	-	(11)	-	-	الاستبعاد/ التحويل
95.383	-	885	2.504	19.285	28.443	5.962	38.304	كما في 31 ديسمبر 2014
17.247	-	248	1.388	4.308	5.816	965	4.522	الإهلاك*
(48)	-	(46)	231	336	(569)	-	-	الاستبعاد/ التحويل
(19.861)	-	(32)	(2.483)	(2.410)	(14.936)	-	-	إعادة تصنيف لموجودات مجموعة استبعاد مصنفة كمحفظ بها للبيع
92.721	-	1.055	1.640	21.519	18.754	6.927	42.826	كما في 31 ديسمبر 2015
								صافي القيمة الدفترية
137.079	7.651	860	7.852	10.180	11.673	66.594	32.269	كما في 31 ديسمبر 2014
146.333	2.041	644	563	41.927	3.769	65.629	31.760	كما في 31 ديسمبر 2015

* يتضمن مصروف الإهلاك مبلغ 17.2 مليون ريال قطري (16.1 مليون ريال قطري في 2014) ومصروف إطفاء (إيضاح رقم 13) بمبلغ 10.1 مليون ريال قطري (8.9 مليون ريال قطري في 2014) مجمعة بمبلغ 9.1 مليون ريال قطري مصروفات منسوبة إلى البنك والباقي إلى الأنشطة غير المصرفية.

13 موجودات غير ملموسة

العلامة التجارية والعلاقات التعاقدية	البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	الإجمالي
في 1 يناير 2014		
التكلفة:		
16.879	34.969	51.848
9.504	-	9.504
26.383	34.969	61.352
الرصيد الافتتاحي		
إضافات خلال السنة		
في 31 ديسمبر 2014		
الإطفاء		
8.830	9.146	17.976
2.529	6.456	8.985
11.359	15.602	26.961
في 31 ديسمبر 2014		
15.024	19.367	34.391
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2014		
كما في 1 يناير 2015		
التكلفة:		
26.383	34.969	61.352
7.149	-	7.149
(3.964)	(34.969)	(38.933)
29.568	-	29.568
الرصيد الافتتاحي		
إضافات خلال السنة		
إعادة تصنيف لموجودات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		
في 31 ديسمبر 2015		
الإطفاء		
11.359	15.602	26.961
3.598	6.456	10.054
-	(22.058)	(22.058)
14.957	-	14.957
14.611	-	14.611
في 31 ديسمبر 2015		
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2015		

14 موجودات ومطلوبات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

يقوم حاليا طرف آخر بإنهاء التفاوض مع البنك للاستثمار في شركتين تابعتين له (يشار إليها بـ "مجموعة الاستبعاد"). نتيجة لهذا الاستثمار المحتمل من الطرف الآخر، الذي من المتوقع أن يحدث خلال عام 2016، سيفقد البنك سيطرته وسيكون له تأثير كبير في مجموعة الاستبعاد (الذي يعتبر استبعاد).

وبناء على ذلك تم عرض موجودات ومطلوبات مجموعة الاستبعاد في بيان المركز المالي الموحد على أنها "محتفظ بها للبيع" وفي بيان الدخل الموحد على أنها "عملية متوقفة" نظرا لأنها تمثل اتجاه تجاري كبير منفصل. ويتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية السنة المقارنة.

14 موجودات ومطلوبات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع (تابع)

(أ) موجودات ومطلوبات مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع

كما في 31 ديسمبر 2015، كانت موجودات ومطلوبات مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع تتألف من التالي:

2014	2015	موجودات مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع
-	4.151	النقد وما يعادله
-	279.726	موجودات أخرى متضمنة ذمم مدينة
-	7.625	المخزون
-	208.629	استثمارات عقارية
-	21.778	موجودات ثابتة
-	16.875	موجودات غير ملموسة
-	538.784	

مطلوبات مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع

-	249.592	مطلوبات مالية
-	108.067	مطلوبات أخرى
-	357.659	

تتضمن القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية القيمة العادلة بمبلغ 5 مليون ريال قطري مسجلة في احتياطي القيمة العادلة للممتلكات كما في 31 ديسمبر 2015.

(ب) نتائج الأنشطة المستبعدة

فيما يلي تحليل لنتيجة الأنشطة المستبعدة:

2014	2015	عائدات
240.368	306.957	مصرفات
(239.995)	(297.213)	
373	9.744	صافي الدخل من الأنشطة المستبعدة
		موزعة على
1.562	8.874	- حاملي حقوق ملكية البنك
(1.189)	870	- حصص غير مسيطرة

(ج) التدفقات النقدية

2014	2015	تدفقات نقدية تشغيلية
34.845	(29.190)	تدفقات نقدية استثمارية
(50.519)	(9.254)	تدفقات نقدية تمويلية
19.395	30.647	إجمالي التدفقات النقدية
3.721	(7.797)	

15 موجودات أخرى

تتألف الموجودات الأخرى من التالي:

2014	2015	
59.794	10.175	مبالغ مدفوعة مقدما
6.028	840	ودائع قابلة للاسترداد
2.745	2.969	مستحق من أطراف ذات علاقة (إيضاح رقم 27)
309	370	مستحقات من الموظفين
20.210	15.523	دفعات مقدما وضم مدينة أخرى*
89.086	29.877	

* تتضمن الدفعات مقدما والضم المدينة الأخرى إيرادات مستحقة عن صكوك بمبلغ 8 مليون ريال قطري (7.2 مليون ريال قطري في 2014).

16 مطلوبات تمويلية

2014	2015	
236.283	195.203	تمويل مرابحة
28.345	22.377	تمويل إجارة
150.576	-	وساطة ديون إسلامية
4.222	666	مطلوبات إسلامية تمويلية أخرى
419.426	218.246	

كما في 31 ديسمبر 2015 تم رهن استثمارات حقوق الملكية بالقيمة الدفترية بمبلغ 455 مليون ريال قطري مقابل تمويلات المرابحة (379 مليون ريال قطري في 2014).

17 مطلوبات أخرى

2014	2015	
96.307	36.182	ضم دائنة
55.539	28.597	ضم دائنة للموظفين
18.684	26.196	توزيعات أرباح مستحقة
16.063	9.080	مصرفات مستحقة
1.201	-	مستحق لأطراف ذات علاقة (إيضاح رقم 27)
284	391	إيرادات غير محققة
6.054	5.640	دفعات مقدما وضم دائنة أخرى
194.132	106.086	

18 حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيمة

2014	2015	
		أ) بالنوع
1.809.022	3.038.667	حسابات الأجل
7.491	15.708	ربح مستحق الدفع لحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيمة
1.816.513	3.054.375	

18 حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة (تابع)

2014	2015	(ب) بالقطاع
55.568	204.648	فردى
20.324	162.133	حكومى
1.740.621	2.687.594	شركات
<u>1.816.513</u>	<u>3.054.375</u>	

نظرا لبند نسب حصص الأرباح من اتفاقيات المضاربة وحتى يتم موافقتها مع نسب الأرباح العامة للسوق، قام البنك بزيادة الدخل لحاملي حسابات الاستثمارات عن طريق التنازل عن بعض حصصها من الربح كمضارب. بلغت قيمة حصة الربح المتنازل عنها 23.2 مليون ريال قطري (13.4 مليون ريال قطري في 2014) على النحو المبين في الجدول التالي:

2014	2015	عائدات على حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة في الأرباح قبل إيرادات البنك من المضاربة
<u>31.249</u>	<u>57.914</u>	ناقصا:
(13.960)	(31.083)	- عائدات على أصحاب حسابات استثمار غير مقيدة
(13.435)	(23.244)	- حصة من الربح تنازل عنها البنك لصالح أصحاب حسابات استثمار غير مقيدة
<u>(27.395)</u>	<u>(54.327)</u>	إجمالي العائدات من أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
<u>3.854</u>	<u>3.587</u>	صافي إيرادات البنك من المضاربة

19 رأس المال

2014	2015	مصرح به
<u>2.500.000</u>	<u>2.500.000</u>	250.000.000 سهم عادي (250.000.000 سهم عادي في 2014) بواقع 10 ريالات قطرية لكل سهم
<u>2.000.000</u>	<u>2.000.000</u>	مصدر ومدفوع 200.000.000 سهم عادي (200.000.000 سهم عادي في 2014) بواقع 10 ريالات قطرية لكل سهم

20 حصص غير مسيطرة

تمثل حصص المجموعة غير المسيطرة في شركة بطاقة المستقبل للصناعات ذ.م.م. والوسيطات الإمارات لخدمات التمويل ذ.م.م. وإسناد لخدمات التمويل ذ.م.م. بنسب 28.7% و15% و25% على التوالي (وبنسب 28.7% و15% و25% على التوالي في 31 ديسمبر 2014).

21 الإيرادات والمصروفات من الأنشطة غير المصرفية

2014	2015	
115.550	109.480	مبيعات
1.184	358	إيرادات أخرى
116.734	109.838	إيرادات من أنشطة غير مصرفية
(83.208)	(80.763)	تكاليف مبيعات
(24.913)	(23.713)	مصروفات أخرى
(1.870)	(1.251)	تكاليف تمويل
(109.991)	(105.727)	مصروفات أنشطة غير مصرفية
6.743	4.111	صافي الدخل من الأنشطة غير المصرفية

22 إيرادات أخرى

2014	2015	
12.434	11.185	إيرادات إيجار
7.822	13.193	إيرادات أخرى
20.256	24.378	

23 مصروفات تشغيلية أخرى

2014	2015	
22.830	22.568	مصروفات إيجار
13.242	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
16.409	10.217	خدمات مهنية
11.224	22.294	مصروفات عمومية وإدارية أخرى
63.705	55.079	

24 العائد الأساسي/ المخفض للسهم

يتم احتساب عائد السهم الأساسي بناء على صافي الأرباح المنسوبة لحاملي حقوق ملكية البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2014	2015	
156.844	57.131	صافي الأرباح المنسوبة لمساهمي البنك من الأنشطة المستمرة
1.562	8.874	صافي الأرباح المنسوبة لحاملي حقوق ملكية البنك من الأنشطة المستبعدة (إيضاح رقم 14/ب)
158.406	66.005	صافي الأرباح للسنة المنسوبة لحاملي حقوق ملكية البنك
200.000	200.000	إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم
0.78	0.29	العائدات الأساسية للسهم من الأنشطة المستمرة - ريال قطري
0.01	0.04	العائدات الأساسية للسهم من الأنشطة المستبعدة - ريال قطري
0.79	0.33	العائدات الأساسية للسهم

لم يكن هناك احتمالية وجود أسهم مخفضة في أي وقت خلال السنة. وبالتالي فإن عائد السهم الأساسي يعادل عائد السهم المخفض.

25 مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية في نهاية السنة:

2014	2015	
6.181	6.465	اعتمادات مستندية
61.953	73.908	خطابات الضمان
123.662	124.495	تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة
191.796	204.868	

26 التزامات

2014	2015	
113.179	96.232	التزامات مقابل التأجير التشغيلي
24.133	29.100	أكثر من سنة واحدة
137.312	125.332	لا تزيد عن سنة واحدة
30.208	28.367	التزامات ذات صلة بالاستثمارات
37.503	4.137	التزامات بمصروفات تشغيلية ورأسمالية
205.023	157.836	

27 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لدى طرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مهم على الطرف الآخر في صنع القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة على المالكين المهمين والكيانات التي تمارس عليها المجموعة والمالكين نفوذا مهماً، وأعضاء مجلس الإدارة، وكبار موظفي الإدارة للمجموعة، وأفراد العائلة المقربين، والكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها، كما تشمل الشركات الزميلة والشركات التابعة.

فيما يلي أرصدة نهاية السنة فيما يخص الأطراف ذات العلاقة التي اشتملت عليها البيانات المالية:

2015		بيان المركز المالي الموحد
شركات تابعة	شركات زميلة	
-	125.637	أ) موجودات تمويلية (إيضاح رقم 7)
2.969	-	موجودات أخرى (إيضاح رقم 15)
-	-	مطلوبات أخرى (إيضاح رقم 17)
2.847	-	موجودات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع
1.357	-	مطلوبات مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

بيان الدخل الموحد	
شركات تابعة	شركات زميلة
-	14.311
9	-

2014		بيان المركز المالي الموحد
شركات تابعة	شركات زميلة	
-	145.583	أ) موجودات تمويلية (إيضاح رقم 7)
2.745	-	موجودات أخرى (إيضاح رقم 15)
1.201	-	مطلوبات أخرى (إيضاح رقم 17)

بيان الدخل الموحد	
شركات تابعة	شركات زميلة
-	10.335
-	4.189
5	-

ج) مكافآت كبار موظفي الإدارة	
2015	2014
15.260	15.188
15.417	14.065
-	13.242
578	510
31.255	43.005

كبار موظفي الإدارة
كبار موظفي الإدارة – مجموعة الاستبعاد
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مدفوعة
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية

28 الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين. وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الزكاة المستحق من قبل المساهمين على أساس معتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويتم إخطار المساهمين بذلك. بلغت الزكاة المستحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ما قدره 0.1150 ريال قطري لكل سهم مملوك (0.1148 ريال قطري في 2014).

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والاستثمارات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعمليات الاستثمارية والتمويلية للبنوك وتتضمن الالتزامات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك والمؤسسات المالية. كما تتضمن الأدوات المالية الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج بنود المركز المالي.

يفسر الإيضاح رقم 3 السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف ملمة وراغبة في معاملة بدون شروط تفضيلية.

يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقاً لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح 10/3.

إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المجموعة التجارية. وتهدف إدارة المخاطر والإطار التنظيمي للمجموعة إلى وضع إجراءات تطويرية وإدارة مستمرة للمخاطر الرئيسية التي تتضمنها أنشطة المجموعة. وتتم إدارة المخاطر من خلال عملية تحديدها وقياسها ومتابعتها مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة. وكل وحدة في المجموعة تتحمل مسؤولية المخاطر المتعلقة بمسؤولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى الخارجية التي تتعلق بنشاط العمل. وتعتبر قدرة المجموعة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها بفاعلية هي عنصر أساسي للفلسفة التشغيلية للمجموعة وربحياتها.

إطار المخاطر والحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وعدد من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الامتثال ولجان الإدارة والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يتحمل المجلس المسؤولية العامة في خلق الجو العام تجاه مخاطر المجموعة والتأكد من وجود إطار فعال لإدارة المخاطر. يقوم المجلس بصورة دورية بمراجعة السياسات والاستراتيجيات لإدارة مخاطر المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة المخاطر والتدقيق والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر.

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر استثمار الملكية الخاصة بالمجموعة وتقييمها من خلال إجراء دراسات مهنية مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمار الحصص الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة لتلك الحدود. يظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

2014	2015	
108.527	93.312	أرصدة لدى البنوك
782.560	1.506.414	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
833.446	1.109.417	موجودات تمويلية
133.675	25.717	ذمم مدينة
89.086	29.877	موجودات مالية أخرى
748.220	943.416	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
2.695.514	3.708.153	

كما في 31 ديسمبر 2015 بلغ إجمالي الموجودات المالية متأخرة السداد ومنخفضة القيمة 75.5 مليون ريال قطري (لا شيء في 2014). ومبلغ قسط متأخر 10.4 مليون ريال قطري، والذي يمثل 0.8% من إجمالي مبلغ الموجودات التمويلية (لا شيء في 2014). لم يحدث تأخر في سداد الرصيد المتبقي أو انخفاض في قيمته (لا شيء في 2014).

المخاطر

جميع الموجودات المالية، بخلاف الأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية والاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة ليس لها تصنيف ائتماني خارجي. ويوضح الجدول التالي تحليل جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية:

2014	2015	
788.570	1.596.809	AAA إلى A-
1.434	2.917	BBB+ إلى B-
101.083	-	غير مصنفة

تمثل الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة مبلغ 943 مليون ريال قطري (748 مليون ريال قطري في 2014) صكوك مدرجة تراوح تصنيفها بين BBB- إلى A+.

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

المخاطر (تابع)

المجموعة باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي 31 ديسمبر 2015، كان لدى المجموعة أرصدة لدى 3 بنوك للطرف المقابل (بنكان في 2014) بمبالغ إجمالية أكثر من 250 مليون ريال قطري. وكان المبلغ الاجمالي لهذا الودائع بقيمة 1.26 مليار ريال قطري (689.4 مليون ريال قطري في 2014).

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

2014	2015	
1.571.413	2.690.274	قطر
652.088	485.659	الإمارات العربية المتحدة
205.271	307.841	آسيا ودول الشرق الأوسط
1.347	25.022	أمريكا الشمالية
265.395	199.357	أوروبا وأخرى
2.695.514	3.708.153	

يظهر توزيع بنود الموجودات المالية على حسب القطاع على النحو الآتي:

2014	2015	
1.320.727	2.153.333	الخدمات المالية
19.176	20.135	التصنيع
557.197	872.748	العقارات والمقاولات
11.637	4.957	التكنولوجيا
188.967	-	البترول والغاز
597.810	656.980	أخرى
2.695.514	3.708.153	

مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت. ويتمثل منهج المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من توفر السيولة اللازمة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلبا.

تتلقى إدارة الخزنة من إدارة المراقبة المالية المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للموجودات والالتزامات الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحفظ إدارة الخزنة بمحفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الموجودات والالتزامات والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تابع)

يظهر الجدول أدناه تحليلًا للموجودات والالتزامات المالية مبيّنة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في 31 ديسمبر 2015	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 12 شهرا	سنة واحدة إلى 5 سنوات	غير مؤرخة	الإجمالي
الموجودات							
نقد وما يعادله	93,400	1,506,412	-	-	-	-	1,599,812
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	82,997	860,419	-	943,416
موجودات تمويلية	10,459	70,718	56,734	125,983	845,523	-	1,109,417
ذمم مدينة	-	20,908	2,033	467	2,309	-	25,717
استثمارات حقوق الملكية	-	-	15,351	120,720	1,272,878	-	1,408,949
موجودات مالية أخرى	-	7,845	8,820	8,132	1,765	3,315	29,877
إجمالي الموجودات المالية	103,859	1,605,883	82,938	338,299	2,982,894	3,315	5,117,188
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة							
مطلوبات تمويلية	666	5,943	1,771	106,496	103,370	-	218,246
حسابات العملاء الجارية	23,426	-	-	-	-	-	23,426
مطلوبات مالية أخرى	26,196	56,591	7,276	6,229	-	9,794	106,086
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	2,333,659	633,858	86,858	-	-	3,054,375
إجمالي المطلوبات المالية	50,288	2,396,193	642,905	199,583	103,370	9,794	3,402,133
صافي فرق السيولة	53,571	(790,310)	(559,967)	138,716	2,879,524	(6,479)	1,715,055
صافي الفرق المتراكم	53,571	(736,739)	(1,296,706)	(1,157,990)	1,721,534		
مطلوبات محتملة	-	37,202	8,163	4,112	21,290	134,101	204,868
التزامات	-	32,504	14,550	14,550	96,232	-	157,836

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تابع)

يظهر الجدول أدناه تحليلًا للموجودات والالتزامات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في 31 ديسمبر 2015	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 12 شهرا	سنة واحدة إلى 5 سنوات	غير مؤرخة	الإجمالي
الموجودات							
نقد وما يعادله	113.419	782.582	-	-	-	-	896.001
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	748.220	-	748.220
موجودات تمويلية	2.366	63.016	3.753	116.247	648.064	-	833.446
ذمم مدينة	-	55.077	15.506	62.765	327	-	133.675
استثمارات حقوق الملكية	-	-	-	385.956	1.091.010	-	1.476.966
موجودات مالية أخرى	-	12.318	6.417	8.860	45.438	16.053	89.086
إجمالي الموجودات المالية	115.785	912.993	25.676	573.828	2.533.059	16.053	4.177.394
المطلوبات							
و حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	120.360	32.141	43.345	223.580	-	419.426
مطلوبات تمويلية	-	-	-	-	-	-	26.372
حسابات العملاء الجارية	26.372	-	-	-	-	-	26.372
مطلوبات مالية أخرى	18.684	71.111	75.483	9.249	3.531	16.074	194.132
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار	-	1.656.458	144.930	10.043	5.082	-	1.816.513
إجمالي المطلوبات المالية	45.056	1.847.929	252.554	62.637	232.193	16.074	2.456.443
صافي فرق السيولة	70.729	(934.936)	(226.878)	511.191	2.300.866	(21)	1.720.951
صافي فرق السيولة المتراكم	70.729	(864.207)	(1.091.085)	(579.894)	1.720.972	-	-
مطلوبات محتملة	-	3.490	29.240	32.355	2.963	123.748	191.796
التزامات	-	37.503	41.459	12.884	113.177	-	205.023

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة المعرضة لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

(أ) استثمارات في شركات مدرجة

تتعرض المجموعة لمخاطر سعر حصص الملكية بشكل أساسي نتيجة بعض الاستثمارات في شركات مدرجة بسوق الأوراق المالية. في 31 ديسمبر 2015، إذا كانت أسعار حصص الملكية في ذلك التاريخ أكثر بـ/ أقل بـ 5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فإن صافي الدخل للسنة كان من الممكن أن يكون لا شيء (11.5 مليون ريال قطري في 2014) وكانت قيمة احتياطي القيمة العادلة أكثر بـ/ أقل بـ 4.9 مليون ريال قطري (5.1 مليون ريال قطري في 2014).

(ب) استثمارات في شركات غير مدرجة

تم الإفصاح عن الحساسية تجاه الاستثمارات في شركات غير مدرجة بالإيضاح رقم 30.

مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية")؛
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "استثمارات بالتكلفة المطفأة")؛
- استثمارات المراجعة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "موجودات تمويلية")؛ و
- المبالغ المقترضة من المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "تمويلات من مؤسسات مالية").

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير 100 نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

الموجودات	2015	التغير في نقاط الأساس (- / +)	التأثير على صافي الربح (- / +)
إيداعات لدى مؤسسات مالية	1.506.414	100	15.064
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	943.416	100	9.434
موجودات تمويلية	1.109.417	100	11.094
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
أرصدة حسابات العملاء	23.426	100	(234)
مطلوبات تمويلية	218.246	100	(2.182)
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	3.054.375	100	(30.544)
			2.632

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

التأثير على صافي الربح (- /+)	التغير في نقاط الأساس (- /+)	2014	الموجودات
7.826	100	782.560	إيداعات استثمارية لدى مؤسسات مالية
7.482	100	748.220	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
8.334	100	833.446	موجودات تمويلية
			المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيمة
(264)	100	26.372	أرصدة حسابات العملاء
(4.194)	100	419.426	مستحق إلى البنوك
(18.165)	100	1.816.513	حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيمة
<u>1.019</u>			

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. لقد قام المجلس بوضع حدود على المراكز حسب العملة. يتم مراقبة المراكز بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على المراكز ضمن الحدود الموضوعه.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلاً.

حجم التعرض للخطر (بما يعادل الريال القطري)	2015	2014	العملة
1.091.490	1.372.307		الدولار الأمريكي
348.705	56.442		الدرهم الإماراتي
-	417		الريال السعودي

يظهر الجدول أدناه تأثير التغير بنحو 5% في سعر صرف العملة، لغير العملات المرتبطة بالريال القطري، مقابل الريال القطري مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساوياً ومقابلاً لتأثير الزيادة الموضحة.

التأثير على صافي الربح (+/-)	حجم التعرض للخطر (بما يعادل الريال القطري)	2015	2014	العملة
3.701	74.021	76.678	3.834	الجنيه الإسترليني
339	6.778	(1.012)	(51)	اليورو
38	757	855	43	الدينار الأردني
28.210	564.200	564.200	28.210	الليرة التركية
2	33	33	2	الدينار الكويتي

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

مخاطر أسعار السلع

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حالياً بأي محفظة سلع للمتاجرة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة ونتائج قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملاً التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل. ويتبنى البنك عمليات تقييم المخاطر والضوابط الرقابية ومؤشرات المخاطر الرئيسية المعمول بها في كل إدارة.

مخاطر التركيز

تظهر التراكزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التراكزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو مدين فردي.

إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

وتدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال عند 10.5% وفقاً لما حددته القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية لسنة 2014.

تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال التقليدي، والزيادة على رأس المال والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببند داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في أسهم مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطي فروق أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في الدمج التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبند تشريعية أخرى. يتم تحديد الموجودات الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للموجودات وبند خارج قائمة المركز المالي.

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

إدارة رأس المال (تابع)

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة. تم حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

2014	2015	
9.067.600	9.670.524	إجمالي الموجودات المخفضة بحسب المخاطر
2.000.000	2.000.000	رأس المال
162.314	68.319	أرباح مدورة
(3.152)	(22.243)	احتياطات
51.919	53.968	حصة غير مسيطرة
(34.391)	(14.611)	موجودات غير ملموسة
2.176.690	2.085.433	إجمالي رؤوس الأموال وأرصدة الاحتياطي المؤهلة
%24.01	%21.56	إجمالي مصادر رأس المال كنسبة من إجمالي الموجودات المخفضة بحسب المخاطر

30 القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم المحاسبة عن الأدوات المالية للمجموعة بالتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات في حقوق الملكية. وعلى النقيض، تمثل القيمة العادلة السعر الذي قد يتم تلقيه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وعليه يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية بطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. التعريف الذي تستند عليه القيمة العادلة هو الافتراض بأن المجموعة منشأة مستمرة دون أي نية أو اشتراط لتقليص نطاق عملياتها بشكل جوهري أو القيام بمعاملة بناء على شروط معاكسة. تشمل طرق تحديد القيمة العادلة المقبولة بشكل عام على مرجع للأسعار المدرجة واستخدام تقنيات التقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

فيما يلي مقارنة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية:

القيمة الدفترية	القيمة العادلة	31 ديسمبر 2015
الموجودات المالية:		
1.599.812	1.599.812	النقد وما يعادله
938.034	943.416	الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
1.109.417	1.109.417	موجودات تمويلية
1.408.949	1.408.949	استثمارات في حقوق ملكية
25.717	25.717	ذمم مدينة
29.877	29.877	موجودات مالية أخرى
5.111.806	5.117.188	
المطلوبات المالية:		
218.246	218.246	المطلوبات التمويلية
23.426	23.426	حسابات العملاء الجارية
3.054.375	3.054.375	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
109.726	106.086	مطلوبات مالية أخرى
3.405.773	3.402.133	
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	31 ديسمبر 2014
الموجودات المالية:		
896.001	896.001	النقد وما يعادله
755.300	748.220	الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
833.446	833.446	موجودات تمويلية
1.476.966	1.476.966	استثمارات في حقوق الملكية
133.675	133.675	ذمم مدينة
89.086	89.086	موجودات مالية أخرى
4.184.474	4.177.394	
المطلوبات المالية:		
419.426	419.426	المطلوبات التمويلية
26.372	26.372	حسابات العملاء الجارية
1.816.513	1.816.513	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
194.132	194.132	مطلوبات مالية أخرى
2.456.443	2.456.443	

تدرج القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كالتالي:

- (1) المستوى الأول من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- (2) المستوى الثاني من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقات الأسعار)،
- (3) المستوى الثالث من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى الثالث.

30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تدرج القيمة العادلة (تابع)

31 ديسمبر 2015	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات حقوق الملكية				
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	99.115	-	26.288	125.403
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	1.283.546	1.283.546
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد				
(2.106)	(2.106)	-	-	(2.106)
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان الدخل الموحد				
-	-	-	138.135	138.135

31 ديسمبر 2014	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات حقوق الملكية				
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	101.221	-	26.288	127.509
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	229.589	-	1.119.868	1.349.457
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد				
(25.794)	(25.794)	-	-	(25.794)
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان الدخل الموحد				
7.801	7.801	-	231.857	239.658

تتساوى القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مع القيمة الدفترية، وبالتالي فهي غير مدرجة في جدول تدرج القيمة العادلة فيما عدا الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ عنها القيمة العادلة 938 مليون ريال قطري (755.3 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2014) والتي تم اشتقاقها باستخدام المستوى الأول من تدرج القيمة العادلة.

ويُلخص الجدول التالي طرق التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2015 و2014 للاستثمارات بالمستوى الثالث التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

طريقة التقييم	المدخلات المستخدمة	2015	2014	معدل المدخلات
استثمارات بالقيمة العادلة التندفقات من خلال قائمة الدخل النقدية المخصصة	معدل النمو	1% إلى 5%	1% إلى 5%	1% إلى 5%
	معدل الخصم	10% إلى 17.1%	10% إلى 17.2%	10% إلى 17.2%

30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تدرج القيمة العادلة (تابع)

التغير في المستوى الثالث للأدوات المالية

يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي ومبلغ الإغلاق في استثمارات المستوى الثالث المسجلة بالقيمة العادلة:

في 1 يناير 2015	إجمالي الأرباح المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات/ التحويلات	في 31 ديسمبر 2015
استثمارات حقوق الملكية				
26.288	-	-	-	26.288
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
1.119.868	138.135	33.913	(8.370)	1.283.546
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
1.146.156	138.135	33.913	(8.370)	1.309.834
في 1 يناير 2014				
26.288	-	-	-	26.288
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
666.815	231.857	230.965	(9.769)	1.119.868
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
693.103	231.857	230.965	(9.769)	1.146.156

التحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث

لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وكان تأثير طرق التقييم المستخدمة نتيجة التغيرات المحتملة في المتغيرات الأساسية المستخدمة للتقييم:

- **معدل النمو:** يفترض أن تكون معدلات النمو من 1% إلى 5% (1% إلى 5% في 2014) بناء على الأداء الفعلي والمتوقع للجهة المستثمر فيها. وفي حالة زيادة/نقص معدلات النمو بنقطة واحدة في المائة (نقطة واحدة في المائة في 2014)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات ترتفع بـ 103.3 مليون ريال قطري / تنخفض بـ 82.9 مليون ريال قطري (ترتفع بـ 56.4 مليون ريال قطري/ تنخفض بـ 38.9 مليون ريال قطري)؛
- **معدل الخصم:** يفترض أن تكون معدلات الخصم من 10% إلى 17.1% (10% إلى 17.2% في 2014) للاستثمارات المختلفة. وفي حالة زيادة/انخفاض معدلات الخصم بنقطة واحدة في المائة (نقطة واحدة في المائة في 2014)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات تنخفض بـ 122.4 مليون ريال قطري/ ترتفع بـ 152.1 مليون ريال قطري (تنخفض بـ 86.6 مليون ريال قطري/ ترتفع بـ 60 مليون ريال قطري في 2014)؛

30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تدرج القيمة العادلة (تابع)

- **التدفقات النقدية المتوقعة:** تعتبر مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها من المتغيرات الأساسية في تقييم الاستثمارات. وفي حالة زيادة/ انخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة بنقطة واحدة في المائة (نقطة واحدة في المائة في 2014)، فإن القيمة الدفترية للاستثمارات ترتفع / تنخفض بـ 11.5 مليون ريال قطري (ترتفع / تنخفض بـ 9.5 مليون ريال قطري في 2014).

31 المعلومات القطاعية

لأغراض الإدارة، لدى المجموعة 3 قطاعات واردة في التقرير، كما هو موضح أدناه. تقدم القطاعات الواردة في التقرير منتجات وخدمات مختلفة، ويتم إدارتها بشكل منفصل على أساس إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. تراجع الإدارة، لكل من القطاعات الواردة في التقرير، التقارير الداخلية بشكل دوري. يوضح الملخص التالي العمليات التشغيلية في كل القطاعات الواردة في تقرير المجموعة.

الاستثمارات البديلة

يتضمن قطاع أعمال الاستثمارات البديلة بالمجموعة الاستثمارات المباشرة في حقوق الملكية الخاصة وفئات الموجودات العقارية. أعمال الاستثمارات البديلة مسؤول بصفة أساسية عن اقتناء المساهمات الكبيرة أو الهامة بتفويض من مجلس الإدارة في شركات مدارة بصورة جيدة وموجودات لها مراكز سوقية قوية وثابتة واحتمالات نمو وتوسع. يعمل الفريق كشركاء مع إدارة الشركة المستثمر فيها لتوفير القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بغرض مضاعفة العائدات. يسعى هذا القطاع إلى فرص الاستثمار في قطاعات النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى تركيا والمملكة المتحدة ولكنه يظل متصيدا لعروض الاستثمارات المغرية خارج المناطق الجغرافية المشار إليها.

الأعمال المصرفية الخاصة

يشمل قطاع الأعمال المصرفية الخاصة الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وخدمات الخزينة. يستهدف قسم الخدمات المصرفية الخاصة المؤهلة عملاء من أصحاب الثروات الكبيرة ممن لديهم منتجات سوق متوافقة مع الشريعة والخدمات التي تلبي المتطلبات الشخصية، والأعمال التجارية والثروة. تتضمن الخدمات التي تقدمها في إطار قسم الخدمات المصرفية الخاصة الاستشارات، وحسابات الودائع، والوساطة المالية والصناديق والاستثمارات، ومنتجات خزينة الفوركس، السندات البسيطة والتمويل المتخصص، وبطاقات الائتمان وخدمات النخبة. تقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات حسابات الودائع وأوراق مالية تقليدية ليست لها سمات خاصة وحلول التمويل المتخصصة للشركات في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق أوسع للقطاعات والتطبيقات التي توفرها حاليا البنوك الإقليمية. دائرة الخزينة تقدم استثمارات سائلة على المدى القصير ومنتجات العملات الأجنبية للعملاء من البنوك، ونشر سيولة البنك وكذلك قيادة تطوير المنتجات ووظيفة فكرة التصور.

أخرى

ترتبط الموجودات والمطلوبات والإيرادات غير المخصصة بالإدارة المركزية ووظائف الدعم بالمجموعة.

يتم تضمين المعلومات بشأن النتائج والموجودات والمطلوبات من كل قطاع واردة بالتقرير أدناه. يتم قياس الأداء على أساس أرباح القطاع قبل الضريبة، حسبما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة.

موجودات ومطلوبات القطاعات

لا تتابع المجموعة قطاعات على أساس موجودات ومطلوبات القطاع ولا تمتلك معلومات مفصلة عنها. ونتيجة لذلك، لا يتم عرض افصاح موجودات ومطلوبات القطاع في هذه البيانات المالية الموحدة.

31 المعلومات القطاعية (تابع)

فيما يلي المعلومات حول قطاعات التشغيل:				31 ديسمبر 2015
الإجمالي	أخرى	الأعمال المصرفية الخاصة	الاستثمارات البديلة	
الإيرادات				
109.838	-	-	109.838	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
138.135	-	-	138.135	أرباح إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
8.232	-	-	8.232	إيرادات توزيعات الأرباح
21.450	-	21.450	-	أرباح من استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
2.541	-	2.541	-	أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
(29.360)	-	-	(29.360)	خسائر بيع استثمارات في حقوق ملكية
16.961	-	-	16.961	أرباح بيع استثمارات عقارية
32.241	-	-	32.241	أرباح من بيع مرابحة قابلة للتحويل
56.140	-	30.077	26.063	إيرادات أنشطة تمويلية
10.312	-	10.312	-	إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية
24.378	11.202	3.650	9.526	إيرادات أخرى
390.868	11.202	68.030	311.636	إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
54.327	-	54.327	-	ناقصا: العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
336.541	11.202	13.703	311.636	إجمالي إيرادات القطاع
المصروفات				
105.727	-	-	105.727	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
90.806	53.834	20.453	16.519	تكاليف الموظفين
14.179	-	-	14.179	تكاليف التمويل
9.127	9.127	-	-	إهلاك وإطفاء
55.079	43.468	7.801	3.810	مصروفات تشغيلية أخرى
274.918	106.429	28.254	140.235	إجمالي مصروفات القطاع
3.313	-	3.313	-	ناقصا: مخصص انخفاض في القيمة عن الموجودات التمويلية - محدد
58.310	(95.227)	(17.864)	171.401	صافي أرباح / (خسائر) قطاع الأنشطة المستمرة قبل الضريبة
-	-	-	-	الضريبة على الدخل
58.310	(95.227)	(17.864)	171.401	صافي أرباح / (خسائر) قطاع الأنشطة المستمرة
9.744	-	-	9.744	أرباح من عمليات محتفظ بها للبيع، بالصافي من الضريبة
68.054	(95.227)	(17.864)	181.145	أرباح / (خسائر) القطاع الوارد في التقرير

31 المعلومات القطاعية (تابع)

الإجمالي	أخرى	الأعمال المصرفية الخاصة	الاستثمارات البديلة	31 ديسمبر 2014
				الإيرادات
116.734	-	-	116.734	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
				أرباح إعادة قياس الاستثمارات
				بالقيمة العادلة من خلال بيان
239.658	-	-	239.658	الدخل
21.414	-	-	21.414	إيرادات توزيعات الأرباح
				أرباح من استثمارات مدرجة
17.629	-	17.629	-	بالتكلفة المطفأة
				أرباح بيع استثمارات مدرجة
-	-	-	-	بالتكلفة المطفأة
10.728	-	-	10.728	أرباح بيع استثمارات في حقوق
35.267	-	10.373	24.894	ملكية
				إيرادات أنشطة تمويلية
5.253	-	5.253	-	إيرادات من إيداعات لدى
20.256	12.435	3.631	4.190	مؤسسات مالية
				إيرادات أخرى
				إجمالي الإيرادات قبل العائد
466.939	12.435	36.886	417.618	لحاملي حسابات الاستثمار غير
				المقيدة
27.395	-	27.395	-	ناقصا: العائد لحاملي حسابات
439.544	12.435	9.491	417.618	الاستثمار غير المقيدة
				إجمالي إيرادات القطاع
				المصروفات
109.991	-	-	109.991	مصروفات الأنشطة غير
91.853	46.706	17.028	28.119	المصرفية
6.654	-	-	6.654	تكاليف الموظفين
8.562	8.562	-	-	تكاليف التمويل
63.705	43.882	5.391	14.432	إهلاك وإطفاء
280.765	99.150	22.419	159.196	مصروفات تشغيلية أخرى
				إجمالي مصروفات القطاع
158.779	(86.715)	(12.928)	258.422	صافي أرباح / (خسائر) قطاع
-	-	-	-	الأنشطة المستمرة قبل الضريبة
				الضريبة على الدخل
158.779	(86.715)	(12.928)	258.422	صافي أرباح / (خسائر) قطاع
				الأنشطة المستمرة
373	-	-	373	أرباح من عمليات محتفظ بها
				للبيع، بالصافي من الضريبة
159.152	(86.715)	(12.928)	258.795	أرباح / (خسائر) القطاع الوارد
				في التقرير

31 المعلومات القطاعية (تابع)

معلومات القطاع الجغرافي

تعمل المجموعة حالياً في سوقين جغاريين وهما دولة قطر ودول أخرى.
يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة من حيث القطاعات الجغرافية بناءً على المكان الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة:

الإجمالي	أخرى	قطر	
31 ديسمبر 2015			
الإيرادات			
109.838	109.838	-	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
138.135	127.215	10.920	أرباح إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
8.232	6.552	1.680	إيرادات توزيعات الأرباح
21.450	18.637	2.813	أرباح من استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
2.541	2.541	-	أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
(29.360)	(29.360)	-	خسائر بيع استثمارات في حقوق ملكية
16.961	16.961	-	أرباح بيع استثمارات عقارية
32.241	32.241	-	أرباح من بيع مريحة قابلة للتحويل
56.140	26.063	30.077	إيرادات موجودات تمويلية
10.312	423	9.889	إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية
24.378	595	23.783	إيرادات أخرى
390.868	311.706	79.162	إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
54.327	-	54.327	ناقصاً: العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
336.541	311.706	24.835	إجمالي الدخل
المصروفات			
105.727	105.727	-	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
90.806	-	90.806	تكاليف الموظفين
14.179	14.179	-	تكاليف التمويل
9.127	-	9.127	إهلاك وإطفاء
55.079	-	55.079	مصروفات تشغيلية أخرى
274.918	119.906	155.012	إجمالي المصروفات
3.313	-	3.313	ناقصاً: مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية - محددة
9.744	8.619	1.125	مضافاً: أرباح من عمليات محتفظ بها للبيع، بالصافي من الضريبة
68.054	200.419	(132.365)	الإيرادات / (الخسائر) قبل الضريبة
-	-	-	الضريبة على الدخل
68.054	200.419	(132.365)	صافي الربح / (الخسارة) للسنة

31 المعلومات القطاعية (تابع)

الإجمالي	أخرى	قطر	31 ديسمبر 2014
الإيرادات			
116.734	116.734	-	إيرادات الأنشطة غير المصرفية
			أرباح إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال
239.658	229.102	10.556	بيان الدخل
21.414	19.944	1.470	إيرادات توزيعات الأرباح
17.629	14.706	2.923	أرباح من استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	-	-	أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
10.728	10.728	-	أرباح بيع استثمارات في حقوق ملكية
-	-	-	أرباح بيع استثمارات عقارية
35.267	24.894	10.373	إيرادات موجودات تمويلية
5.253	4.885	368	إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية
20.256	4.190	16.066	إيرادات أخرى
466.939	425.183	41.756	إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار
			غير المقيدة
27.395	-	27.395	ناقصا: العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
439.544	425.183	14.361	إجمالي الدخل
المصروفات			
109.991	109.991	-	مصروفات الأنشطة غير المصرفية
91.853	-	91.853	تكاليف الموظفين
6.654	6.654	-	تكاليف التمويل
8.562	-	8.562	إهلاك وإطفاء
63.705	-	63.705	مصروفات تشغيلية أخرى
280.765	116.645	164.120	إجمالي المصروفات
373	5.778	(5.405)	مضافا: أرباح / (خسائر) عمليات محتفظ بها للبيع،
159.152	314.316	(155.164)	بالصافي من الضريبة
-	-	-	الإيرادات / (الخسائر) قبل الضريبة
159.152	314.316	(155.164)	الضريبة على الدخل
			صافي الربح / (الخسارة) للسنة

32 توزيعات الأرباح

اقترح مجلس إدارة البنك خلال اجتماعه الذي عقد بتاريخ 5 مارس 2015 توزيعات أرباح نقدية بواقع 160 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (142 مليون ريال قطري في 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013) والتي تمثل ما نسبته 8% (نسبة 8% في 2014) من رأس المال المدفوع بقيمة 2 مليار ريال قطري (1.8 مليار ريال قطري في 2014). وافق مساهمو البنك على مبلغ توزيعات الأرباح المذكور في اجتماع الجمعية العامة الذي عقد بتاريخ 31 مارس 2015.

33 أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة متى كان ذلك ضروريا بحيث تتفق مع الأرقام المعروضة للسنة الحالية. ورغم ذلك، لم يكن لعمليات إعادة التصنيف أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة لفترة المقارنة.

تقرير مناقشات الإدارة وتحليلاتها

يجب قراءة مناقشات الإدارة وتحليلاتها التالية بالاقتران مع "البيانات المالية" والإيضاحات المتعلقة بها الواردة في قسم "البيانات المالية" وتقرير مدقق الحسابات من "نشرة الإدراج" هذه. ويتعين على المستثمرين أيضاً قراءة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الأعمال، والمركز المالي وعمليات "البنك" على النحو المفصل في قسم "عوامل المخاطر" في هذه "النشرة".

1. المؤشرات المالية

يستند هذا القسم على المعلومات المستمدة من "البيانات المالية". أما حصص حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى "البنك" فهي تسجل في البيان الموحد للمركز المالي بصفتها حصصاً غير مسيطرة. يتم عرض البيانات المالية بالريال القطري ("الريال القطري") الذي هو بمثابة العملة الوظيفية وعملة العرض "للبنك". قبل عام 2015 كانت عملة عرض البيانات المالية هي الدولار الأمريكي. وحسب مقتضى الحال، تحول المبالغ المالية المختارة إلى الريال القطري باستخدام سعر صرف الريال القطري/الدولار بواقع 3.64 ريال قطري لكل دولار لأغراض المقارنة.

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية المختارة المستمدة من البيانات المالية:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
الدخل المتحقق من أصول التمويل	25.1	35.3	56.1	274.9	40.7
الربح من الصكوك	8.9	17.6	21.5	20.4	97.2
الدخل المتحقق من توزيعات الأرباح	1.0	21.4	8.2	98.1	1942.7
الدخل الإجمالي من العمليات المستمرة	641.2 ¹¹	439.5	336.5	46.8	31.4
إجمالي المصاريف	498.9	280.8	274.9	36.3	43.7
صافي الربح من العمليات المتوقفة	-	0.4	9.7	-	-
صافي الربح ¹²	140.7	158.4	66.0	24.1	12.6
أصول التمويل الإجمالية	302.1	833.4	1,109.4	39.6	175.8
استثمارات في الصكوك ¹³	272.4	748.2	943.4	42.0	174.7
الاستثمار في حقوق الملكية ¹⁴	1,013.0	1,477.0	1,408.9	30.9	45.8
الأصول الإجمالية	3,049.5	4,667.5	5,859.8	39.0	53.1
إجمالي الودائع ¹⁵	306.1	1,842.9	3,077.8	7.7	502.1
إجمالي الالتزامات	836.5	2,456.4	3,759.8	85.1	193.7
إجمالي حقوق المساهمين	2,162.4	2,159.2	2,046.1	27.7	0.2

¹¹ تشمل مساهمة في الإيرادات من "شركتين تابعتين" ("اسناد" و"الوسيط") بمبلغ 204.4 مليون ريال قطري. وقد تم استبعاد المساهمة في الإيرادات من هاتين "الشركتين التابعتين" في السنوات اللاحقة بسبب إعادة التصنيف.

¹² ينسب إلى حاملي حقوق الملكية في "البنك".

¹³ تسجل الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة.

¹⁴ الاستثمارات في حقوق الملكية تمثل استثمارات في الشركات الخاصة.

¹⁵ تشمل الحسابات الجارية للعملاء وحقوق الملكية لأصحاب حسابات استثمار غير مقيدة.

معلومات مالية مختارة (تابع)

النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)			
3.9٪	2.6٪	3.2٪	54.0	51.9	50.6	حصة غير مسيطرة
-	-	-	538.8	-	-	مجموعة أصول مستبعدة محتفظ بها للبيع
-	-	-	357.7	-	-	مجموعة مطلوبات مستبعدة محتفظ بها للبيع
6.6٪	53.7٪	340.4٪	9,670.5	9,067.6	5,901.2	الأصول المرجحة بالمخاطر
-	-	-	75.5	-	-	إجمالي أصول تمويل متعثرة
4.2٪	0.1٪	28.0٪	2,085.4	2,176.7	2,179.2	إجمالي رأس المال التنظيمي (الفئة 1)
73.8٪	424.4٪	124.4٪	(370.4)	(1,412.0)	(269.3)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاطات التشغيل
89.0٪	36.1٪	109.6٪	(55.4)	(29.3)	(21.5)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاطات الاستثمار
25.6٪	140.6٪	933.0٪	1,129.6	1,518.1	630.9	صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاطات التمويل

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للمجموعة"

يوضح الجدول التالي النسب المالية الرئيسية:

النسب الرئيسية	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
هامش صافي الربح ¹⁶	3.8٪	1.8٪	1.1٪
نسبة التكلفة إلى الدخل ¹⁷	58.6٪	51.9٪	72.9٪
العائد على متوسط الأصول ¹⁸	5.4٪	4.1٪	1.3٪
العائد على متوسط حقوق المساهمين ¹⁹	7.3٪	7.3٪	3.1٪
الرافعة المالية (الفئة 1 لرأس المال/الأصول المعدلة) ²⁰	72.3٪	47.0٪	35.7٪
نسبة كفاية رأس المال ²¹	36.9٪	24.0٪	21.6٪
أصول التمويل/الودائع ²²	98.7٪	45.2٪	36.0٪
الأصول المرجحة بالمخاطر/الأصول الإجمالية ²³	193.5٪	194.3٪	165.0٪
القروض المتعثرة/أصول التمويل الإجمالية ²⁴	-	-	6.8٪
ربحية السهم ²⁵	0.82	0.79	0.33
القيمة الدفترية للسهم ²⁶	10.8	10.8	10.2
توزيعات الأرباح للسهم الواحد ²⁷	0.79	0.80	-

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للمجموعة"

¹⁶ الدخل من أصول التمويل وأرباح الصكوك ودخل الودائع ما بين البنوك ناقصاً العائد المدفوع إلى أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة مقسوماً على الأصول المدرة للربح (أصول التمويل والصكوك والودائع ما بين البنوك).

¹⁷ بناءً على مجموع الدخل المعدل لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة ، وتكاليف التمويل والإيرادات من الشركات التابعة؛ ومجموع النفقات المعدلة بشأن النفقات المتعلقة بالشركات التابعة، وتكاليف التمويل ومخصصات انخفاض القيمة

¹⁸ صافي الربح مقسوماً على متوسط الأصول الإجمالية (بما في ذلك مجموعة الأصول المستبعدة المحتفظ بها للبيع).

¹⁹ صافي الربح مقسوماً على متوسط إجمالي حقوق المساهمين (المنسوبة إلى مساهمي "البنك").

²⁰ رأس المال فئة 1 (مجموع حقوق المساهمين ناقصاً الأصول غير الملموسة) مقسوماً على الأصول الإجمالية المعدلة بشأن الأصول غير الملموسة.

²¹ رأس المال الفئة 1 مقسوماً على الأصول المرجحة بالمخاطر

²² أصول التمويل الإجمالية (صافية من مخصصات انخفاض القيمة) مقسوماً على إجمالي الودائع (الحسابات الجارية بالإضافة إلى حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة)

²³ الأصول المرجحة بالمخاطر مقسومة على الأصول الإجمالية (بما في ذلك مجموعة الأصول المستبعدة المحتفظ بها للبيع).

²⁴ المبلغ الإجمالي لأصول التمويل المستحقة التي انخفضت قيمتها مقسوماً على أصول التمويل الإجمالية

²⁵ صافي الربح المنسوب لمساهمي "البنك" مقسوماً على مجموع المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

²⁶ إجمالي الحقوق للمساهمين مقسوماً على عدد الأسهم

²⁷ إجمالي توزيعات الأرباح (المدفوعة في السنة التالية) مقسوماً على عدد الأسهم

2. بيان الدخل الموحد

2.1 الدخل الإجمالي

تحقق المجموعة الدخل من قطاعين رئيسيين هما الاستثمارات البديلة، والبنك الخاص. وقد تم عرض تفاصيل بشأن قطاعي الأعمال المذكورين في قسم أعمال البنك بهذه "النشرة".

ومن المهم التأكيد على أن أصول وإلتزامات اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") -واللتان تقعان تحت قطاع الاستثمارات البديلة- والتي كما قد تم توحيدها بشكل كامل في البيانات المالية الموحدة "للمجموعة" قد تم إعادة تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع في المركز المالي الموحد في السنة المالية 2015. وقد تم القيام بهذه الخطوة تماشياً مع متطلبات المعايير المحاسبية المعنية ومفاوضات "البنك" مع مستثمرين جدد للاستثمار في تلك "الشركات التابعة"، والتي من المحتمل أن تقلل من ملكية "البنك" لحصة الأغلبية. أما الإيرادات من هذه "الشركات التابعة"، التي كانت تسجل سابقاً تحت بند قطاع أعمال الاستثمارات البديلة فقد أُعيد تصنيفها وتسجيلها تحت بند جديد وهو أرباح من العمليات المتوقفة في بيان الدخل الموحد للمجموعة للسنوات المالية 2014 و 2015 لأغراض المقارنة. لأحدث التطورات حول هاتين الشركتين التابعتين ("إسناد" و"الوسيط"). يرجى مراجعة قسم أعمال "البنك" -آخر التطورات من هذه "النشرة".

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود الدخل الكلي وفقاً لقطاع الأعمال للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2013،

2014 و 2015

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
			الدخل وفقاً لقطاع الأعمال		
			الاستثمارات البديلة		
			البنك الخاص		
			المصادر الأخرى		
			الدخل الإجمالي وفقاً لقطاع الأعمال		

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك" * يشمل مساهمة في الإيرادات بمبلغ 204.4 مليون ريال قطري من اثنتين من الشركات التابعة ("إسناد" و"الوسيط"). وقد تم استبعاد المساهمة في الإيرادات من هاتين الشركتين الفرعيتين في السنوات اللاحقة نتيجة لإعادة التصنيف

يوضح الجدول التالي مساهمة كل قطاع أعمال في الدخل الإجمالي:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	المساهمة في الدخل وفقاً لقطاع الأعمال
2015	2014	2013	
			الاستثمارات البديلة
			البنك الخاص
			المصادر الأخرى

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

2.1.1 الاستثمارات البديلة

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود الدخل الكلي المتحقق من الاستثمارات البديلة:

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

223

يوضح الجدول التالي مساهمة كل من المصادر المختلفة للدخل:

السنة	السنة	السنة	المساهمة في الدخل (٪ من إجمالي دخل القطاع)
المالية	المالية	المالية	
2015	2014	2013	
٪44.3	٪57.4	٪39.5	المكاسب المتحققة نتيجة لإعادة تقييم الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة
٪35.2	٪28.0	٪51.6	الإيرادات من النشاطات غير المصرفية
٪8.4	٪6.0	٪4.1	الدخل من أصول التمويل
٪6.4	٪2.6	٪4.5	صافي الربح المتحقق من استبعاد الأصول
٪2.6	٪5.1	٪0.2	الدخل من توزيعات الأرباح
٪3.1	٪1.0	٪0.2	مصدر دخل آخر
٪100.0	٪100.0	٪100.0	المجموع

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

العوامل الرئيسية للدخل الإجمالي من الاستثمارات البديلة هي مكاسب القيمة العادلة على الاستثمارات والإيرادات من النشاطات غير المصرفية مقدمة من "الشركات التابعة" التي تقع ضمن قطاع الاستثمارات البديلة. وشكلت هذه العوامل إيرادات بنسبة 79.6٪ من الدخل الإجمالي في السنة المالية 2015.

خلال السنة المالية 2015، بلغ الدخل الإجمالي من الاستثمارات البديلة 311.6 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 25.4٪ مقارنة مع السنة المالية 2014. ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض سنوي بلغت نسبته 42.4٪ في أرباح القيمة العادلة على الاستثمارات. وخلال السنة المالية 2014، بلغ الدخل الإجمالي من الاستثمارات البديلة 417.6 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 31.9٪ بالمقارنة مع 613.7 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013. وقد نتج الانخفاض بسبب إعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" بصفتها استثمارات محتفظ بها للبيع تمهيداً لدخول مستثمر جديد/مستثمرين جدد وهذا من شأنه أن يخفف من ملكية "البنك" لحصة الأغلبية. ولو لم يقيم "البنك" بإعادة تصنيف هاتين "الشركتين التابعتين" لارتفع إجمالي الإيرادات من النشاطات غير المصرفية بمقدار 307.0 مليون ريال قطري و240.4 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 والسنة المالية 2014 على التوالي. وبالمثل، فإن الدخل الإجمالي من الاستثمارات البديلة كان سيرتفع ليصل إلى 618.6 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 (-6.0٪ على أساس سنوي) و658.0 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014 (+7.2٪ على أساس سنوي).

خلال السنة المالية 2013 بلغ الدخل الإجمالي من الاستثمارات البديلة 613.7 مليون ريال قطري بانخفاض نسبته 53.8٪ مقارنة مع السنة المالية 2012. ويعزى السبب في هذا الانخفاض الكبير إلى إعادة الهيكلة القانونية لمصنع الإمارات الوطني للبلاستيك بغرض فصل الأعمال إلى قسمين هما قسم التكنولوجيا وقسم التعبئة والتغليف. وفي وقت لاحق تخارج "البنك" من قسم التعبئة والتغليف، في حين احتفظ بحصة 71.3٪ في قسم التكنولوجيا (فيوتشر كارد). وكان الأثر الصافي انخفاضاً في الدخل الإجمالي من الاستثمارات البديلة في السنة المالية 2013.

2.1.1.1 مكاسب إعادة تقييم استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وهي تتكون من استثمارات رأس المال المجازف واستثمارات أخرى يحتفظ "البنك" فيها بحصة أقل من أو تساوي 50٪.

يوضح الجدول التالي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات على مدى السنوات الثلاث الماضية:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	نسبة الملكية*	تاريخ الاستحواذ	مكاسب القيمة العادلة (المبالغ بملايين الريالات القطرية)
2015	2014	2013			
14.6	-	-	٪15.6	مارس 2015	كامبريدج ميديكال
10.9	10.6	-	٪49.0	ديسمبر 2014	شركة الخدمات الغذائية
35.8	20.5	0.3	٪50.0	يناير 2014	ديفيد موريس الدولية**
65.5	7.3	-	٪10.5	ديسمبر 2013	أفيغو غروب
-	80.1	10.9	٪40.0	نوفمبر 2012	إنجليش هوم
5.5	5.6	-	٪40.5	أغسطس 2012	لاينستر سكوير**
5.8	13.1	-	٪38.1	يونيو 2012	وستبورن هاوس**
-	7.3	5.5	٪35.3	ديسمبر 2011	الرفاعي انترناشيونال
-	-	12.7	٪2.2	يونيو 2011	شركة الكويت للطاقة
-	87.4	25.5	٪20.0	أغسطس 2010	ميموريال هيلث كير
-	7.8	187.4	٪0.0	أبريل 2010	مستشفى النور (أسترو)
138.1	239.7	242.3			المجموع

المصدر: بيانات الإدارة في "بنك قطر الأول"

* كما في 31 ديسمبر 2015

** بعد خصم أي فروق في أسعار الصرف الأجنبي

خلال السنة المالية 2015، أعلن "البنك" عن تحقيق مكاسب القيمة العادلة بمبلغ 138.1 مليون ريال قطري مدفوعة بزيادة كبيرة في تقييم أفيفو غروب وديفيد موريس. وتعكس الزيادة في قيمة الشركة الأخيرة توسعاً في الأعمال وارتفاعاً في التدفقات النقدية المتوقعة. وجاءت مكاسب القيمة العادلة الشاملة بمبلغ 138.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 منخفضة بنسبة 42.4٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2014. وفي السنة المالية 2014، كانت "ميموريال هيلث غروب" و"إنجليش هوم" هما المساهمان الرئيسيان في تحقيق مكاسب القيمة العادلة. وخلال السنة المالية 2013، بلغت مكاسب القيمة العادلة 242.3 مليون ريال قطري وكانت مدفوعة في الغالب من قبل مستشفى النور مع تحقيق قيمة كبيرة غير مقيدة للمستثمرين بعد الإدراج في بورصة لندن.

2.1.1.2 الإيرادات من النشاطات غير المصرفية

تمثل الإيرادات من النشاطات غير المصرفية الدخل المتولد من "الشركات التابعة" التي تقع ضمن نطاق شق الإستثمارات البديلة. يمتلك "البنك" حصة تتجاوز 50٪ ولديه سيطرة جوهرية على هذه "الشركات التابعة" وهي موحدة بالكامل في "البيانات المالية". وخلال السنة المالية 2015، مثلت الإيرادات من النشاطات

غير المصرفية مساهمة من "شركة تابعة" واحدة فقط نظراً لإعادة تصنيف الأصول والالتزامات لاثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") الأخرى بصفة استثمارات محتفظ بهما للبيع. وقد حققت "الشركة التابعة" التي يحتفظ بها "البنك" كجزء من العمليات المستمرة إيرادات إجمالية قدرها 109.8 مليون ريال قطري بانخفاض نسبته 5.9٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2014. ويعزى الانخفاض إلى انخفاض طفيف في المبيعات نظراً إلى أن "الشركة التابعة" أعادت التركيز على عملاء أكثر ربحية لتعزيز هوامش الربح.

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود الإيرادات من النشاطات غير المصرفية:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
المبيعات	312.8 *	115.6	109.5	99.5٪	63.1-5.3٪
مصدر دخل آخر	3.7	1.2	0.4	65.7٪	68.2-69.8٪
الإيرادات من النشاطات غير المصرفية	316.6	116.7	109.8	99.1٪	63.1-5.9٪

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك" * يشمل مساهمة في الإيرادات بمبلغ 204.4 مليون ريال قطري من اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط"). وقد تم استبعاد المساهمة في الإيرادات من هاتين الشركتين الفرعيتين في السنوات اللاحقة نتيجة لإعادة التصنيف

في السنة المالية 2014، بلغ الدخل من النشاطات غير المصرفية 116.7 مليون ريال قطري بانخفاض نسبته 63.1٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2013. ويعزى السبب في هذا الانخفاض الحاد إلى إعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") اللتين تم توحيدهما بالكامل في البيانات المالية "للمجموعة". اعتباراً من السنة المالية 2014، كانت الإيرادات من هاتين الشركتين تسجل بعد خصم المصاريف تحت بند الربح من العمليات المتوقفة في بيان الدخل الموحد "للبنك". وبلغ إجمالي الإيرادات من هاتين "الشركتين التابعتين" 307.0 مليون ريال قطري و 240.4 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 والسنة المالية 2014 على التوالي، أي زيادة سنوية بلغت نسبتها 27.7٪. وكما ذكر أعلاه، كان "البنك" يجري مفاوضات مع مستثمر جديد/مستثمرين جدد للاستثمار في هذه الشركات، حيث من المتوقع أن ينتج عن الإستثمار المحتمل أن تقل ملكية "البنك" عن الأغلبية.

في السنة المالية 2013، بلغ الدخل من النشاطات غير المصرفية 316.6 مليون ريال قطري بزيادة نسبتها 99.1٪ مقارنة مع السنة المالية 2012. ويعزى السبب في هذه الزيادة الحادة إلى المساهمة في الإيرادات من شركة فرعية جديدة، هي الوسيطة التي استحوذ "البنك" على حصة 85.0٪ فيها في منتصف السنة المالية 2012.

2.1.1.3 الدخل من أصول التمويل

يمثل الدخل من أصول التمويل الدخل من أي تمويل للديون التي يقدمها "البنك" للشركات المستثمر فيها كجزء من تمويل استثماراتها في مجال أعمال حقوق الملكية "الأسهل" الخاصة. وخلال السنة المالية 2015 سجل البنك دخل تمويل إجمالي قدره 26.1 مليون ريال قطري، بزيادة نسبتها 4.7٪ مقارنة مع 24.9 مليون ريال قطري تم تحقيقها في السنة المالية 2014. وفي السنة المالية 2014 بلغ دخل التمويل 24.9 مليون ريال قطري وظل هذا الدخل مستقراً بشكل عام بالمقارنة مع السنة المالية 2013. وارتفع متوسط نسبة الربح 8.8٪ في السنة المالية 2014 إلى 9.2٪ في السنة المالية 2015 بما يعكس تركيز "البنك" على الأصول المدرة لهوامش ربح أعلى.

2.1.1.4 صافي أرباح/(خسائر) من التخارج من الأصول

يمثل هذا أساساً الأرباح/(الخسائر) الرأسمالية المحققة من بيع الاستثمارات في حقوق الملكية والعقارات والمربحة القابلة للتحويل. وعادة ما يكون الاستثمار في حقوق الملكية لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات. ومن المهم الإشارة إلى أن "البنك" يعيد تقييم استثماراته في تاريخ إصدار "البيانات المالية". ووفقاً لذلك، فإن أي ربح يتم تحقيقه أو خسارة يتم تكبدها عند التخارج يمثل الربح أو الخسارة من تاريخ التقييم السابق وليس من تاريخ الاستحواذ، أي تكلفة الاستحواذ.

يوضح الجدول التالي تفاصيل صافي الأرباح المتحققة من استبعاد الأصول:

المبلغ (مليون ريال قطري)			
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	صافي الربح/(الخسارة) نتيجة لاستبعاد الأصول
2015	2014	2013	
17.0	-	-	الاستثمار في العقارات
32.2	-	-	المربحة القابلة للتحويل
(29.4)	10.7	27.8	الاستثمارات في حقوق الملكية
19.8	10.7	27.8	صافي الأرباح/(الخسائر) من استبعاد أصول

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

خلال السنة المالية 2015، حقق "البنك" ربحاً قدره 17.0 مليون ريال قطري من بيع قطعة أرض في دبي. كما استفاد "البنك" من ظروف السوق المواتية لبيع أداة تمويل مربحة قابلة للتحويل مستحقة القبض من إحدى الشركات التي يستثمر فيها وحقق ربحاً بمبلغ 32.2 مليون ريال قطري.

إن المكاسب الإيجابية التي تحققت في السنة المالية 2015 من هذه المعاملات قابلتها جزئياً خسارة بمبلغ 29.4 مليون ريال قطري تم تكبدها عند التخارج التام من استثمار في حقوق الملكية في مستشفى النور. وتمثل هذه الخسارة الفرق بين سعر التخارج مقابل القيمة العادلة لإعادة تقييم هذه الاستثمارات في السنة المالية 2014.

وقد أسفر بيع مستشفى النور ونوبلز كونسورتيوم والمرابحة القابلة للتحويل عن تحقيق تدفقات نقدية داخلية بمبلغ 485.6 مليون ريال قطري (133.4 مليون دولار أمريكي) وعائدات مجزية "للمساهمين" خلال فترة الإحتفاظ بالإستثمار كما هي ملخصة في الجدول أدناه:

الاسم	تاريخ الاستحواذ	تاريخ تصفية الاستثمارات	الحصة	معدل العائد الداخلي
مستشفى النور	أبريل 2010	أبريل 2015	14%	49.0%
المرابحة القابلة للتحويل	سبتمبر 2012	ديسمبر 2015	-	12.9%
نوبلز كونسورتيوم	مارس 2009	يناير 2015	50%	7.3%

المصدر: بيانات إدارة "بنك قطر الأول"

2.1.1.5 توزيعات الأرباح

يمثل دخل توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الشركات الخاصة، بما في ذلك رأس المال الاستثماري "المجازف"، خلال السنة المالية 2015، استفاد "البنك" من إجمالي توزيعات أرباح بمبلغ 8.2 مليون ريال قطري تم قبضه من اثنتين من الشركات المستثمر بها. وبالمقارنة مع السنة المالية 2014، انخفض دخل توزيعات الأرباح في السنة المالية 2015 بنسبة 61.6% على أساس سنوي نظراً لأن اثنتين من الشركات المستثمر فيهما اللتان دفعتا توزيعات أرباح في السنة المالية 2014 لم تدفعا أية أرباح في السنة المالية 2015. وهاتان الشركتان هما مستشفى النور التي تم التخرج منها في السنة المالية 2015 وشركة الرفاعي التي قررت إعادة استثمار أرباحها لدعم نمو الأعمال بدلاً من توزيع الأرباح. دفعت شركة الرفاعي في السنة المالية 2014 توزيعات أرباح إلى "البنك" بقيمة 15.4 مليون ريال قطري بعد تحقيق مكاسب من بيع إحدى عملياتها في الخارج، وكانت مساهماً رئيسياً حيث مثلت توزيعاتها 72.0% من إجمالي دخل توزيعات الأرباح التي حصلت عليها المجموعة في السنة المالية 2014. وخلال السنة المالية 2013، حصل "البنك" فقط على توزيعات أرباح بقيمة مليون ريال قطري فقط من واحدة من الشركات المستثمر فيها وهي شركة الجزيرة للتمويل.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الدخل المتحقق من توزيعات الأرباح:

اسم الشركة (المبالغ بملايين الريالات القطري)	تاريخ الاستحواذ	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
أفيفو جروب	ديسمبر 2013	-	0.3	6.6
الرفاعي انترناشيونال	ديسمبر 2011	-	15.4	-
مستشفى النور	أبريل 2010	-	4.2	-
شركة الجزيرة للتمويل	يونيو 2009	1.0	1.5	1.7
المجموع		1.0	21.4	8.2

المصدر: بيانات إدارة "بنك قطر الأول"

2.1.1.6 مصادر دخل أخرى

تشمل مصادر الدخل الأخرى بشكل رئيسي المكاسب الصافية من تحويل العملات الأجنبية ورسوم (مرة واحدة) استشارات للشركات. وخلال السنة المالية 2015، وصلت المبالغ المتحققة من مصادر الإيرادات الأخرى إلى 9.5 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 127.4٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2014 نظراً لتحقيق مكاسب كبيرة من عقود الحماية من مخاطر العملات الأجنبية الموافقة للشريعة الإسلامية. وفي السنة المالية 2014، وصلت المبالغ المتحققة من مصادر الدخل الأخرى إلى 4.2 مليون ريال قطري، وهي تتكون أساساً من أتعاب الاستشارات المقدمة إلى إحدى الشركات المستثمر فيها، في حين وصلت المبالغ المتحققة من مصادر الدخل الأخرى في السنة المالية 2013 إلى 1.0 مليون ريال قطري فقط.

2.1.2 "البنك الخاص"

بدأ قطاع الأعمال هذا بالبروز بشكل أكبر في السنة المالية 2014 بعد تنفيذ "البنك" إستراتيجيته لتوسيع نطاق نشاطاته المرخصة لتشمل الخدمات البنك الخاص وخدمات إدارة الثروات، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وعمليات الخزينة وإدارة الإستثمار. أما محركات الدخل الرئيسية لقطاع الأعمال هذا فهي الدخل المتولد من نشاطات التمويل، والأرباح المحققة من الاستثمارات في الصكوك والدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية، التي تشكل معاً أكثر من 90٪ من إجمالي دخل البنك الخاص المتحقق في السنة المالية 2015.

يُسجل الدخل الإجمالي المتحقق من عمليات البنك الخاص صافياً من العوائد المدفوعة لأصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة مثل المودعين لدى "البنك". وبالنسبة لحسابات الودائع لدى "البنك"، يتصرف "البنك" بصفة مضارب ويتقاسم الأرباح مع المودعين استناداً إلى حسابات نسب الأرباح المتفق عليها سلفاً.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الدخل الإجمالي المتحقق تحت بند البنك الخاص:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)			الدخل من "البنك" الخاص
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
190.0٪	13470.1٪	130.4-	30.1	10.4	0.1	الدخل من أصول التمويل
21.7٪	97.2٪	20.4-	21.5	17.6	8.9	أرباح استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
96.3٪	-	-	10.3	5.3	-	الدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية
-	100.0-	69.8-	2.5	-	4.1	أرباح من بيع استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
0.5٪	850.0٪	600.0	3.7	3.6	0.4	مصدر دخل آخر
84.4٪	172.8٪	45.2-	68.0	36.9	13.5	الدخل الإجمالي قبل خصم العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة (المودعين)
98.3٪	-	-	(54.3)	(27.4)	-	ناقصاً: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة (المودعين)
44.4٪	29.8-	45.2-	13.7	9.5	13.5	صافي الدخل الإجمالي من البنك الخاص

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

يوضح الجدول التالي مساهمة من مصادر دخل مختلفة:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	المساهمة في الدخل (%) من إجمالي صافي دخل القطاع
2015	2014	2013	
44.2%	28.1%	0.6%	الدخل من أصول التمويل
31.5%	47.8%	66.1%	أرباح من استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
15.2%	14.2%	0.0%	الدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية
3.7%	0.0%	30.5%	أرباح من بيع استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
5.4%	9.8%	2.8%	مصدر دخل آخر
100.0%	100.0%	100.0%	الدخل الإجمالي قبل العائد إلى (المودعين)

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

خلال السنة المالية 2015، بلغ الدخل الإجمالي المتولد من قطاع أعمال "البنك الخاص" (قبل خصم العائد إلى المودعين) 68.0 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 84.4% مقارنة بالسنة المالية 2014. ويعزى هذا الارتفاع إلى إستراتيجية جديدة "للبنك" تتمثل في الاستهداف المتزايد لعملاء الخدمات البنكية الخاصة والشركات وجمع الودائع. كما أن الزيادة الكبيرة في قاعدة الودائع مكنت "البنك" من توسيع ميزانيته العمومية من خلال نمو محفظة التمويل وزيادة الاستثمارات في الصكوك. كما وظف "البنك" بعض تدفقات الودائع في الدخل الثابت والأوراق المالية قصيرة الأجل. وبالتالي، فإن دخل التمويل، وأرباح الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تمثل حيازات الصكوك والدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية قد ساهم بشكل إيجابي في الدخل الإجمالي من البنك الخاص.

خلال السنة المالية 2014، بلغ الدخل الإجمالي من عمليات البنك الخاص قبل خصم العائد إلى المودعين 36.9 مليون ريال قطري، أي بزيادة كبيرة على أساس سنوي بنسبة 172.8% مقارنة مع دخل قدره 13.5 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013، حيث جاءت هذه الزيادة مدفوعة بنمو دخل التمويل. تذبذب الدخل الصافي في السنة المالية 2015 والسنة المالية 2014 بسبب العائدات التي تدفع للمودعين. لم يتم دفع أي عائدات في السنة المالية 2013 نظراً إلى أنه تم الحصول على الودائع في نهاية السنة المالية 2013 حيث ولدت حداً متديناً من الدخل.

2.1.2.1 الدخل من أصول التمويل

يمثل الدخل من نشاطات التمويل في المقام الأول الربح المكتسب من تمويل المراقبة والذمم المدينة للأجارة. وقد اكتسب مصدر الدخل هذا مزيداً من الأهمية على مدى السنوات الثلاث الماضية حيث نما من 0.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013 إلى 30.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015، مدفوعاً بإستراتيجية الأعمال الجديدة "للبنك". وقد تحقق هذا النمو بشكل أساسي نظراً لزيادة تسهيلات التمويل التي تستهدف "الأفراد الأثرياء" والعملاء من الشركات والمؤسسات. وقد ارتفع معدل العائد السنوي على تمويل المراقبة من 4.29% كما في نهاية السنة المالية 2014 إلى 4.71% في نهاية السنة المالية 2015 مدفوعاً بالتحول في أسعار السوق.

2.1.2.2 أرباح استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة

تمثل أرباح الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة الربح المتحقق من مقتنيات الصكوك المدرجة في الأسواق العالمية والتي يتم تداولها خارج السوق. وقد استثمر "البنك" بنشاط في الصكوك التي حققت نمواً سنوياً مركباً على مدى 3 سنوات بلغت نسبته 70.1٪، وأسهمت في زيادة أرباح استثمارات الصكوك خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد سجل "البنك" خلال السنة المالية 2015 أرباحاً من الصكوك قيمتها 21.5 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 21.7٪ مقارنة بالسنة المالية 2014. وفي العام السابق، حقق "البنك" أرباحاً من الصكوك بمبلغ 17.6 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 97.2٪ مقارنة بالسنة المالية 2013. وفي كلا السنتين استخدم "البنك" جزءاً من أموال الودائع لشراء الصكوك. وفي السنة المالية 2013 بلغت الأرباح من الصكوك 8.9 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 20.4٪ مقارنة بالسنة المالية 2012.

2.1.2.3 الدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية

يمثل هذا الدخل الأرباح المتحققة من النقد والأرصدة النقدية لدى البنوك والودائع لدى المؤسسات المالية في صيغة الوكالة والمراوحة والاستثمارات الإسلامية الأخرى بموجب استحقاق تعاقدى لمدة ثلاثة أشهر أو أقل. وخلال السنة المالية 2015، بلغ الدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية 10.3 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 96.3٪ مقارنة مع السنة المالية 2014 بسبب زيادة في الأرصدة النقدية الناجمة عن زيادة في الودائع وبيع استثمارات في حقوق الملكية والعقارات، فضلاً عن زيادة طفيفة في متوسط نسبة الربح المدفوعة على ودائع الوكالة والمراوحة. وفي السنة المالية 2014، بلغ الدخل من الودائع لدى المؤسسات المالية 5.3 مليون ريال قطري، ولم يعلن "البنك" عن تحقيق أي دخل من الودائع في السنة المالية 2013.

2.1.2.4 أرباح بيع استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة

هذه الأرباح تمثل المكاسب الرأسمالية المتحققة من بيع مقتنيات الصكوك المختارة التي يحتفظ بها "البنك" حتى تاريخ استحقاقها. وخلال السنة المالية 2015 والسنة المالية 2013 حقق "البنك" أرباحاً قدرها 2.5 مليون ريال قطري و 4.1 مليون ريال قطري على التوالي.

2.1.2.5 مصادر الدخل الأخرى

مصادر الدخل الأخرى من قطاع أعمال البنك الخاص تتكون أساساً من أتعاب الترتيبات ذات الصلة بتسهيلات التمويل ودخل بطاقات الائتمان. وخلال السنة المالية 2015، بلغ الدخل المتحقق من مصادر أخرى 3.7 مليون ريال قطري مقارنة مع 3.6 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014.

2.1.2.6 العائد المدفوع إلى أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة/(صافي دخل المضاربة)

يقبل "البنك" الأموال من العملاء ويستثمرها بالنيابة عنهم وفقاً لتقديره بصفته كمضارب. وفي هذا الصدد، فإن توزيع أرباح الاستثمارات، التي تمول بشكل مشترك من قبل "البنك" وأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، يتم تحديدها من قبل إدارة "البنك" ضمن حدود متفق عليها سلفاً لتقاسم الأرباح وفقاً لشروط وبنود حسابات الاستثمار. وكما في السنة المالية 2013 والسنة المالية 2014، لم يتم الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الأصول ينسب إلى أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة. أما المصاريف الإدارية التي تتعلق بإدارة الصندوق فيتحملها "البنك" بشكل مباشر.

خلال السنة المالية 2015، أعلنت "المجموعة" عن تحقيق عائدات على تلك الأموال بمبلغ 57.9 مليون ريال قطري مع توزيع مبلغ 31.1 مليون ريال قطري إلى المودعين. وكذلك تم توزيع مبلغ إضافي قدره 23.2 مليون ريال قطري نظراً لتنازل "البنك" عن جزء من حصته من الربح كمضارب. وأدى ذلك إلى حصول حاملي حقوق الملكية على عائد إجمالي قدره 54.3 مليون ريال قطري، بينما حقق "البنك" دخل مضاربة صافي قدره 3.6 مليون ريال قطري. وارتفع متوسط تكلفة التمويل بمقدار 8 نقاط أساس من 1.8٪ إلى 2.6٪ ويرجع ذلك جزئياً إلى التحول الشامل في معدلات نسبة الربح في السوق إضافة إلى تبني "البنك" لاستراتيجية تهدف لتعزيز قاعدة ودائعه.

في السنة المالية 2014، كانت العائدات المتحققة أقل بكثير حيث بلغت 31.2 مليون ريال قطري، ويرجع ذلك أساساً إلى أن حجم الودائع كان أقل. وتم تخصيص ما مجموعه 14.0 مليون ريال قطري إلى المودعين. وعلى غرار السنة المالية 2015، تنازل "البنك" عن حصة من أرباحه (13.4 مليون ريال قطري) لكي تتوافق مع معدلات نسبة الربح العامة في السوق. ونتج عن ذلك أن بلغ العائد الإجمالي المخصص إلى حاملي حقوق الملكية 27.4 مليون ريال قطري وبلغ صافي دخل المضاربة 3.9 مليون ريال قطري. وفي السنة المالية 2013 لم يتم توزيع أي دخل مضاربة نظراً لأن استقبال الودائع بدأ فقط في نهاية السنة المالية 2013، بعد تنفيذ الإستراتيجية الجديدة التي تركز بشكل متزايد على النشاطات البنكية التجارية والبنك الخاص.

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود صافي دخل المضاربة التي حصل عليها "البنك":

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
-	31.2	57.9	-	-	85.3٪
-	(14.0)	(31.1)	-	-	122.7٪
-	(13.4)	(23.2)	-	-	73.0٪
-	(27.4)	(54.3)	-	-	98.3٪
-	3.9	3.6	-	-	6.9٪
248.5	1,816.5	3,054.4	-	631.0٪	68.1٪
-	1.8٪	2.6٪	-	-	-

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

* تمثل المتوسط المرجح لنسبة الربح كما في 31 ديسمبر 2015

2.1.3 بنود أخرى

يتألف هذا القطاع من الإدارة المركزية ووظائف الدعم "للبنك" (الرجاء الإطلاع على قسم أعمال البنك - وظائف/الدعم من هذه "النشرة")، ويمثل أساساً دخل الإيجار الناتج من التأجير من الباطن لعدة طوابق في

مقر "البنك" إلى أطراف أخرى. باع "البنك" مقره الرئيسي في السنة المالية 2010 وأعاد استئجاره في وقت لاحق، بموجب اتفاقية تنتهي في 31 ديسمبر 2020. وفي الوقت الراهن، يمارس "البنك" أعماله من خلال الطابق الأرضي وطابق الميزانين وثلاثة طوابق أخرى. أما الطوابق المتبقية فهي مؤجرة من الباطن إلى أطراف أخرى.

وكما هو مبين في الجدول أدناه، وصلت مصادر الدخل الآخر خلال السنة المالية 2015 إلى 11.2 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 9.9٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2014. ويعزى السبب في هذا الانخفاض إلى خسارة الإيرادات من طابقين كان يشغلها مستأجر سابق حيث استخدمهما "البنك" كصاله خاصة جديدة فاخرة أطلقها "البنك" في ديسمبر 2015. وخلال السنة المالية 2014، بلغت مصادر الدخل الآخر 12.4 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 10.9٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2013 بسبب انخفاض في المساحة الأرضية المؤجرة لبعض المستأجرين. وفي السنة المالية 2013، بلغت مصادر الدخل الآخر 14.0 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 7.1٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2012.

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
14.0	12.4	11.2	7.1٪	10.9٪	9.9٪
مصدر دخل آخر					

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

2.2 المصروفات الإجمالية

تتكون المصروفات الإجمالية بشكل عام من مصاريف النشاطات غير البنكية المتعلقة "بالشركات التابعة" التي تقع ضمن نطاق أعمال الإستثمارات البديلة ومصاريف الموظفين "للبنك". في السنة المالية 2015، مثلت هذه المصروفات بشكل عام العمليات المستمرة لإحدى "الشركات التابعة" و التي مثلت مع تكاليف الموظفين، 71.5٪ من المصاريف الإجمالية في السنة المالية 2015. وكان المساهم الرئيسي الآخر من المصروفات الإجمالية هو مصاريف التشغيل الأخرى، التي شكلت 20.0٪ من المصاريف الإجمالية في السنة المالية 2015. أما نسبة 8.5٪ المتبقية فهي تتكون من تكاليف التمويل والاستهلاك والإطفاء.

يوضح الجدول التالي تفاصيل إجمالي المصروفات من العمليات المستمرة:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
المصاريف الإجمالية					
3.9-%	64.4-%	73.7-%	105.7	110.0	308.8 *
1.1-%	18.0-%	6.4-%	90.8	91.9	112.1
13.5-%	8.5-%	7.3-%	55.1	63.7	69.6
113.1-%	3223.7-%	-	14.2	6.7	0.2
6.6-%	3.9-%	6.4-%	9.1	8.6	8.2
2.1-%	43.7-%	36.3-%	274.9	280.8	498.9
المصاريف الإجمالية					

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

* يشمل مصاريف بمبلغ 203.3 مليون ريال قطري من اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") ، والتي تم استثناءها في السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015 نتيجة لإعادة التصنيف.

يوضح الجدول التالي مساهمة من مصاريف مختلفة:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	مساهمة المصاريف (% من إجمالي المصاريف)
2015	2014	2013	
38.5-%	39.2-%	61.9-%	مصاريف النشاطات غير البنكية
33.0-%	32.7-%	22.5-%	تكاليف الموظفين
20.0-%	22.7-%	14.0-%	المصروفات التشغيلية الأخرى
5.2-%	2.4-%	0.0-%	تكاليف التمويل
3.3-%	3.0-%	1.7-%	الاستهلاك والإطفاء
100.0-%	100.0-%	100.0-%	المصاريف الإجمالية

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

خلال السنة المالية 2015 بلغ إجمالي المصروفات 274.9 مليون ريال قطري، وهذا يعتبر أقل بشكل طفيف من السنة المالية 2014 بسبب الانخفاض في مصاريف النشاطات غير المصرفية ومصروفات التشغيل الأخرى. وخلال السنة المالية 2014، بلغ إجمالي المصروفات 280.8 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 43.7٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2013، وذلك بسبب إعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط"). وفي السنة المالية 2013، بلغ إجمالي المصروفات 498.9 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 36.3٪ مقارنة مع السنة المالية 2012.

2.2.1 مصاريف النشاطات غير المصرفية

تشمل مصاريف النشاطات غير المصرفية تكلفة المبيعات وتكاليف التمويل والمصاريف الأخرى ذات الصلة بواحدة من "الشركات التابعة" مع كون تكلفة المبيعات هي المحرك الرئيسي. خلال السنة المالية 2015، بلغ

إجمالي نفقات النشاطات غير المصرفية من العمليات المستمرة 105.7 مليون ريال قطري، وهو يعتبر أقل بشكل طفيف (-3.9%) بالمقارنة مع السنة المالية 2014 بسبب الانخفاض في تكلفة المبيعات نظراً لانخفاض حجم المبيعات وضبط التكلفة التي أدت إلى الحد من النفقات الأخرى. وخلال السنة المالية 2014، بلغ إجمالي نفقات النشاطات غير المصرفية 110.0 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 64.4% بالمقارنة مع السنة المالية 2013 بسبب إعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") كما ذكر أعلاه. وفي السنة المالية 2013، بلغ إجمالي نفقات النشاطات غير المصرفية 308.8 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 73.7% مقارنة السنة المالية 2012. وجاءت هذه الزيادة بسبب دمج النفقات من "الوسيط" التي استحوذ "البنك" عليها في منتصف السنة المالية 2012.

يوضح الجدول التالي تفاصيل إجمالي المصروفات من العمليات المستمرة:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
			النفقات من النشاطات غير المصرفية		
			تكلفة المبيعات		
			80.8	83.2	223.1 *
			نفقات أخرى		
			23.7	24.9	75.4
			تكاليف التمويل		
			1.3	1.9	10.3
			إجمالي المصروفات من النشاطات غير المصرفية		
			105.7	110.0	308.8

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك" * يشمل مصاريف بمبلغ 203.3 مليون ريال قطري من اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط")، والتي تم استثنائها في السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015 نتيجة لإعادة التصنيف.

2.2.2 تكاليف الموظفين

تشمل تكاليف الموظفين الرواتب، مكافآت الأداء والبدلات والمزايا. وكما في السنة المالية 2015، كان يعمل لدى "البنك" ما مجموعه 101 موظف. وخلال السنة المالية 2015، بلغت تكاليف الموظفين 90.8 مليون ريال قطري وكانت هذه التكاليف مستقرة بشكل عام مقارنة بالسنة المالية 2014. وقد شهدت تكاليف الموظفين اتجاهاً تنازلياً في السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015 بسبب ضبط التكلفة بشكل حكيم من قبل الإدارة.

2.2.3 مصروفات التشغيل الأخرى

تشمل مصاريف التشغيل الأخرى نفقات الإيجار المترتبة على استئجار مقرات "البنك"، والخدمات المهنية والمصاريف العمومية والإدارية الأخرى.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مصروفات التشغيل الأخرى:

معدل النمو السنوي			المبلغ بملايين الريالات القطرية		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
			مصارييف التشغيل الأخرى		
			مصارييف الإيجار		
			مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		
			الخدمات المهنية		
			المصارييف العمومية والإدارية الأخرى		
			إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى		

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى 55.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 بانخفاض نسبته 13.5٪ مقارنة بالسنة المالية 2014. ويعزى هذا إلى انخفاض في الأتعاب المهنية التي تصاعدت في العام الماضي بسبب الأتعاب المدفوعة لمستشارين خارجيين لإجراء دراسة والمراجعة المطلوبة بشأن عمليات الاستحواذ الاستثمارية المحتملة ودفع أتعاب الإنجاز. وعلى الرغم من ارتفاع المصارييف العمومية والإدارية الأخرى بسبب النفقات المتعلقة بإعادة تعميم العلامات التجارية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، إلا أن الإجراءات الفعالة لضبط التكلفة التي تقوم بها الإدارة وقرار مجلس الإدارة بالتنازل عن مكافأاتهم أدت إلى انخفاض شامل في مصروفات التشغيل الأخرى.

خلال السنة المالية 2014، بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى 63.7 مليون ريال قطري بانخفاض قدره 8.5٪ مقارنة بالسنة المالية 2013. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض بنسبة 7.0٪ في مصارييف الإيجار بسبب انتهاء اتفاقية عقد الإيجار بعد تغيير الخطط فيما يتعلق بإنشاء فرع وانخفاض 53.1٪ في المصارييف العمومية والإدارية الأخرى. وقد شهدت المصارييف إنخفاضاً أيضاً في السنة المالية 2013 حيث انخفض إجمالي المصارييف التشغيلية الأخرى بنسبة 7.3٪ ليصل إلى 69.6 مليون ريال قطري.

2.2.4 تكاليف التمويل

تتعلق تكاليف التمويل بشكل رئيسي بالتمويل المصرفي وبلغت 14.2 مليون ريال قطري خلال السنة المالية 2015. وقد ارتفعت تكاليف التمويل في عام 2015 بأكثر من الضعف بالمقارنة مع 6.7 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014 كما اعتمد "البنك" على التمويل بالديون لتمويل ثلاثة استثمارات في شركات خاصة. وخلال السنة المالية 2013 بلغت تكاليف التمويل 0.2 مليون ريال قطري.

2.2.5 الاستهلاك والإطفاء

خلال الفترة التاريخية، تم احتساب مصروف الاستهلاك والإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وخلال السنة المالية 2015، بلغت هذه النفقات 9.1

مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 6.6٪ مقارنة بالسنة المالية 2014. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى شراء برمجيات إضافية تتعلق بالنظام المصرفي الأساسي. وخلال السنة المالية 2014، بلغت مصاريف الاستهلاك والإطفاء 8.6 مليون ريال قطري، بزيادة سنوية بنسبة 3.9٪ نظراً إلى أن "البنك" استثمر في تجديد المبنى والبرمجيات المصرفية. وفي السنة المالية 2013، بلغت مصاريف الاستهلاك والإطفاء 8,2 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 6.4٪ مقارنة بالسنة المالية 2012.

2.2.6 نسبة التكلفة إلى الدخل

يتم احتساب نسبة التكلفة إلى الدخل عن طريق تعديل النفقات الإجمالية مقابل النفقات المتعلقة بالشركات التابعة والنشاطات غير المصرفية وتكاليف التمويل ومخصصات انخفاض القيمة. وبالمثل، يتم تعديل الدخل الإجمالي "للمجموعة" (صافياً من العوائد المدفوعة إلى أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة) مقابل تكاليف التمويل والإيرادات من النشاطات غير المصرفية كما هو مبين في الجدول أدناه:

السنة المالية			
2015	السنة المالية 2014	2013	
390.9	466.9	641.2 *	الدخل الإجمالي
(54.3)	(27.4)	-	ناقصاً: العائدات المدفوعة إلى أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
(14.2)	(6.7)	(0.2)	ناقصاً تكاليف التمويل
(109.8)	(116.7)	(316.6)	ناقصاً الإيرادات من النشاطات غير المصرفية
212.5	316.2	324.4	الدخل الإجمالي المعدل
278.2	280.8	498.9 **	مجموع النفقات (بما في ذلك مخصص انخفاض القيمة)
(105.7)	(110.0)	(308.8)	ناقصاً نفقات النشاطات غير المصرفية
(14.2)	(6.7)	(0.2)	ناقصاً تكاليف التمويل
(3.3)	-	-	ناقصاً مخصصات انخفاض القيمة
155.0	164.1	189.9	المصاريف الإجمالية المعدلة
٪72.9	٪51.9	٪58.6	نسبة التكلفة إلى الدخل

المصدر: بيانات إدارة "بنك قطر الأول"

* يشمل مساهمة في الإيرادات بمبلغ 204.4 مليون ريال قطري من اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط"). تم استبعاد المساهمة في الإيرادات من هاتين الشركتين التابعتين في السنوات اللاحقة نتيجة لإعادة التصنيف.

* يشمل نفقات بمبلغ 203.3 مليون ريال قطري من اثنتين من الشركات التابعة ("إسناد" و"الوسيط") التي استبعدت في السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015 بسبب إعادة التصنيف.

ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل من 51.9٪ في السنة المالية 2014 إلى 72.9٪ في السنة المالية 2015 بسبب انخفاض كبير في الدخل الإجمالي وانخفاض طفيف نسبياً في إجمالي المصروفات.

2.3 صافي الربح

يسجل الربح الصافي للمجموعة بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية. لم تكن هناك أية التزامات ضريبية وفقاً لأنظمة الضريبة في مركز قطر للمال تبعاً للخسائر الضريبية التي تم تحملها خلال السنوات الثلاث الماضية. وخلال السنة المالية 2015، بلغ صافي الربح العائد لمساهمي "البنك" 66.0 مليون ريال قطري

بانخفاض قدره 58.3٪ بالمقارنة مع السنة المالية 2014 بسبب انخفاض الدخل. وأعلنت "المجموعة" أيضاً عن تحقيق أرباح من العمليات المتوقفة بمبلغ 9.7 مليون ريال قطري تمثل صافي الربح من اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") اللتين تمت إعادة تصنيفهما.

خلال السنة المالية 2014 بلغ صافي الربح بما في ذلك الربح - من العمليات المتوقفة - 158.4 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 12.6٪ مقارنة بالسنة المالية 2013 نظراً لأن انخفاض المصاريف كان أكبر من المبلغ الضروري لتعويض الانخفاض في الدخل. وخلال السنة المالية 2013، سجلت "المجموعة" أرباحاً صافية قدرها 140.7 مليون ريال قطري، وهو ما يمثل زيادة سنوية بلغت نسبتها 24.1٪. يوضح الجدول التالي صافي الربح من العمليات المستمرة والعمليات المتوقفة:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
23.4-٪	31.4-٪	46.8-٪	336.5	439.5	641.2 *
0.9-٪	43.7-٪	36.3-٪	(278.2)	(280.8)	(498.9) *
-	-	-	-	-	-
63.3-٪	11.6-٪	100.8-٪	58.3	158.8	142.2
2512.3-٪	-	100.0-٪	9.7	0.4	-
57.2-٪	11.9-٪	29.8-٪	68.1	159.2	142.2
58.3-٪	12.6-٪	24.1-٪	66.0	158.4	140.7
174.7-٪	52.3-٪	141.6-٪	2.0	0.7	1.6

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

* يشمل مساهمة في الإيرادات بمبلغ 204.4 مليون ريال قطري ومصاريف بقيمة 203.3 مليون ريال قطري من اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط"). وقد تم استبعاد المساهمة في الإيرادات من هاتين "الشركتين التابعتين" في السنوات اللاحقة نتيجة لإعادة التصنيف.

3. الميزانية العمومية الموحدة

3.1 الأصول الإجمالية

نمت الأصول الإجمالية على مدى السنوات الثلاث الماضية (نمو سنوي مركب خلال 3 سنوات بنسبة 38.7٪). مدفوعة بشكل رئيسي بإستراتيجية "البنك" الجديدة التي تركز على تعزيز العمليات البنكية الخاصة لتشمل الودائع، وتقديم التسهيلات التمويلية والاستثمار في الشركات الخاصة. وكانت محركات النمو الرئيسية للأصول الإجمالية في السنة المالية 2015 متمثلة في النقد ومقابل النقد والاستثمارات بالتكلفة المطفأة (الصكوك) وأصول التمويل مدفوعة بزيادة الودائع.

يوضح الجدول التالي الأصول الإجمالية للمجموعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2013، 2014، و2015:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)			
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	الأصول
المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
78.6٪	9.4٪	71.0٪	1,599.8	896.0	819.2	النقد ومقابل النقد
26.1٪	174.7٪	42.0٪	943.4	748.2	272.4	استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
33.1٪	175.8٪	39.6٪	1,109.4	833.4	302.1	أصول التمويل
80.8-٪	10.9٪	69.9٪	25.7	133.7	120.6	الذمم المدينة
5.8-٪	19.4٪	8.0-٪	42.9	45.5	38.2	المخزونات
4.6-٪	45.8٪	30.9٪	1,408.9	1,477.0	1,013.0	الاستثمارات في الشركات الخاصة
100.0-٪	21.9٪	13.7٪	-	273.1	224.0	الاستثمارات في العقارات
6.8٪	2.8٪	2.7٪	146.3	137.1	133.4	الأصول الثابتة
57.5-٪	1.5٪	13.7-٪	14.6	34.4	33.9	الأصول غير الملموسة
-	-	-	538.8	-	-	مجموعة الأصول المستبعدة المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع
66.5-٪	4.0-٪	71.1٪	29.9	89.1	92.8	أصول أخرى
25.5٪	53.1٪	39.0٪	5,859.8	4,667.5	3,049.5	الأصول الإجمالية

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

يوضح الجدول التالي تحليل الحجم المشترك للأصول الإجمالية:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	الأصول (% من الأصول الإجمالية)
2015	2014	2013	
27.3%	19.2%	26.9%	النقد ومقابل النقد
16.1%	16.0%	8.9%	استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
18.9%	17.9%	9.9%	أصول التمويل
0.4%	2.9%	4.0%	الذمم المدينة
0.7%	1.0%	1.3%	المخزونات
24.0%	31.6%	33.2%	الاستثمارات في الشركات الخاصة
0.0%	5.9%	7.3%	الاستثمارات في العقارات
2.5%	2.9%	4.4%	الأصول الثابتة
0.2%	0.7%	1.1%	الأصول غير الملموسة
			مجموعة الأصول المستبعدة المصنفة على أنها محتفظ بها
9.2%	0.0%	0.0%	للبيع
0.5%	1.9%	3.0%	أصول أخرى
100.0%	100.0%	100.0%	الأصول الإجمالية

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.1.1 النقد ومعادل النقد

يمثل النقد ومعادل النقد المبالغ المودعة لدى البنوك والمؤسسات المالية على المدى القصير مع استحقاق تعاقدى لمدة ثلاثة أشهر أو أقل تحت أحكام الوكالة والمراوحة والاستثمارات الإسلامية الأخرى. وكما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغت قيمة النقد ومعادل النقد 1,599.8 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 78.6% مدفوعة بالزيادة في ودائع العملاء والتدفقات النقدية من بيع استثمارات في الأسهم والعقارات. وكما في 31 ديسمبر 2014، بلغت قيمة النقد ومعادل النقد 896.0 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 9.4% مقارنة بالسنة المالية 2013 مدفوعاً بتدفقات أعلى من الودائع. وكما في 31 ديسمبر 2013 بلغت قيمة النقد ومعادل النقد 819.2 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 71.0% مقارنة بالعام السابق. وتعزى هذه الزيادة الحادة إلى ضخ رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود النقد ومعادل النقد:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
النقد ومعادل النقد			2.6	4.9	0.1
النقد في الصندوق			400.0	108.5	93.3
أرصدة لدى البنوك (الحساب الجاري)			416.6	782.6	1,506.4
الودائع لدى المؤسسات المالية			819.2	896.0	1,599.8
المجموع			1,599.8	896.0	1,599.8

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.1.2 استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة

تشمل الاستثمارات بالتكلفة المطفأة الاستثمارات في الصكوك المدرجة والتي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وزادت هذه الاستثمارات من 8.9٪ من الأصول الإجمالية في السنة المالية 2013 إلى 16.1٪ في السنة المالية 2015 بسبب شراء استثمارات الصكوك الجديدة مدفوعةً بشكل رئيسي باستخدام النقد الناتج من الزيادة في قاعدة الودائع. وبلغت القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك 943.4 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر عام 2015، بزيادة قدرها 26.1٪ مقارنة بالسنة المالية 2014. وكما في 31 ديسمبر 2013، بلغت استثمارات الصكوك 272.4 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 42.0٪ على أساس سنوي.

يوضح الجدول التالي قيمة استثمارات الصكوك والمبالغ المطفأة:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
الاستثمارات في الصكوك			271.5	734.3	932.3
الاستثمارات في الصكوك			0.8	13.9	11.1
أقساط غير مطفأة وخصومات، صافي			272.4	748.2	943.4
المجموع			272.4	748.2	943.4

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.1.3 أصول التمويل

أصول التمويل تمثل التمويل الذي يقدمه "البنك" إلى العملاء وتشمل المربحة، الإجارة وعقود القرض الحسن حيث شكل تمويل المربحة أكثر من 90.0٪ من أصول التمويل الإجمالية في السنة المالية 2015. وتماشياً مع إستراتيجية العمل الجديدة، قام "البنك" بإستهداف أنشطة تمويل بشكل نشيط وفعال في السنوات القليلة الماضية من خلال استهداف "الأفراد الأثرياء" والشركات بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يقدم "البنك" تمويل المربحة للشركات المستثمر فيها كجزء من أعمال الاستثمارات البديلة الخاصة بالبنك.

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود أصول التمويل:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
تمويل المربحة	385.3	837.2	1,183.8	784.0	741.4
ذمم إجارة مدينة	-	109.2	90.5	-	17.1
أخرى	-	21.1	17.1	غير محدد	19.2
مجموع أصول التمويل (إجمالي)	385.3	967.5	1,291.3	78.0	33.5
ناقصاً: الأرباح المؤجلة *	(83.2)	(134.0)	(178.6)	-	33.2
مخصص انخفاض قيمة أصول التمويل- محدد	-	-	(3.3)	-	-
مجموع أصول التمويل (صافي)	302.1	833.4	1,109.4	39.6	33.1

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"
 * يمثل الربح المؤجل الجزء غير المكتسب أو المستحق للدفع من ذمم الإجارة المدينة

شهدت محفظة التمويل (الصافية) الخاصة بالبنك نمواً كبيراً (نمو سنوي مركب على مدى 3 سنوات بنسبة 72.4٪) من 302.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013 إلى 1,109.4 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015. وكما في 31 ديسمبر عام 2015، ارتفع صافي أصول التمويل بنسبة 33.1٪ مدفوعاً بنمو سنوي بنسبة 41.4٪ في تمويل المربحة، حيث تم تقديم جزء كبير (37.1٪) من التمويل "للأفراد الأثرياء". ومن حيث القطاعات المغطاة، فقد استحوذ قطاع العقارات والبناء على أكثر من 45٪ من التمويل غير المسدد، بينما استحوذ قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات على نحو 30٪ من أصول التمويل الإجمالية. كانت الزيادة في تمويل المربحة للعملاء في السنة المالية 2015 أكثر من كافية لتعويض الانخفاض الطفيف في تمويل المربحة للشركات المستثمر فيها بسبب بيع عقد مربحة قابلة للتحويل.

وقبل نمو حركة التمويل في السنة المالية 2014 مستويات عالية ليصل إلى 833.4 مليون ريال قطري وهو ما يمثل زيادة سنوية بلغت نسبتها 175.8٪ بالمقارنة مع 302.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013. وهذه الزيادة الحادة في السنة المالية 2014 تعكس تأثير الاستراتيجية الجديدة لزيادة النشاطات المصرفية التجارية والبنك الخاص.

3.1.4 الذمم المدينة والمخزون

تتعلق بنود الميزانية العمومية هذه بوحدة من "الشركات التابعة" وتشكل أقل من 2.0٪ من الأصول الإجمالية كما في عام 2015. وتشمل الذمم المدينة بشكل رئيسي المدينين التجار في حين يشمل المخزون المواد الخام. السلع شبه المصنعة والسلع الجاهزة أنصاف فيما يتعلق بعمليات "الشركة التابعة".

3.1.5 الاستثمارات في حقوق ملكية شركات

تُدرج الاستثمارات في حقوق ملكية شركات بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر أو بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، علماً بأن الغالبية العظمى من الاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كما هو مبين في الجدول التالي:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
الاستثمارات في حقوق ملكية شركات					
969.6	1,349.5	1,283.5	39.7٪	39.2٪	-4.9٪
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
43.4	127.5	125.4	-45.5٪	194.1٪	-1.7٪
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية					
1,013.0	1,477.0	1,408.9	30.9٪	45.8٪	-4.6٪
مجموع الاستثمارات في حقوق ملكية شركات					

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.1.5.1 الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تضم معظم استثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل استثمارات رأس المال الاستثماري "المجازف" التي استحوذ "البنك" على حصة كبيرة أو هامة فيها تتراوح بين 20٪ إلى 50٪. وتصنف الشركات التي يمتلك "البنك" فيها أقل من 20٪ استثمارات مصنفة بصفتها استثمارات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. شكلت الاستثمارات في حقوق ملكية الشركات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل 27.5٪ من الأصول الإجمالية خلال السنوات الثلاث الماضية.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
516.1	961.9	1,013.2	16.1٪	86.4٪	5.3٪
استثمارات رأس المال المجازف					
453.5	387.6	270.4	-81.8٪	-14.5٪	-30.2٪
استثمارات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
969.6	1,349.5	1,283.5	39.7٪	39.2٪	-4.9٪
إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للمجموعة"

كما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغت استثمارات رأس المال المجازف 1,013.2 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 5.3٪ مقارنة بالسنة المالية 2014 حيث تعزى هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع التقييم. وكما في 31 ديسمبر عام 2014، تم تقييم هذه الاستثمارات بمبلغ 961.9 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 86.4٪ مقارنة مع عام 2013. وتعزى الزيادة في القيمة إلى الاستثمارات الجديدة في شركة الخدمات الغذائية، ديفيد موريس والزيادة القيمة العادلة. وكما في 31 ديسمبر 2013، بلغت استثمارات رأس المال المجازف 516.1 مليون ريال قطري بزيادة قدرها 16.1٪ مقارنة مع السنة المالية 2012.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل: استثمارات رأس المال المجازف

يوضح الجدول التالي تاريخ عمليات الاستحواذ وحصة الملكية في استثمارات رأس المال المجازف كما في 31 ديسمبر عام 2015:

استثمارات رأس المال المجازف	تاريخ الاستحواذ	نسبة الملكية	القيمة الدفترية *
شركة الخدمات الغذائية	ديسمبر 2014	49.0٪	72.9
ديفيد موريس	يناير 2014	50.0٪	226.9
إنجليش هوم	نوفمبر 2012	40.0٪	236.6
لاينستر سكوير	أغسطس 2012	40.5٪	16.5
لامو أويل أند غاز	يوليو 2012	50.0٪	31.1
وستبورن هامس	يونيو 2012	38.1٪	15.3
الرفاعي انترناشيونال	ديسمبر 2011	35.3٪	86.3
ميموريال هيلث	أغسطس 2010	20.0٪	327.6

المصدر: بيانات إدارة "بنك قطر الأول"

* كما في 31 ديسمبر 2015

الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل: الاستثمارات الأخرى

بالإضافة إلى استثمارات رأس المال المجازف، لدى "البنك" استثمارات أخرى يمتلك فيها حصصاً تقل عن 20.0٪. وتدرج هذه الاستثمارات أيضاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وهي موضحة في الجدول أدناه:

استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	تاريخ الاستحواذ	نسبة الملكية *	القيمة الدفترية *
كامبريدج ميديكال	مارس 2015	15.6٪	46.8
أفيغو غروب	ديسمبر 2013	10.5٪	145.6
شركة الكويت للطاقة	يونيو 2011	2.2٪	77.9

المصدر: بيانات إدارة "بنك قطر الأول"

* كما في 31 ديسمبر 2015

كما في 31 ديسمبر عام 2015، تم تقييم الاستثمارات الأخرى بمبلغ 270.4 مليون ريال قطري، بما نسبته 4.6٪ من الأصول الإجمالية. وقد تراجعت الاستثمارات الأخرى على أساس سنوي بنسبة 30.2٪ في السنة المالية 2015 بسبب الاستبعاد الكامل للاستثمار في مستشفى النور.

3.1.5.2 الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

كما في 31 ديسمبر عام 2015، كان لدى "البنك" استثمارات بما مجموعه 125.4 مليون ريال قطري مستثمرة في أوراق مالية إقليمية ودولية مدرجة وغير مدرجة في الأسواق المالية ومسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتشمل هذه الاستثمارات أسهماً في شركة "أمانات القابضة"، وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في "سوق دبي المالي" بدولة الإمارات العربية المتحدة وشركة "الجزيرة للتمويل ش.م.ق"، وهي شركة قطرية خاصة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	تاريخ الاستحواذ	نسبة الملكية*	القيمة الدفترية*
أمانات القابضة	سبتمبر 2014	5.0٪	99.1
الجزيرة للتمويل	أغسطس 2008	3.5٪	26.3

المصدر: بيانات إدارة "بنك قطر الأول"

* كما في 31 ديسمبر 2015

شهدت الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية تقلبات على مر السنين بشكل يتوافق مع اقتناء واستبعاد الأصول المدرجة في الأسواق المالية. وفي السنة المالية 2015، بلغ إجمالي الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية 125.4 مليون ريال قطري وظلت مستقرة مقارنة بالسنة المالية 2014. وفي السنة المالية 2014، ازدادت الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بنسبة 194.1٪ على أساس سنوي نظراً للاستثمار في "أمانات القابضة"، وهي شركة للتعليم والرعاية الصحية مدرجة في "سوق دبي المالي". وفي السنة المالية 2013، كانت الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية تتكون من استثمار واحد فقط، هو الوطنية للتكافل، بقيمة دفترية تبلغ 43.4 مليون ريال قطري. وقد تخارج "البنك" من هذا الاستثمار في السنة المالية 2014. ويبين الجدول التالي تفاصيل الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
الجزيرة للتمويل (غير مدرجة)	26.3	26.3	26.3	-	-
الشركة الوطنية للتكافل (مدرجة)	17.1	-	-	-	-
أمانات القابضة (مدرجة)	-	101.2	99.1	-	-
مجموع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	43.4	127.5	125.4	-1.7٪	-45.5٪

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.1.6 الاستثمارات في العقارات

تمثل هذه الاستثمارات الأصول العقارية "للشركات التابعة" التي تقع ضمن نطاق أعمال الإستثمارات البديلة وكذلك استثمارات الملكية في العقارات، وبشكل أساسي قطعة أرض في دبي. وكما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغت الاستثمارات العقارية صفرًا بالمقارنة مع 273.1 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014 كما هو مبين في الجدول أدناه:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2015	2014	2013	2015	2014	2013
استثمارات في عقارات محتفظ بها للاستخدام	224.0	206.2	-	13.7%	8.0%
استثمارات في عقارات محتفظ بها للبيع	-	67.0	-	-	-
مجموع الاستثمارات في العقارات	224.0	273.1	-	13.7%	21.9%

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

كما هو مفصل سابقاً، قام "البنك" اعتباراً من السنة المالية 2014 بإعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" الواقعة تحت الإستثمارات البديلة منذ السنة المالية 2014 مما أدى إلى إعادة تصنيف الاستثمارات العقارية بقيمة 206.2 مليون ريال قطري من كونها استثمارات عقارية محتفظ بها للاستخدام إلى أصول محتفظ بها للبيع. وعلاوة على ذلك، كان لدى "البنك" استثمار ملكية في قطعة أرض بقيمة 67.0 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014، والتي تم بيعها في السنة المالية 2015، وحقق "البنك" منها أرباحاً بقيمة 16.9 مليون ريال قطري. ولم يقيم "البنك" بأي استثمارات عقارية إضافية في السنة المالية 2015.

3.1.7 الأصول الثابتة

تتعلق الأصول الثابتة بشكل رئيسي بالمتلكات والآلات والمعدات ذات الصلة بواحدة من "الشركات التابعة"، وكذلك التجديدات المتعلقة بمبنى "البنك" وصالة الخدمات المصرفية الخاصة وكذلك الأثاث والتجهيزات. وبلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة 146.3 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر عام 2015، وهو ما يمثل زيادة سنوية بلغت نسبتها 6.8%. وكما في 31 ديسمبر عام 2014 بلغت الأصول الثابتة 137.1 مليون ريال قطري، وهو أعلى بقليل (2.8% على أساس سنوي) من 133,4 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013.

3.1.8 الأصول غير الملموسة

تتكون الأصول غير الملموسة من النظام المصرفي الأساسي "للبنك" وعلامته التجارية والعلاقات التعاقدية المتعلقة بواحدة من "الشركات التابعة". وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في البرمجيات في السنة المالية 2014

بنسبة 86.5٪ حيث استثمر "البنك" في تعزيز قدراته التقنية من خلال شراء وحدات إضافية تتعلق بنظامه المصرفي الأساسي. وبلغ إجمالي الأصول غير الملموسة 14.6 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015 وهي تتكون بالكامل من البرمجيات والنظام المصرفي الأساسي، نظراً لأن العلامة التجارية والعلاقات التعاقدية المتعلقة بوحدة من "الشركات التابعة" قد أُعيد تصنيفها كجزء من أصول محتفظ بها للبيع.

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود الأصول غير الملموسة:

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
الأصول غير الملموسة					
البرمجيات والنظام المصرفي الأساسي	8.6	15.02	14.61	786.5	-2.7
العلامة التجارية والعلاقات التعاقدية	25.8	19.37	-	-25.0	-100.0
إجمالي الأصول غير الملموسة	33.9	34.39	14.61	71.5	-57.5

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.1.9 مجموعة الأصول المستبعدة المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع

شهدت السنة المالية 2015 إعادة تصنيف أصول والتزامات اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") بصفتها أصول محتفظ بها للبيع كجزء من المفاوضات مع مستثمر جديد/مستثمرين جدد حيث من المتوقع أن تسفر المفاوضات عن تخفيف ملكية "البنك" لحصة الأغلبية. بلغت قيمة الأصول المحتفظ بها للبيع 538.8 مليون ريال قطري (9.2% من الأصول الإجمالية) وتتألف أساساً من استثمارات في العقارات والأصول الأخرى بما في ذلك الذمم المدينة.

3.1.10 أصول أخرى

تتكون الأصول الأخرى أساساً من مصاريف أخرى مدفوعة مقدماً أخرى وذمم مدينة أخرى، وقد شكلت أقل من 1.0٪ من الأصول الإجمالية كما في السنة المالية 2015. ووصل المبلغ الإجمالي للأصول الأخرى إلى 29.9 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015.

3.2 الإلتزامات الإجمالية

تتكون الإلتزامات الإجمالية بشكل رئيسي من ودائع العملاء المصنفة كحقوق ملكية من أصحاب حسابات استثمارية غير مقيدة والتي زادت من 248.5 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013 إلى 3,054.4 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015.

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
2013	2014	2015	2013	2014	2015
التزامات					
إلتزامات التمويل	333.0	419.4	218.2	726.0	-48.0
الحسابات الجارية للعملاء	57.6	26.4	23.4	-54.2	-11.2
مجموعة الإلتزامات المستبعدة المصنفة بصفة محتفظ بها للبيع	-	-	357.7	-	-

197.4	194.1	106.1	٪17.8	٪1.7-	٪45.4-	إلتزامات أخرى
248.5	1,816.5	3,054.4	-	٪631.0	٪68.1	حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
836.5	2,456.4	3,759.8	٪85.1	٪193.7	٪53.1	مجموع المطلوبات

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

يوضح الجدول التالي تحليل الحجم المشترك لإجمالي الإلتزامات:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	الإلتزامات (٪ من إجمالي الإلتزامات)
2015	2014	2013	
٪5.8	٪17.1	٪39.8	إلتزامات التمويل
٪0.6	٪1.1	٪6.9	الحسابات الجارية للعملاء
٪9.5	٪0.0	٪0.0	مجموعة الإلتزامات المستبعدة المصنفة بصفة محتفظ بها للبيع
٪2.8	٪7.9	٪23.6	إلتزامات أخرى
٪81.2	٪73.9	٪29.7	حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
٪100.0	٪100.0	٪100.0	مجموع

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.2.1 إلتزامات التمويل

تشتمل إلتزامات التمويل في الغالب على تمويل المرابحة الذي بلغ 195.2 مليون ريال قطري ويمثل ٪89.5 من إجمالي إلتزامات التمويل التي بلغت 218.2 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015.

يوضح الجدول التالي تفاصيل إلتزامات التمويل:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)			
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	
المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	المالية	إلتزامات التمويل
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
17.4-	39.5	18.7-	195.2	236.3	169.3	تمويل المربحة
21.1-	4.7-	-	22.4	28.3	29.7	تمويل الإجارة
84.2-	15.8	69.2-	0.7	4.2	3.6	الإلتزامات الإسلامية الأخرى
100.0-	79.6	82.8	-	150.6	83.8	عوامل الدّين الإسلامي
-	100.0-	154.9	-	-	46.4	ودائع وكالة مقبولة
48.0-	26.0	17.2	218.2	419.4	333.0	مجموع مطلوبات التمويل

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

كان جزء كبير من اجمالي تمويل المربحة (189.9 مليون ريال قطري) يتعلق بتمويل الدين للاستثمارات في حقوق ملكية مختارة. وإجمالي الجزء المتبقي من تمويل المربحة بالإضافة إلى تمويل الإجارة والمطلوبات الأخرى فيتعلق "بالشركات

التابعة". وقد انخفض إجمالي مطلوبات التمويل البالغ 218.2 مليون ريال قطري بنسبة 48.0٪ مقارنة مع السنة المالية 2014 بسبب حدوث انخفاض في تمويل المربحة والإجارة بعد إعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") كإستثمارات محتفظ بها للبيع. وكما في 31 ديسمبر عام 2014، بلغت إلتزامات التمويل 419.4 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 26.0٪ مقارنة مع السنة المالية 2013 مدفوعة بزيادة قدرها 39.5٪ في المربحة لتمويل دين الإستثمار في حقوق ملكية مختارة بلغت قيمتها 189.9 مليون ريال قطري. وكما في 31 ديسمبر 2013، بلغ إجمالي مطلوبات التمويل 333.0 مليون ريال قطري، وهو ما يمثل زيادة سنوية بلغت نسبتها 17.2٪.

3.2.2 الحسابات الجارية للعملاء

تمثل الحسابات الجارية التزامات لا يترتب عليها دفع أرباح بلغت قيمتها 23.4 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2015، وهو ما يمثل انخفاضاً بلغت نسبته 11.2٪ على أساس سنوي. وشكلت هذه المطلوبات أقل من 1٪ من إجمالي المطلوبات. وكما في 31 ديسمبر عام 2014، بلغت قيمة الحسابات الجارية 26.4 مليون ريال قطري بانخفاض بنسبة 54.2٪ مقارنة مع 57.6 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013 نظراً لتفضيل العملاء للاستثمار في الأصول ذات العوائد الأعلى.

3.2.3 مجموعة الإلتزامات المستبعدة المصنفة كإستثمارات محتفظ بها للبيع

ترتبط هذه المطلوبات باثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") تحت الإستثمارات البديلة اللتين تمت إعادة تصنيفهما بصفتهما إستثمارات محتفظ بها للبيع. وكما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغت هذه الإلتزامات 357.7 مليون ريال قطري أي ما يمثل 9.5٪ من إجمالي مطلوبات "المجموعة" بما في ذلك حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة. وقبل السنة المالية 2015 تم إدراج الإلتزامات المتعلقة بهاتين "الشركتين التابعتين" اللتين أعيد تصنيفهما تحت بند إلتزامات التمويل و الإلتزامات الأخرى.

3.2.4 الإلتزامات الأخرى

تشتمل الإلتزامات الأخرى بشكل رئيسي على الذمم الدائنة التي تمثل المبالغ المستحقة للموردين فيما يتعلق بإحدى "الشركات التابعة" تحت نطاق أعمال الإستثمارات البديلة والمستحقات المتعلقة بالموظفين. وقد شكل هذان الحسابان معاً أكثر من 60٪ من إجمالي الإلتزامات الأخرى بمبلغ 106.1 مليون ريال قطري وما نسبته 2.8٪ من إجمالي إلتزامات "المجموعة" بما في ذلك حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار غير المقيدة كما في 31 ديسمبر 2015. ويعزى الانخفاض السنوي بنسبة 45.4٪ في إجمالي الإلتزامات في السنة المالية 2015 إلى انخفاض الذمم الدائنة نتيجة لإعادة تصنيف اثنتين من "الشركات التابعة" ("إسناد" و"الوسيط") وكذلك انخفاض المستحقات الدائنة المتعلقة بالموظفين.

يوضح الجدول التالي تفاصيل بنود الإلتزامات الأخرى:

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)			
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	إلتزامات أخرى
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
62.4-%	39.1-%	21.2-%	36.2	96.3	69.3	الذمم الدائنة
48.5-%	2.8-%	50.4-%	28.6	55.5	54.0	المستحقات الدائنة المتعلقة بالموظفين
6.8-%	83.8-%	165.8-%	5.6	6.1	37.4	مستحقات دائنة أخرى
43.5-%	26.6-%	55.9-%	9.1	16.1	21.9	مصروفات مستحقة
100.0-%	0.6-%	67.2-%	-	1.2	1.2	مستحق إلى أطراف ذات صلة
37.7-%	4.0-%	65.6-%	0.4	0.3	0.3	دخل غير مكتسب
40.2-%	39.4-%	113.3-%	26.2	18.7	13.4	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
45.4-%	1.7-%	17.8-%	106.1	194.1	197.4	مجموع الإلتزامات الأخرى

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.2.5 حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة

تمثل حقوق الملكية هذه ودائع المضاربة من العملاء التي يستثمرها "البنك" وفقاً لتقديره بصفته المضارب بشأن كيفية استثمار الأموال والغرض منها. ويتم تصنيف الودائع في بيان المركز المالي بصفته حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

وكما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغت ودائع العملاء 3,054.4 مليون ريال قطري، بزيادة نسبتها 68.1٪ مقارنة بالسنة المالية 2014 نتيجة لقيام "البنك" بنشاط بتنفيذ إستراتيجيته لتنمية الأعمال البنكية الخاصة والخدمات البنكية المقدمة للشركات. وعلى غرار السنة المالية 2014، ساهم العملاء من الشركات بالغالبية العظمى من الودائع، أي بما يمثل 88.0٪ من إجمالي الودائع في السنة المالية 2015 وبنسبة نمو سنوي بلغت 54.4٪. كما عمل "البنك" أيضاً على تنمية قاعدة ودائعه من الأفراد والجهات الحكومية كجزء من إستراتيجيته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الودائع حسب نوع العميل:

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	تفاصيل بنود الودائع حسب نوع العميل (المبالغ بملايين الريالات القطرية)
2015	2014	2013	
204.6	55.6	-	الأفراد
162.1	20.3	-	الحكومة
2,687.6	1,740.6	248.5	الشركات والمؤسسات
3,054.4	1,816.5	248.5	مجموع الودائع

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.2.6 الإلتزامات الطارئة

كما في 31 ديسمبر عام 2015، أعلن "البنك" أن الإلتزامات الطارئة بلغت 204.9 مليون ريال قطري وتتألف أساساً من التسهيلات الائتمانية وخطابات الضمان غير الممولة.

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
الإلتزامات الطارئة					
خطابات الائتمان	-	6.2	6.5	-	4.6%
خطابات الضمان	30.0	62.0	73.9	106.3%	19.3%
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	-	123.7	124.5	-	0.7%
مجموع الإلتزامات الطارئة	30.0	191.8	204.9	123.3%	538.6%

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.3 إجمالي حقوق المساهمين

يتكون إجمالي حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع، واحتياطيات القيمة العادلة والأرباح المدورة وتسجل صافية من الحصص غير المسيطرة. وكما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغ مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي "البنك" 2,046.1 مليون ريال قطري بانخفاض بلغت نسبته 5.2% على أساس سنوي نتيجة لانخفاض قيمة الأرباح المدورة، التي تأثرت بفعل الانخفاض في صافي الربح وارتفاع توزيعات الأرباح النقدية. وعلاوة على ذلك، لم يتم "البنك" بإنشاء أية احتياطيات قانونية ابتداءً حيث لم يكن هناك أي مطلب تنظيمي بذلك الخصوص.

المبلغ (مليون ريال قطري)			معدل النمو السنوي		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
2013	2014	2015	2013	2014	2015
حقوق المساهمين					
رأس المال	2,000.0	2,000.0	2,000.0	0.0%	0.0%
احتياطيات القيمة العادلة	16.9	(3.2)	(22.2)	118.7%-	605.7%
الأرباح المحتجزة	145.6	162.3	68.3	11.5%	57.9%-
إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي "البنك"	2,162.4	2,159.2	2,046.1	0.2%-	5.2%-
حصة غير مسيطرة	50.6	51.9	54.0	3.2%	3.9%
إجمالي حقوق المساهمين	2,213.0	2,211.1	2,100.0	0.1%-	5.0%-

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

3.3.1 رأس المال

كان رأس المال المصدر والمدفوع " للبنك " يبلغ 2,000.0 مليون ريال قطري كما في السنة المالية 2015 مقسم إلى 200.0 مليون سهم تبلغ القيمة الاسمية لكل منها 10.0 ريالاً قطرية. وخلال السنة المالية 2013، قام البنك بزيادة رأسماله من 1,570.6 مليون ريال قطري (ما يعادل 431.5 مليون دولار أمريكي) إلى 2,000 مليون ريال قطري (أي ما يعادل 549.5 مليون دولار أمريكي) من خلال إصدار 42.9 مليون سهم. وقد استلم "البنك" 472.3 مليون ريال قطري فيما يتعلق بإصدار 42.9 مليون سهم بالقيمة الاسمية للسهم مع علاوة إصدار بمبلغ 42.9 مليون ريال قطري. كما تحمل البنك مصاريف إصدار قيمتها 42.9 مليون ريال قطري تم إقتصاصها بالكامل من حساب علاوة الإصدار.

3.3.2 احتياطات القيمة العادلة

تمثل احتياطات القيمة العادلة الحركة في التقييم العادل للاستثمارات في حقوق الملكية " للبنك " والعقارات المملوكة من قبل "الشركات التابعة". ويعزى الانخفاض في السنة المالية 2015 بشكل رئيسي إلى التراجع في سعر سهم أمانات القابضة.

3.3.3 الأرباح المدورة

تشمل الأرباح المدورة صافي الربح بعد خصم أي توزيعات أرباح. وكما في 31 ديسمبر عام 2015، بلغ إجمالي الأرباح المحتجزة 68.3 مليون ريال قطري بانخفاض نسبته 57.9٪ مقارنة مع السنة المالية 2014. ويعزى هذا الإنخفاض إلى انخفاض الدخل المتحقق في السنة المالية 2015 والنسبة العالية لتوزيع الأرباح. حيث وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 160.0 مليون ريال قطري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وهذا يمثل توزيعات بنسبة 101٪ من الأرباح الصافية أو 8.0٪ من رأس المال المدفوع البالغ 2000.0 مليون ريال قطري. وفي السنة المالية 2014، أقر البنك توزيع أرباح مجموعها 142.0 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 2013.

3.3.4 حصة غير مسيطرة

تمثل هذه حصة غير مسيطرة ذات صلة "بالشركات التابعة".

3.4 كفاية رأس المال

تقسم احتياطات رأسمال المجموعة إلى فئتين. رأس المال الفئة 1 ورأس المال الفئة 2. يشمل رأس المال فئة 1 أسهم رأس المال العادية وعلاوة الإصدار والأرباح المدورة واحتياطات القيمة العادلة والحصة غير المسيطرة بعد خصم الشهرة والأصول غير الملموسة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المشمولة في حقوق المساهمين ولكن يتم التعامل بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال. أما الفئة 2 من رأس المال فهي تشمل المخصصات العامة للخسائر غير المحددة والأدوات المالية الأخرى المصنفة بصفحتها تمثل الفئة 2 من رأس المال وفقاً لهيئة تنظيم "مركز قطر للمال".

يوضح الجدول التالي إجمالي رأس المال طبقاً لحسابات "البنك" وفقاً للمبادئ التوجيهية لكفاية رأس المال الصادرة عن هيئة تنظيم "مركز قطر للمال":

معدل النمو السنوي			المبلغ (مليون ريال قطري)		
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية 2013
2015	2014	2013	2015	2014	2013
0.0٪	0.0٪	27.3٪	2,000.0	2,000.0	2,000.0
-57.9٪	-11.5٪	26.8٪	68.3	162.3	145.6
605.7٪	-118.7٪	116.2٪	(22.2)	(3.2)	16.9
3.9٪	2.6٪	3.2٪	54.0	51.9	50.6
-57.5٪	-1.5٪	-13.7٪	(14.6)	(34.4)	(33.9)
-4.2٪	-0.1٪	28.0٪	2,085.4	2,176.7	2,179.2
6.6٪	53.7٪	397.1٪	9,670.5	9,067.6	5,901.2
			21.6٪	24.0٪	36.9٪
			10.5٪	10.5٪	10.5٪

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

كما في 31 ديسمبر عام 2015، أعلن "البنك" أن إجمالي رأس المال التنظيمي يبلغ 2,085.4 مليون ريال قطري ونسبة كفاية رأس المال 21.6٪ وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية البالغ 10.5٪ وفقاً لما هو مقرر بواسطة قواعد (IBANK)

4 بيان التدفقات النقدية

ارتفع صافي التدفقات النقدية من 819.2 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013 إلى 1,599.8 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 مدفوعاً بالزيادة في التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية الناتجة عن الزيادة في حجم الودائع، كما هو مبين في الجدول أدناه:

المبلغ (مليون ريال قطري)			
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	التدفقات النقدية
2015	2014	2013	
(370.4)	(1,412.0)	(269.3)	صافي النقد المستخدم في النشاطات التشغيلية
(55.4)	(29.3)	(21.5)	صافي النقد المستخدم في النشاطات الاستثمارية
1,129.6	1,518.1	630.9	صافي التدفقات النقدية في النشاطات التمويلية
1,599.8	896.0	819.2	النقد ومعاادل النقد في نهاية السنة

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

4.1 التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

تمثل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية التدفقات النقدية الداخلية والخارجية الناتجة عن الاستثمارات البنكية في الشركات الخاصة والصكوك والعقارات وأصول التمويل. وقد تقلب صافي التدفقات النقدية الخارجية للنشاطات التشغيلية خلال السنوات الثلاث الماضية مدفوعاً بالاستحواذ على حصص حقوق ملكية في شركات مختلفة والاستثمار في العقارات والصكوك وأصول التمويل الأولية.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية البنكية المستخدمة في النشاطات التشغيلية:

المبلغ (مليون ريال قطري)			
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
صافي دخل للسنة	142.2	159.2	68.1
تعديلات على البنود غير النقدية في صافي الدخل			
الاستهلاك والإطفاء	23.4	25.1	27.3
مكاسب غير محققة من استثمارات في حقوق الملكية	(242.3)	(239.7)	(138.1)
أخرى*	(0.9)	0.5	3.0
	(77.6)	(54.9)	(39.7)
استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة	(80.5)	(475.8)	(195.2)
أصول التمويل	(85.7)	(531.3)	(279.3)
الذمم المدينة	(48.1)	(12.6)	(171.8)
المخزونات	2.3	(8.4)	(4.7)
الاستثمارات في حقوق الملكية	3.3	(250.1)	204.0
الاستثمارات في العقارات	(18.0)	(42.8)	47.5
أصول أخرى	(38.2)	3.8	59.2
الحساب الجاري للعملاء	57.6	(31.2)	(2.9)
مطلوبات أخرى	15.7	(8.6)	12.5
صافي النقد المستخدم في النشاطات التشغيلية	(269.3)	(1,412.0)	(370.4)

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة "للبنك"

* تشمل مخصص الانخفاض في قيمة أصول التمويل، والمخصصات واسترداد المخصصات، إلخ

في السنة المالية 2015، سجل "البنك" صافي تدفقات نقدية خارجية من النشاطات التشغيلية بقيمة 370.4 مليون ريال قطري ويعتبر هذا أقل من التدفقات النقدية الخارجية البالغة 1,412.0 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014. وقد أسفر حجم الاستثمارات القليل في الصكوك وانخفاض النمو في محفظة التمويل عن الحد من التدفقات النقدية. وحقق "البنك" أيضاً عائدات نقدية بمبلغ 485.6 مليون ريال قطري نتيجة للتخارج من استثمارات "البنك" في مستشفى النور ونوبلز كونسورتيوم ومرابحة قابلة للتحويل في السنة المالية 2015 والتي قابلها الاستحواذ على حصة 15.6٪ في كامبريدج ميديكال مما أدى إلى تحقيق تدفقات نقدية صافية بمبلغ 204.0 مليون ريال قطري من الاستثمار في حقوق الملكية.

4.2 التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية تمثل بشكل رئيسي الاستثمار في تجديد المباني والأثاث والتجهيزات للبنك وكذلك أي من التدفقات النقدية المتعلقة بالشركات التابعة. وترتبط هذه النفقات بجهود البنك لإطلاق العلامة التجارية الجديد وتعزيز الصورة المؤسسية للبنك والتي بأشهرها البنك بنشاط في السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015. وخلال هذين العامين استثمر البنك أيضاً في مجال البرمجيات من خلال شراء برامج إضافية للنظام المصرفي الأساسي لتعزيز قدراته الفنية. وقد بلغ مجموع التدفقات النقدية الخارجية من النشاطات الاستثمارية 55.4 مليون ريال قطري في السنة المالية 2015 مقارنة بمبلغ 29.3 مليون ريال قطري في السنة المالية 2014 ومبلغ 21.5 مليون ريال قطري في السنة المالية 2013.

4.3 التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية تعكس في الغالب تدفق الودائع التي زادت بشكل ملحوظ في السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015 صافية من أي توزيعات أرباح نقدية. وقد وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية بواقع 109.9 مليون ريال قطري، 142.0 مليون ريال قطري و 160.0 مليون ريال قطري للسنوات المالية 2012، 2013 و 2014 على التوالي. كانت قيمة الأرباح الموزعة نقداً كما هي ظاهرة في التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية أقل من قيمة توزيعات الأرباح التي تمت الموافقة عليها وذلك بسبب توقيت استلام توزيعات الأرباح هذه من قبل المساهمين. تعتبر إلتزامات التمويل محدودة، ولا يعتمد البنك على التمويل بين البنوك كمصدر لتمويل محفظة التمويل الخاصة به. وفي السنة المالية 2013 قام البنك بزيادة رأسماله؛ وقد تم دفع معظم علاوة الإصدار مقابل مصاريف إصدار الأسهم.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية للبنك الناتجة عن النشاطات التمويلية:

المبلغ (مليون ريال قطري)			
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
2015	2014	2013	
1,237.9	1,568.0	248.5	صافي الزيادة في حسابات الاستثمار غير المقيدة
-	-	472.4	عائدات إصدار أسهم رأس المال
-	-	(35.9)	مصاريف إصدار الأسهم
44.3	86.5	48.8	صافي التغير في إلتزامات التمويل
(152.5)	(136.4)	(102.8)	توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين
1,129.6	1,518.1	630.9	صافي التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

المصدر: البيانات المالية الموحدة المدققة للبنك

الإدارة والحوكمة

1. لمحة عامة

يُعتبر مجلس الإدارة في "بنك قطر الأول" بمثابة جهة الاختصاص الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وهو المسؤول بشكل كامل عن إدارة "البنك" وإستراتيجيته. ويستمد مجلس الإدارة صلاحياته من النظام الأساسي للبنك، حيث يمنح النظام الأساسي "لبنك قطر الأول" سلطات إدارية مطلقة إلى مجلس إدارة "البنك" بالنيابة عن "المساهمين" بإستثناء القيود المفروضة في النظام الأساسي ذاته أو بحكم القانون أو بموجب قرار المساهمين. كما أن مجلس الإدارة قد فوض الإدارة اليومية "لبنك قطر الأول" إلى الرئيس التنفيذي و"كبار المديرين التنفيذيين" الآخرين.

ويلتزم "بنك قطر الأول" بتنفيذ وتبني أعلى معايير الحوكمة من أجل تعزيز الشفافية وثقة المستثمرين "بنك قطر الأول" وممارساته. وقد قام "البنك" في هذا الصدد بتعديل النظام الأساسي لكي يتوافق مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية إلى أقصى حد يمكن تطبيقه عملياً.

2. الجمعية العمومية

تمثل الجمعية العمومية جميع "المساهمين" في "بنك قطر الأول". ولكل "مساهم" من "المساهمين" في "البنك" الحق في حضور الجمعية العمومية، سواء شخصياً أو بالوكالة، كما يكون لكل "مساهم" عددٌ من الأصوات مساوٍ لعدد الأسهم التي يملكها. ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً ما لم يتم إشعار جميع "المساهمين" الذين لهم حق الحضور قبل موعد الاجتماع بمدة لا تقل عن 21 يوماً، من خلال إعلان بإحدى الصحف العربية وإعلان آخر بإحدى الصحف الإنجليزية من تلك الصحف المتداولة في قطر وذلك كحد أدنى لهذا الإشعار المذكور.

ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره على الأقل اثنان من "المساهمين" الذين يمثلون أغلبية أسهم رأس المال الاسمي "لبنك قطر الأول". وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، يجوز تأجيل الاجتماع لينعقد في توقيت ومكان آخرين حسبما يحدده مجلس الإدارة ويكون صحيحاً، بصرف النظر عن تمثيل أغلبية أسهم رأس المال الاسمي للبنك ما دام قد حضر الاجتماع اثنان من المساهمين على الأقل. ويتم تمرير قرارات الجمعية العمومية العادية بأغلبية الأصوات برفع الأيدي إلا في حال طلب الاقتراع.

يجب عقد الجمعية العمومية العادية على الأقل مرة واحدة في السنة. وتتم الدعوة إلى الجمعية العمومية غير العادية من خلال "المجلس" أو بناءً على طلب أحد المساهمين وفقاً للنظام الأساسي للبنك ولوائح "مركز قطر للمال".

3. "المجلس"

يكون "المجلس" مسؤولاً عن التوجيهات الإستراتيجية العامة والإشراف والرقابة الكاملة على "البنك"، وذلك من خلال مراجعة السياسات والأهداف الإستراتيجية والموافقة عليها. وبالتحديد، فإن "المجلس" يقوم بمراجعة الموازنة السنوية وخطة العمل وكافة المصروفات الرأسمالية والموافقة عليها كما يكون مسؤولاً عن تأكيد تطبيق الضوابط التي تغطي التدقيق الداخلي والإمتثال وإدارة المخاطر (مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية) والضوابط المالية.

ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة منتظمة ست مرات في السنة على الأقل بكامل أعضائه، بالإضافة إلى إجتماعات اللجان.

كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية أيضا بمعاونة مجلس الإدارة، حيث تقدم المشورة للمجلس ولجانه في جميع الأمور الخاصة بالالتزام بمبادئ الشريعة وأحكامها.

وقد منح "المجلس" مسؤولية الإدارة التنفيذية الشاملة لفريق "كبار المديرين التنفيذيين" للبنك الذي يتمتع بالخبرة وذلك تحت قيادة الرئيس التنفيذي.

3.1 تكوين المجلس

يتألف "المجلس" حالياً من 11 عضواً، ويتشكل من ممثلين "للمساهمين" علاوة على بعض رجال الأعمال البارزين والمستقلين ومن ذوي الخبرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة ("الأعضاء") أو انتخابهم لمدة ثلاثة أعوام، ويخضع كل عضو من "الأعضاء" المعينين لشروط التأهيل الصارمة والمعتمدة للأفراد التي تحددها لوائح "هيئة تنظيم مركز قطر للمال". ويتعين حضور أغلبية الأعضاء" بكل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة حتى يصبح اجتماع المجلس مكتمل النصاب. ويحق لأي عضو مجلس إدارة تعيين عضو آخر بمجلس الإدارة لتمثيله والتصويت بالنيابة عنه في حال غيابه. ويتم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة بأصوات أغلبية الأعضاء الحاضرين بالاجتماع (شخصياً أو بالوكالة). وفي حال تعادل الأصوات حول قرار معين، يكون لرئيس المجلس الصوت المرجح. انظر قسم "وصف الأسهم".

وكما في تاريخ صدور هذه "النشرة"، يتكون "المجلس" من المديرين الأحد عشر المذكورة أسماؤهم أدناه وقد كانوا جميعهم إما تعيينوا أو تمت إعادة تعيينهم بتاريخ 28 مارس 2016:

الاسم	الجنسية	المنصب	تاريخ إعادة التعيين
السيد/ عبدالله بن فهد بن غراب المري	قطري	رئيس مجلس الإدارة وعضو بمجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ إبراهيم الجميح	سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو بمجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة	قطري	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ أحمد بن عبدالله المري	قطري	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ أنور بوخمسرين	كويتي	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
الشيخ/ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني	قطري	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ على بن محمد العبيدلي	قطري	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ خالد عبدالله خوري	إماراتي	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ محمد الهاجري	قطري	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016

السيد/ مصبح المطيري	عُماني	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016
السيد/ جاسم محمد الكعبي	قطري	عضو مجلس الإدارة	28 مارس 2016

وعنوان أعضاء مجلس الإدارة هو عنوان المقر الرئيسي " للبنك "

لم يدخل أي من "الأعضاء" في عقد خدمات مع "البنك" فيما يتعلق بدوره "كعضو" والبنك ليس ملزماً تعاقدياً بتوفير أي مزايا أو مكافأة نهاية الخدمة لأي من "الأعضاء" عند انتهاء عضويتهم.

3.2 السير الذاتية

السيد/ عبدالله بن فهد غراب المري، رئيس مجلس الإدارة
السيد عبدالله المري هو مؤسس "بنك قطر الأول" و"رئيس المجلس". وقد تم تعيينه رئيساً "للمجلس" منذ تأسيس "البنك".

ويعمل السيد/ المري مستشاراً في الديوان الأميري لقطر كما أنه يشغل حالياً منصب عضو في مجلس إدارة مؤسسة إنجاز قطر. والجدير بالذكر أن السيد عبدالله المري شريك ومدير في شركة جلوبال للاستشارات.²⁸

كما تولى السيد عبد الله في السابق مناصب مرموقة في عدد من الشركات الدولية في قطر، من ضمنها منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية للمشاريع ورئيس مجلس إدارة شركة أجياد العالمية. كما تولى في الفترة ما بين 1993 إلى 2002 منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي وعضو اللجنة التنفيذية.

السيد عبد الله حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ إبراهيم محمد الجميح، نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ إبراهيم محمد الجميح هو نائب رئيس "المجلس".

السيد إبراهيم محمد الجميح هو نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الجميح للسيارات والرئيس التنفيذي لها. كما أنه يشغل منصب الرئيس التنفيذي لكل من شركة الجميح للطاقة والمياه وشركة الجميح للمشروبات الغازية (بيبسي كولا) وشركة الجميح لتصنيع العلب والأغطية. كما أنه المدير العام لشركة الجميح القابضة في المنطقة الشرقية. والسيد الجميح أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة الجميح وشل لزيوت التشحيم وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة بندكار للطاقة المحدودة.

²⁸ الإشارة إلى جلوبال للاستشارات هي فقط لأنها تملك أسهم في "البنك".

السيد إبراهيم حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سانتا كلارا، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بورتلاند ستيت في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة، عضو مجلس الإدارة
السيد/ إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة هو عضو في "المجلس".

وهو أيضاً كبير المهندسين المعماريين والرئيس التنفيذي لمكتب الهندسة العربي، وكذلك عضو في مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين ومجلس قطر للمباني الخضراء.

السيد إبراهيم حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ محمد الهاجري، عضو مجلس الإدارة
السيد/ محمد الهاجري هو عضو "المجلس"

بدأ السيد/ محمد الهاجري حياته المهنية في الديوان الأميري القطري عام 1994، ويشغل حالياً منصب مدير الدراسات والبحوث في الديوان الأميري القطري.

وقد حصل السيد الهاجري على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، والتحق أيضاً بالعديد من برامج الدراسات العليا في القيادة والدراسات الاقتصادية بكلية لندن للاقتصاد بالمملكة المتحدة وكلية جون كينيدي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ مصباح المطيري، عضو مجلس الإدارة
السيد/ مصباح المطيري هو عضو "المجلس"

مصباح المطيري هو مدير الحسابات في الحرس السلطاني العماني، وقد تم تعيينه عام 2003 مديراً بالوكالة لصندوق تقاعد الحرس السلطاني العُماني. كما أنه عضو في مجلس إدارة العديد من المؤسسات المالية واللجان الاستثمارية لعدة شركات وصناديق استثمارية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك صندوق تقاعد الحرس السلطاني العُماني والمصرف الخليجي التجاري في البحرين وبنك نزوى.

وقد حصل السيد/ المطيري على درجة ماجستير إدارة الأعمال في العلوم المالية من جامعة لينكولنشاير وهامبرسايد، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية جنوب غرب لندن بالمملكة المتحدة.

سعادة/ أحمد بن عبدالله المري، عضو مجلس الإدارة
سعادة/ أحمد بن عبدالله المري هو عضو في "المجلس".

وقد تقلد سعادته عدداً من المناصب الحكومية في دولة قطر بما في ذلك وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.
وقد حصل سعادته على درجة الماجستير في العلوم العسكرية.

السيد/ أنور بوخمسين، عضو مجلس الإدارة
السيد/ بوخمسين هو عضو في "المجلس".

السيد بوخمسين هو المدير التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة التي تعمل في عدة مجالات كالسفرات والعقارات والبيع بالتجزئة والخدمات المصرفية والتأمين وغيرها من الأنشطة الأخرى.

كما أن السيد/ بوخمسين عضو بمجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية وشركة وربة للتأمين والجمعية الاقتصادية الكويتية وبنك الكويت الدولي.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت.

سعادة الشيخ/ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني، عضو مجلس الإدارة
يشغل سعادة الشيخ/ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني منصب عضو في "المجلس"..

كما أن الشيخ/ حمد هو وزير دولة، وفي السابق كان وزيراً للدولة وعضواً بمجلس شؤون العائلة الحاكمة. كما شغل منصب وزير الداخلية ووكيل التشريعات الأميرية في الديوان الأميري لدولة قطر.

سعادة الشيخ/ حمد حاصل على البكالوريوس في القانون.

السيد/ علي محمد العبيدي، عضو مجلس الإدارة
السيد/ علي محمد العبيدي هو عضو في "المجلس"..

وللسيد/ العبيدي خبرة جيدة وواسعة النطاق اكتسبها على مدار الأربعة وعشرين سنة الماضية. فخلال هذه السنوات، أتقن مهارات الإدارة المهنية والتخطيط الاستراتيجي، والتي بلغت ذروتها في الأداء القوي الذي حققه في العمل لدى المؤسسات المختلفة. وقد تعامل مع فئات الأصول المختلفة والتي تألفت من الأصول المصرفية والخدمات المصرفية الاستثمارية بالإضافة إلى التطوير العقاري والإدارة والحيازة والتصرف بالأصول.

وهو أيضاً عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي والشركة الإسلامية للتأمين ومجموعة ميدكير.

وقد بدأ مسيرته المهنية كأستاذ مساعد في الإدارة المالية بجامعة قطر، ثم شغل عدة مناصب كان آخرها الرئيس التنفيذي لمجموعة إزدان القابضة.

وهو حاصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال في العلوم المالية من جامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة قطر.

السيد/ خالد عبدالله خوري، عضو مجلس الإدارة

السيد/ خالد عبدالله خوري هو عضو في "المجلس".

وهو عضو مجلس إدارة الوطنية للتكافل. كما أنه الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الهلال، وهو مصرف إسلامي مملوك لحكومة أبوظبي.

وفي السابق كان يعمل بمجلس إدارة جهاز أبو ظبي للاستثمار كمديراً لدائرة العقارات والبنية التحتية. وشغل السيد/ خوري أيضاً منصب مدير دائرة الاستثمار في الملكية الخاصة في جهاز أبوظبي للاستثمار. وقد تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة بنك أبو ظبي الإسلامي عام 2007.

وقد حصل السيد/ خوري على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال. وهو عضو في معهد المحللين الماليين المعتمدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيد/ خوري خريج برنامج المدير العام "TGNMP" من كلية هارفارد للأعمال.

السيد/ جاسم محمد الكعبي، عضو مجلس الإدارة

السيد/ جاسم محمد الكعبي هو عضو في "المجلس"

السيد جاسم محمد الكعبي عمل في الديوان الاميري. كما عمل سابقاً في شركة بروة

ويحمل السيد الكعبي بكالوريوس في إدارة الأعمال

3.3 "لجان المجلس"

وانسجماً مع نظام الحوكمة الصادر عن "هيئة قطر للأسواق المالية"، ولغرض دعم "المجلس" في أداء مهامه القانونية والعملية، أنشأ مجلس الإدارة "اللجان" التالية لمعاونته في أداء مهامه:

3.3.1 اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة التنفيذية من 6 "أعضاء" في "المجلس".

ويكمن الهدف من إنشاء اللجنة التنفيذية في تزويد الإدارة بتوجيهات "المجلس"، باعتباره "المجلس" المسؤول عن الإدارة، بشأن القضايا والمشاكل والمبادرات الناشئة. وتعمل اللجنة التنفيذية كمستشار "للمجلس" كما أنها تتولى مراجعة التوصيات وتقييمها وتقديمها "للمجلس" بشأن الأمور المختلفة حسب مقتضى الحال. ولدى اللجنة التنفيذية القدرة على اتخاذ القرارات المالية وغير المالية وذلك حسب تفويض الصلاحيات وسلطة حدود المعاملات وسياسة المخاطر الائتمانية وسياسة مخاطر السوق التي يوافق عليها "البنك".

3.3.2 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من 3 "أعضاء" في "المجلس".

ويكمن الهدف من إنشاء لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في مساعدة "المجلس" في أداء مسؤوليات الإشراف على مهام التدقيق الداخلي والخارجي ومهام إدارة المخاطر ومهام الامتثال وعملية إعداد التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلي وإجراءات "البنك" بشأن رصد الالتزام بالقوانين واللوائح وقواعد السلوك.

3.3.3 لجنة الائتمان (البنك الخاص)

تتألف لجنة الائتمان من 4 "أعضاء" في "المجلس".

يكمّن الهدف من إنشاء لجنة الائتمان في مساعدة "المجلس" على القيام بمسؤولياته من خلال إطلاق مبادرات الأعمال للخدمات المصرفية وتطويرها وخاصة مراجعة واعتماد تسهيلات التمويل لعملاء "البنك".

3.3.4 لجنة الترشيحات

تتألف لجنة الترشيحات من 5 "أعضاء" في "المجلس".

توصي لجنة الترشيحات، كجزء من الحوكمة الجيدة، بالتعيينات والترشيحات لأعضاء مجلس الإدارة لإعادة الانتخابات من أجل الالتزام بنظام الحوكمة الصادر عن "هيئة قطر للأسواق المالية" وفصل عملية الترشيح لتعزيز الشفافية.

3.3.5 لجنة المكافآت

تتألف لجنة المكافآت حالياً من 6 "أعضاء" غير التنفيذيين في "المجلس".

يتمثل الدور الأساسي للجنة المكافآت في دراسة وتقديم توصيات بشأن سياسة المكافآت فيما يتعلق برئيس "المجلس" وأعضائه و"كبار المديرين التنفيذيين". ويعتمد المساهمون السياسة التي تضعها لجنة المكافآت خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية علماً بأن "اللجنة" ستحدد أيضاً مدفوعات المكافآت والحوافز (بما في ذلك العلاوات) لرئيس "المجلس" وأعضائه و"كبار المديرين التنفيذيين".

3.4 مصالح أعضاء مجلس الإدارة

يُعتبر "الأعضاء" المذكورين أدناه ضمن المساهمين في "بنك قطر الأول" ويمتلكون أسهماً به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو بتاريخ 16 أبريل 2016.

الاسم	النسبة المئوية للملكية الأسهم
السيد عبد الله بن فهد بن غراب المري عن نفسه وبالنيابة عن جلوبال للاستشارات	5.78*
السيد إبراهيم الجميح عن نفسه وبالنيابة عن الجميح للسيارات	1.36
السيد إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة	0.23
السيد أحمد بن عبد الله المري	0.00
السيد أنور بوخمسين بالنيابة عن الشركة العربية للاستثمار وبنك الكويت الدولي	4.55
الشيخ حمد بن ناصر بن جاسم ال ثاني	0.75
السيد علي بن محمد العبيدي	0.00
السيد خالد عبد الله خوري	1.46
السيد محمد الهاجري	0.01
السيد مصبح المطيري بالنيابة عن صندوق تقاعد الحرس العماني	3.67
السيد جاسم محمد الكعبي بالنيابة عن شركة البروق للتجارة وشركة	21.47

* في أوائل ابريل من العام 2016 قامت شركة جلوبال للاستشارات بالتنازل عن جزء من "اسهمها" لبعض أقارب اليد عبد الله المري كجزء من تسوية ميراث

3.5 العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة

هناك علاقة تربط ما بين عضوين من أعضاء مجلس الإدارة وهم السيد عبد الله بن فهد غراب المري "رئيس المجلس" وسعادة السيد أحمد بن عبد الله المري، فالسيد عبد الله بن فهد غراب المري هو ابن اخ سعادة السيد أحمد بن عبد الله المري.

4. مجلس الرقابة الشرعية

يترأس مجلس الرقابة الشرعية الحالية الأستاذ الدكتور/ علي القره داغي، وتضم في عضويتها كلاً من الشيخ الدكتور/ شافي الهاجري والشيخ الدكتور/ يحيى النعيمي. والهيئة كيان مستقل تتكون من علماء الشريعة المعروف عنهم المعرفة والخبرة في فقه المعاملات والفقه التجاري الإسلامي. ويتولى مجلس الرقابة الشرعية مهمة تقديم الآراء الملزمة ومراجعة جميع أنشطة "البنك" لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة وأحكامها. ومجلس الرقابة الشرعية مسؤول أيضاً عن الأمور المتعلقة بالشريعة فيما يتعلق باعتماد الاتفاقيات القياسية وغير القياسية المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها "البنك"، وإبداء الرأي الشرعي حول المنتجات التي يعتزم "البنك" عرضها فضلاً عن إصدار الفتاوى في الأمور الشرعية وإصدار تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي.

5. "كبار المديرين التنفيذيين"

تتم إدارة الأعمال اليومية داخل "بنك قطر الأول" من خلال "كبار المديرين التنفيذيين" والذين يرى "البنك" أن لديهم الخبرة والتجارب العملية المناسبة لإدارة أعماله.

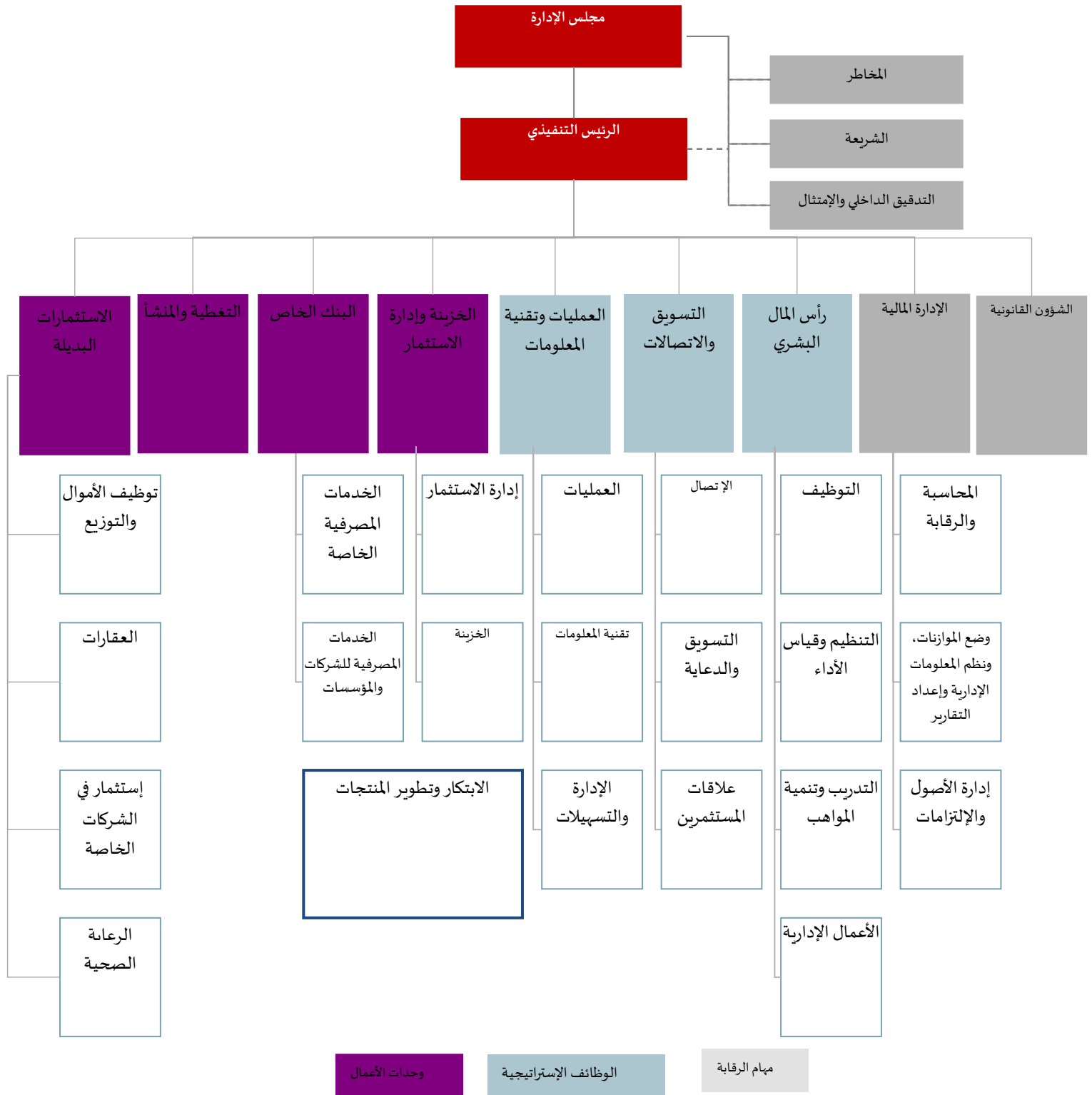
زيد خليل مكاوي الرئيس التنفيذي	
السيد/ سليمان الصالحي رئيس قطاع الأعمال	السيد/ هاني كتره رئيس الشؤون المالية
السيد/ إيهاب العسلي الشريك الإداري – الإستثمارات البديلة	السيد/ نعيم خان الرئيس التنفيذي للعمليات
السيد/ سمير أسعد الشريك الإداري – الإستثمارات البديلة	السيد/ ياسر المغربي رئيس إدارة المخاطر
السيد/ أيمن زيدان رئيس الخزينة وإدارة الاستثمار	السيد/ أندرو وليامز رئيس إدارة الموارد البشرية
السيد/ نزار أحمدي رئيس الخدمات المصرفية الخاصة (البنك الخاص)	السيد/ محمد السهلي رئيس الاتصالات المؤسسية
	السيد/ معاذ عبد الله رئيس إدارة الإمتثال بالوكالة
	الشيخ/ إسماعيل العوضي رئيس إدارة الالتزام بالشريعة

لا يوجد هناك تعارض مصالح محتمل بين المصالح الشخصية أو المهام الأخرى "لكبار المديرين التنفيذيين" المذكورين أعلاه وواجباتهم تجاه "بنك قطر الأول".

وعنوان كبار المديرين التنفيذيين هو "بنك قطر الأول" المقر الرئيسي "للبنك".

الهيكل التنظيمي

يوضح الجدول أدناه الهيكل التنظيمي مع تسلسل المسؤوليات لكبار المديرين التنفيذيين.



السيد/ زياد مكاوي، الرئيس التنفيذي

تم تعيين زياد مكاوي رئيساً تنفيذياً لـ "بنك قطر الأول" في يونيو 2015.

زياد هو أحد رواد القطاع المالي في المنطقة، وشغل مناصب في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية الرائدة والصناديق الاستثمارية، والعديد من الشركات حول العالم.

بدأ زياد مسيرته المهنية في جي بي مورغان في وول ستريت، ثم انضم إلى ألف أكويتين في جينف، وبعدها انتقل إلى منطقة الشرق الأوسط ليؤسس بالشراكة شركة ليمان إنفست، عقيها انضم كمدير تنفيذي لمجموعة ميدل إيست كابيتال. وبعد انتقاله إلى دبي في عام 2000 أسس زياد وأدار أنشطة الخدمات المالية في شركة شعاع كابيتال التي تتضمن إدارة الأصول وتداول الممتلكات وأسواق رأس المال والأبحاث والوساطة المالية، وفي 2004 تم تعيينه كرئيس تنفيذي لبنك دبي. ثم في عام 2006، قام بتأسيس الجبرا كابيتال لإدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تولى رئاسة مجلس إدارتها ومنصب الرئيس التنفيذي فيها وقام ببيعها فيما بعد لشركة فرانكلين تمبلتون العالمية لإدارة الأصول في عام 2010.

وفي عام 2013، تم تعيين زياد رئيساً تنفيذياً لشركة استثمار عالمية، الذراع الاستثمارية لمجموعة دبي العالمية. وقد خدم زياد رئيساً لفرع الإمارات لمنظمة الرؤساء الشباب وترأس أيضاً لجنة شبكة الفن العالمي بمنظمة الرؤساء الشباب.

يحمل زياد شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كولومبيا في نيويورك وشهادة الماجستير في العلوم المالية من كلية ستيرن التابعة لجامعة نيويورك وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة رايس في هيوستون في الولايات المتحدة.

السيد/ سليمان الصالحي، رئيس قطاع الأعمال

التحق سليمان "بالبنك" في سبتمبر 2013 لشغل منصب رئيس قطاع الأعمال ليقوم بالإشراف على تطوير الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات بالبنك. ولدى سليمان خبرة 24 عاماً في الخدمات المالية الدولية في كل من قطاعات البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية. وعلى مر السنين، اكتسب سليمان خبرة كبيرة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإقراض الشركات والتمويل الإسلامي.

وقبل أن يلتحق "بالبنك"، شغل سليمان منصب المدير التنفيذي وكبير المسؤولين التنفيذيين في بنك ساراسين-ألبن (قطر) ذ.م.م. وفي هذا المنصب، ترأس فريق الخدمات المصرفية الخاصة خلال مرحلة تأسيس "البنك" ونجح في قيادة "البنك" خلال مرحلة البدء الصعبة في قطر وتمكن خلال ثلاث سنوات من ترسيخ مكانة "البنك" في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في دولة قطر.

كما أن نجاح سليمان يعتمد على عقدين من الخبرة في بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط، حيث تدرج في المناصب من مدير فرع إلى رئيس الخدمات المصرفية الإسلامية "أمانة" التابعة لبنك اتش اس بي سي في قطر، وكان لسليمان الفضل في تأسيس خدمات أمانة المصرفية للأفراد وأذرع الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار علاوة على استقطاب مبالغ كبيرة في الأصول المدارة والإيرادات.

وقد تلقى سليمان تعليمه في كلية هيلزبورو، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ إيهاب العسلي، الشريك الإداري، الاستثمارات البديلة

التحق إيهاب للعمل في "البنك" في فبراير 2009 وهو شريك إداري ورئيس مشارك بإدارة الاستثمارات البديلة "بالبنك". والجدير بالذكر أن إيهاب عضوٌ في مجالس إدارات عدة شركات تضمها محفظة "بنك قطر الأول" الاستثمارية في دولة قطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

إيهاب لديه ما يزيد على عشرين عاماً من الخبرة في مجال البنوك الاستثمارية والاستثمار في الشركات الخاصة. وقبل أن يعمل لدى "البنك"، كان يعمل لدى مجموعة سامبا المالية بالرياض في منصب مدير عام مساعد لأسواق رأس المال، واضطلع بإدارة وتقديم المشورة بشأن صفقات مالية تجاوز حجمها 8 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك أكبر طرح أولي عام واكتتاب خاص في تاريخ المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت.

وقبل الانضمام إلى سامبا، قضى إيهاب ثمانية أعوام في مناصب عليا في شركة مصرفية استثمارية تابعة لمجموعة البنك العربي وذلك في إدارة وتقديم المشورة في مشاريع مختلفة بما في ذلك معاملات أسواق الأسهم والدين وعمليات الدمج والاستحواذ والخصخصة والطرح الخاص وتمويل المشاريع وإعادة هيكلة الشركات ومبيعات المستثمرين الاستراتيجية. إيهاب حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من الجامعة الأردنية وماجستير إدارة الأعمال من جامعة ويلز في كارديف، كما أنه محلل مالي معتمد وعضو في معهد المحللين الماليين المعتمدين.

السيد/ سمير أسعد، الشريك الإداري – الاستثمارات البديلة

التحق سمير بالعمل في "البنك" في أكتوبر 2015 وهو شريك إداري ورئيس مشارك بإدارة الاستثمارات البديلة في "البنك". ويحظى سمير بما يفوق 19 عاماً من الخبرة في مجال إبرام الصفقات في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا. وقبل انضمامه للعمل في "بنك قطر الأول"، تقلد سمير منصب المدير التنفيذي –إدارة الشركات الخاصة في شركة أبو ظبي للاستثمار، وقبل العمل لدى شركة أبو ظبي للاستثمار كان يشغل منصب المدير التنفيذي لإدارة الشركات الخاصة في إن بي كيه كابيتال، حيث أسس وأدار نشاط الشركات الخاصة. وعمل سمير أيضاً في نوبا كابيتال في لندن كمدير استثمار حيث أشرف على الاستحواذ على محافظ الاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وقد حصل سمير على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية وارتون وشهادة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة ولاية بنسلفانيا وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كولورادو.

السيد/ أيمن زيدان، رئيس الخزينة وإدارة الاستثمار

التحق أيمن زيدان مرة أخرى بالعمل في "البنك" في مايو 2014 كرئيس للخزينة وإدارة الاستثمار وشغل في السابق منصب رئيس الخزينة من أكتوبر 2010 وحتى مارس 2013. ولدى أيمن ما يربو على 23 سنة من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والخزينة. وقبل العمل لدى "بنك قطر الأول" عمل أيمن لدى بنك الكويت الوطني، حيث كان مديراً عاماً لمجموعة الخزينة. وقبل بنك الكويت الوطني، ترأس أيمن إدارة خزينة مصرف الطاقة الأول حيث شغل منصب مدير تنفيذي أول، وكان مساهماً رئيسياً في تأسيس "البنك". وقد قضى أيمن 11 عاماً في المؤسسة العربية المصرفية في البحرين وكان آخر منصب شغله بالمؤسسة رئيس المشتقات المالية الهيكلية والإسلامية. وبدأ أيمن مسيرته المهنية كرئيس أعلى للتداول ببنك الأردن حيث أدخل المشتقات المالية إلى القطاع المصرفي في الأردن وساعد الجهة المنظمة في صياغة القواعد واللوائح المتعلقة بالمشتقات المالية. وحصل أيمن على البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية.

السيد/ نزار أحمددي، رئيس الخدمات البنكية الخاصة وإدارة الثروات

التحق نزار بالعمل في "بنك قطر الأول" في يناير 2016 كمدير إدارة الخدمات البنكية الخاصة وإدارة الثروات. ولدى نزار أكثر من 30 عاماً من الخبرة في الخدمات البنكية. وقد بدأ حياته المهنية لدى ميريل لينش في لندن حيث عمل عشرة

أعوام، وبعدها خمسة أعوام لدى تشيس مانهاتن في لندن حيث أدار ما يزيد عن 2 مليار دولار أمريكي من أموال "الأفراد الأثرياء" من دول مجلس التعاون الخليجي. كما التحق نزار بالعمل في يو بي اس بلندن لمدة خمسة أعوام كمدير تنفيذي، ومرة أخرى كان يقوم في الغالب بإدارة أموال العملاء من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد انضم إلى بنك كريدي سويس كمدير تنفيذي وبعد ذلك انتقل إلى دبي للمساعدة في نمو أصول الشرق الأوسط ، وهو الهدف الذي حققه بنجاح، حيث أشرف على النمو بما يزيد عن 4 مليار دولار أمريكي. وقبل انضمامه مباشرة "لبنك قطر الأول"، كان شريكاً إدارياً في فانجارد كابيتال بارتنرز بقطر. حصل نزار على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيوستن وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة لويولا ماريماونت.

السيد/ هاني كتره، رئيس الشؤون المالية

انضم هاني كتره للعمل في "البنك" في أغسطس 2011 وهو رئيس الشؤون المالية، حيث يقوم بالإشراف على جميع النواحي المالية ومراقبة العمليات المالية والعمليات المحاسبية في جميع إدارات "البنك". وقد عمل هاني في مجلس إدارة عدد من الشركات التي تضمها المحفظة الاستثمارية "لبنك قطر الأول". كما أن لدى هاني ما يزيد 18 عاما من الخبرة في مجال التمويل والمحاسبة العامة في العديد من القطاعات والصناعات المختلفة. وك رئيس للشؤون المالية فإن هاني يشرف على إستثمارات "البنك" الممولة من أمواله وعلى التطوير الإستراتيجي والإدارة المالية ووضع الموازنات والتخطيط. وقد التحق هاني بالبنك من شركة بروة العقارية بقطر حيث كان المدير المالي لها. وقبل العمل في بروة، عمل لدى ديلويت الشرق الأوسط لأكثر من عشرة أعوام بخدمات الضمان والخدمات الاستشارية. وقد حصل هاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأمريكية، كما أنه محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو في كل من معهد المحاسبين الإداريين والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

السيد/ نعيم خان، الرئيس التنفيذي للعمليات

التحق نعيم خان بالعمل في "بنك قطر الأول" في مارس 2015 في منصب الرئيس التنفيذي للعمليات، حيث هو المسؤول عن العمليات وتقنية المعلومات والإدارة. يمتلك نعيم ثروة من الخبرة المكتسبة على مدى ما يقرب من 25 عاما في قطاع الخدمات المالية. وتشمل خبرته الخدمات المصرفية للمستهلكين وللشركات والأفراد، وخاصة في مجالات العمليات وتقنية المعلومات في مناطق جغرافية مختلفة. قبل العمل لدى "البنك"، تولى نعيم العديد من المناصب في بنك جوليوس باير، كان آخرها رئيس العمليات الدولية حيث كان يتولى مهمة الإشراف على العمليات في ستة مراكز مصرفية عالمية من أصل ثمانية تابعة للبنك. وخلال فترة عمله في جوليوس باير، لعب نعيم دوراً أساسياً في تأسيس عمليات الامتياز الآسيوية (سنغافورة وهونج كونج) للبنك، وكان مساهماً رئيسياً في دمج أعمال الثروات الخاصة لميريل لينش بالبنك في آسيا. بدأ نعيم حياته المهنية في سيتي بنك في قسم البطاقات الائتمانية ولاحقاً شغل عدة مناصب في عدد من المؤسسات المالية مثل جي إي كابيتال سيرفيسز وبنك دي بي إس وبنك ستاندر تشارترد. وحصل نعيم على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، والبكالوريوس في الآداب (الإدارة العامة والعلوم السياسية) ودبلوم الدراسات العليا في تطوير البرمجيات، وصيانة الأجهزة والشبكات.

ياسر المغربي - رئيس إدارة المخاطر

انضم السيد ياسر المغربي إلى "بنك قطر الأول" في مايو 2015 كرئيس لإدارة المخاطر. ولديه أكثر من 25 سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفية. وكان يعمل قبل انضمامه "لبنك قطر الأول" كمدير للمخاطر في بنك باركليز في لندن حيث كان يغطي الأعمال الخاصة بالجهات السيادية والمؤسسات المالية والأسواق الناشئة وصناديق التحوط وإدارة الأصول. حصل ياسر على ماجستير العلوم في الاقتصاد التطبيقي من جامعة ماركيت -ولاية ويسكونسن ونشر له بعض الأبحاث وهو عضو في "لجنة الائتمان" و"لجنة الإستثمار".

أندرو وليامز - رئيس إدارة الموارد البشرية

انضم أندرو وليامز "لبنك قطر الأول" في أغسطس 2015 كرئيس لإدارة الموارد البشرية. عمل أندرو قبل انضمامه "لبنك قطر الأول" لمدة ثلاث سنوات لدى شركة فيزا إنك في دبي حيث شغل منصب مدير أول إدارة الموارد البشرية العالمية التي تغطي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا ورابطة الدول المستقلة/ جنوب شرق أوروبا. ويتمتع أندرو بخبرة تزيد عن 23 عامًا في مجال الموارد البشرية ولكنه بدأ حياته العملية كمستشار ضرائب لدى شركة آرثر أندرسون، وبعدها قضى أربعة عشر عامًا يعمل لدى مؤسسة مورغان ستانلي في مجال الموارد البشرية وكان آخر منصب وصل له بالمؤسسة نائب رئيس إدارة الموارد البشرية الذي يُغطي أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا. وبعد ذلك انضم أندور لشركة الفجر كابيتال للاستثمارات الإسلامية كرئيس لإدارة الموارد البشرية والإدارة لمدة ثلاث سنوات قبل انتقاله إلى الدوحة ليصبح رئيس إدارة الموارد البشرية والتكامل الدولي لدى بنك قطر الوطني. وحصل أندرو على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة مانشستر متروبوليتان وهو زميل في رابطة فني الضرائب.

السيد/ محمد السهلي - رئيس علاقات المستثمرين

انضم محمد السهلي إلى "بنك قطر الأول" في يناير 2011 وهو رئيس علاقات المستثمرين ويتولى إدارة قاعدة المساهمين الخاصة والموسعة في "بنك قطر الأول". ويتمتع محمد بما يزيد عن 11 عامًا من الخبرة في مجال الاتصالات وإدارة علاقات المستثمرين والمساهمين اكتسبها من شغله لعدة مناصب في المؤسسات القطرية. وكان يعمل قبل انضمامه "لبنك قطر الأول" كمدير للاتصالات الخارجية في شركة بروة العقارية. حصل محمد على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة قطر.

مُعاذ عبد الله – رئيس إدارة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال

انضم مُعاذ عبد الله إلى "بنك قطر الأول" في يناير 2015 كرئيس لإدارة التدقيق الداخلي في البداية والآن أصبح رئيس إدارة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال. يمتلك مُعاذ ما يزيد عن 18 عامًا من الخبرة في مهام الرقابة. وعمل مُعاذ قبل انضمامه "لبنك قطر الأول" لدى مصرف الشارقة الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة لمدة تسع سنوات كرئيس لإدارة التدقيق الائتماني، كما عمل لدى مصرف أبو ظبي الإسلامي وبنك المشرق. وحصل مُعاذ على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة اليرموك ويعمل كمحقق داخلي معتمد ومحلل ائتماني معتمد ومدير المخاطر المالية من المستوى 2.

إسماعيل العوضي - رئيس إدارة الالتزام بالشرعية

انضم إسماعيل العوضي "لبنك قطر الأول" في فبراير 2009 كرئيس لإدارة الالتزام بالشرعية ويعمل مباشرة مع هيئة الرقابة الشرعية "لبنك قطر الأول" التي يترأسها الأستاذ الدكتور علي قره داغي.

قضى السيد إسماعيل ما يزيد عن 12 عامًا في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية وقبل ذلك كان يعمل مدرساً للدراسات الإسلامية لعدة سنوات. وقبل انضمامه "لبنك قطر الأول" عمل ما يزيد عن 4 سنوات في مصرف البحرين الشامل (المعروف الآن ببنك الإثمار) بإدارة الالتزام بالشرعية وعمل بشكل وثيق مع بعض كبار علماء الشريعة الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ويُعد إسماعيل مستشار شريعة ومراجع معتمد من جانب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومحلل مالي معتمد في التمويل الإسلامي وحاصل على بكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

5.3 اللجان الإدارية

لقد قامت إدارة "البنك" أيضاً بتأسيس ست لجان إدارية جميع أعضائها من "كبار المدراء التنفيذيين". ويكون لهذه اللجان وظائف ومسؤوليات محددة

5.3.1 "اللجنة الإدارية"

تكون اللجنة الإدارية مسؤولة عن مراجعة استراتيجية "البنك" بشكل مستمر وتؤكد بأن خطة عمل "البنك" الموافق عليها من قبل "المجلس" يتم تطبيقها بنجاح.

5.3.2 "لجنة الأصول والالتزامات"

يتألف "لجنة الأصول والالتزامات" من الرئيس التنفيذي وتشكلت هذه اللجنة لمساعدة الإدارة التنفيذية و"المجلس" في إدارة تخصيص رأس المال وإدارة الأصول والالتزامات وإدارة مخاطر الدولة ومخاطر القرائن ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السوق. ويكمن الهدف من "لجنة الأصول والالتزامات" في تعظيم صافي الإيرادات الربحية على المدى القصير والطويل (أي خلال دورات الأعمال) بجانب إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال في حدود سياسة تحمل المخاطر المقبولة التي اعتمدها "البنك". كما تتحمل "لجنة الأصول والالتزامات" مسؤولية تحديد الإدارة الواسعة للأصول والالتزامات "للبنك" والإشراف على تنفيذها. وتتأكد "لجنة الأصول والالتزامات" من رصد تسعير مصادر تمويل "بنك قطر الأول" وتخصيصها وإدارتها بشكل صحيح بطريقة تساعد على تعظيم الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. وتفوض الإدارة اليومية للأصول والالتزامات إلى إدارة الخزينة "بالبنك".

5.3.3 "لجنة الاستثمار"

"لجنة الاستثمار" هي اللجنة الرئيسية التي تتولى النظر في فرص الاستثمار أو تصفية الاستثمارات والتوصية بها و/أو الموافقة عليها ليتم عرضها على "رئيس المجلس" و"اللجنة التنفيذية".

5.3.4 "لجنة تطوير المنتجات"

تشكلت "لجنة تطوير المنتجات" للتأكد من أن تتم التوقعات الاستباقية لاحتياجات العملاء وتطوير مفاهيم المنتجات القابلة للتطبيق والتي تنتهي بتطوير المنتجات والخدمات المعدة خصيصاً لعملاء "البنك" المميزين.

5.3.5 "لجنة الرقابة"

تشكلت "لجنة الرقابة" لغرض بحث بيئة الرقابة الداخلية داخل "البنك" والنظر فيها وإدارتها بشكل مستمر بجانب ضمان سيرها وفقاً لأفضل الممارسات.

5.3.6 "لجنة الائتمان"

تشكلت "لجنة الائتمان" لمساعدة "اللجنة التنفيذية" و"المجلس" في الإدارة الإستباقية لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية على أنشطة الأعمال المصرفية في "بنك قطر الأول". كما تتولى إدارة العلاقات المتعلقة بالعوائد مقابل المخاطر التي تنشأ بين المخاطر الائتمانية ومخاطر معدل الربح لحالات التعرض.

5.4 مصالحي "كبار المدراء التنفيذيين"

لا يمتلك أي من "كبار المدراء التنفيذيين" أي أسهم في "البنك". كما لا يوجد حالياً خطط تحفيز للموظفين من خلال توزيع أسهم في "البنك" عليهم.

5.5 العلاقات بين "كبار المدراء التنفيذيين"

ليس هناك أي علاقة تربط أياً من "كبار المدراء التنفيذيين" بغيره.

6. الحوكمة

يستفيد هيكل حوكمة "بنك قطر الأول" بشكل واسع من النصح والإرشاد والدعم الذي يتلقاه من لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التي أنشأها مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي "للبنك" والتي تعمل وفق حدود اختصاصها. وفي 28 مارس 2016 وافق المساهمون على التعديلات المدخلة على النظام الأساسي "للبنك قطر الأول" لكي يستوفي المتطلبات الصارمة لنظام الحوكمة المؤسسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والذي يُطبق على جميع الكيانات المدرجة في "بورصة قطر". علاوة على ذلك يخضع "بنك قطر الأول"، المرخص والمصرح له بالعمل من جانب "هيئة تنظيم مركز قطر للمال"، أيضاً للمتطلبات الصارمة لتشريعات "مركز قطر للمال" ودليل الحوكمة للشركات المرخصة في "مركز قطر للمال".

وفي عام 2014 اعتمد مجلس الإدارة العديد من المبادرات المختلفة لإنشاء الحوكمة والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ خط الأعمال الجديد من الخدمات المصرفية الخاصة التي تشمل الخدمات البنكية للشركات والمؤسسات ووضع الحلول الاستثمارية وتعميمها وقبول الودائع، كما اعتمد مجلس الإدارة تعيين مستشارين دوليين رائدين للتشاور معهم بشأن الجوانب المختلفة لإطلاق المبادرة بما يشمل إجراء تحليل الفجوات لهيكل الحوكمة ككل للمصرف وسن سياسات وإجراءات جديدة لإدارة خط الأعمال الجديد. وكجزء من المقترحات، شكل "المجلس" لجنة مستقلة للإشراف على البرامج والبروتوكولات التفصيلية لإطلاق وتشغيل خط الأعمال الجديد. بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة إجراءات الحوكمة لخطوط الأعمال الحالية ولم يجري التوصل إلى أي نتائج جوهرية بخصوص عدم المتثال.

وأنشأت إدارة "البنك" أيضاً 6 لجان إدارية أعضاؤها من بين "كبار المديرين التنفيذيين". وتضطلع هذه اللجان الإدارية ببعض المهام والمسؤوليات المحددة.

7. بيان التقاضي حول أعضاء مجلس الإدارة و"كبار المدراء التنفيذيين"

جميع "الأعضاء" و"كبار المدراء التنفيذيين":

- لم يقعوا تحت طائلة أي اتهامات أو إدانات أو انتهاكات تتعلق بجرائم الاحتيال؛

- لم يشغلوا منصب عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي كبير في أي شركة خلال وقت إفلاسها أو فرض الحراسة القضائية عليها أو تصفيتها؛
- لم يخطرطوا في أي إجراءات إفلاس شخصية أو حراسة قضائية أو تصفية تتعلق بالشخص نفسه أو بأي شركة كان يملكها أو التي لا يزال له مصلحة فيها؛
- لم يصدر ضدهم أي إدانة عامة و/أو عقوبة رسمية من جانب أي سلطة تشريعية أو تنظيمية (بما في ذلك الهيئات المهنية المخصصة) أو لم يجري استبعادهم، بموجب حكم محكمة، من شغل منصب عضو مجلس إدارة لشركة أو من التصرف في إدارة أو تسيير شؤون شركة.

8. بيان تضارب المصالح

يؤكد كل من أعضاء مجلس الإدارة و"كبار المدراء التنفيذيين" بموجب هذا البيان بأنهم لا يعلمون حالياً عن أي شيء من شأنه أن يشكل تضارباً في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة أو "كبار المدراء التنفيذيين" و"بنك قطر الأول" وتنفيذ التزاماتهم تجاه "بنك قطر الأول" نتيجة شغلهم لمناصبهم.

معاملات الأطراف ذات الصلة

يتعامل "البنك" مع اطراف ذات صلة كجزء من أعماله اليومية.

"البنك" يخضع لقواعد وتوجهات داخلية صارمة حين التعامل مع الأطراف المعنية ذات الصلة، كما يحظر بشكل قاطع أي معاملة تفضيلية لأي طرف ذي صلة. ويشمل ذلك شرط الحصول على تأمين ضمان عن أي تمويل أو سلفة تتم لصالح أي طرف ذي صلة واستثناء العضو الممول في "مجلس الإدارة" من أي قرار يتعلق بتمديد تسهيل الائتمان من عدمه.

ولأغراض "النظام الأساسي" والتي تتماشى مع أنظمة "مركز قطر للمال" فإن:

(1) "الطرف ذو الصلة" هو:

أ. أي عضو مجلس إدارة في "البنك" أو أي جهة منتسبة تابعة له؛

ب. أي من "كبار المدراء التنفيذيين" في الإدارة العليا؛

ج. من يملك نسبة 5% أو أكثر من الأسهم أو يسيطر عليها أو أي جهة منتسبة تابعة له.

د. أي من أقارب أي أشخاص طبيعيين ممن ورد ذكرهم في البنود (أ، ب، ج) أعلاه؛

هـ. أي شركة يكون أي من الأشخاص الطبيعيين المذكورين في البنود (أ، ب، ج، أو د) أعلاه يملكون مجتمعين أم منفردين نسبة 20% أو أكثر من حقوق التصويت أو يشغلون منصب "عضو مجلس إدارة"، "رئيس تنفيذي" أو "مسؤول رفيع" في هذه الشركة؛ أو

و. أي شركة تابعة أو شركة أم أو شركة قابضة "للشركة".

ولكن لغايات "البيانات المالية" فإن الطرف ذي الصلة معرف بالتوافق مع متطلبات "مجلس تدقيق ورقابة المؤسسات المالية الإسلامية" و"المعايير الدولية للتقارير المالية". وبحسب هذه المعايير، فإن الطرف ذي الصلة يعرف على أنه كل شخص يكون لديه القدرة للتحكم بالطرف الآخر أو التأثير فيه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. وتشمل الأطراف ذات الصلة المالكين والجهات التي تمارس "المجموعة" أو المالكين سلطة عليها بشكل كبير وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والأقرباء والجهات التي تسيطر الأقرباء والجهات المرتبطة فيها.

إن معاملات الأطراف ذات الصلة وحساباتها حسب "المعايير الدولية للتقارير المالية" و"مجلس محاسبة ورقابة المؤسسات المالية الإسلامية" ومعاييرهما "للبنك" قد تم الإفصاح عنها في الملاحظة 27 من البيانات المالية. ولكن وللإلتزام بمتطلبات النظام الأساسي "للبنك" فإنه يجب إضافة مبلغ 19.0 مليون ريال قطري لتشمل تعويضات ومستحقات "كبار المدراء التنفيذيين" لغايات هذه "النشرة".

وكما بتاريخ 31 ديسمبر 2015، فإن أرصدة نهاية السنة بشأن الأطراف ذات الصلة والواردة ضمن "البيانات المالية" كانت كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان الموحد للمركز المالي

المبالغ بالملليون ريال قطري	الكيانات المنتسبة	الجهات المنتسبة
الأصول التمويلية	-	125.6
الأصول الأخرى	3.0	
الالتزامات الأخرى	-	-
أصول مجموعة التصرف المصنفة على أنها محجوزة للبيع	2.8	
أصول مجموعة التصرف المصنفة على أنها محجوزة للبيع	1.4	

المصدر: البيانات المالية الموحدة والمدققة "للبنك".

بيان الدخل الموحد

المبالغ بالملليون ريال قطري	الكيانات المنتسبة	الجهات المنتسبة
الدخل من الأصول التمويلية	-	14.3
العائد من الأنشطة غير المصرفية	0.01	-

المصدر: البيانات المالية الموحدة والمدققة "للبنك".

تعويض أفراد الإدارة الرئيسيين

المبالغ بالملليون ريال قطري	السنة المالية 2015
أفراد الإدارة العليا	15.3
أفراد الإدارة العليا – مجموعة التصرف	15.4
أتعاب مجلس الرقابة الشرعية	0.6

المصدر: البيانات المالية الموحدة والمدققة "للبنك".

ملاحظة أن المبالغ المذكورة أعلاه لا تشمل المعاملات المتصلة ببطاقات الإئتمان الصادرة من "البنك".

للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملاحظة رقم 27 على البيانات المالية.

اقتصاد قطر

1. نظرة عامة

شهدت دولة قطر نموًا اقتصاديًا سريعًا في العقد الماضي حيث نما الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 17.5% في الفترة بين عامي 2005 و2010 قبل أن يصبح معتدلاً ليصل إلى متوسط 8.5% في الفترة بين عامي 2010 و2014. كان التوسع في مستويات إنتاج المنتجات المتعلقة بالغاز والغاز الطبيعي المسال والمكثفات بالتزامن مع ارتفاع أسعار المنتجات الهيدروكربونية، الباعث الرئيسي على زيادة معدلات النمو. كما عزز الازدهار الاقتصادي المدعوم بالموارد الناتج الإجمالي المحلي للفرد بناءً على تعادل القوة الشرائية لما يزيد عن 100,00 دولار أمريكي منذ 2004 (حسبما أفادت بيانات صندوق النقد الدولي) مع تصنيف قطر ضمن الدول الأعلى ثراء في العالم.

تنعم قطر بثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران وهي أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال منذ 2006 مستحوذة على ثلث صادرات العالم من الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لاستعراض إحصاءات الطاقة في العالم الصادرة عن شركة البترول البريطانية (يونيو 2015)، بلغت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي والنفط 866.2 تريليون قدم مكعب كما في 2014. وبناءً على مستويات الإنتاج المتوقعة على المدى الطويل، تمتلك قطر احتياطيات غاز مؤكدة تكفي لما يزيد عن 100 عام. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الدولة احتياطيات مؤكدة من النفط الخام تقدر بنحو 25.7 مليار برميل كما في 2014 وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) منذ عام 1961. ومن الناحية العملية، تقع جميع احتياطيات قطر المؤكدة من الغاز الطبيعي والمكثفات في حقل الشمال الذي وصفته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية على أنه أكبر حقل للغاز الطبيعي غير المصاحب في العالم.

نظراً لقدرتها على إنتاج وتصدير كميات كبيرة من المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي المصاحبة للغاز الطبيعي، تتمتع قطر بميزة تنافسية قوية كمنتج بتكلفة منخفضة في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يشكل إنتاج الصخر الزيتي الجديد، وخط الغاز الممتد من روسيا إلى الصين، والضغوط المتزايدة لفصل عقود الغاز الطبيعي المسال عن سعر النفط، مخاطر محتملة. وبغية مواجهة هذه المخاطر، لدى قطر تركيز استراتيجي على التنوع في جميع الأسواق الكبرى وتعديل مزيج الوجهات وأنواع العقود تبعاً لاحتياج السوق. بالإضافة إلى ذلك، يُباع معظم الغاز الطبيعي المسال الذي تنتجه شركات استكشاف الغاز وإنتاجه في قطر وفقاً لعقود "خذ - أو - ادفع" طويلة الأجل توفر ضمانات لكميات الإنتاج. كما أن قطر قد زادت من تركيزها على تنمية مواردها من الغاز الطبيعي وحسن استغلالها بعيداً عن قطاع الغاز الطبيعي المسال من خلال تنفيذ استراتيجية التكرير والتوزيع مدفوعة بفرص إدراج عائد إضافي من إنتاجها الحالي من النفط والغاز.

استخدمت قطر في السنوات الأخيرة، فوائض ميزانيتها في تنويع الاقتصاد عبر زيادة الإنفاق على البنية التحتية والبرامج الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم مما أسهم في تحديث اقتصاد قطر. إلى ذلك، قدم قطاعا الإنشاءات والعقارات إسهامات جليلة في تنمية الاقتصاد القطري، كما جرى ضخ استثمارات هائلة لزيادة العائدات الاقتصادية من البتروكيماويات والخدمات المالية وتطوير البنية التحتية والسياحة على وجه الخصوص. وقد نتج عن ذلك أن نما الناتج الإجمالي المحلي للقطاع غير النفطي والغاز بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 16.1% في الفترة ما بين عامي 2004 و2014 وهو ما يعد أعلى بكثير من النمو الذي حدث في قطاع النفط والغاز في المدة ذاتها (9.0% تقريباً).

جذبت مشاريع البنية التحتية الكبيرة تدفق العمالة الوافدة مع نمو عدد السكان بمتوسط يزيد عن 9.0% خلال عامي 2012 و2014 حيث وصل إجمالي عدد السكان إلى 2.4 مليون نسمة في عام 2014، مع تشكيل الجاليات الوافدة النسبة العظمى من مجموع السكان، وتقل أعمار ما يزيد عن 70.0% من السكان عن 40 سنة.

وكجزء من جهود التنوع ورؤية قطر الوطنية للعام 2030، تعمل الحكومة على إنشاء "اقتصاد قائم على المعرفة" من خلال إضفاء الصبغة التجارية على البحث والتطوير بالتشارك مع القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، دشنت قطر مشروع رأس بوفنتاس بالقرب من مطار حمد الدولي والذي سيكون الأول من بين ثلاث مناطق اقتصادية خاصة جديدة ترمي إلى تنوع الاقتصاد، ومن المتوقع افتتاح هذا المشروع بحلول 2017. كما سيخصص رأس بوفنتاس للشركات المتخصصة في قطاعات الخدمات اللوجستية والنقل الجوي والتكنولوجيا والطاقة والإنشاءات.

2. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

تقديرات 2017	تقديرات 2016	تقديرات 2015	2014	2013	2012	
3.9	4.3	3.7	4.1	4.6	4.9	النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي (%)
209.5	190.8	191.4	221.0	201.9	190.3	الناتج الإجمالي المحلي الاسمي (بالمليار دولار أمريكي)
9.8	-0.3	-13.4	9.5	6.1	12.1	نمو الناتج الإجمالي المحلي الاسمي (%)
2.0	1.5	1.5	3.0	3.1	1.9	تضخم أسعار المستهلك (%)
3.7	-4.8	1.7	13.5	19.5	13.5	الفائض المالي (%) من الناتج الإجمالي المحلي الاسمي
-2.8	-3.9	1.9	22.5	29.9	32.6	فائض الحساب الجاري (%) من الناتج الإجمالي المحلي الاسمي
2.7	2.6	2.4	2.2	2.0	1.8	السكان
133.9	132.0	133.4	137.2	141.9	148.6	الناتج الإجمالي المحلي للفرد-تعادل القدرة الشرائية (000 دولار أمريكي)

ملحوظة: الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2013.

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء-التوقعات الاقتصادية لدولة قطر 2015-2017-قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (أكتوبر 2015).

3. النمو الاقتصادي

أثر الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014 على نمو الناتج الإجمالي المحلي في 2015. وفي الربع قبل الأخير من العام 2015، بلغ الناتج الإجمالي المحلي الاسمي 147.4 مليار ريال قطري، أي بانخفاض قدره 22.8% مقارنة بالربع قبل الأخير من العام 2014 وبانخفاض بمعدل 2.9% مقارنة بالربع الثاني من عام 2015. يُعزى هذا الهبوط الحاد إلى الانخفاض الذي يشهده قطاع النفط والغاز الذي بلغ 47.6%، والتي يقابلها زيادة بنسبة 2.3% في القطاع غير النفطي والغاز.

ومن حيث المعدلات الحقيقية، بلغ الناتج الإجمالي المحلي 201.3 مليار ريال قطري في الربع الثالث من عام 2015 مسجلاً زيادة قدرها 3.8% مقارنة بالربع الثالث من عام 2014، أما فيما يتعلق بالأشهر التسعة الأولى من عام 2015، فقد بلغ

معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي 3.5%. وقد ساعد التنوع الاقتصادي على دعم نمو الناتج الإجمالي المحلي بقوة ليصل إلى 7.8% في القطاع غير الهيدروكربوني مما يوازن الضعف النسبي في المساهمة في نمو الناتج الإجمالي المحلي لقطاع النفط والغاز. هذا وساهم القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 43.9% من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في ظل مساهمة قوية على نحو خاص من قطاعات الإنشاءات والخدمات الاجتماعية والقطاعات المالية.

تتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن يتواصل نمو القطاع غير النفطي والغاز وأن يحقق نموًا بمعدلات تتجاوز 10% في 2015 يأتي على صدرته قطاع الإنشاءات الذي من المتوقع أن ينمو بمعدل 13.5% في 2015. ومن المتوقع أن يصل حجم إنفاق قطر على البنية التحتية إلى ما يقرب من 150.0 مليار دولار أمريكي خلال العقد المقبل ضمن الاستعدادات لإقامة كأس العالم 2022 الذي تنظمه الفيفا وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية للعام 2030. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يرتفع إسهام الخدمات بقوة بمعدل (9.8%) مدعوماً بالنمو السكاني. ومع ذلك، من المتوقع أن يسبب الهبوط في الإنتاج الهيدروكربوني انكماشاً في النمو الاقتصادي الحقيقي الكلي بمعدل 3.7% في 2015، إذ يعكس الانكماش في الإنتاج مزيجاً من الإغلاقات لمرافق الإنتاج وصيانتها، إضافة إلى انخفاض إنتاج حقول النفط. وكما في سبتمبر من عام 2015، توقعت "مؤسسة ستاندرد أند بورز" متوسط انخفاض سنوي في إنتاج النفط الخام بنحو 5% خلال الأعوام 2015-2018، ومن المتوقع أيضاً أن يثبت إنتاج الغاز (الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي) إلى حد كبير وذلك يرجع إلى تأجيل قطر لتوظيف الاستثمارات الجديدة في القطاع، في الوقت الذي يحتمل فيه زيادة إنتاج كميات المكثفات بما يقرب من 5% سنوياً في الفترة ذاتها.

توقعت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تحقيق نمو حقيقي في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 4.3% و 3.9% على التوالي للعامين 2016 و 2017. كما أنه من المتوقع أن يتعزز إنتاج خط غاز برزان الجديد من الإنتاج الهيدروكربوني المقرر أن يبدأ الضخ في 2016 وأن يصل إلى أقصى طاقته في 2017. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستمر القطاع غير الهيدروكربوني في التوسع في حين من المتوقع أن ينخفض معدل النمو نظراً لأن المشروعات الحالية على وشك الانتهاء. وهذا من المحتمل بدوره أن يبطئ من النمو السكاني وبالتالي سيبطئ من الحافز المقدم لأنشطة الخدمات غير المتداولة.

4. التوازن المالي

حافظت قطر على فوائض الميزانية منذ السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2001 وذلك على الرغم من وجود زيادة كبيرة في الإنفاق في السنوات الأخيرة دعماً لرغبة الحكومة في بناء بنية تحتية ونظام صحي وتعليمي عالمي المستوى، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بنهائيات كأس العالم لكرة القدم (فيفا) 2022.

خصصت قطر مبلغاً كبيراً بقيمة (91.9 مليار ريال قطري) من ميزانية 2016 للمشروعات، وخصصت مبلغاً كبيراً لقطاعات البنية التحتية والصحة والتعليم يصل إلى نسبة 45.4% من إجمالي الإنفاق المتوقع بقيمة 202.5 مليار ريال قطري. كما بلغت قيمة مشاريع البنية الحكومية الجاري تنفيذها (باستثناء مشروعات القطاع الخاص وقطاع الطاقة) 261 مليار ريال قطري.

وعلى صعيد آخر، كان من المتوقع أن تنخفض إيرادات الموازنة بنسبة 30.9% في 2015 لتبلغ 156 مليار ريال قطري مما ينتج عنه عجز بقيمة 46.5 مليار ريال قطري (ما يقرب من 7.0% من الناتج الإجمالي المحلي). يرجع ذلك الانخفاض في الإيرادات إلى الانخفاض في افتراض أسعار النفط بواقع 48 دولار أمريكي للبرميل مقارنة بمبلغ 65 دولار أمريكي للبرميل في السنة المالية السابقة، مقروناً باعتماد قطر على الإيرادات الهيدروكربونية لما يزيد عن 80% من إيراداتها. يمثل

العجز المالي في 2016 العجز الأول للدولة منذ عام 1999 وقد تم الإعلان عن فائض في الميزانية بقيمة 7.3 مليار ريال قطري في عام 2015 (بناءً على تسعة أشهر سنوية نتيجة لتحول في فترة رفع تقارير الميزانية) أو ما نسبته 1.1% من الناتج الإجمالي المحلي. وعلى الرغم من ذلك، مكنت الإدارة الحكيمة للأرباح غير المتوقعة للمنتجات الهيدروكربونية الحكومة من الحفاظ على أحد أقل أسعار النفط المالية المتعادلة لدول مجلس التعاون الخليجي، في ظل تراكم الأصول الخارجية الكبيرة من خلال جهاز قطر للاستثمار. ويمكن لهذه الأصول أن تعمل كمصدات في الفترة الحالية من التراجع المستمر في أسعار المنتجات الهيدروكربونية.

5. القطاع الخارجي

حققت قطر على مدار السنوات فائضًا كبيرًا في الحساب الجاري، وأثناء النصف الأول من 2015، أعلن "مصرف قطر المركزي" عن انخفاض الفائض بنسبة 65% إلى 3.8 مليار ريال قطري مقارنة بالعام السابق (10.7 مليار ريال قطري). أما فيما يتعلق بعام 2015 بأكمله، من المتوقع أن يكون الفائض أصغر بكثير إذ سيبلغ ما يقرب من 2% من الناتج الإجمالي المحلي نظير ما يقدر بنحو 23% في 2014 والذي من المحتمل أن يتحول إلى عجز يصل إلى ما يقرب من 4% في 2016 نظرًا لتراجع الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط وزيادة الصادرات التي تتناسب مع برنامج الحكومة لتطوير البنية التحتية.

من المتوقع أن تزداد الصادرات غير النفطية مدفوعة باستثمارات أكبر في القطاع غير الهيدروكربوني. علاوة على ذلك، من المتوقع حدوث توسع في الواردات بقوة مدفوعة بتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية من الزيادة السكانية وشراءات الواردات الرأسمالية لمشروعات البنية التحتية بغية دعم التنويع الاقتصادي. وتزامنًا مع الزيادة القوية للتحويلات المالية للعاملين الأجانب وتنامي الديون الخدمية نتيجة للإنفاق على الخدمات المتعلقة بزيادة الواردات، من المتوقع أن يظل صافي العائدات من غير السلع كبيرًا في الفترة ما بين أعوام 2015-2019.

كدست قطر أصولًا أجنبية كبيرة على مدار العقد الماضي نتيجة تنميتها لمواردها الطبيعية، كما استمرت الاحتياطات الدولية في نموها المطرد مدعومة بفوائض كبيرة للحساب الجاري. هذا وقد بلغت الاحتياطات الدولية 39,7 مليار دولار أمريكي كما في الربع الثالث من 2015، أو سبع شهور من غطاء الواردات وهو ما يفوق بكثير المستوى الذي أوصى به صندوق النقد الدولي وهو ثلاثة شهور من أسعار الصرف الثابتة. ووفقًا لتنبؤات "مؤسسة ستاندرد آند بورز"، من المتوقع أن يظل مركز صافي الأصول العامة للحكومة قويًا وأن يبلغ ما يقرب من 100% من الناتج الإجمالي المحلي في الأعوام ما بين 2015-2018.

وعلى المدى المتوسط، تتوقع "مؤسسة ستاندرد آند بورز" أن تقل فوائض قطر الخارجية على نحو كبير تزامنًا مع الانخفاض الحاد لعائدات الصادرات فيما بين الفترة الحالية ونهاية عام 2016 في حين يظل الطلب على الواردات قويًا. هذا ومن المتوقع أن تستمر التحويلات وحسابات دخل الحسابات الحارية في حالة عجز، حيث يُعزى العجز في التحويلات إلى تدفقات التحويلات المالية بسبب تواجد السكان الوافدين، أما عجز حسابات الدخل فيرجع إلى المدفوعات المستحقة للشركات الأجنبية التي تشارك مع الشركات القطرية في قطاع النفط والغاز.

6. السياسة النقدية

يضع "مصرف قطر المركزي" السياسة النقدية لدولة قطر التي، من بين أمور أخرى، تنظم أسعار الصرف وتحافظ على استقرار الريال وتتحكم في التضخم، وعلى الرغم من أن "مصرف قطر المركزي" يعمل بالتنسيق مع وزارة المالية، إلا أنه يظل مستقلاً عن أي تدخل سياسي في إدارته للسياسة النقدية.

ثبت الريال القطري أمام الدولار الأمريكي عند سعر 3.64 ريال قطري للدولار الأمريكي منذ عام 1980، حيث تتمثل أحد أهداف "مصرف قطر المركزي" في الحفاظ على استقرار الريال القطري أمام الدولار الأمريكي، ومع ثبات الريال القطري أمام الدولار الأمريكي، يتقلب سعر صرف الريال القطري أمام العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى وفقاً لتحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل تلك العملات الأخرى. هذا وتبحث بعض الدول في "مجلس التعاون" مسألة إصدار عملة موحدة لدول "مجلس التعاون".

7. التضخم

قبل عام 2009، زاد التضخم وفقاً لقياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9.2% من 2002 وحتى 2008 ليصل إلى 15.2% في 2008. ويمكن أن يُعزى الارتفاع في التضخم على نحو رئيسي إلى الزيادة السريعة والمستمرة في أسعار الإيجارات وزيادة أسعار الأغذية العالمية وأسعار المواد الخام. وقد دعمت الحكومة العديد من المشروعات المحلية والإسكانية بغية معالجة أزمة الإسكان المحلية والسيطرة على أسعار السكن. ونتيجة لذلك، خفت ضغوط التكلفة واستقرت أسعار الإيجارات.

في مارس 2016 سجل مؤشر أسعار المستهلك إرتفاع بمعدل 3.3% مقارنة مع السنة الماضية والذي كان مستقراً مقارنة بشهر فبراير 2016. إنخفض التضخم الذي سجل 3.4% في 2014 إلى 1.8% في عام 2015 نتيجة انخفاض التضخم الإسكاني (الوزن النسبي 21.9% في مؤشر أسعار المستهلك) وضعف التضخم الأجنبي تزامناً مع استمرار انخفاض أسعار الأغذية العالمية تدريجياً منذ أن بلغت ذروتها في صيف 2012. هذا وذكرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أنه من المتوقع أن تخفض الضغوط الانكماشية وقوة الدولار الأمريكي (الذي ثبت أمامه الريال القطري) مصادر التضخم المستورد على المدى القصير. بالإضافة إلى ما سبق، من المتوقع أن يستوعب النمو السكاني المعتدل وتوسيع نطاق القدرات في قطاع السلع غير المتبادلة والقيود المفروضة على خطط إنفاق الحكومة، ضغوط الأسعار المحلية.

8. مستوى الدين والتصنيف الائتماني السيادي

تمتعت قطر تاريخياً بمستويات منخفضة من الديون إذ أظهرت الدولة المسؤولية المالية من خلال الإدارة الحكيمة لميزانياتها وتمويلاتها العامة. إلا أنه خلال الأعوام ما بين 2009-2012، كانت هناك زيادة في المديونية والسبب الرئيسي في ذلك هو الدعم الذي قدمته قطر للقطاع المصرفي التجاري أثناء الأزمة المالية العالمية في 2009. بالإضافة إلى أن "مصرف قطر المركزي" أصدر سندات وأذون خزينة في أعوام 2010 و2011 و2012 حتى يمتص السيولة الزائدة بين البنوك المحلية التجارية ولغرض تنمية منحنى عائد السندات المحلية المقوم بعملة الريال. وتظل الحكومة جهة إصدار نشطة لأجل استحقاق قصيرة وطويلة المدى. وجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة، خفضت قطر إجمالي ديونها الخارجية وإجمالي ديونها الداخلية. وذكرت وزارة المالية أن إجمالي الدين الخارجي المباشر لدولة قطر بلغ 67.0 مليار ريال قطري (ما يعادل 18.4 مليار دولار أمريكي) كما ورد في البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014. وقدّرت "مؤسسة موديز" نسبة الدين القطري إلى الناتج الإجمالي المحلي في نهاية عام 2014 بما نسبته 32.6%.

أعلنت "مؤسسة ستاندرد آند بورز" ووكالة فيتش التصنيف الائتماني السيادي لدولة قطر على أنه AA بينما صنفته "مؤسسة موديز" على أنه Aa2 مع توقعات مستقبلية مستقرة. وفي أغسطس 2013، أكدت وكالة فيتش التصنيف السيادي للعملة الأجنبية لدولة قطر على المدى الطويل عند AA مع توقعات مستقبلية مستقرة استناداً إلى صافي الموجودات السيادية الخارجية القوية لقطر، وتزامناً مع الجهود الحالية للحفاظ على مرونتها وسط انخفاض أسعار النفط وتحسين الإطار المؤسسي الضعيف. إن طول مدة انخفاض أسعار النفط من شأنه المخاطرة التأثير سلباً على الموقف المالي للحكومة، إلا أنه يمكن تخفيف هذه المخاطرة من خلال إعداد الميزانية بحكمة وتخفيض عبء الدين نسبياً. علاوة على ذلك، تعتزم الحكومة تمويل عجزها المالي في 2016 من خلال إصدارات الدين في الأسواق المحلية والعالمية الأمر الذي من شأنه رفع مستويات الدين الحكومي.

بورصة قطر

أنشئت "بورصة قطر" رسمياً في عام 1995 وبدأت عملها في مايو 1997. وقد أنشئت البورصة المحلية بغية ترويج الاستثمار الأجنبي والمحلي في قطر وتشجيع تنويع الاقتصاد.

بلغ إجمالي القيمة السوقية "لبورصة قطر" 152.0 مليار دولار أمريكي كما في نهاية عام 2015 وقد احتوت "بورصة قطر" على إجمالي 43 شركة مدرجة و 11 وسيطاً مرخصاً. كما يوجد في الوقت الحالي منصتين للتداول تديرهما "بورصة قطر"، وهما السوق الأساسية "لبورصة قطر" والسوق الشركات الصاعدة "لبورصة قطر". وجميع الشركات البالغ عددها 43 مدرجة في السوق الأساسية. كما توفر البورصة منصة تداول إلكترونية تم بدء التداول فيها في عام 2002.

شهد أداء سوق الأسهم تبايناً على مدار السنوات الخمس الأخيرة. وبعد انتعاش البورصة المحلية بقوة لعامين متتالين محققة نسبة نمو (24.2%) للعام 2013 و (18.4%) للعام 2014، انخفضت نسبة النمو لتبلغ 15.5% في عام 2015، بينما هبطت الأسواق الأخرى لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تتراوح ما بين 13-17% في 2015، في ظل عمليات بيع واسعة في أسواق الأسهم الدولية وأسواق السلع والعملات.

العام	عدد المعاملات (بالآلاف)	حجم الأسهم (بالمليون)	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	القيمة السوقية (بالمليون دولار أمريكي)	أداء السوق (على أساس سنوي)
2011	1,119.1	2,302.8	22.9	125.6	1.12%
2012	881.6	2,428.2	19.4	126.3	-4.79%
2013	961.8	1,937.5	20.5	152.4	24.17%
2014	2,058.6	4,439.9	54.7	185.7	18.36%
2015	1,190.8	2,302.4	25.7	152.0	-15.5%

ملحوظة: أداء السوق حسب قياس المؤشر العام "لبورصة قطر".

المصدر: الموقع الإلكتروني "لبورصة قطر"

يعزى الدافع الأساسي لانتعاش السوق في العامين الماضيين إلى ترقية قطر على مؤشر "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال" و "ستاندرد أند بورز"، مجمع المؤشر العالمي، من فئة السوق الحدودي إلى فئة السوق الناشئ. وقد ترك هذا علامة فارقة كبرى في تاريخ "بورصة قطر". فمنذ الإعلان الأول الذي يتعلق بالترقية في 2013 والتنفيذ النهائي في 2014، استفادت "بورصة قطر" من رغبة الشراء القوية من المستثمرين مما نتج عنه زيادة كبيرة في مستويات التداول والعائد. وبعد ما يقرب من عام، سلكت "فايننشال تايمز ستوك أكستشينج روسيل" (فوتسي روسيل)، وهي أحد مقدمي خدمات المؤشرات، نفس المسلك من خلال الإعلان عن ترقية قطر من مستوى سوق "حدودي" إلى سوق ناشئ "ثانوي" في سبتمبر 2015.

جاءت ترقيات المؤشر بمثابة تنويع للاستراتيجية طويلة الأمد لزيادة الثقة والاهتمام الدولي "لبورصة قطر" من خلال تحركات لتوسيع وتعميق السوق. ومن بين الخطوات الإضافية التي اتخذت لتحقيق هذا الهدف، أصدر سمو أمير قطر

قانونًا في أغسطس 2014، يزيد من سقف الملكية الأجنبية في الشركات القطرية المدرجة من 25% إلى 49%. ويسمح القانون أيضًا للأجانب بتملك ما يزيد عن 49% في الشركات في حالات خاصة مع مراعاة الحصول على موافقة مجلس الوزراء القطري. وعلاوة على ذلك، جرى تغيير حساب حد الملكية الأجنبية من النسبة المئوية لإجمالي التداول الحر إلى النسبة المئوية لإجمالي رأس المال السوقي. كما أعلنت السلطات الحكومية في مارس 2015 عن معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي مثل المواطنين القطريين لأغراض حساب الملكية الأجنبية في "بورصة قطر" وذلك في ضوء استمرار الإصلاحات الانفتاحية للسوق، مما مكن بدوره المستثمرين الأجانب من منطقة الخليج ومن خارجها من الاستحواذ على حصص أكبر في الشركات القطرية المدرجة في البورصة.

وعلاوة على الإصلاحات القانونية والتنظيمية، تعتزم الحكومة تطوير "بورصة قطر" إلى منصة متعددة الأصول من خلال تقديم منتجات متنوعة من ضمنها الدخل الثابت وملكية صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة. ويجري حاليًا بذل الجهود لتحسين السيولة من خلال التداول بالهامش والبيع على المكشوف.

الضريبة

إن "أنظمة الضرائب" في "مركز قطر للمال" تحدد نطاق وطريقة احتساب وكذلك نظام إدارة الضرائب الخاصة بالكيانات المرخصة من قبل "مركز قطر للمال".

1. النظام الضريبي

تنطبق "أنظمة الضرائب" في "مركز قطر للمال" على جميع الكيانات المسجلة لدى "مركز قطر للمال"، ويعتبر الكيان أنه "كيان في مركز قطر للمال" إذا كان جهة اعتبارية أو شراكة أو فرد أو فرع لشركة مؤسسة في إختصاص قضائي أجنبي أو صندوق تم منحه/منحها ترخيص "مركز قطر للمال" الصادر من "هيئة مركز قطر للمال".

بموجب "أنظمة الضرائب" في "مركز قطر للمال"، يتعين على أي كيان تابع "لمركز قطر للمال" مقيماً في "دولة قطر" إذا استوفى الشروط التالية:

- (أ) أنشئ في "قطر" وفقاً لأنظمة الشركات في "مركز قطر للمال" لعام 2005، أو أنظمة الشراكات ذات المسؤولية المحدودة في "مركز قطر للمال" لعام 2005 أو أنظمة الشراكات في "مركز قطر للمال" لعام 2007، أو أي أنظمة أخرى صدرت بمقتضى "قانون مركز قطر للمال" أو القواعد الصادرة من "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" أو "هيئة مركز قطر للمال"؛ أو
- (ب) كان مركز إدارته الفعلية في قطر.

ومع مراعاة النظام المحلي للضرائب وإعفاءات المشاركة، فإن أي كيان مسجل في "مركز قطر للمال" يعتبر مقيماً لغايات الضريبة في قطر بموجب "الأنظمة الضريبية" في "مركز قطر للمال"، فإن "بنك قطر الأول" مسؤول عن الضرائب الواجبة الدفع "لمركز قطر للمال" على أرباح مصدر دخله المحلي المحققة من أنشطته المجازة والمرخصة، ويستثنى من الأرباح الخاضعة للضريبة أي دخل من مصدر غير محلي والمصروفات ذات الصلة. علاوة على ذلك، فإنه يجوز تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة بفعل الخسائر الضريبية للشركة مُرحَلةً من أي فترة سابقة أو بفعل الخسائر التي تكبدها "كيانات مركز قطر للمال" التي تكون أعضاء في نفس المجموعة عن الفترة المحاسبية المعنية. يمنح الإعفاء الضريبي عن الفترة المحاسبية التي تم تكبد الخسارة فيها.

تخضع الكيانات المؤسسة في "مركز قطر للمال" سواء كانت مقيمة أم غير مقيمة في "دولة قطر" لسعر ضريبة دخل شركات ثابت بواقع 10% وفقاً لما هو معمول به استناداً إلى النظام المحلي للضرائب وإعفاء المشاركة "لمركز قطر للمال".

2. النظام المحلي للضرائب

النظام الضريبي "لمركز قطر للمال" نظام محلي من حيث الطابع ولهذا فإن أرباح مصدر الدخل المحلي فقط (بمعنى الأرباح المحققة أو الناشئة في داخل "دولة قطر") هي التي تخضع للضريبة. ولقد وُضعت اللوائح والقواعد اللازمة لتحديد ما إذا كان الدخل يمكن اعتباره محلي المصدر من عدمه، وباستثناء دخل الفائدة حيث تنطبق عليه شروط محددة، فإنه يتم تحديد مصدر الدخل بصورة موسعة عن طريق مكان مزاوله العمليات التي أدت بشكل مباشر إلى تحقيق الدخل، ويجوز تطبيق سعر تفاضلي قدره صفر بشأن بعض أنشطة التأمين والكيانات المملوكة للقطريين.

الأرباح المحققة من أنشطة خاصة لمنشأة دائمة تابعة "لكيان في مركز قطر للمال" تقع خارج "دولة قطر" لا تعتبر بشكل عام أنها من أرباح مصدر الدخل المحلي ولهذا فإنها بصورة عامة لا تكون خاضعة للضريبة وفق النظام الضريبي لمركز قطر للمال.

3. إعفاءات المشاركة

يتضمن النظام الضريبي "لمركز قطر للمال" إعفاءاً للمشاركة والذي بموجبه تُعفى أرباح الأسهم والمكاسب/الخسائر الناجمة عن بعض "المساهمات المؤهلة" المحددة من الضريبة، وبصورة موسعة فإن أي كيان من الكيانات المؤسسة في "مركز قطر للمال" يعتبر أنه مالكاً لنسبة "مساهمة مؤهلة" في شركة في حال استيفائه للشروط التالية:

(أ) إذا كان الكيان المؤسس في "مركز قطر للمال" يمتلك حصة بنسبة لا تقل عن 10% من أسهم رأس المال العادية للشركة:

(ب) إذا امتلك الكيان المؤسس في مركز قطر للمال، أو أي شركة أخرى في المجموعة نفسها، الحصة

المذكورة في البند (أ) أعلاه لمدة لا تقل عن 6 أشهر قبل تاريخ التصرف فيها مباشرة؛ وكذلك

(ج) لم يتم امتلاك الأسهم في الشركة بصفة كلية أو رئيسية من أجل إعادة بيعها.

4. ضريبة المنبع

بمقتضى "أنظمة الضرائب" في "مركز قطر للمال"، لا يتعين على الكيانات المرخصة في "مركز قطر للمال" احتساب ضريبة مستقطعة من المنبع على مدفوعاتها. إضافةً إلى ذلك، فإن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الكيانات المؤسسة في "مركز قطر للمال" لا تخضع لضريبة المنبع.

5. التصرف في الأسهم في كيانات مركز قطر للمال

المعاملة الضريبية للأرباح/الخسائر المحققة من أو الناشئة عن أي تصرف في أسهم أي في كيانات مؤسسة في "مركز قطر للمال" لن تستند إلى حالة نظام الإقامة وفرض الضريبة على الشخص المتصرف. الأرباح المحققة من مثل هذه التصرفات لن تكون خاضعة للضريبة بموجب النظام الضريبي "لمركز قطر للمال" شريطة ألا يكون الأشخاص الذين يباشرون هذا التصرف في الأسهم أنفسهم مسجلين في "مركز قطر للمال"، فإذا كان الشخص المتصرف مسجلاً في "مركز قطر للمال"، فإن الأرباح المحققة من مثل كهذا تصرف قد تصبح خاضعة للضريبة استناداً إلى استيفاء بعض المعايير المحددة من عدمه. ويتعين على أي شخص يعتزم التصرف في أسهم "بنك قطر الأول" أن يستعين بمشورة قاطعة في هذا الشأن.

6. قانون ضريبة الدخل في الدولة واللوائح التنفيذية

يقع على عاتق أي كيان مرخص من قبل "مركز قطر للمال" الالتزام بشروط الترخيص الخاص به لمزاولة خدماته وأعماله ضمن نطاق الترخيص الصادر له. يخضع الدخل المحقق من الأنشطة المرخصة للضريبة بمقتضى أحكام "أنظمة الضرائب" في "مركز قطر للمال".

إلى الحد الذي يكون فيه الدخل محققاً من قبل أي كيان مرخص من "مركز قطر للمال" بفعل أنشطة غير مرخصة، فإن أحكام قانون الدولة لضريبة الدخل، قانون ضريبة الدخل، واللوائح التنفيذية الصادرة بموجبه سوف تُطبق بشأن هذا الدخل. ويفرض قانون ضريبة الدخل بالدولة معدل قياسي ثابت قدره 10% على ضريبة دخل الشركات.

التعهدات الصادرة من البنك

يتعهد "بنك قطر الأول" أنه سيقوم على الفور بإخطار "بورصة قطر" بأي معلومات من شأنها أن تؤثر على سعر "سهم البنك" المدرج في "بورصة قطر"، كما يتعهد أيضاً بنشر هذه المعلومات في الصحف اليومية وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل من: "هيئة قطر للأسواق المالية"، "بورصة قطر" و"هيئة تنظيم مركز قطر للمال" بكل دقة ووضوح.

كما يتعهد "البنك" أيضاً بتزويد "بورصة قطر" بجميع المعلومات والبيانات والتقارير الدورية التي سيصدرها "البنك" مستقبلاً.

ويؤكد "البنك" و"مجلس الإدارة" مجتمعين ومنفردين بأن المعلومات والبيانات الواردة في "نشرة الإدراج" صحيحة وسليمة ودقيقة، كما لم يتم التغاضي عن أية حقائق أو وقائع في "نشرة الإدراج" والتي من شأن التغاضي عنها أن يجعل أي بيان ورد في هذا التعهد أو أي مما ورد في "نشرة الإدراج" هذه مضللاً أو خادعاً.

تقرير المستشار القانوني

نشهد ونؤكد بموجبه بأن إدراج "الأسهم" يجري وفقاً لقوانين ولوائح "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" كما أنه يتم وفقاً لقواعد ولوائح "هيئة قطر للأسواق المالية" وكذلك قواعد ولوائح "بورصة قطر" كما أنه يستوفي معايير الوثائق التأسيسية الخاصة "بالبنك".

كما نشهد ونؤكد بموجبه أيضاً أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد تتم وفقاً للقوانين واللوائح السارية والمعمول بها.

صدرت هذه الشهادة في الدوحة، دولة قطر

بيانات ومعلومات عامة

1. الإدراج
يقوم "بنك قطر الأول" بتقديم طلب إلى "هيئة قطر للأسواق المالية" وإلى "بورصة قطر" وذلك لإدراج جميع "الأشهم" في "بورصة قطر" وفقاً لمتطلبات وشروط "هيئة قطر للأسواق المالية" و"بورصة قطر"، على أن يتم تنفيذ التداول على "الأشهم" على أساس الكتروني من خلال سجل الأسهم الخاص "بالبنك" والمحفوظ على بورصة قطر، ومن المتوقع أن يتم "قبول الإدراج" في الأسبوع الأخير من ابريل 2016

2. التفويضات
لقد حصل "بنك قطر الأول" على جميع الموافقات والتصاريح والتفويضات والأذونات اللازمة في "دولة قطر" فيما يتعلق بعملية "الإدراج".

3. المستندات المتوفرة للفحص
تم تجهيز نسخ المستندات التالية لفحصها مجاناً، وذلك خلال ساعات العمل العادية في المقر الرئيسي المعتمد "للبنك" اعتباراً من تاريخ نشر "نشرة الإدراج" هذه وحتى "قبول الإدراج":

- "نشرة الإدراج"؛
- النظام الأساسي الخاص "بالبنك"؛ وكذلك
- "البيانات المالية".

يقع المكتب المسجل "للبنك" في "المقر الرئيسي".

4. الرمز المميز لسهم البنك
الرمز المميز لسهم "بنك قطر الأول" للتداول في "بورصة قطر" هو ("**")

5. سعر التداول الاسترشادي
تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم 10 ر.ق. في حين قام "البنك" بتحديد "سعر التداول الاسترشادي" لـ 15.0 ريال قطري. لا يوجد هناك أي ضمانات بأن التداول سيفتح أو يستمر أو يغلق على هذا السعر.

6. التغييرات الجوهرية
لم يطرأ أي تغيير جوهري ملحوظ في المركز المالي أو مركز التداول الخاص "بالبنك" منذ تاريخ 31 ديسمبر 2015، وهو تاريخ نهاية الفترة المالية الأخيرة والتي تم بشأنها تدقيق البيانات المالية.

7. "الشركات التابعة"
فيما يلي كشف بالشركات "التابعة":

اسم الشركة الفرعية	نسبة المساهمة	الملكية النفعية
فيوتشر كارد	46.0%	71.3%

الوسيط	44.0%	81.88%
إسناد	34.0%	75.0%
صندوق استثمار أسواق المال	100.0%	100.0%

7.1 فيوتشر كارد

لقد تم تأسيس شركة "فيوتشر كارد" وهي عبارة عن مشروع تضامني يستوفي أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة رائدة في قطاع تصنيع البطاقات ولديها خبرة في تصميم وتكنولوجيا جميع أنواع البطاقات وتعديل استخدامها لخصوصيات العملاء بدءاً من البطاقات البلاستيكية البسيطة وصولاً إلى البطاقات الذكية المتطورة والمعقدة.

يملك "بنك قطر الأول" بصورة مباشرة حصة 46.0% من أسهم "فيوتشر كارد" (وكذلك نسبة 71.3% من الملكية النفعية ومصلحة حق الانتفاع بموجب اتفاقية المساهمين الشركاء المبرمة مع الأطراف المعنية الأخرى).

7.2 الوسيطة

تقوم "الوسيطة" التي تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم عمليات التمويل والخدمات الغذائية وخدمات الصيانة وتوريد الخدمات اللوجستية إضافة إلى خدمات التنظيف وغسيل الملابس والسكن والإعاشة، حيث تقدم خدماتها بصورة أساسية للقطاع العسكري وقطاع النفط والغاز.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف فنشرز الإمارات ليمتد) حصة قدرها 44.0% من الأسهم في "الوسيطة" (بما يعادل نسبة قدرها 85.0% من الملكية النفعية والأقتصادية بموجب اتفاقية الشركاء المبرمة مع الأطراف المعنية الأخرى). ولآخر التطورات يرجى مراجعة قسم أعمال "البنك" - آخر التطورات من هذه النشرة.

7.3 إسناد

تأسست "إسناد" في دولة قطر وتقوم بتقديم خدمات التمويل التعاقدية، خدمات التشغيل والصيانة، توريد الخدمات اللوجستية، التنظيف وغسيل الملابس إضافة إلى خدمات السكن والإعاشة في "دولة قطر".

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف فنشرز قطر بي.في) حصة قدرها 34.0% من الأسهم في "الوسيطة" (بما يعادل نسبة قدرها 75.0% من الملكية النفعية ومصلحة حق الانتفاع بموجب اتفاقية المساهمين الشركاء المبرمة مع الأطراف المعنية الأخرى).

7.4 "صندوق استثمار أسواق المال"

تأسس "صندوق استثمار أسواق المال" في جزر كايمان كشركة معفاة، والغرض من تأسيسها مزاولة عمليات الصناديق الاستثمارية وتوفير السيولة النقدية للمستثمرين لتحقيق أرباح عالية مقارنة بالودائع المصرفية التقليدية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات القيمة المماثلة، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى تنوع المحفظة الاستثمارية للسندات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تتولى شركة "فاند مانجمنت ليمتد" التابعة "لبنك قطر الأول" إدارة السياسات الاستثمارية للشركة وتوجيه أهدافها، وهي الشركة التي تم تأسيسها أيضاً في جزر كايمان كشركة معفاة بموجب اتفاقية إدارة الصناديق الاستثمارية المبرمة بين الكيانين.

8. الاستثمارات في الشركات الخاصة من قبل "بنك قطر الأول"

فيما يلي كشف بالإستثمارات في الشركات الخاصة من قبل "بنك قطر الأول":

الشركات المستثمر بها	نسبة المساهمة*
ديفيد موريس	50.0%
لامو أويل آند غاز	50.0%
شركة الخدمات الغذائية	49.0%
لاينستر سكوير	40.5%
إنجليش هوم	40.0%
وستبورن هاوس	38.1%
الرفاعي انترناشيونال	35.3%
ميموريال هيلث كير	20.0%
كامبريدج ميديكال	15.6%
أفيغو غروب	10.5%
أمانات القابضة	5.0%
الجزيرة للتمويل	3.5%
شركة الكويت للطاقة	2.2%

* إن نسبة المساهمة بالنسبة للشركات المستثمر بها تعادل نسبة الملكية النفعية والاقتصادية

8.1 ديفيد موريس

"ديفيد موريس انترناشيونال ليمتد" عبارة عن شركة تأسست في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة، وهي شركة إنجليزية مرموقة مقرها لندن، ولاسيما أنها متخصصة في المجوهرات الفاخرة.

من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف بي. لوكشري براندز ليمتد) التي تملك حصة قيمتها 50.0% في "ووترفلو انتربرايسيز ليمتد" والتي بدورها تمتلك حصة قدرها 100.0% في "ديفيد موريس"، فإن "بنك قطر الأول" يملك حصة قيمتها 50.0% من الأسهم في "ديفيد موريس".

8.2 لامو أويل آند غاز
تأسست شركة "لامو أويل آند غاز" في كينيا وحصلت على رخصة امتياز التنقيب عن النفط والغاز في القطاع رقم (إل-14)، في حوض لامو باسين في كينيا والذي منحتها لها حكومة جمهورية كينيا.

ومن خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف إنبرجي إل-14 ليمتد) والتي تمتلك حصة قدرها 50.0% من الأسهم في "لامو باسين إل-14 ليمتد" والتي بدورها هي الأخرى تمتلك حصة من خلال الشركة الفرعية التابعة لها "لامو أويل آند غاز إل-14 ليمتد" قيمتها 100% (ناقص سهم واحد) من الحصص في شركة "لامو أويل آند غاز"، فإن "بنك قطر الأول" يمتلك حصة قدرها 50.0% من الأسهم في "لامو أويل آند غاز".

8.3 شركة الخدمات الغذائية
تأسست "شركة الخدمات الغذائية ذ.م.م" في "دولة قطر" وهي شركة متخصصة في مجال خدمات التجزئة للأغذية والمشروبات الشهيرة في "دولة قطر". وتملك الشركة وتقوم بإدارة وتشغيل ماركات شهيرة منها "تيك أوي"، "كنافي"، "أوبرا باتيسيري"، "أوبرا كافيه" وكذلك "أوبرا لخدمات التموين الغذائي".

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف بي للأغذية والمشروبات ذ.م.م) حصة قدرها 49.0% من الأسهم في "شركة الخدمات الغذائية ذ.م.م".

8.4 لاينستر سكوير
تأسست شركة "لاينستر سكوير ليمتد" في آيل أوف مان، المملكة المتحدة، وتمتلك العقار رقم: 7-12 لاينستر سكوير، والذي يقع في "بايزووتر" وسط لندن بإنجلترا. كما أن شركة "لاينستر سكوير" حالياً بصدد تحويل العقار المذكور إلى شقق وبيوت سكنية فاخرة عالية الجودة.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف لاينستر ليمتد) حصة قدرها 40.5% من الأسهم في شركة "لاينستر سكوير".

8.5 إنجليش هوم
تأسست شركة "إنجليش هوم" في جمهورية تركيا وهي شركة تركية رائدة في مجال التجزئة للمنسوجات والأقمشة المنزلية.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركتين الفرعيتين التابعتين له والمملوكتين له بالكامل (كيو إف انفستمنت هولدينغ بي.في) و(كيو إف تيركي انفستمنتس بي.في) حصة قدرها 40.0% من الأسهم في شركة "إنجليش هوم".

8.6 وستبورن هاوس

تأسست شركة "وستبورن هاوس ليمتد" في آيل أوف مان، المملكة المتحدة، وتمتلك العقار الكائن في "وستبورن غروف"، في وسط لندن بإنجلترا. تم تحويل العقار المذكور من مكاتب تجارية إلى شقق سكنية فاخرة في شهر أغسطس/آب من العام 2015 كما تم بيع الغالبية العظمى من الشقق في ذلك العقار.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف وستبورن ليمتد) حصة قدرها 38.1% من الأسهم في شركة "وستبورن هاوس".

8.7 الرفاعي انترناشيونال

تأسست شركة "الرفاعي انترناشيونال هولدينغ ليمتد" في جزر كايمان آيلاندز، وهي شركة رائدة في مجال التصنيع المتكامل وبيع التجزئة للمكسرات، اللب، والوجبات الخفيفة، وتمتد عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وعبر أرجاء أوروبا.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (قطر فيرست هوسبيتاليتي ليمتد) حصة قدرها 35.3% من الأسهم في شركة "الرفاعي انترناشيونال".

8.8 ميموريال هيلث كير

تأسست "ميموريال هيلث كير" في جمهورية تركيا، وهي شركة رائدة في مجال تزويد خدمات الرعاية الصحية هناك. تقوم الشركة حالياً بتشغيل وإدارة عشر (10) مستشفيات، كما أنها بصدد تشييد أكبر مستشفى خاص في مدينة اسطنبول.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف آي بي هيلثكير 2 سارل) حصة قدرها 20.0% من الأسهم في "ميموريال هيلث كير".

8.9 كامبريدج ميديكال

تأسست شركة "كامبريدج ميديكال" في جمهورية قبرص وهي شركة رائدة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية طويلة الأجل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف بي - إل تي كير ذ.م.م) حصة قدرها 15.6% من الأسهم في شركة "كامبريدج ميديكال".

8.10 أفيغو غروب

تأسست "أفيغو غروب" في جزر كايمان آيلاندز، وتركز عملياتها في مجال منصة شبكات الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف بي هيلث كير ليمتد) حصة قدرها 10.5% من الأسهم في "أفيغو غروب".

8.11 أمانات القابضة

"أمانات القابضة ش.م.ع" عبارة عن شركة مساهمة عامة مدرجة في "سوق دبي المالي" في دولة إ.ع.م. تقوم الشركة بتأسيس وإدارة وتطوير وتشغيل والاستثمار في الشركات العاملة في مجال الرعاية الصحية والتعليم ولاسيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (استرو ايه.دي كايمان ليمنند) يملك "بنك قطر الأول" بصورة مباشرة حصة قدرها 5.0% من الأسهم في "أمانات القابضة".

8.12 الجزيرة للتمويل

تأسست شركة "الجزيرة للتمويل ش.م.ق." في "دولة قطر"، وهي شركة رائدة في مجال خدمات التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في السوق المحلية هناك.

يملك "بنك قطر الأول" بصورة مباشرة حصة قيمتها 3.5% من الأسهم في شركة "الجزيرة للتمويل".

8.13 شركة الكويت للطاقة

تأسست "شركة الكويت للطاقة" في جزيرة جبرسي، بالمملكة المتحدة، وهي عبارة عن شركة مستقلة تعمل في مجال التنقيب عن وإنتاج النفط والغاز وتزاول عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يملك "بنك قطر الأول" من خلال الشركة الفرعية التابعة له والمملوكة له بالكامل (كيو إف إنبرجي ليمنند) حصة قدرها 2.2% من الأسهم في شركة الكويت للطاقة.

من جهة أخرى، فإن "بنك قطر الأول" يملك الشركات غير العاملة التالية:

- كيو إف بي لندن ريل استيت فاند 1 إل بي ("لندن آر ئي فاند"); وكذلك
- كيو إف بي أسيت مانجمنت ليمنند.

تأسست "لندن آر ئي فاند" في جزر كايمان بصفتها شراكة محدودة معفاة، حيث "بنك قطر الأول" هو الشريك الموصي في حين أن شركة "فاند مانجمنت ليمنند" هي الشريك العادي. الغرض من إنشاء هذا الصندوق هو تعظيم الأرباح بصورة أساسية من خلال تملك وتطوير الأصول العقارية الواقعة في وسط لندن، إنجلترا، المملكة المتحدة. وحتى تاريخ "نشرة الإدراج" هذه، لم تقم "لندن آر ئي فاند" بتشغيل أو تسجيل أن نشاط، ولهذا تعتبر شركة غير عاملة.

يملك "بنك قطر الأول" شركة "كيو إف بي أسيت مانجمنت ليمنند" وهي شركة خاملة تأسست في جزر كايمان، ويعتزم "البنك" الإبقاء على تلك الشركة قائمة لتكون أداة ذات غرض خاص فيما يتعلق بأي مشروع يقوم "البنك" بتنفيذه هناك في المستقبل.

9. العقود الجوهرية

باستثناء العقود المتعلقة بكل شركة من "الشركات التابعة"، فقد قام "البنك" بإبرام العقود التالية (وهي ليست عقود مبرمة في سياق الأعمال العادية "للبنك") مع "الشركات التابعة" له في غضون عامين سابقين لتاريخ "نشرة الإدراج" هذه مباشرة وهي عقود موضوعية، أو قد تكون كذلك، أو قد يكون تم إبرامها في وقت من قبل "البنك" و"الشركات التابعة" وتتضمن أحكاماً يقع بموجبها على "البنك" أو على أي من "الشركات التابعة" التزام أو يترتب لصالح أي منهم أهلية وأحقية موضوعية لصالح "البنك" أو "الشركة التابعة" المعنية، أو قد تكون كذلك، كما في تاريخ "نشرة الإدراج" هذه:

9.1 العقود الخاصة بالبنك

اتفاقية المراجعة الرئيسية مع "بنك قطر الوطني" سنغافورة

أبرم "بنك قطر الأول" في شهر يونيو/حزيران من العام 2013 اتفاقية تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع "بنك قطر الوطني" (فرع سنغافورة).

الغرض من الاتفاقية: اتفاقية مربحة في السلع لتمويل جزء من العوض المدفوع/الواجب الدفع لصفقات الاستحواذ والاستثمارات التي يقوم بها "بنك قطر الأول".

حد التسهيل: 150,000,000 دولار أمريكي.

فترة التسهيل: 42 شهراً اعتباراً من تاريخ الاتفاقية.

اتفاقية التأجير المبرمة مع "قطر الخيرية"

في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام 2010، أبرم "بنك قطر الأول" اتفاقية إيجار من الباطن مع "قطر الخيرية" (اتفاقية عقد الإيجار) والتي هي مخولة بموجب عقد الإيجار الموقع في العام 2010 فيما بين "قطر الخيرية" و"بنك قطر الدولي الإسلامي".

بموجب شروط وأحكام اتفاقية عقد الإيجار من الباطن، وافق "بنك قطر الأول" على أن يستأجر من الباطن من "قطر الخيرية" بناية بكاملها، وهي البناية الواقعة في منطقة السد بالدوحة ولذلك لفترة عشر (10) سنوات كاملة (ونظير قيمة إيجارية قدرها 22,500,000 ر.ق. سنوياً).

9.2 العقود الخاصة بشركة "فيوتشر كارد"

اتفاقية الشراكة

في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام 2012 تم إبرام اتفاقية شراكة فيما بين "بنك قطر الأول" والسيد/نزار بديع رجوبي والسيد/عمر عبد الله عبد العزيز الشامي.

● الاتفاقية: تحدد اتفاقية الشراكة المذكورة وتحكم العلاقة بين أطرافها بشأن نسبة مساهماتهم بصفتهم شركاء في شركة "فيوتشر كارد".

● فترة الاتفاقية: تظل اتفاقية الشراكة سارية حتى يتوقف السيد/ الشامسي عن تملك أي "حصص أمانة" في شركة "فيوتشر كارد" (بمعنى الحصص التي يملكها السيد/ الشامسي لصالح "بنك قطر الأول" والسيد/ رجوبي).

● الإدارة: يغطي النظام الأساسي مسألة الإدارة في "فيوتشر كارد"، حيث يتم إدارة الشركة من خلال مجلس إدارة مؤلف من خمسة (5) مديرين يقوم "بنك قطر الأول" بتعيين ثلاثة (3) من بينهم.

● قيود على التنازل: يوجد عدد من القيود المفروضة على عمليات التنازل ونقل ملكية الأسهم كما هو وارد في النظام الأساسي بما فيها حقوق الشفعة الخاصة بالشركاء.

9.3 العقود الخاصة بشركة "الوسيطه"

اتفاقية الشراكة

في شهر يونيو/حزيران من العام 2012 تم إبرام اتفاقية شراكة ("اتفاقية شراكة الوسيطة") فيما بين "كيو إف فنشرز الإمارات كايمان ليمتد" وبين يغنم انترناشيونال إنك.، ومحمد مبارك علي راشد المزروعى.

تنظم "اتفاقية شراكة الوسيطة" إدارة شركة "الوسيطه" كما أن الاتفاقية تحكم وتنظم العلاقة بين أطرافها بشأن نسب مساهمات كل منهم في الشركة.

● فترة الاتفاقية: تظل "اتفاقية شراكة الوسيطة" سارية حتى يقوم أي من الشركاء المساهمين بحيازة جميع الأسهم في شركة "الوسيطه" أو إلى أن يتم حل الشركة وتصفيتها.

● الإدارة: تتضمن "اتفاقية شراكة الوسيطة" عدداً من شروط حقوق التصويت على مستوى مجلس الإدارة وكذلك الشركاء المساهمين، وتبين تلك الشروط استناداً إلى نوع القرار المزمع اتخاذه، و تلك التدابير اعتيادية بالنسبة لاتفاقيات الشركاء المساهمين من هذا النوع.

● قيود على التنازل: يوجد عدد من القيود المفروضة على عمليات التنازل ونقل ملكية الأسهم في شركة "الوسيطه" من جانب الشركاء.

9.4 العقود الخاصة بشركة "إسناد"

اتفاقية المشروع التضامني

في العام 2011 تم إبرام اتفاقية المشروع التضامني ("اتفاقية إسناد للمشروع التضامني") فيما بين "كيو إف فنشر قطر بي.في" وبين يغنم انترناشيونال إنك.، وشركة الخور والذخيرة للمشاريع والخدمات العامة.

تنظم "اتفاقية إسناد للمشروع التضامني" عمليات إدارة "إسناد" كما تقن وتنظم العلاقة بين أطرافها بشأن نسب مساهمة كل منهم في الشركة.

● **فترة الاتفاقية:** تظل "اتفاقية إسناد للمشروع التضامني" سارية حتى يقوم أي من الشركاء المساهمين بحيازة جميع الأسهم في شركة "إسناد" أو إلى أن يتم حل الشركة وتصفيتها.

● **الإدارة:** تتضمن "اتفاقية إسناد للمشروع التضامني" عدداً من شروط حقوق التصويت على مستوى مجلس الإدارة وكذلك الشركاء المساهمين، وتباين تلك الشروط استناداً إلى نوع القرار المزمع اتخاذه، و تلك التدابير اعتيادية بالنسبة لاتفاقيات الشركاء المساهمين من هذا النوع.

● **قيود على التنازل:** يوجد عدد من القيود المفروضة على عمليات التنازل ونقل ملكية الأسهم في شركة "إسناد" من جانب الشركاء.

9.5 العقود الخاصة بشركة "صندوق إستثمار أسواق المال"

نشرة الاكتتاب

في شهر مارس/آذار من العام 2016 قام "بنك قطر الأول" بإصدار "نشرة اكتتاب" معدلة ومحدثة ("نشرة اكتتاب الصندوق الاستثماري") الخاصة بـ "صندوق إستثمار أسواق المال" التابع "لبنك قطر الأول" ("الصندوق الاستثماري")، وتم تأسيس هذا الصندوق في جزر كايمان آيلاندز وتقوم على إدارته شركة "فاند مانجمنت ليمتد".

ووفقاً لبنود "نشرة اكتتاب الصندوق" فإن هذا الصندوق متوائم مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو عبارة عن صندوق استثماري غير محدد الفترة ويقوم بالاستثمار في محفظة متنوعة لسندات أسواق المال متوائمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما فيها ودون حصر الودائع الإسلامية، الصكوك، صناديق إجارة الاستثمارية، وغيرها من صناديق المحافظ الاستثمارية المتوائمة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك عبر أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إضافة إلى جمهورية تركيا.

10. بيان رأس المال العامل

يرى "بنك قطر الأول" أنه يتمتع بملاءة مالية عالية ويملك رأس المال العامل الكافي للوفاء بجميع التزاماته المالية لفترة اثني عشر (12) شهراً المقبلة.

11. مدققو الحسابات المحايدون

تم تعيين "كيه بي إم جي" بصفتهم مدققي الحسابات المحايدين "لبنك قطر الأول" وذلك لفترة عام واحد تبدأ اعتباراً من تاريخ 28 مارس 2016 وحتى موعد اجتماع الجمعية العمومية السنوية المقبل "لبنك قطر الأول".

ولقد أبدى مدققو الحسابات "كيه بي إم جي" موافقتهم على إدراج "القوائم المالية" المدققة في "نشرة الإدراج" هذه ولم يقوموا بسحب تلك الموافقة.

مسرد تفسير المصطلحات والتعاريف

"هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية"	"هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية".
"لجنة الأصول والإلتزامات"	هي لجنة الأصول والإلتزامات لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "كبار المدراء التنفيذيين"
"القبول" أو "قبول الإدراج"	قبول تداول الأسهم على "بورصة قطر" وفق اكتماله بموجب "نشرة الإدراج" هذه.
"الجزيرة للتمويل"	تعني شركة "الجزيرة للتمويل ش.م.ق." بصفتها شركة تأسست في "دولة قطر".
"مستشفى النور"	ميديكلينيك انترناشيونال ش.م.ع (المسماة سابقاً مجموعة مستشفيات النور ش.م.ع.) بصفتها شركة مدرجة في "بورصة لندن" في المملكة المتحدة.
"الرفاعي انترناشيونال"	الرفاعي انترناشيونال هولدينغ ليمتد، بصفتها شركة تأسست في جزر كايمان.
"الوسيلة"	الوسيلة الإمارات لخدمات التمويل ذ.م.م.، بصفتها شركة تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة.
"اتفاقية الشركاء في الوسيلة"	اتفاقية الشركاء المبرمة بواسطة وفيما بين الشركاء المساهمين في "الوسيلة" لتحكم العلاقة بينهم بصفتهم شركاء مساهمين وبين شؤون "الوسيلة".
"الإستثمارات البديلة"	إحدى شقي الأعمال لدى "البنك" كما أنها إحدى خطوط الأعمال لديه.
"أمانات القابضة"	"أمانات القابضة ش.م.ع." بصفتها شركة مساهمة عامة مدرجة في "سوق دبي المالي" في دولة إ.ع.م.
"لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال"	وهي لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال لدى "البنك" التي يكون أعضاؤها من "الأعضاء" في "المجلس".
"النظام" أو "النظام الأساسي"	يعني النظام الأساسي المعدل والمحدد الخاص "بالبنك" كما تبنته "الجمعية العمومية" غير العادية بتاريخ 28 مارس 2016.
"جهة منتسبة"	فيما يتعلق "بالشركاء المساهمين" أو من يحق لهم ممارسة أو يملكون حق الرقابة على ممارسة صلاحيات التصويت في البنك، هم: <ul style="list-style-type: none"> ■ زوج أو زوجة هذا الشخص أو ابنه أو ابنته أو ربيبه أو ربيبته؛ ■ وصي أي تسوية (بما في ذلك أي تصرف أو تدبير يتم بموجبه حيازة أي ممتلكات على سبيل الأمانة أو الوصاية أو (مع مراعاة أي التزام مماثل) والتي يكون لهذا الشخص بموجبها مصلحة دائمة في حيازتها؛ ■ أي كيان يكون هذا الشخص عضو مجلس إدارة فيه، أو أي كيان في نفس

<p>المجموعة التي فيها ذلك الشخص؛</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ أي شخص يكون موظفاً أو شريكاً لدى ذلك الشخص؛ ■ أي عضو مجلس إدارة، في حال كون ذلك الشخص كياناً، أو شركة فرعية تابعة لذلك الشخص أو أي عضو مجلس إدارة أو موظف لدى الشركة الفرعية المذكورة؛ أو ■ إذا كان لذلك الشخص مع أي شخص آخر أي اتفاقية أو تدبير بشأن حياة أسهم أو أي حقوق أو مصالح أخرى في "البنك" أو تملكها أو التصرف فيها أو التي يتعهدون بموجها التصرف مجتمعين في ممارسة حقوق التصويت فيما يتعلق "بالبنك" (باستثناء حيثما تشكل الاتفاقية أو التدبير التي هم طرفاً فيها جزءاً لا يتجزأ من المستندات القانونية "للبنك"). 	
<p>"الأصول الخاضعة للإدارة".</p>	<p>"الأصول الخاضعة للإدارة"</p>
<p>أفيغو غروب (والذي كان يعرف سابقاً بهيلث كير مينا ليميتد) شركة مؤسسة في جزر كايمان.</p>	<p>"أفيغو غروب"</p>
<p>وتعني مملكة البحرين.</p>	<p>"بحرين"</p>
<p>يعني "بنك قطر الأول ذ.م.م." (والذي كان يعرف ببنك قطر الأول للإستثمار ذ.م.م.) بصفته شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في "مركز قطر للمال" تحت الرخصة رقم 0091 في "مركز قطر للمال" ومرخصة من قبل "هيئة مركز قطر للمال" كما أنها معتمدة من قبل "هيئة تنظيم قطر للمال" بموجب الإعتماد المؤرخ في 04 سبتمبر 2008 والذي تم تمديده بتاريخ 30 يونيو 2010.</p>	<p>"البنك" أو "بنك قطر الأول"</p>
<p>تعني "اتفاقية بازل الثانية" والتي هي عبارة عن توصيات حول القوانين واللوائح المصرفية والتي أصدرتها "لجنة بازل للرقابة المصرفية".</p>	<p>"بازل 2"</p>
<p>تعني "اتفاقية بازل الثالثة" والتي هي عبارة عن توصيات حول القوانين واللوائح المصرفية والتي أصدرتها "لجنة بازل للرقابة المصرفية".</p>	<p>"بازل 3"</p>
<p>يعني مجلس إدارة "البنك".</p>	<p>"المجلس" أو "مجلس الإدارة"</p>
<p>وتعني العملة الرسمية والقانونية للمملكة المتحدة.</p>	<p>"الباوند الإنجليزي"</p>
<p>نسبة النمو من سنة لسنة على الإستثمار خلال فترة زمنية محددة.</p>	<p>"نسبة النمو السنوية المركبة"</p>
<p>شركة "سي إم آر سي ليمتد" بصفتها شركة تأسست في جمهورية قبرص.</p>	<p>كامبريدج ميديكال</p>
<p>وهي مؤسسة عالمية توفر حلولاً وتصنيفات إئتمانية.</p>	<p>"كابيتال انتليجينس"</p>

"معدل كفاية رأس المال"	يعني معدل كفاية رأس المال (بمعنى نسبة رأسمال "البنك" إلى المخاطر التي تواجهه).
"لجنة الائتمان الإدارية"	وهي لجنة الائتمان الإدارية لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "كبار المدراء التنفيذيين".
"رئيس المجلس"	يعني رئيس "مجلس الإدارة".
"الرئيس أو الرئيس التنفيذي"	يعني الرئيسي التنفيذي "للبنك".
"نسبة التكلفة إلى الدخل"	وتعني نسبة التكلفة إلى الدخل.
"لجنة"	لجنة تابعة "للبنك" يقوم "مجلس الإدارة" بتفويضها وتشمل حالياً ما يلي: (1) لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال؛ (2) لجنة المكافآت؛ (3) لجنة الترشيحات؛ (4) اللجنة التنفيذية؛ وكذلك (5) لجنة الائتمان.
"لجنة المراقبة"	وتعني لجنة المراقبة لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "كبار الموظفين التنفيذيين".
"الخدمات البنكية للشركات والمؤسسات"	وهي أحد ثلاث خطوط أعمال ضمن "البنك الخاص"
"مجلس الوزراء"	مجلس وزراء دولة قطر.
"ديفيد موريس" أو "ديفيد موريس انترناشيونال"	تعني "ديفيد موريس انترناشيونال ليمتد" بصفتها شركة تأسست في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة.
"خصم التدفقات النقدية"	وتعني خصم التدفقات النقدية
"سلطة دبي للخدمات المالية"	"سلطة دبي للخدمات المالية" بصفتها الهيئة التنظيمية الحاكمة للخدمات المالية في "مركز دبي المالي العالمي".
"العضو"	يعني عضو من أعضاء "مجلس الإدارة".
"سوق دبي المالي"	وهي بورصة موجودة في دبي، الإمارات العربية المتحدة
إنجلش هوم	وتعني إي إتش إم ماجاسيليك صناعي في تيكاريت انونيم سيركي تي بصفتها شركة تأسست في جمهورية تركيا.
"مصنع الإمارات الوطني للصناعات البلاستيكية"	يعني شركة "مصنع الإمارات الوطني للصناعات البلاستيكية ذ.م.م" بصفته شركة ذات مسئولية محدودة تأسست في دولة "إ.ع.م".
"يورو" (Euro)	يعني العملة الرسمية للاتحاد الأوروبي.
"اللجنة التنفيذية"	وتعني اللجنة التنفيذية لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "أعضاء المجلس"

و هي التعليمات التنفيذية الصادرة بموجب "قانون ضريبة الدخل".	"التعليمات التنفيذية"
وتعني المدقق الخارجي " للبنك " والذي كان بي دبليو سي للسنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2014 و كيه بي إم جي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.	"المدقق الخارجي"
وهي أي جمعية عمومية " للبنك " بخلاف الجمعية العمومية العادية.	"الجمعية العمومية غير العادية"
تعني "معايير المحاسبة المالية" الصادرة من قبل "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية".	"معايير المحاسبة المالية"
وتعني البيانات المالية المدققة والموحدة " للبنك " عن السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2013 و 2014 و 2015	"البيانات المالية"
وتعني البيانات المالية المدققة والموحدة للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015	"البيانات المالية 2015"
تعني "فيتش ريتينغز" المؤسسة الدولية للتصنيف الائتماني.	"فيتش"
تعني "شركة الخدمات الغذائية ذ.م.م" بصفتها شركة تأسست في "دولة قطر".	شركة الخدمات الغذائية
وتعني أي منطقة حرة مؤسسة وتعمل في "الإمارات العربية المتحدة:	"منطقة حرة"
هي شركة تطور وتطبق حلول باستخدام مؤشرات بناءً على حاجات المستثمرين وأولوياتهم.	"إف تي إس إي راسل"
هي نشرة "صندوق استثمار أسواق المال" كما هي معدلة ومحدثة في مارس 2016	"نشرة الصندوق"
تعني شركة "فيوتشر كارد اندستريز ذ.م.م" بصفتها شركة تأسست في دولة "إ.ع.م".	"فيوتشر كارد"
تعني صرف العملات الأجنبية أو تحويلها.	"فوريكس" أو "صرف العملات الأجنبية"
وتعني السنة المالية " للبنك " والتي تبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام	"السنة المالية"
يعني العملة الرسمية للمملكة المتحدة.	"الإنجليزية" أو "الجنسية الإسترليني" أو "الباوند" أو "الجنسية الإنجليزية"
يعني "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" (المعروف أيضاً باسم "مجلس التعاون الخليجي") وأعضاؤه هم: مملكة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عُمان، "دولة قطر"، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.	"مجلس التعاون"
إجمالي الناتج المحلي أو الناتج القومي الإجمالي.	"الناتج المحلي الإجمالي"
وتعني الجمعية العمومية "للمساهمين" (سواء كانت "جمعية عمومية عادية" أم "جمعية عمومية غير عادية").	"الجمعية العمومية"

"الحكومة"	وتعني حكومة دولة قطر
"المجموعة"	تعني "البنك" وأي من "الشركات التابعة" (وكذلك الشركات القابضة التي تقع بينها).
"دليل حوكمة الشركات للشركات المرخصة في مركز قطر للمال"	هو دليل حوكمة الشركات للشركات المرخصة في مركز قطر للمال والصادر من قبل "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" في يناير 2012.
"سعر التداول الاسترشادي"	ويعني السعر الاسترشادي لكل "سهم" والذي حدد في هذه "النشرة" على أن يكون 15.0 ريال قطري وهو ما يمثل خصماً على قيمة "البنك". لا يوجد هناك أي ضمانات بأن التداول سيفتح أو يستمر أو يغلق على هذا السعر.
"المقر الرئيسي"	يعني المقر الرئيسي "البنك قطر الأول" والكائن في 231 شارع سحيم بن حمد، السد، ص ب 28028 الدوحة، دولة قطر.
"الأفراد الأثرياء"	الأفراد الأثرياء ذوو صافي الأرصدة المالية الكبيرة.
"IBANK"	تعني "القواعد الاحترازية لأعمال الصيرفة الإسلامية".
"معايير تقارير المحاسبة" أو "معايير تقارير المحاسبة الدولية"	تعني "معايير تقارير المحاسبة الدولية" الصادرة من قبل "مجلس معايير المحاسبة الدولية".
"قانون ضريبة الدخل" أو "قانون ضرائب الدولة"	يعني القانون رقم 21 لسنة 2009 بشأن الضريبة على الدخل في دولة قطر.
"لجنة الاستثمار"	وتعني لجنة الاستثمار لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "كبار المدراء التنفيذيين".
"المستثمر" أو "المستثمرون"	وهو الشخص أو الأشخاص الذين يملكون "الأسهم" أو يستحوذون عليها.
"إسناد"	تعني شركة "إسناد لخدمات تموين الطعام ش.م.ق" بصفتها شركة تأسست في "دولة قطر".
"اتفاقية إسناد للمشروع التضامني"	تعني اتفاقية المشروع التضامني المبرمة بين الشركاء المساهمين في "إسناد" والتي تنظم العلاقة بينهم بصفتهم شركاء مساهمين وتنظم شؤون "إسناد".
شركة الكويت للطاقة	تعني شركة الكويت للطاقة ش.م.ع بصفتها شركة تأسست في جزيرة جيري، بالمملكة المتحدة.
لامو أويل أند غاز	تعني شركة "لامو أويل أند غاز" بصفتها شركة تأسست في كينيا.
لاينستر سكوير	تعني شركة "لاينستر سكوير ليمتد" بصفتها شركة تأسست في آيل أوف مان، المملكة المتحدة.

"الإدراج"	يعني "إدراج" "الأسهم" في "بورصة قطر" وفق ما هو مقرر بموجب "نشرة الإدراج" هذه.
"مستشار الإدراج"	يعني "الريان للاستثمار ذ.م.م."
"لندن آر إي فند" أو "صندوق لندن للعقارات"	وتعني كيو إف بي لندن ريل إستيت فند 1 إل بي وهي شراكة محدودة معفاة مسجلة في جزر كايمان.
"سوق لندن للأوراق المالية"	وهي سوق للأوراق المالية تقع في لندن في "المملكة المتحدة"
"اللجنة الإدارية"	وهي اللجنة الإدارية لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "كبار المدراء التنفيذيين"
"وزارة التخطيط"	تعني وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في "دولة قطر".
"ميموريال هيلث كير"	تعني "أسطنبول ميموريال ساغليك ياتيرملاري أنونيم سيركيتي، بصفتها شركة تأسست في جمهورية تركيا.
"منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"	تعني دول وأقاليم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتشمل بالتحديد الجزائر والبحرين ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة وفلسطين واليمن.
"ميتال فيرست إليت ماستر كارد تشارج كارد"	وتعني برنامج البطاقات الائتمانية "البنك" المتوفر لعملائه المميزين.
"وزارة الاقتصاد والتجارة"	وتعني وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر.
"وزارة المالية"	وتعني وزارة المالية في دولة قطر.
"صندوق إستثمار أسواق المال"	يعني كيو إف بي موني ماركت فند 1 بصفته شركة تأسست في جزر كايمان كشركة معفاة.
"موديز"	تعني "موديز انفستر سيرفيسيز" وهي شركة تصنيف ائتماني عالمية.
"إم اس سي أي" -	تعني مؤسسة "إم اس سي أي إنك." والمعروفة سابقاً باسم "إم إس سي أي بارا".
"نوبلز كونسورتيوم 1 - ش.م.ح"	يعني شركة "نوبلز كونسورتيوم 1 - ش.م.ح" بصفتها شركة تأسست في "المنطقة الحرة".
"القروض المتعثرة"	تعني أي قروض متعثرة أو متأخرة السداد.

"عمان"	وتعني سلطنة عمان
"أوبك"	منظمة البلدان المصدرة للنفط
"الجمعية العمومية العادية"	"الجمعية العمومية" التي يجب أن تلتقي مرة واحدة في السنة على الأقل.
"خارج السوق"	وهي عمليات بيع أوراق مالية تحدث خارج السوق العام.
"نسبة السعر للقيمة الدفترية"	وهي نسبة السعر للقيمة الدفترية التي تشكل أداة مالية لمقارنة سعر شركة في السوق بقيمتها الدفترية.
"شخص"	وتعني أي شخص طبيعي أو قانوني.
"-تكافؤ القوى الشرائية"	تعني نظرية تكافؤ القوى الشرائية.
"مساهمو ما قبل الإدراج"	تعني حملة أسهم "بنك قطر الأول" مباشرة قبيل عملية "الإدراج".
"البنك الخاص"	أحد نطاق الأعمال في "البنك".
"الخدمات البنكية الخاصة وإدارة الثروات"	أحد خطوط الأعمال تحت "البنك الخاص"
"لجنة تطوير لمنتجات"	هي لجنة تطوير المنتجات لدى "البنك" والتي يكون أعضاؤها من "كبار المدراء التنفيذيين".
"النشرة" أو "نشرة الإدراج"	وتعني نشرة الإدراج هذه.
"بي دبليو سي"	برايس ووترهاوس كوبرز، ص ب 6689، الدوحة، قطر.
رق أو "ريال قطري" أو "الريال"	يعني العملة الرسمية "لدولة قطر".
"قطر"	وتعني دولة قطر.
"مركز قطر للمعلومات الائتمانية"	وهو مؤسسة قطرية تجمع المعلومات المتعلقة بالتصنيف الائتماني للأشخاص والشركات في قطر وتوفرها للمؤسسات بما في ذلك "المؤسسات المالية".
"البورصة" أو "بورصة قطر"	تعني "بورصة قطر" بصفتها سوق الأسهم الرئيسية في "دولة قطر". وكانت تعرف سابقاً بسوق الدوحة للأوراق المالية.
"السوق الرئيسية"	وتعني السوق الرئيسية "لبورصة قطر" حيث يعرض المصدرون أوراقهم المالية.

"السوق الثانوية"	وتعني السوق الثانوية "لبورصة قطر" حيث يتم إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة.
"جهاز قطر للاستثمار"	هو الصندوق السيادي لدولة قطر.
"رؤية قطر الوطنية 2030"	هي الخطة التنموية التي أطلقتها دولة قطر في أكتوبر من العام 2008.
"مصرف قطر المركزي"	يعني المصرف المركزي "لدولة قطر" والذي كان يعرف سابقاً بمؤسسة النقد القطرية..
"سعر الفائدة لمصرف قطر المركزي"	يعني أسعار الفائدة وفق ما يعلن عنها "مصرف قطر المركزي" على معاملات القروض والإقراض بين "مصرف قطر المركزي" والبنوك المحلية.
"كيو كون"	تعني شركة "قطر للهندسة والإنشاءات ذ.م.م" بصفتها شركة تأسست بمقتضى قوانين "دولة قطر".
"كيو إف بي كابيتال"	كيان مستقل جديد تابع "للبنك" يجري تأسيسه حالياً ومن المقرر تأسيسه في "دولة قطر" بصفته شركة ذات مسؤولية محدودة يتم ترخيصها وإجازتها من قبل "هيئة مركز قطر للمال" وتخضع "لهيئة تنظيم مركز قطر للمال".
"أنظمة الشركات لسنة 2005"	"أنظمة الشركات في مركز قطر للمال لسنة 2005" والتي تقن القواعد والأنظمة التي تخضع لها الشركات التي يتم تأسيسها في "مركز قطر للمال".
"أنظمة الشراكات ذات المسؤولية المحدودة لعام 2005".	تعني "أنظمة مركز قطر للمال للشراكات ذات المسؤولية المحدودة لسنة 2005" والتي تقن القواعد واللوائح التي تخضع لها الشراكات ذات المسؤولية المحدودة التي تؤسس في "مركز قطر للمال".
"أنظمة الشراكة لسنة 2007"	تعني "أنظمة الشراكة في مركز قطر للمال لسنة 2007" والتي تقن القواعد واللوائح التي تخضع لها الشراكات التي تؤسس في "مركز قطر للمال".
"أنظمة مركز قطر للمال"	تعني القواعد والأنظمة الخاصة "بمركز قطر للمال".
"الأنظمة الضريبية لمركز قطر للمال"	تعني الأنظمة الضريبية التي قننتها وسنتها "هيئة مركز قطر للمال" والمعدلة مؤخراً والمعاد سنّها بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2014.
"أنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال"	تعني القواعد والأنظمة التي تصدرها "هيئة تنظيم مركز قطر للمال".
"نظام طرح وإدراج الأوراق المالية"	يعني دليل القواعد الصادر من قبل "هيئة قطر للأسواق المالية" في نوفمبر 2010 (وتعديلاته اللاحقة) لتنظيم طرح وإدراج الأوراق المالية في "بورصة قطر".
"نظام حوكمة الشركات المدرجة"	يعني نظام هيئة قطر للأسواق المالية بشأن حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في

السوق الرئيسية والذي أصدرته "هيئة قطر للأسواق المالية" كما تم تعديله لاحقاً بتاريخ 9 مارس 2014.	
"كيو إن بي إس إيه كيو" أو بنك قطر الوطني	يعني "بنك قطر الوطني إس إيه كيو" في سنغافورة
"إس إيه كيو"	
"راس بو فنتاس"	وهي منطقة اقتصادية جديدة في قطر
"العوامل المقيدة"	تعني تلك العوامل التي تحد من قدر "البنك" على سداد الأرباح على "الأسهم" إلى "مساهميه" وفق ما يتم تفصيله تحت قسم "سياسية توزيع الأرباح" من "نشرة الإدراج" هذه.
"عوامل المخاطر"	تعني تحليل بعض العوامل الواجب وضعها بعين الاعتبار عند الاستثمار في "الأسهم" والواردة تحت بند "عوامل المخاطر" من "نشرة الإدراج" هذه.
"السعودية"	وتعني المملكة العربية السعودية
"قانون الأوراق المالية"	يعني قانون الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1933 (وتعديلاته).
"كبار المدراء التنفيذيين"	تعني "الرئيس التنفيذي" و "رئيس الشؤون المالية" وغيرهم من رجال الإدارة التنفيذية التابعين بصورة مباشرة "للرئيس التنفيذي".
"المساهمون"	يعني المساهمون في "بنك قطر الأول" في أي وقت كان.
"الأسهم"	تعني 200,000,000 سهماً مدفوعاً ومصدراً من أسهم "بنك قطر الأول" وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها 10.00 ر.ق.
"هيئة الرقابة الشرعية" أو "مجلس الرقابة الشرعية"	يعني المجلس الرقابي التابع "للبنك" والمناطق به مسئولية ضمان أن جميع أنشطة "البنك" تستوفي مبادئ الشريعة الإسلامية وتتوافق معها.
قانون أملاك الدولة	يعني قانون أملاك الدولة رقم 10 لسنة 1987 في "دولة قطر".
"الشركات التابعة"	تعني الشركات الأربع التالية والتي يتم دمجها ضمن القوائم المالية "لبنك قطر الأول"، وهي: <ul style="list-style-type: none"> ■ الوسيطة الإمارات لخدمات التمويل ذ.م.م.. ■ "إسناد لخدمات تموين الطعام ش.م.ق." ■ "فيوتشر كارد اندستريز ذ.م.م." ■ "صندوق استثمار أسواق المال" (QFB Money Market Fund I).
"إس أند بي"	ستاندرد أند بورز، جهة تصنيف ائتماني عالمية.

"الخزينة وإدارة الاستثمار"	واحد من خطوط العمل الثلاثة تحت "البنك الخاص".
"الليرة التركية"	تعني العملة الرسمية لجمهورية تركيا.
"دولة الإمارات"	تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.
"المملكة المتحدة"	تعني المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
"هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة"	وهي الهيئة التي تنظم قطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة.
"درهم" أو "درهم إماراتي"	يعني العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
"أصحاب الحسابات الاستثمارية غير المقيمة"	وتعني بعض أو كل أصحاب الحسابات الاستثمارية غير المقيمة..
"دولار" أو "الدولار الأمريكي"	يعني العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية.
"الولايات المتحدة"	تعني الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك الأقاليم والمناطق والتقسيمات التابعة لها (بما فيها بورتوريكو، فيرجين آيلاندز الأمريكية، غوام، ساموا الأمريكية، ويك آيلاند، نورثرن ماريانا آيلاندز، جزر الولايات المتحدة الأمريكية البعيدة والصغيرة) وأي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، مقاطعة كولومبيا وغيرها من المناطق الخاضعة للاختصاص الأمريكي.
"الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي"	البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية.
"الوطنية للتكافل"	تعني شركة "أبوظبي الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع." بصفتها شركة مساهمة عامة مدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية" في دولة إ.ع.م.
"وستبورن هاوس"	تعني شركة "وستبورن هاوس ليميتد" بصفتها شركة تأسست في آيل أوف مان، المملكة المتحدة.

مستشار الإدراج

الريان للاستثمار ذ.م.م.

ص.ب. 28888

الدوحة - قطر

المستشار القانوني الدولي

بيلزبري وينثورب شو وبيتمان

برج السلع، الطابق 21

جزيرة المارية

ص.ب. 39740

أبوظبي، الإمارات العربية

المستشار القانوني المحلي

سلطان العبدلله و مشاركوه

إل.إل.بي.

الطابق العشرين، أبراج الفردان،

شارع الفندق، الخليج الغربي

ص.ب. 20464

الدوحة - قطر

المتحدة

المقيم المستقل

ديلويت و توش

المركز الرئيسي - البنك

شارع سحيم بن حمد

ص.ب. 431

الدوحة - قطر

المدقق الخارجي

كي بي إم جي ذ.م.م.

الطابق الثاني

الأهلي

25 الشارع الدائري الثالث

ص.ب. 4473

الدوحة - قطر

لقد تركت هذه الصفحة بيضاء عن قصد

